

تاريخ التعليم في دولة الكويت

« دراسة توثيقية »

المجلد الخامس

تاريخ التعليم الفني والتدريب المهني
والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠٠٢م

تاريخ التعليم في دولة الكويت

«دراسة توثيقية»

المجلد الخامس

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

تاريخ التعليم في دولة الكويت : دراسة توثيقية/ إعداد عبد العزيز حسين وآخرون -ط ١-
الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٢م .
٦ مج ، ٢١×٢٧سم
ردمك .- ٧٩-٣٢-٦-٩٩٩٠٦ (مجموعة)
ردمك ٤ - ٨٠ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج . ١)
ردمك ٢ - ٨١ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج . ٢)
ردمك ٠ - ٨٢ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج . ٣)
ردمك ٩ - ٨٣ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج . ٤)
ردمك ٧ - ٨٤ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج . ٥)
ردمك ٥ - ٨٥ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦ (مج . ٦)
المحتويات : مج . ١ ، التعليم في الكويت منذ نشأتها حتى سنة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) : البدايات الأولى - مج ٢ . مجلس المعارف في ٢٥ عاما (عصر التنوير) - مج ٣. : الاستقبال وقيام وزارة التربية - مج . ٤ . وزارة التربية عام ١٣٩١هـ (١٩٧٢م) وما بعده - مج . ٥ . تاريخ التعليم الفني والتدريب المهني والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - مج . ٦ . أولا : التعليم العالي ووزارة التعليم العالي - ثانيا : جامعة الكويت - ثالثا : تاريخ التعليم الديني في الكويت - رابعا : كارثة الاحتلال العراقي وأثرها في المؤسسات التعليمية .
ببليوجرافيا : ص ص
١- التربية - الكويت - تاريخ ٢ . - التعليم - الكويت - تاريخ
ديوي ٣٧٠, ٠٩٥٣٨ .

مركز البحوث والدراسات الكويتية ص. ب: ٦٥١٣١ المنصورية . (35652) ـ كويت
فاكس: ٢٥٧٤٠٧٨ ـ هاتف: ٣/ ٢٥٧٤٠٨١
بريد الإنترنت: E-Mail: Webmaster @ crsk.org
شبكة الإنترنت: Homepage: http: //www. crsk.org



وزارة التربية



مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تاريخ التعليم في دولة الكويت

« دراسة توثيقية »

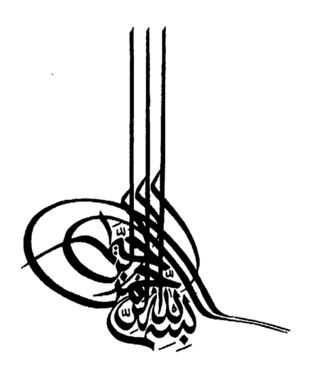
المجلد الخامس

تاريخ التعليم الفني والتدريب المهني
والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب



مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠٠٢م



أولا
التعليم الفني والمهني

التعليم الفني والمهني

مقدمة :

مر التعليم الفني والمهني بدولة الكويت منذ نشأته في عدة مراحل سريعة التطور في اتجاهاته ومستوياته ومناهجه ، وهذا التطور السريع يعكس تطور المجتمع الكويتي وتزايد حاجاته من القوى الفنية اللازمة لمطالب التنمية فيه .

وتشير البدايات الأولى للتعليم النظامي في الكويت إلى العلاقة الواضحة بين التعليم واحتياجات المجتمع ، فعندما شعر الكويتيون بحاجاتهم إلى تعليم أكثر تنظيما وأقدر على سد حاجة المجتمع ، تنادى أبناء الكويت بضرورة تأسيس مدرسة نظامية بالكويت تم إنشاؤها عام ١٩١٢م وهي المدرسة المباركية ، وقد ركزت في مناهجها على حاجات المجتمع وأولوياته بحيث تخرج كتبة يمسكون الدفاتر التجارية ، ولذلك كان الاهتمام بالحساب ومسك الدفاتر له القسط الأكبر من مواد الدراسة وما يخدم ذلك من أساسيات .

وكانت نشأة التعليم الفني والتدريب المهني في الكويت في منتصف الأربعينيات استجابة لحاجة بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى حاجة سوق العمل إلى فئات من الحرفيين ومساعدي الفنيين في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات ، وذلك على أثر انتقال البلاد إلى مرحلة إنتاج النفط الذي بدأت أول شحنة تجارية له عام ١٩٤٦م .

وكانت مسؤولية هذا النوع من التعليم والتدريب موزعة - بحكم النشأة - بين وزارة التربية (دائرة المعارف في ذلك الوقت) التي أنشأت الكلية الصناعية عام ٥٤/ ١٩٥٥م ، والمدرسة الثانوية التجارية للبنين عام ٦٣/ ١٩٦٤م ، وكلية المعلمين وكلية المعلمات عام ٦٢/ ١٩٦٣م والمدرسة الثانوية الفنية للبنات عام ٦٧/ ١٩٦٨م ، وبين وزارات الأشغال والدفاع والشؤون الاجتماعية والعمل والبريد والبرق والهاتف ، التي أنشأت كل واحدة منها معهدا أو مركزا للتدريب يكاد يقتصر في إعداد طلابه نوعا وعددا على تلبية حاجة الوزارة التي أنشأته إلى خريجيه في المدى القريب ، وكان من الطبيعي أن تختلف مستويات البرامج الدراسية والتدريبية وأنواعها في هذه المعاهد باختلاف الحاجات والأهداف التي أنشئت من أجلها .

وقد مر هذا التعليم والتدريب بمراحل متعددة من محاولات التطوير والإصلاح كانت في

جملتها تتسم بالجزئية والمرحلية بسبب تنوع الجهات المسؤولة عنها وتعددها .

وفيما يلي نستعرض نشأة مدارس التعليم الفني والمهني ومعاهدهما ومراكز التدريب المهني وتطورها منذ نشأتها حتى العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م (العام الدراسي السابق مباشرة لإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) .

معاهد إعداد المعلمين والمعلمات

«النشأة والتطور»

لمحة تاريخية :

بدأ التعليم في الكويت على يد «المطوع والمطوعة» تلبية لحاجة البيئة ومتطلبات النشاط التجاري ، وقد كان تعليما مقصورا على تدريس الكتابة والقراءة والدين وقليل من الحساب .

وعندما شعر الكويتيون بحاجتهم إلى تعليم أكثر تنظيما وأقدر على سد حاجة المجتمع قامت جماعة منهم بتأسيس أول مدرسة نظامية بالكويت عام ١٩١٢م وسميت بالمدرسة المباركية تيمنا باسم حاكم البلاد إذ ذاك «المغفور له الشيخ مبارك الصباح» ، ولم يكن لهذه المدرسة برنامج محدد ، وكانت الغاية الأولى من إنشائها تخريج كتبة يمسكون الدفاتر التجارية ، ولذلك كان الاهتمام بالحساب ومسك الدفاتر وكتابة الرسائل له القسط الأكبر من مواد الدراسة .(١)

ويمكننا القول إن التعليم الحديث بخططه ومناهجه ونظمه لم يبدأ بمعناه الصحيح إلا عام ١٩٣٦م عندما تم تشكيل أول مجلس للمعارف (٢) للنظر في كيفية إنشاء نظام للتعليم الحديث وللإشراف على المعارف وسيرها بصفة عامة والعمل على استقدام المدرسين من البلاد العربية ، وفعلا وصلت إلى الكويت أول بعثة عربية للتعليم من فلسطين .

ومنذ ذلك الحين أخذ التعليم يخطو خطوات سريعة نحو التوسع ، كما بدئ في إرسال البعثات والتوسع في استقدام المدرسين من فلسطين ومصر بصفة خاصة ، وعندما بدأ استخراج البترول من الكويت في عام ١٩٤٦م أخذت خطوات التقدم في التعليم تتسع بصورة ملحوظة ، واتخذ التعليم شكلا منهجيا مخططا ، وتعاقبت البعثات التعليمية من البلاد العربية للإشراف على النواحي العلمية والفنية منه حتى كان عام ١٩٥٢م حين تسلم الإشراف على التربية والتعليم في جميع المجالات مربون من أبناء الكويت مستعينين بالفنيين من أبناء البلاد العربية .

وكانت من أهم المشكلات التي تواجه التعليم في المرحلة الابتدائية ورياض الأطفال ، مشكلة تعدد جنسيات المدرسين والمدرسات ، وقد يكون هذا التعدد مقبولا في المراحل المتقدمة من التعليم ، ولكن في المرحلة الابتدائية بالذات والطفل في مرحلة طفولته المبكرة يحتاج إلى معلمين من أبناء

(١) د. فوزية عبد الغفور، تطور التعليم في الكويت ١٩٧٨م، ص ٦٠.
(٢) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٤/ ١٩٦٥م، ص ١٢٩.

البلاد باعتبارهم أقدر من غيرهم على فهم البيئة والخصائص النفسية والاجتماعية لأطفالها .

ولما كانت السياسة التربوية والتعليمية لا تستقيم إلا إذا اقترنت بإنشاء معاهد لإعداد المعلمين والمعلمات من أبناء البلاد ، فقد بدأت دائرة المعارف بإنشاء معهد المعلمين عام ١٩٤٩م بالمدرسة المباركية ، ولكن لم يلتحق به إلا بضعة طلاب ، واضطرت المعارف إذ ذاك إلى إغلاق أبوابه عام ١٩٥١م لعزوف الشباب الكويتي عن مهنة التعليم لما فيها من إرهاق وفي وقت كثرت فيه فرص العمل والكسب وبالأخص في المجال الحر .

ولكن معهد المعلمات الذي أنشئ عام ١٩٥٣م ظل يخرج عددا يسيرا من المعلمات الكويتيات كل عام . وقد بدأ هذا المعهد بفصل ملحق بالمدرسة القبلية الابتدائية للبنات ، ثم ألحق بالمدرسة الثانوية للبنات في العام الدراسي ٥٤/ ١٩٥٥م .(١)

وفي عام ٥٥/ ١٩٥٦م تخرج في المعهد أول دفعة من المعلمات ، والجدول التالي يبين تدرج الزيادة في هذا المعهد :

العام الدراسي	عدد الفصول	عدد الطالبات	الكويتيات منهن	عدد الخريجات	الكويتيات منهن
٥٣/١٩٥٤م	١	١٣	٨		
٥٤/١٩٥٥م	٢	١٥	٩		
٥٥/١٩٥٦م	٣	٣١	١٦	١٧	٨
٥٦/١٩٥٧م	٣	٣٢	١٤	٧	٣
٥٧/١٩٥٨م	٣	٤٧	١٣	٨	٤
٥٨/١٩٥٩م	٣	٥٧	٢٥	١١	٣
٥٩/١٩٦٠م	٣	٦٦	٣٥	٢١	٧
٦٠/١٩٦١م	٣	٧٩	٥٠	١٨	٦
٦١/١٩٦٢م	٤	١٠٦	٧٠	٢٤	١٣

وكان يشترط للقبول بمدرسة المعلمات منذ إنشائها الحصول على الشهادة الابتدائية ومدة

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٢/ ١٩٦٣م، ص ١٠٧ .

الدراسة بها عامان دراسيان . وفي العام الدراسي ٥٥/ ١٩٥٦م عدلت المناهج وأصبح الحصول على الشهادة المتوسطة يشترط للالتحاق بها .

وفي عام ١٩٥٨/٥٧م عدلت المناهج مرة ثانية فحذفت مواد وأضيفت مواد أخرى كالخدمة الاجتماعية والتدبير والأشغال والموسيقى ، وقد روعي في الخطة الجديدة التوازن بين المواد المختلفة بحيث تكون الدراسة في مجملها دراسة عامة لا تخصص فيها تهيئ الفرصة في النهاية لتخريج معلمة فصل تقوم بالتدريس في مدارس المرحلة الابتدائية ورياض الأطفال .

وكانت الدراسة بهذه المدرسة ثلاث سنوات تدرس الطالبة فيها التربية وعلم النفس والطرق الخاصة بالإضافة إلى المواد العامة ، وتخرج للتربية العملية في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية للبنات ابتداء من الفرقة الثانية .

وقد عدلت المناهج مرة أخرى في العام الدراسي ٦٠/ ١٩٦١م فأصبحت الموسيقى من المواد الأساسية ، وأصبحت طالبات الفرقة الثانية تدرس الطرق الخاصة لجميع المواد الدراسية أسوة بطالبات الفرقة الثالثة بدلا من اقتصارها على اللغة العربية والحساب لتتفق الخطة الجديدة مع نظام معلمة الفصل وحتى يتسنى للطالبة في أثناء التربية العملية أن تقوم بتدريس كل المواد للفصل الواحد .

ونتيجة للتطورات الاجتماعية والثقافية وازدياد الوعي الوطني وشعور النشء بضرورة إسهامهم في النهضة التعليمية القائمة في بلدهم ، وقد تمثل ذلك في إقبال الفتيات الكويتيات على الالتحاق بمدرسة المعلمات ، رأت «وزارة التربية والتعليم» أن الفرصة سانحة لمواجهة الحاجة المتزايدة إلى المعلمين والمعلمات المؤهلين تربويا وعلميا ، لهذا أقرت في العام الدراسي ٦١/ ١٩٦٢م أمرين :(١)

١- تطوير معهد المعلمات ليساير إقبال الفتاة الكويتية المتزايد على التعليم ، بحيث يصبح كلية للمعلمات مستقلة في إدارتها ، مع تطوير برامجها ونظمها لأداء رسالتها ، وجعلت مقرها المدرسة القبلية للبنات .

٢- إنشاء كلية للمعلمين تحمل مع كلية المعلمات رسالتها ، وجعلت مقرها مدرسة قتيبة للبنين ، ثم نقلت إلى مدرسة صلاح الدين بعد عامين من إنشائها .

---

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٢/ ١٩٦٣م، ص ١٠٨ .

كلية المعلمين وكلية المعلمات

النشأة :

تشير إحصاءات العام الدراسي ٦٢/١٩٦٣م إلى أن عدد المدرسين والمدرسات العاملين بمدارس التعليم العام كان (٢٩٦٢) مدرسا ومدرسة منهم (٦٣) مدرسا كويتيا و(٦٧) مدرسة كويتية ، أي أن نسبة المدرسين والمدرسات الكويتيين لم تكن تتجاوز حوالي ٤ ,٤٪ من إجمالي مدرسي وزارة التربية .

وإنطلاقا من اهتمام الوزارة الدائم بمعاهد إعداد المعلمين والمعلمات ، وحرصا على ضرورة مراجعة برامج إعداد المعلم وأساليبه وتقويمها في ضوء متطلبات التنمية في المجتمع بقصد تحسين هذه البرامج وتطوير أساليبها قامت الوزارة بتشكيل لجنة من الفنيين بها لإعداد المناهج الخاصة بكليتي المعلمين والمعلمات ، وأعدت للكليتين لائحة ضمنتها كل ما يتصل بالتنظيم الإداري والفني بهما ، واستعانت اللجنة في ذلك بخبرات أعلام التربية وروادها ، وحرصت على أن تكون المناهج مستمدة من حاجات المجتمع الكويتي وخصائص أفراده مع الحرص على الثقافة العربية والإسلامية .

وتحدد الهدف من كليتي المعلمين والمعلمات بأنه إعداد مدرسي المرحلة الابتدائية ومدرساتها ومدرسات رياض الأطفال .

شروط القبول :

كانت شروط الالتحاق بهاتين الكليتين هي :

١- أن يكون الطالب أو الطالبة كويتي الجنسية ، ويجوز قبول غير الكويتيين بقرار خاص .

٢- أن يكون ناجحا في امتحان الشهادة المتوسطة .

٣- أن يجتاز بنجاح اختبارات القبول التي تجريها الكلية سواء كانت شفهية أو تحريرية أو شخصية بقصد الكشف عن الاستعدادات واللياقة لمهنة التدريس .

٤- أن يجتاز الفحص الطبي بنجاح .

مدة الدراسة :

مدة الدراسة بهاتين الكليتين أربع سنوات بعد الشهادة المتوسطة ، يمنح الناجحون والناجحات

بعدها شهادة تربوية تعادل شهادة الثانوية العامة تخول لمن أراد من حامليها حق مواصلة دراسته بجامعة الكويت ، كما يعين حاملوها في الدرجة الأولى من الحلقة الثالثة - بصفة تشجيعية خاصة - في وزارة التربية فقط .

تشعيب الدراسة :

يضم منهج الدراسة بالكليتين أربع شعب دراسية هي :

١- الشعبة العامة .

٢- شعبة التربية الفنية .

٣- شعبة التربية الرياضية .

٤- شعبة التربية الموسيقية .

والدراسة عامة في السنتين الأولى والثانية ، ويبدأ التخصص من السنة الثالثة والهدف من هذه الشعب الدراسية هو إتاحة الفرصة لإنماء المواهب والقدرات وتوجيهها مع الاحتفاظ بالهدف الأساسي من الكليتين وهو تخريج مدرس فصل ومدرسة فصل لتدريس كل مواد المرحلة الابتدائية .

المواد الدراسية :

تضمن برامج الدراسة بالكليتين (١١) حصة تدور حول مواد شعبة التخصص ، و(٢٣) حصة في المواد العامة وهي :

- التربية الإسلامية .
- اللغة العربية .
- اللغة الإنجليزية .
- الاجتماعيات .
- الرياضيات .
- العلوم العامة .
- التربية الصحية .

- أصول التربية .

- علم النفس .

- الطرق الخاصة للمواد المختلفة .

- الوسائل التعليمية .

- فن المكتبات .

- المواد النسوية (للطالبات فقط) .

وفي الشعبة العامة تظل المواد العامة كالرياضيات والاجتماعيات والعلوم كما هي ، وتخفض هذه المواد بالنسبة لشعب التخصص ، وتقسم مواد التخصص إلى أكثر من فرع في الصفين الثالث والرابع رغبة في حمل الطالب والطالبة على الاهتمام بكل فرع من فروع مادة التخصص ، وجعل لكل فرع عدد من الدرجات يمثل النهاية الصغرى له ، وللنجاح في المادة يتعين الحصول على ٥٠٪ من درجاتها مع النجاح في جميع فروعها ، على أن يعتبر كل منهما راسبا في مادة واحدة إذا كان الرسوب في فرع أو أكثر من فروعها ، وللراسب أن يختار أي فرع آخر عدا ما رسب فيه لأداء امتحان الدور الثاني كوسيلة لضمان الحصول على ٥٠٪ من درجة المادة ، وأما الصف الرابع (شعبة عامة) فتخصص الدرجة بأكملها لامتحان آخر العام في المواد النظرية ، وتقسم الدرجة مناصفة بين أعمال السنة وامتحان آخر في المواد العملية .[١]

مناهج الدراسة :

باستعراض المواد الدراسية يتضح لنا أن منهج الدراسة بالكليتين يشتمل على نوعين من الدراسة هما الدراسة العامة والدراسة المهنية ، وكلاهما ضروري لإعداد الطالب والطالبة لحمل رسالة التربية ، فالنوع الأول يمكنهما من تنمية الجوانب الفكرية والروحية والبدنية في المتعلم ، والثاني يبصرهما بخير السبل إلى ممارسة مهنة التدريس وفق الأصول الحديثة للتربية وعلم النفس ، وقد اقتضت عملية إعداد المعلم والمعلمة في الكليتين إعدادا سليما الاستناد إلى علم النفس حتى تقوم التربية على فهم عميق للدوافع والحاجات التي توجه سلوك الفرد في اتجاه معين .

ثم بعد هذا يتيح المنهج وخطة الدراسة بالكليتين للطالب والطالبة تعرف أساسيات طرق

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٥/١٩٦٦م، ص١٢٨ .

البحث العلمي في ميدان التربية وسبل الاتصال بكل جديد في مجالها توصلا إلى رفع المستوى المهني ، كما كان يتيح لهما إمكانية القيام بابتكار وإعداد الوسائل التعليمية المناسبة لاستغلالها في التدريس .

التربية العملية :

كانت التربية العملية أساس الدراسة بالكليتين لأنها المجال الحيوي لإعداد المعلم الناجح ، وكان الطالب أو الطالبة يمر فيها بمرحلتين :

المرحلة الأولى :

مرحلة الملاحظة والنقد حيث ينتقل الطلبة والطالبات إلى ميدان العمل بالمدارس الابتدائية ليشاهدوا بعض الدروس ، ويكتسبوا القدرة على الملاحظة والنقد استنادا إلى ما تعلموه من المبادئ التربوية .

المرحلة الثانية :

مرحلة التطبيق العملي ، وفيها يتولى الطلبة والطالبات ممارسة مهنة التدريس ، فيقوم الطالب والطالبة بالتدريس بالمدرسة الابتدائية فترة زمنية متصلة ، ويشترك بصورة إيجابية في النشاط المدرسي ، وحرصا من المسؤولين بالكليتين على نجاح سير التربية العملية كانت تتم دعوة نظار المدارس الابتدائية وناظراتها للقاء يضم الطلبة ومدرسي المعهد بهدف التعارف وتوجيه الطلبة إلى ما ينبغي الالتزام به في المدرسة ، وذلك قبل بدء فترة التربية العملية بقصد توفير كل فرص النجاح لها .

النشاط المدرسي بالكليتين :

تعددت صور النشاط المدرسي بكليتي المعلمين والمعلمات بحيث تجد كل موهبة طريقها للتعبير السليم في هذه الصور المتعددة من النشاط البدني والفكري والروحي والاجتماعي ، إدراكا منهما بأن النشاط هو خير وسيلة إلى فهم موضوعات المنهج ، وهو عامل مساعد مع خطة الدراسة في هذا المجال ، كما أنه تأهيل مهني لما سيقوم به الطلاب والطالبات في مجال عملهم بالمدارس الابتدائية كمعلمين ومعلمات .

ولم تقتصر الدراسة بالكليتين علي الدروس والنشاط الموجه ، وإنما تجاوزت هذين الميدانين

فشملت تكليف الطلبة والطالبات إعداد بحوث في مختلف ألوان المعرفة ، وحرصت على تنظيم محاضرات وندوات عدة دعى إليها شخصيات تربوية وثقافية مرموقة من العالم العربي قصدا إلى تعميق الثقافة وتكوين العادات الاجتماعية الحميدة لدى الطلبة والطالبات من خلال اشتراكهم في تنظيم تلك الندوات .

ولخلق عادة القراءة وتنميتها كانت المكتبة تقوم بدورها في إتاحة فرص الاطلاع والتعريف بالكتب وإرشاد الطلبة إلى مراجع البحوث وتهيئة الجو الملائم للبحث والمطالعة ، ولهذا الغرض كانت المكتبة تفتح أبوابها يوميا في الفترة المسائية .

التنظيم الإداري :

يتكون مجلس إدارة كل كلية من :

١- وكيل وزارة التربية رئيسا

٢- مدير أو مديرة الكلية مقررا

٣- وكيل أو وكيلة الكلية عضوا

٤- المدرسين الأوائل أو المدرسات الأوليات أعضاء

٥- اثنين من غير أعضاء هيئة التدريس ومن خارج الكلية يختارهما المجلس في أول اجتماع له .

ولا شك أن تكوين المجلس على هذا النحو يكسبه قدرة أكثر على البت في الأمور والانتفاع بخبرات خارجية تمثل المجتمع .(١)

وينعقد هذا المجلس مرة كل عام في الأحوال العادية ، ولكل كلية هيئة إدارية تتكون من المدير أو المديرة - والوكيل أو الوكيلة - والمدرسين والمدرسات الأوائل ، وتنعقد هذه الهيئة بصفة دورية .

وقد تناولت لائحة الكليتين اختصاصات مجلس الإدارة والهيئة الإدارية ، ولكل كلية أن تشكل من اللجان على اختلاف أنواعها ما يساعدها على تحقيق الأهداف التربوية ، ومن هذا القبيل لجان : التغذية ، المكتبة واللجنة الثقافية واللجان الأخرى التي تنبع من المجتمع المدرسي للنشاط والإدارة المدرسية .

---

(١) وزارة التربية ، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٤/ ١٩٦٥م، ص ١٣٢ .

مزايا وحوافز :

منحت وزارة التربية الطلبة والطالبات خلال فترة الدراسة بكليتي المعلمين والمعلمات مكافآت مالية ، وقدمت لهم بعد التخرج امتيازات مادية لتشجيعهم على العمل في حقل التعليم الأمر الذي شجع الشباب الكويتي على الالتحاق بالكليتين .

كما وفرت الوزارة سكنا داخليا لمن تقتضي ظروفهم ذلك ، وذلك بهدف توفير الرعاية السليمة الشاملة لأبناء الكليتين ويخضعون في هذا السكن لإشراف دقيق يستهدف خيرهم وضمان مستقبلهم .

معهدا المعلمين والمعلمات

في بداية العام الدراسي ٦٦/١٩٦٧م ومع افتتاح جامعة الكويت تطورت تسمية كلية المعلمين وكلية المعلمات إلى «معهد المعلمين ومعهد المعلمات» . وظلت مدة الدراسة بهما أربع سنوات بعد الحصول على الشهادة المتوسطة .

وبتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٦٨م صدر قرار وزاري ينص على أن يبدأ التخصص في التربية الفنية أو في التربية الرياضية أو التربية الموسيقية في المعهدين من الصف الثاني بدلا من الصف الثالث ، حتى يمكن تخريج مدرسين ومدرسات للمرحلة الابتدائية في هذه التخصصات على درجة كافية من حيث التعمّق والإتقان ، وتبعا لذلك عدلت خطة الدراسة والمناهج وتم تعديل الكتب الدراسية بما يلائم هذه المناهج المطورة . (١)

وفي العام الدراسي ٦٩/ ١٩٧٠م رأت وزارة التربية أن معهدي المعلمين والمعلمات قد أدى كل منهما رسالته منذ بداية النهضة التعليمية وأثرى الكثير من المدارس الابتدائية بنخبة طيبة من المعلمين والمعلمات وصل بعضهم إلى مراكز قيادية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ، وأنه قد آن الآوان لافتتاح معاهد جديدة على مستوى أعلى يكون القبول بها من خريجي الثانوية العامة لإعداد معلمين ومعلمات أرفع مستوى وكفاءة ، لذا قررت الوزارة وقف القبول بمعهدي المعلمين والمعلمات اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٠/ ١٩٧١م .

وقد تخرجت آخر دفعة من المعهدين في العام الدراسي ١٩٧٣/ ١٩٧٤م ، والجدول التالي يوضح تطور عدد الخريجين والخريجات من المعهدين منذ أول دفعة وحتى تصفيتهما .

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٨/ ١٩٦٩م، ص٢٧ .

تطور عدد خريجي معهد المعلمين

(منذ أول دفعة في ٦٥/ ٦٦م وحتى آخر دفعة في ٧٣/ ١٩٧٤م)

العام الدراسي	شعبة عامة	تربية فنية	تربية رياضية	تربية موسيقية	المجموع
٦٥/ ١٩٦٦م	٧٤	٣٠	٤١	١٤	١٥٩
٦٦/ ١٩٦٧م	٦١	٢٦	٣٨	٨	١٣٣
٦٧/ ١٩٦٨م	٧٥	٣٤	٦١	٥	١٧٥
٦٨/ ١٩٦٩م	٢٠١	٣٢	٤٤	١٣	٢٩٠
٦٩/ ١٩٧٠م	١٦٢	٣٠	٣١	٩	٢٣٢
٧٠/ ١٩٧١م	١٥٢	٢٩	٣٧	٥	٢٢٣
٧١/ ١٩٧٢م	١٠٣	١٤	٢٠	٦	١٤٣
٧٢/ ١٩٧٣م	٧٠	١٨	١٤	٥	١٠٧
٧٣/ ١٩٧٤م	١٦	١٧	٩	٢	٤٤
المجموع	٩١٤	٢٣٠	٢٩٥	٦٧	١٥٠٦

تطور عدد خريجات معهد المعلمين

(منذ أول دفعة في ٦٥/ ٦٦م وحتى آخر دفعة في ٧٣/ ١٩٧٤م)

العام الدراسي	شعبة عامة	تربية فنية	تربية رياضية	تربية موسيقية	المجموع
٦٥/ ١٩٦٦م	٣٢	٩	١٣	١٠	٦٤
٦٦/ ١٩٦٧م	٣٢	٧	١٠	٥	٥٤
٦٧/ ١٩٦٨م	٥١	٢١	١٨	٩	٩٩
٦٨/ ١٩٦٩م	٩٦	٣٩	٢٨	٢٢	١٨٥
٦٩/ ١٩٧٠م	٢٠٠	٦٢	٤٤	٨	٣١٤
٧٠/ ١٩٧١م	٣٠٦	٥٥	٥١	١٣	٤٢٥
٧١/ ١٩٧٢م	٢٠٥	٣٨	٣٩	١١	٢٩٣
٧٢/ ١٩٧٣م	٢٠٦	٣٣	٣٤	١٥	٢٨٨
٧٣/ ١٩٧٤م	٤٦	٩	٢	-	٥٧
المجموع	١١٧٤	٢٧٣	٢٣٩	٩٣	١٧٧٩

معهدا التربية للمعلمين والمعلمات

حرصا على مواكبة الاتجاهات التربوية الحديثة ، شكلت وزارة التربية عام ١٩٦٩م لجنة لبحث سياسة إعداد المعلم في الكويت ، وانتهت هذه اللجنة بعد بحث ظروف وإمكانات الكويت إلى التوصية بأن يكون إعداد معلم المرحلة المتوسطة والثانوية على المستوى الجامعي ، وأن يكون إعداد معلم المرحلة الابتدائية بعد نهاية المرحلة الثانوية ولمدة عامين ، على أن يكون هذا البرنامج الأخير مؤقتا ريثما تستكمل الدولة إمكانات إعداد معلم المرحلة الابتدائية على المستوى الجامعي ، وقد ترتب على هذه الدراسات والقرار المشار إليه تصفية معهدي المعلمين والمعلمات .

في عام ١٩٧١م أصدرت وزارة التربية تشريعها التربوي والذي تمثل في القرار الوزاري رقم (٥١/ ٧١) والذي ينص على أن يكون القبول في معهدي التربية للمعلمين والمعلمات من خريجي الثانوية العامة بدلا من المرحلة المتوسطة ابتداء من العام الدراسي ١٩٧٢/ ١٩٧٣م .

وبدأت الدراسة في المعهدين في العام الدراسي ١٩٧٢/ ١٩٧٣م في شعبتين دراسيتين هما :

١- شعبة الآداب لإعداد معلمي اللغة العربية والتربية الإسلامية والاجتماعيات ومعلماتها .

٢- شعبة العلوم لإعداد معلمي الرياضيات والعلوم ومعلماتهما .

وتقديرا لدور المعلم وتشجيعا له على الاستمرار في أداء رسالته أصبح يحظى بعدة حوافز منها استمرار سياسة جعل معاهد إعداد المعلم مراحل تعليمية مفتوحة لتشجيع المدرسين على المضى في طريق النمو المهني ، وأصبح دبلوم معهدي التربية للمعلمين والمعلمات يؤهل للالتحاق بجامعة الكويت واستكمال الدراسة بها بعد صدور قرار مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في ١٨/ ٥/ ١٩٧٤م الذي يسمح للحاصلين والحاصلات على دبلوم معهد التربية بالدراسة في الجامعة شريطة حصول الخريج على تقدير عام جيد على الأقل ، هذا بالإضافة إلى إيفاد الخريجين المتفوقين في بعثات خارجية لاستكمال الدراسة الجامعية .

وفي عام ٧٧/ ١٩٧٨م تمت مراجعة شاملة لبرامج إعداد المعلم مرة أخرى من قبل لجنة

موسعة اشتركت فيها جامعة الكويت ومركز بحوث المناهج وممثلين عن التعليم الابتدائي ورياض الأطفال إلى جوار عدد من أساتذة المعهدين وبعض إدارات وزارة التربية .

وقد انتهت اللجنة إلى الأخذ بنظام المقررات تنظيما للدراسة والاستمرار في تبني شروط القبول ومدة الدراسة السابقة ، وصاحب الأخذ بنظام المقررات تعديلات أساسية في برنامج الإعداد من حيث الهدف والمنهج وأسلوب التدريس .

كما تم التوسع في تشعيب الدراسة بالمعهدين لتضم الشعب التالية :

١- شعبة الآداب	بدأت في ١٩٧٢/ ١٩٧٣م
٢- شعبة العلوم	بدأت في ١٩٧٢/ ١٩٧٣م
٣- شعبة مساعدي أمناء المكتبات	بدأت في ١٩٧٧/ ١٩٧٨م
٤- شعبة رياض الأطفال (للبنات فقط)	بدأت في ١٩٧٧/ ١٩٧٨م
٥- شعبة التربية الفنية	بدأت في ١٩٧٨/ ١٩٧٩م
٦- شعبة التربية الرياضية	بدأت في ١٩٧٨/ ١٩٧٩م
٧-شعبة التقنيات التربوية	بدأت في ١٩٨١/ ١٩٨٢م
٨- شعبة الاقتصاد المنزلي (للبنات فقط)	بدأت في ١٩٨١/ ١٩٨٢م
٩-شعبة التصميم الداخلي (للبنات فقط)	بدأت في ١٩٨٢/ ١٩٨٣م
١٠- شعبة الإلكترونيات	بدأت في ١٩٨٢/ ١٩٨٣م

وبصدور القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢م بشأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب انتقلت تبعية معهدي التربية للمعلمين والمعلمات من وزارة التربية إلى هذه الهيئة .

وفي العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧م حدث تطوير جذري للمعهدين ، وأصبحت مدة الدراسة بهما أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية ، وتم تغيير تسميتها إلى كلية التربية الأساسية التي تمنح خريجيها درجة البكالوريوس في التربية ويتم تعيينهم معلمين في المرحلة الابتدائية .

تطور عدد المقبولين والمقيدين والخريجين

(بمعهدي المعلمين والمعلمات منذ إنشائهما وحتى تاريخ تصفيتهما)

المعهد	معهد المعلمين			معهد المعلمات		
العام الدراسي	مستجد	مقيد	خريج	مستجدة	مقيدة	خريجة
٦٢/١٩٦٣م	١٢٢	١٢٢	–	٧٥	٧٥	–
٦٣/١٩٦٤م	١٠١	٢٦٢	–	٤٤	١١٣	–
٦٤/١٩٦٥م	١٦٢	٤٦٤	–	٩٢	٢١٦	–
٦٥/١٩٦٦م	٢٢٦	٧٢٥	١٥٩	١٧٦	٤١٩	٦٤
٦٦/١٩٦٧م	٢٠٦	٩٥٢	١٣٣	٤٢٩	٧٩٨	٥٤
٦٧/١٩٦٨م	٢٨٩	١٠٦٥	١٧٥	٥٥٠	١٢١٢	٩٩
٦٨/١٩٦٩م	١٨٤	١٠٠١	٢٩٠	٣٠١	١٣٣٤	١٨٥
٦٩/١٩٧٠م	١١٤	٧٧٩	٢٣٢	٣٨٤	١٤٩٧	٣١٤
٧٠/١٩٧١م	٢٤	٥٢٣	٢٢٣	١٦	١٠٩١	٤٢٥
٧١/١٩٧٢م	–	٢٨٧	١٤٣	–	٦٤٧	٢٩٣
٧٢/١٩٧٣م	–	١٣١	١٠٧	–	٣٤٧	٢٨٨
٧٣/١٩٧٤م	–	٣٨	٤٤	–	٥٧	٥٧
الإجمالي	١٤٢٨	٦٣٤٩	١٥٠٦	٢٠٦٧	٧٨٠٦	١٧٧٩

تطور عدد المقبولين والمقيدين والخريجين

(بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات منذ إنشائهما وحتى العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م)

(خلال فترة تبعيتهما لوزارة التربية)

المعهد	معهد التربية للمعلمين			معهد التربية للمعلمات		
العام الدراسي	مستجد	مقيد	خريج	مستجدة	مقيدة	خريجة
٧٢/ ١٩٧٣م	٨٦	٧٠	–	١٤٧	١٣٧	–
٧٣/ ١٩٧٤م	٢٠١	٢٢٧	٥٨	٣٤٢	٤٤٩	١١٧
٧٤/ ١٩٧٥م	٢٢٦	٣٨٠	١٤٩	٢٩٦	٦٣٢	٣٢٦
٧٥/ ١٩٧٦م	١٨٥	٣٨٠	١٨٣	٣٣٣	٦٠٨	٢٩١
٧٦/ ١٩٧٧م	٢٠٦	٤٠٤	١٥١	٢٠٠	٥٠٥	٢٩٥
٧٧/ ١٩٧٨م	٢٣٦	٣٨٢	١٧١	٤٣٩	٦٤٢	١٩٦
٧٨/ ١٩٧٩م	٢٤٩	٤٠٤	١٣٤	٤٩٦	٨٨٩	٣٢٢
٧٩/ ١٩٨٠م	٢٤٧	٤٤٧	١٤٦	٤٧٦	٩٩٧	٤٢٨
٨٠/ ١٩٨١م	٣٩٥	٦٠١	١٦٠	٥٢٦	١٠٧١	٤٢١
٨١/ ١٩٨٢م	٦٥٣	٨٩٧	٢٥٨	٦١٧	١١٩٨	٤٥٥
الإجمالي	٢٦٨٤	٤١٩٢	١٤١٠	٣٨٧٢	٧١٢٨	٢٨٥١

التعليم التجاري في دولة الكويت

(النشأة والتطور)

أولا- معهد الدراسات التجارية المسائية :

دولة الكويت بلد تجاري منذ نشأتها ، بحكم موقعها الجغرافي وظروفها الاقتصادية ، اشتهر أهلها بمهارتهم وتقاليدهم التجارية ، فلا غرو أن رأينا اهتمام القائمين على شئون التعليم بجعل العلوم التجارية عنصرا رئيسيا في مناهج أول دار للتعليم أنشئت بدولة الكويت ١٩١٢م لتخريج كتبة لإمساك الدفاتر التجارية .

ثم تطورت دراسة العلوم التجارية إلى النظم الحديثة في معهد نظامي حكومي أنشئ في العام الدراسي ١٩٥٢/ ١٩٥٣م باسم معهد الدراسات التجارية المسائية ، حيث وضعت له برامج نظامية تشمل مناهج لمواد تجارية منوعة ذات مستوى علمي متميز يتم دراسة المنهج لكل مادة منها في عامين دراسيين ويتم النقل بينهما باجتياز امتحان انتقال ، ويمنح شهادة اتمام الدراسة التجارية في المادة التي أتم دراستها من يجتاز امتحانها النهائي بنجاح (١) .

وكانت الدراسة في ذلك الحين مسائية تحظى بإقبال موظفي الوزارات والمؤسسات الأهلية التجارية في أي فرع من فروع العلوم التجارية الثلاثة والتي له حق اختيار أي منها حسب حاجته بحيث لاتزيد عن ثلاثة من الفروع التالية :

- إمساك الدفاتر والمحاسبة .
- الحساب التجاري والرياضة المالية .
- طرق التجارة والسكرتارية الإنجليزية .
- الطباعة على الآلة الكاتبة العربية .
- الطباعة على الآلة الكاتبة الإنجليزية .

بالإضافة إلى دراسات اختيارية في اللغة العربية ومبادئ اللغة الإنجليزية .

---

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦١/ ١٩٦٢م، ص١٢٠ .

ولم تقتصر الدراسة في ذلك المعهد الذي خصص نشاطه للدراسات المسائية على الشعبة التجارية الحرة فقط ، بل كانت تضم قسمين آخرين للدراسة العلمية العامة هما :

- قسم الدراسة المتوسطة لمستوى الصف الرابع المتوسط

-قسم الدراسة الثانوية لمستوى جميع الصفوف .

وبذلك أصبح المعهد مركزا للدراسات المسائية يضم شعبا تجارية حرة وثانوية عامة ومتوسطة ، متيحا الفرصة لكل من أراد مواصلة دراسته السابقة أو التزود من أي فرع من فروع العلوم التجارية حسب قدرته على الاستيعاب ، وبدون إرهاق له ، أو تعطيل لعمله أو وسيلة ارتزاقه [١] .

وقد كانت المواد الدراسية التي يقدمها المعهد تدرس دون ترابط منهجي معين . إذ كان للطالب أن يختار أي عدد من المواد يرغب في دراسته بحيث لايزيد في مجموعة عن ثلاث مواد بدون مراعاة أي عامل في الاختيار خلاف الرغبة الشخصية للدارس [٢] ، مما كان ينتج عنه قلة ملحوظة في عدد الخريجين الذين يحصلون على شهادة إتمام الدراسة بالمعهد ، وذلك رغم كثرة المسجلين في بداية كل عام دراسي لذلك فقد عدل هذا النظام في العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣م بالنسبة للمستجدين بالصفوف الأولى .

وعملت مجاميع مترابطة من المواد ذات الاتصال الوثيق ببعضها بحيث تشكل كل مادتين شعبة معينة حسب النظام التالي :

١- شعبة الحسابات

وتشمل المحاسبة والحساب التجاري

٢- شعبة السكرتارية العربية

وتشمل طرق التجارة والطباعة باللغة العربية

٣- شعبة السكرتارية الإنجليزية

وتشمل طرق التجارة والطباعة باللغة الإنجليزية

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦١/١٩٦٢م، ص١٢١ .
(٢) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣م، ص١٢٨ .

٤ – شعبة اللغات

وتشمل كلا من اللغة العربية واللغة الإنجليزية أو إحداهما .

وبذلك يمكن للطالب الذي يدرس المحاسبة أن يلم بأصول الرياضة المالية والحساب التجاري لارتباطه الوثيق بالعمليات المالية التي تعتبر عصب أعمال المحاسبة ، ومن يمارس السكرتارية لابد له أن يلم بجانب إتقان الكتابة على آلة الطباعة ، بأصول الأعمال المكتبية وطرق معالجة الموضوعات الإدارية فنيا ، وهكذا .

ولما كانت الدراسة بهذا المعهد مسائية وجل الملتحقين به من الموظفين ، سواء في المصالح الحكومية أو المؤسسات والشركات الأهلية ، لذا نجد هذا المعهد يسد ركنا هاما في مجال التدريب المهني في إدارة الأعمال وشؤون المكاتب والحسابات .

ويمكن القول إن خطة الدراسة والمناهج التي طرحت من خلال الدراسات التجارية المسائية ما هي إلا أسلوب من التدريب المنظم الذي يستهدف مساعدة الإدارة الحكومية والنهوض بمستوى الأداء والارتفاع بكفاءة العاملين بها مع صقل خبراتهم على كافة المستويات عن طريق تدريبهم على أداء الأعمال التي يكلفون بها ، كما أنها مرتبطة بالاحتياجات الوظيفية والبيئة الكويتية .

واستكمالا لأنواع التعليم الثانوي بالدولة فكرت وزارة التربية في افتتاح فصول ثانوية تجارية تكون بداية للمدرسة الثانوية التجارية الأولى بالكويت في العام الدراسي ١٩٦٣/ ١٩٦٤م .

ثانيا – المدرسة الثانوية التجارية :

مع تطور الأعمال التجارية واتساع نطاقها وتزايد المشروعات التجارية والصناعية والزراعية والمالية ، علاوة على نمو دواوين الحكومة وتنوع إدارتها وتشعب أعمالها الكتابية والحسابية ، ظهرت الحاجة إلى زيادة الاهتمام برفع مستوى الإدارة وكفايتها الإنتاجية ، فكان التوجه إلى الاهتمام بالتعليم التجاري وخاصة في مجال العمالة الوسطى ، وبذل العناية الكافية له في جميع النواحي ، استثمارا جيدا يحقق فائدة مرتفعة القيمة بسوق العمل بالكويت حيث يقدم له سلعة جيدة تتناسب مع احتياجاته ومتطلباته الفعلية .

ولذلك قامت وزارة التربية بدورها الإيجابي في العمل على مد دور الحكومة والمؤسسات الأهلية بما تحتاج إليه من أيد مدربة في مجالات الأعمال الحسابية والكتابية والإدارية ، متخذة في ذلك عدة سبل :

١- الدراسات التجارية المسائية :

تطوير خطة الدراسات التجارية المسائية ، وتعديل مناهجها بما يتلاءم والغرض المنشود منها وهو رفع مستوى الكفاية الإنتاجية لفئات مختلفة من موظفي الحكومة والمؤسسات الأهلية ، وابتداء من العام الدراسي ١٩٦٣/ ١٩٦٤م رؤى أن تشتمل هذه الدراسات على شعبتين :(١)

أ- شعبة الحسابات :

وتشمل مادة المحاسبة وإمساك الدفاتر ، ومادة الرياضة المالية والتجارية .

ب- شعبة السكرتارية :

وتشمل مادة السكرتارية وأعمال المكاتب باللغة العربية ، ومادة الكتابة على الآلة الكاتبة العربية .

وبذلك سدت هذه الدراسات المسائية ركنا هاما في مجال التدريب المهني في أعمال الحسابات وشؤون المكاتب .

وفي العام الدراسي ١٩٦٤/ ١٩٦٥م رأت وزارة التربية أنه للنهوض بمستوى الموظفين الملتحقين بالدراسات التجارية المسائية ، ولتحقيق الهدف المنشود من إمكانية ربط العلوم المالية والتجارية المتكاملة في الشعبة الواحدة ، وللحصول على الفائدة المزدوجة التي تنشأ عن إعطاء الدارس شهادة في ثلاث مواد متكاملة مرة واحدة في نهاية عامين دراسيين بحيث يستفيد من جدول المعادلات الدراسية المعتمدة من ديوان الموظفين ووزارة التربية والتي يمنح بمقتضاها الدرجة الرابعة من الحلقة الثالثة ، رأت إضافة مادة دراسية جديدة إلى كل من الشعبتين :

- مادة الحسابات الحكومية وأعمال المخازن إلى شعبة الحسابات
- مادة آداب السلوك والعلاقات العامة إلى شعبة السكرتارية

كذلك تضمين خطة الدراسة بالشعبتين بعض الحصص لتدريس اللغة العربية بهدف رفع المستوى اللغوي للدارسين .(٢)

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٤/ ١٩٦٥م، ص١٤٣ .
(٢) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٤/ ١٩٦٥م، ص١٤٣ .

٢- الدراسات التجارية المتوسطة :

رغبة في إتاحة الفرصة للطلبة كبار السن بالصفين الأول والثاني المتوسطين ممن حالت ظروفهم دون مواصلة الدراسة العامة ، لإعدادهم إعدادا مهنيا لمدة عامين دراسيين ، بما يمكن من مقابلة احتياجات دواوين الحكومة من القوى البشرية اللازمة للقيام بعبء الأعمال الكتابية والمخزنية والسكرتارية ، أنشأت وزارة التربية في العام الدراسي ١٩٦٤/ ١٩٦٥م الدراسات التجارية النهارية بمقر المدرسة الثانوية التجارية ، حيث يدرس الملتحق بها قدرا مناسبا من العلوم الثقافية التي تنحو في تدريسها الناحية التجارية ، إلى جانب دراسة علمية للعلوم الفنية حتى يمكن إعدادهم الإعداد الملائم .

ومن المواد الفنية التي كانت تقدم لهؤلاء الطلبة :

- إمساك الدفاتر .
- أعمال السكرتارية .
- الآلة الكاتبة بنوعيها العربية والإنجليزية .

وفي العام الدراسي ١٩٦٥/ ١٩٦٦م رأت وزارة التربية تطوير الدراسة التجارية النهارية حتى تصبح في مستوى الدراسة المتوسطة العامة (بدلا من كونها مركز تدريب مهني الدراسة فيه منتهية) ، فتقرر الارتقاء بمستوى القبول من الناحية العلمية وذلك بقبول الطلبة الذين أنهوا الصف الثاني المتوسط بنجاح مع إدخال بعض التعديلات على خطة وبرنامج الدراسة .[١]

وفي العام الدراسي ١٩٦٧/ ١٩٦٨م وافقت وزارة التربية على قبول الطلبة الممتازين ممن أنهوا المرحلة المتوسطة التجارية في المرحلة الثانوية التجارية ابتداء من ذلك العام وبالشروط التالية :

- إتمام الدراسة التجارية المتوسطة بنجاح .
- الحصول على ٦٠٪ من المجموع الكلي للدرجات .
- توفر اللياقة الصحية وسلامة الحواس .

ثم يرتب المتقدمون المستوفون للشروط السابقة في ضوء مجموع الدرجات ترتيبا تنازليا ، ويفضل في القبول الأكبر في مجموع الدرجات ، على أن يراعى في تنظيم هذه الدراسات لخريجي

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٥/ ١٩٦٦م، ص ١٤٨ .

المرحلة المتوسطة التجارية ، الالتقاء مع خريجي المرحلة المتوسطة العامة في الصف الثاني الثانوي ومتابعة الدراسة الموحدة حتى نهاية المرحلة الثانوية التجارية .

٣- المدرسة الثانوية التجارية :

إيمانا من وزارة التربية بأهمية الدور الذي يلعبه التعليم التجاري في خدمة النواحي الإدارية والتنظيمية والمالية في كافة المجالات حكومية أو أهلية ، ورغبة في خلق جيل من الشباب على قسط مناسب من الثقافة التجارية والمالية يسد العجز في هذه الفئة التي تعتبر من ضروريات أي مشروع تجاري ، أو صناعي رأت أن الأمر لن يستقيم إلا بإنشاء مدرسة ثانوية تجارية تكون نواة للتعليم التجاري القائم على أسس علمية سليمة فافتتحت المدرسة الثانوية التجارية «للبنين» في العام الدراسي ١٩٦٣/ ١٩٦٤م ، لتخريج الشباب المثقف بالثقافة المالية والتجارية التي تؤهله للعمل في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات على اختلاف أنواعها ، تدرس فيها العلوم التجارية ، جنبا إلى جنب ، مع المواد الدراسية الأخرى طبقا لأحدث الأساليب .

واشترط للقبول بها حصول الطالب على شهادة الدراسة المتوسطة العامة ، وتكون مدة الدراسة بها أربع سنوات يحصل الطالب في نهايتها على «شهادة إتمام الدراسة الثانوية التجارية» والتي تعده للالتحاق بسوق العمل .

أ- أهداف التعليم الثانوي التجاري :

*** الأهداف العامة :**

يمكن تلخيص الأهداف العامة للتعليم الثانوي التجاري فيما يلي :

- تزويد الطالب بأساسيات من المهارات والمعلومات الفنية التي تمكنه من تفهم العمل الفني .
- إعداد الطالب لمواجهة التطور العلمي وإتاحة الفرصة له لكي يشق طريقه بنجاح في الحياة العملية .
- أن تكون المواد الدراسية تمثل مواقف تعليمية حقيقية متصلة بالبيئة .
- احترام العمل اليدوي وتقدير القائمين به .
- تعويد الطالب على الدقة والنظام والتنسيق في كل ما يؤديه من أعمال .

كما يهدف التعليم الثانوي التجاري إلى إعداد الملتحقين به لمزاولة الأعمال التالية :

الأعمال الحرة في مجالات :

- تنظيم الدفاتر ومراجعة الحسابات .
- تجارتي الجملة والتجزئة .
- الاستيراد والتصدير .
- أعمال التوكيلات والسمسرة .
- استثمارات أوراق مالية .
- المقاولات .

أعمال حكومية في مجالات :

- الحسابات .
- المخازن والتوريدات .
- الكتابة على آلات كاتبة .
- أعمال السكرتارية والأرشيف .
- التحصيل والصرف .
- الإحصاء .
- شئون الأفراد .

أعمال في مجالات الشركات الأهلية :

- خدمات عامة .
- البيع والدعاية .
- المحفوظات والفهارس .
- شؤون الأفراد .

ويقتضي مزاولة الأعمال التي يعد لها خريجو هذه المرحلة ، أن يكونوا مزودين بقدر مناسب من الثقافتين العامة والفنية ، مع ربط أهداف هاتين الثقافتين بالأهداف التربوية والأهداف المهنية العامة .(1)

---

(1) صلاح عبد الكريم ، التعليم والتدريب التجاري والإداري ، تقرير مقدم لوزارة التربية بصفته موجها أول للمواد التجارية ، العام الدراسي ١٩٧٨/ ١٩٧٩م ، ص ٥ .

ب - مواد الدراسة :

*** المواد التجارية :**

- المحاسبة وإمساك الدفاتر .
- الرياضة المالية والتجارية .
- السكرتارية وأعمال المكاتب باللغة العربية .
- المراسلات باللغة الانجليزية .
- المعلومات العامة الاقتصادية والتجارية .
- الكتابة على الآلة الكاتبة العربية والإنجليزية .
- دراسات في خدمة المنشآت الصناعية أو خدمة الموانى .
- حسابات الحكومة .

*** المواد الثقافية :**

ويكون محور الدراسة في كل منها حول الموضوعات والخبرات التي تتصل بالمجالات التجارية :

- التربية الإسلامية .
- اللغة العربية .
- لغة أجنبية أولى وترجمة (اللغة الإنجليزية) .
- لغة أجنبية ثانية (اللغة الفرنسية) .
- تاريخ اقتصادي .
- جغرافيا اقتصادية .
- د راسة المجتمع .
- علوم عامة .
- رياضيات عامة .
- تربية فنية وفن الإعلان .

كما كانت المدرسة تهتم بألوان النشاط المدرسي المختلفة رياضية واجتماعية وثقافية .

ومن الجدير بالذكر أن خريجي هذه المدرسة الثانوية التجارية كان في استطاعتهم مواصلة الدراسة التجارية العالية في كليات التجارة والمعاهد التجارية العالية التي تفتح أبوابها أمام المتفوقين منهم .

جـ - شروط القبول :

* الدراسات التجارية المسائية :

- يقبل الطالب في الدراسات التجارية المسائية إذا كان قد أتم الدراسة الابتدائية .
- وإذا لم يكن يحمل أي مؤهل يقبل بعد نجاحه في امتحان القبول في اللغة العربية ، وذلك في المستوى المناسب .

* الثانوية التجارية :

- يقبل في الصف الأول بالثانوية التجارية الطلبة الحاصلون على الشهادة المتوسطة .
- يقبل في القسم المتوسط بالثانوية التجارية التلاميذ الذين أنهوا بنجاح الصف الثاني المتوسط .

د- تطوير التعليم الثانوي التجاري :

لما كان هدف التعليم التجاري هو إعداد القوى البشرية اللازمة لمزاولة الأعمال التجارية والمالية والكتابية وغيرها من الأعمال المماثلة رأت وزارة التربية تطوير برامج الثانوية التجارية في ضوء حاجة المجتمع ومتطلبات العمل في الوزارات والمؤسسات المختلفة ، وصدر قرار في ١٨/ ١/ ١٩٧٠م بشأن تشكيل لجنة في هذا الصدد ، وكان من مهامها ما يلي : [(١)]

- تطوير نظام الدراسة واقتراح شعب دراسية تنحو نحو التخصص .
- إعداد مشروعات الخطط الدراسية للشعب التي يستقر عليها الرأي .

وكانت هناك عدة اعتبارات وضعتها لجان إعداد المناهج نصب أعينها للاسترشاد بها ومنها :

- القوانين والتشريعات التي صدرت في الكويت المنظمة للنشاط الاقتصادي والمحاسبي والتعاوني

(١) صلاح عبدالكريم ، المصدر السابق ، ص٦ .

وشئون العاملين .

- استطلاع رأي رجال البنوك والشركات والمسؤولين في وزارة التجارة وديوان الموظفين .

وفي ضوء ما أسفرت عنه اجتماعات هذه اللجنة ، تقرر العمل بنظام تشعيب الدراسة في الثانوية التجارية اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٠/ ١٩٧١م ، وذلك بفتح الشعب التالية :

- شعبة السكرتارية وأعمال المكاتب .

- شعبة المحاسبة وأعمال الشركات والبنوك .

- الشعبة العامة .

ورغبة في وضع خطة دراسية موحدة للتعليم التجاري للبنين في المدرسة الثانوية التجارية وللبنات في شعبة الشئون التجارية بالمدرسة الثانوية «بنات» صدر في ٢٤/ ١٢/ ١٩٧٣م قرار يقضي بتشكيل لجان لوضع مناهج التعليم التجاري للبنين والبنات .

وبناء على التوصيات التي انتهت إليها اللجان المذكورة ، وعلى موافقة اللجنة العليا للخطط والمناهج الدراسية في جلستها بتاريخ ١٩/ ٨/ ١٩٧٤م ، صدر قرار بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٧٤م بشأن خطط التعليم التجاري الموحد للبنين والبنات ومناهجه متضمنا التالي :

١-إلغاء التشعيب في المدرسة الثانوية التجارية والإبقاء على الشعبة العامة .

٢- اعتماد الخطة الدراسية الموحدة للبنين والبنات .

٣- بدء تنفيذ هذه المناهج بالصف الأول للبنين وللبنات اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٤/ ١٩٧٥م .

هـ . تطوير التعليم الثانوي التجاري :

مع التطور الاقتصادي الكبير الذي حدث في الكويت في بداية السبعينيات ، وما صحبه من حركة تحديث وتطوير شملت جميع قطاعات المجتمع ، ظهرت الحاجة ماسة إلى نوعيات ومستويات جديدة من العمالة للنهوض بمستويات هذه المرحلة ، والإسهام في تنفيذ خطط التنمية التي بدأت معها .

وظهرت بوضوح قصور المدارس الفنية القائمة آنذاك ، ومنها المدرسة الثانوية التجارية ، عن تلبية متطلبات المرحلة الجديدة ، الأمر الذي دعا المسؤولين عن التعليم في الدولة إلى القيام بعملية

مراجعة شاملة وعميقة لكل مجالات التطوير السابقة ، وشارك في هذه العملية بعض خبراء اليونسكو ، بهدف التوصل إلى صيغة للتطوير من منظور شامل لحاجات مختلف القطاعات في سوق العمل ، تؤدى إلى حلول شاملة طويلة المدى للتعليم الفني ومن ضمنه التعليم التجاري .

ومن بين التقارير والدراسات التي تناولت تقويم التعليم التجاري بحثا عن مدى ارتباطه بمتطلبات التنمية في البلاد ما يلي :

- مجموعة الدراسات والتقارير التي تمت في إطار وزارة التربية قدمها خبراء استدعتهم الوزارة ، أو لجان شكلتها للنظر في مناهج التعليم التجاري وخططه ؛ شارك فيها ممثلون عن جامعة الكويت ومسؤولون في سوق العمل ، بالإضافة إلى المختصين في الوزارة ، ومن أهم هذه التقارير :

* تقرير حول «مستقبل التعليم الفني والمهني بدولة الكويت» أعده :

- الدكتور محمد محمد حسان وكيل وزارة التعليم العالي وعضو المجلس القومي للتعليم بمصر .

- والدكتور محمد أحمد الغنام اختصاصي التخطيط والإدارة التربوية باليونسكو .

- والدكتور يوسف عبدالمعطي مدير إدارة التعليم الفني بوزارة التربية .

* تقريران قدمهما الأستاذ محمد عبدالمنعم سلامة مستشار التعليم التجاري في مصر عام ١٩٧٤م هما :

- «تقويم وتطوير التعليم الثانوي التجاري» مايو ١٩٧٤م .

- «مشروع إنشاء معهد لإعداد الفنيين التجاريين» مايو ١٩٧٤م .

* ثلاثة تقارير قدمها الدكتور وليم بوني رست عميد كلية غربي لندن ومستشار مجلس أوروبا للتعليم التجاري هي :-

- «التعليم التجاري وتطويره» أكتوبر ١٩٧٤م .

- «أسس المعهد الجديد لإدارة الأعمال ، المعهد التجاري» ١٩٧٥م .

- «تقويم مبدئي ونظرة مستقبلية » .

* تقرير قدمه ثلاثة من الخبراء استدعتهم وزارة التربية وهم :

جون هاريسون ، رئيس قسم الدراسات التجارية ، كلية أيسلية ، إنجلترا .

-إدجار بيكر ، موجه سابق للتعليم التجاري ، إنجلترا .

-بير ترام كاننج ، الخبير في المجال التجاري .

* مجموعة تقارير صادرة عن جهات خارج وزارة التربية ، ومن أهمها :

-تقرير عن التدريب والتعليم الفني والمهني ، أعدته اللجنة الفرعية للتدريب والتعليم الفني ، مجلس التخطيط بالكويت سنة ١٩٧١م .

وقد اتفقت كل هذه الدراسات والتقارير على ثلاثة أمور :

أولها- أن التعليم الثانوي التجاري يعاني إعراضا واضحا في الإقبال عليه أدى إلى ضعف مدخلاته من الناحية الكمية ، وعدم ملاءمة مخرجاته لمتطلبات سوق العمل في الكويت من ناحية أخرى ، فالتعليم الثانوي التجاري لم يجتذب إلا حوالي ٥٪ من مجموع الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي ، وحوالي ٢٪ من الطالبات ، وقد يرجع ذلك إلى كونه مرحلة منتهية بحيث تجعل فرص مواصلة التعليم أمام خريجيه فرصا محدودة وضيقة مما يؤثر سلبا في الإقبال عليه ، بالإضافة إلى أن بعض مقررات التعليم الثانوي التجاري لا تصلح لهذه المرحلة الدراسية ، ومستوى الطلبة غير ملائم ، كما أن مناهج هذه المرحلة مكتظة غير مناسبة ، ولاتلاحق التطورات الحاصلة في دنيا الأعمال .

وثانيها- أن هذه التقارير تجمع على الحلول العامة لتطوير هذا التعليم مع تنوع في التفاصيل ؛ فقد اقترحت جميعها الأخذ بمبدأ توحيد التعليم الثانوي في مراحله الأولى لتكوين القاعدة العريضة من الخلفية الثقافية اللازمة بين طلابه على أن يتجه إلى التشعيب في مراحله الأخيرة .

ويعبر تقرير مستقبل التعليم الفني والمهني عن هذه الاتجاهات في تطوير التعليم الثانوي بالدعوة إلى : «إعادة تنظيم التعليم الثانوي بما يؤدى إلى الجمع بين أنواعه وإلى كسر الحواجز التقليدية بين فروعه الأكاديمية والفنية والمهنية مع تكثيف الدراسة في مجموعات محددة من المواد وطبع تنظيمه الداخلي بطابع المرونة في الوقت الذي تتجه فيه الدراسة إلى قدر من التخصص في السنتين الأخيرتين منه» .

وثالثها- أن هذه التقارير تجمع على ضرورة الارتفاع بمستوى إعداد الفنيين التجاريين ليبدأ بعد الحصول على الثانوية العامة ولمدة سنتين .

وقد ترتب على الأخذ بمبدأ إعادة تنظيم التعليم العام بهذا المفهوم ، البدء بإنشاء مدارس نظام

المقررات في المرحلة الثانوية ، وافتتحت أول مدرسة تسير الدراسة بها وفق نظام المقررات في العام ١٩٧٨/ ١٩٧٩م ، وتسير خطة التوسع الكمي في هذه المدارس بخطوات متدرجة ومنتظمة ، وقد تمت صياغة البرامج الدراسية لهذه المدارس بحيث تجمع بين المقررات الأكاديمية والفنية في شكل هرم يبدأ بالشمول عند القاعدة وينتهي قرب القمة بمسارات علمية وأدبية وتجارية وصناعية .

واتساقا مع التحول التدريجي إلى هذا النظام ، صدر القرار الوزاري (رقم ٦١١/ ٧٥) في ٣١/ ٧/ ١٩٧٥م بإيقاف القبول بمدارس التعليم الفني على مستوى المرحلة الثانوية ، ومنها المدرسة الثانوية التجارية ، وذلك اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٥/ ١٩٧٦م .

ثالثا- المعهد التجاري :

بناء على الاستراتيجية التي تبنتها وزارة التربية لتطور التعليم الفني والمهني بدولة الكويت ، تقرر أن يكون إعداد الفنيين من خلال دراسة لمدة سنتين أو أكثر بعد الثانوية العامة ، وتمشيا مع هذا القرار شكلت الوزارة في عام ١٩٧٥م لجنة موسعة أسندت إليها مهمة إنشاء المعهد التجاري والتوصية بالخطوات والشعب التي يمكن البدء بها .

ويلاحظ الحرص في تكوين هذه اللجنة على تمثيل الجهات المعنية بهذا التعليم والمستخدمة لخريجيه ، فقد ضمت إلى جوار ممثلي وزارة التربية ممثلين لجامعة الكويت من الكليات المعنية ، وممثلين لقطاعات سوق العمل التي ينتظر أن يلتحق بها خريجو المعهد .

وقد منحت اللجنة الأولوية لإنشاء شعب أربعة هي :

- شعبة المحاسبة .
- شعبة الإدارة والسكرتارية .
- شعبة التأمين والبنوك .
- شعبة الكمبيوتر .

كما قدمت اللجنة أربع توصيات أساسية تبنتها الوزارة هي :

- أن تكون الدراسة لمدة عامين دراسيين مع توفير فترات تدريب ميداني كافية في عطلتي الربيع والصيف في المؤسسات المعنية .
- تشجيع العناصر الممتازة من الخريجين لمواصلة الدراسة لمستوى أعلى .

- ضرورة إشراك المؤسسات الحكومية والأهلية التي تهتم بخريجي هذا التعليم في وضع الخطط والبرامج المشاركة في التدريب والتقويم .

- تقديم مكافأة مالية للطلبة والطالبات لحثهم على الالتحاق ببرامج المعهد التجاري .

وقد حقق المعهد التجاري نجاحا واضحا من حيث إقبال الطلبة والطالبات عليه منذ بدء الدراسة به في العام الدراسي ١٩٧٥/ ١٩٧٦م وتزايد هذا الإقبال بمعدلات كبيرة ، كما حفز نجاح المعهد إلى تقدم الهيئات والمؤسسات بطلب افتتاح شعب دراسية جديدة لإعداد الفنيين التجاريين في تخصصات مختلفة .

وفي العام الدراسي ١٩٨٢/ ١٩٨٣م انتقلت تبعية المعهد التجاري إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، كما تغير اسمه في بداية العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧م إلى «كلية الدراسات التجارية» والتي تضم التخصصات التالية :

- المحاسبة — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٧٥/ ١٩٧٦م .
- التأمين — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٧٥/ ١٩٧٦م .
- البنوك — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٧٥/ ١٩٧٦م
- الحاسب الآلي — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٧٥/ ١٩٧٦م .
- السكرتارية الطبية (للبنات فقط) — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٧٨/ ١٩٧٩م .
- إدارة المواد — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠م
- إدارة التعاونيات (القبول متوقف بها حاليا) — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٨١/ ١٩٨٢م .
- إدارة البريد — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٨٣/ ١٩٨٤م .
- الإدارة — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٩٢/ ١٩٩٣م .
- السكرتارية — بدأت الدراسة بها في العام ١٩٩٢/ ١٩٩٣م .

تطور عدد الطلبة المقيدين*

بمعهد الدراسات التجارية المسائية

(منذ بدء الدراسة به العام ٥٤/ ١٩٥٥م وحتى تصفيته في العام ١٩٦٨/ ١٩٦٩م)

العام الدراسي	عدد الطلبة المقيدين	العام الدراسي	عدد الطلبة المقيدين
١٩٥٤/ ١٩٥٥م	٢٨٤	١٩٦٢/ ١٩٦٣م	٧٠٢
١٩٥٥/ ١٩٥٦م	٦٩٢	١٩٦٣/ ١٩٦٤م	١٤٧
١٩٥٦/ ١٩٥٧م	٨٥٠	١٩٦٤/ ١٩٦٥م	١٦٩
١٩٥٧/ ١٩٥٨م	١٢٣١	١٩٦٥/ ١٩٦٦م	٢١٢
١٩٥٨/ ١٩٥٩م	١٢٨٦	١٩٦٦/ ١٩٦٧م	١٨٧
١٩٥٩/ ١٩٦٠م	١٠٥٠	١٩٦٧/ ١٩٦٨م	٢٠٢
١٩٦٠/ ١٩٦١م	٨٩١	١٩٦٨/ ١٩٦٩م	٢٥٢
١٩٦١/ ١٩٦٢م	١٠٠٩		

* المصدر- النشرات الإحصائية السنوية لوزارة التربية .

تطور عدد الطلبة المقيدين بالتعليم التجاري المتوسط*

(منذ بدايته في العام ١٩٦٤/ ١٩٦٥م وحتى تصفيته في العام ١٩٧٤/ ١٩٧٥م)

العام الدراسي	عدد الطلبة
١٩٦٤/١٩٦٥م	٩٦
١٩٦٥/١٩٦٦م	١١٧
١٩٦٦/١٩٦٧م	١٢٩
١٩٦٧/١٩٦٨م	١٦٥
١٩٦٨/١٩٦٩م	١٨٦
١٩٦٩/ ١٩٧٠م	٢٢٨
١٩٧٠/ ١٩٧١م	٢٧٨
١٩٧١/ ١٩٧٢م	٤٢٤
١٩٧٢/١٩٧٣م	٢٥٠
١٩٧٣/١٩٧٤م	١١٠
١٩٧٤/ ١٩٧٥م	٥

* المصدر، النشرات الإحصائية السنوية لوزارة التربية .

تطور عدد الطلبة المستجدين والمقيدين والخريجين*

بالتعليم الثانوي التجاري

(منذ بدايته في العام ٦٣/ ١٩٦٤م وحتى تصفيته في العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠م)

العام الدراسي	عدد المستجدين	عدد المقيدين	عدد الخريجين
١٩٦٣/ ١٩٦٤م	٤٠	٤٠	–
١٩٦٤/ ١٩٦٥م	٢٢	٧٣	–
١٩٦٥/ ١٩٦٦م	١٩	٨٤	–
١٩٦٦/ ١٩٦٧م	١٥	٩٤	٤٠
١٩٦٧/ ١٩٦٨م	٢٠	٨٥	٢٢
١٩٦٨/ ١٩٦٩م	٤٧	٩٩	١٨
١٩٦٩/ ١٩٧٠م	٦١	١٤٢	١٤
١٩٧٠/ ١٩٧١م	٨٧	٢١١	١٤
١٩٧١/ ١٩٧٢م	١٤٢	٣١٦	٣٧
١٩٧٢/ ١٩٧٣م	١٤٨	٣١٤	٣٧
١٩٧٣/ ١٩٧٤م	١٦٨	٣٨٣	٤٢
١٩٧٤/ ١٩٧٥م	٢٢٠	٥٢١	٧٦
١٩٧٥/ ١٩٧٦م	–	٣٩٤	٥٧
١٩٧٦/ ١٩٧٧م	–	٣١٣	١٠٦
١٩٧٧/ ١٩٧٨م	–	٢٠٠	١٥٤
١٩٧٨/ ١٩٧٩م	–	٤٥	٣٥
١٩٧٩/ ١٩٨٠م	–	٩	٩
المجموع الكلي	٩٨٩	٣٣٢٣	٦٦١

* المصدر – النشرات الإحصائية السنوية لوزارة التربية، وسجلات إدارة التعليم الفني والمهني بالوزارة.

تطور عدد الطلبة المستجدين والمقيدين والخريجين*

بالمعهد التجاري «بنين وبنات»

(منذ إنشائه عام ١٩٧٥/ ١٩٧٦م وحتى العام الدراسي ١٩٨١/ ١٩٨٢م)

المعهد	المعهد التجاري «بنين»			المعهد التجاري «بنات»		
العام الدراسي	مستجد	مقيد	خريج	مستجدة	مقيدة	خريجة
١٩٧٥/ ١٩٧٦م	٤٤٠	٤٣٧		٤٠٢	٣٧٩	-
١٩٧٦/ ١٩٧٧م	٢١٥	٤٩٠	١٦٣	٢٤٦	٥٦٨	٢٢٨
١٩٧٧/ ١٩٧٨م	٢٥٥	٥٧٢	١٩٠	٤٠٠	٦٧٦	٢٢٦
١٩٧٨/ ١٩٧٩م	٢٨٨	٥١٥	١٠٩	٣٧٦	٧٧٣	١٨٥
١٩٧٩/ ١٩٨٠م	٣٧٠	٥٦٥	١٣٨	٦٢٧	٩١٨	٢٧٤
١٩٨٠/ ١٩٨١م	٣٦٠	٥٥٦	١٠٩	٥٩٦	١١٢٤	٢٦٦
١٩٨١/ ١٩٨٢م	٣٤٧	٥٤٨	١٤٠	٦٧٧	١٣٥٠	٣٩١
المجموع الكلي	٢٢٧٥	٣٦٨٣	٨٤٩	٣٣٢٤	٥٧٨٨	١٥٧٠

* المصدر، سجلات إدارة التعليم الفني والمهني بوزارة التربية.

المدرسة الثانوية الفنية للبنات

بدأ الاهتمام بالتعليم الفني للبنات عندما أنشأت دائرة الشؤون الاجتماعية (وزارة الشوون الاجتماعية والعمل) مركزا لتدريب الفتيات في نوفمبر ١٩٥٦م للعمل على تدريب الفتيات الكويتيات تدريبا مهنيا في فنون التفصيل والخياطة والتدبير المنزلي ورعاية الطفل ، بالإضافة إلى سد حاجة الوزارة إلى فتيات مدربات للمعاونة في الخدمات التي تقدمها الوزارة لرعاية الأطفال في حدائق الأطفال وكذلك لرعاية كبار السن ، واهتماما من الوزارة بهذا المركز ، قامت بتطوير مناهجه ونظام الدراسة به وأصبح اسمه (معهد تدريب الفتيات) اعتبارا من العام الدراسي ٥٩/ ١٩٦٠م ، وكانت الدراسة به لمدة عامين .

وكانت وزارة التربية تتعاون تعاونا مثمرا مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الإشراف الفني على هذا المعهد ، ولكن استجابة لما يتطلبه التطوير الحديث في الحقل التعليمي ورغبة في إعداد الفتاة إعدادا متكاملا يهيئها للمساهمة في مجالات العمل المختلفة ، و يهيئها لما يناسب طبيعة الفتاة واحتياجات المجتمع الكويتي ، صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٦٧م بضم معهد تدريب الفتيات إلى وزارة التربية تحت اسم المدرسة الثانوية الفنية للبنات .

وقد تم تطوير نظام الدراسة بالمدرسة ، ورفع مستوى الدراسة بها إلى مستوى المرحلة الثانوية بحيث لا يقل مستوى القبول فيها عن الشهادة المتوسطة ، وتكون مدة الدراسة بها أربع سنوات ، وذلك اعتبارا من العام الدراسي ٦٨/ ١٩٦٩م ، ولتشجيع الفتيات على الالتحاق بهذا النوع من التعليم تقرر منح كل طالبة مكافأة شهرية تشجيعية قدرها ثلاثون دينارا .

وانقسمت الدراسة بالمدرسة الثانوية للبنات إلى أربع شعب دراسية هي :

١- السكرتارية وأعمال المكاتب :

لإعداد الفتيات للعمل في الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات في أعمال السكرتارية والمحفوظات ومسك الدفاتر والحسابات وأعمال المخازن والتحصيل والصرف .

٢- الاقتصاد المنزلي :

لإعداد الفتيات لإدارة شؤون الأسرة ورعاية الطفل وتدريبها على أعمال التغذية والتفصيل والخياطة .

٣- الخدمات الاجتماعية :

لإعداد الفتاة للعمل كمعاونة للمشرفة الاجتماعية في ميادين الخدمة الاجتماعية المختلفة .

٤- أمينات المخابر :

لإعداد الفتاة للعمل في أقسام المخابر المختلفة وبصفة خاصة في المختبرات المدرسية .

ويشترط للقبول في المدرسة الثانوية الفنية للبنات أن تكون الطالبة كويتية الجنسية ، ويجوز قبول غير الكويتيات بصفة استثنائية ، وأن تكون ناجحة في الشهادة المتوسطة ، وألا يقل عمرها عن ١٤ سنة عند الالتحاق بالمدرسة ، وألا تكون متزوجة وألا تتزوج طوال مدة الدراسة .

وكانت مدة الدراسة كما أسلفنا أربع سنوات ، السنة الأولى فيها دراسة عامة لجميع الطالبات دون تخصص ، ثم يبدأ التخصص في الصف الثاني في إحدى الشعب الأربع السابق ذكرها ، ويبلغ نصيب المواد المهنية والفنية في خطة الدراسة ٥٠٪ في الصف الثاني ، يزاد إلى ٦٠٪ ثم ٧٠٪ في الصفين الثالث والرابع .

وقد أعدت مناهج لكل تخصص من هذه التخصصات عدا شعبة السكرتارية التي طبق عليها منهج المدرسة الثانوية التجارية للبنين ، وتشمل هذه المناهج المواد الثقافية التي تدرس في التعليم العام مع قدر من الاختصار ، إلى جوار مواد التخصص لكل شعبة مع العناية بجوانب التدريب العملي الميداني .

ورغبة في توحيد الدراسة التجارية بين البنين والبنات شكلت وزارة التربية لجانا لوضع خطة موحدة ومناهج للتعليم التجاري للبنين والبنات بقرار صدر في ٢٤/١٢/١٩٧٣م ، وبناء على التوصيات التي انتهت إليها اللجان المذكورة ، وعلى موافقة اللجنة العليا للخطط والمناهج الدراسية في جلستها بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٤م ، صدر قرار بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٤م باعتماد ما انتهت إليه هذه اللجان بشأن خطط التعليم التجاري الموحد للبنين والبنات ومناهجه متضمنا التالي :

١- إلغاء التشعيب في المدرسة الثانوية التجارية والإبقاء على الشعبة العامة .

٢- اعتماد الخطة الدراسية الموحدة للبنين والنبات من حيث عدد الحصص الأسبوعية والمواد التي تدرس .

٣- البدء في تنفيذ هذه المناهج بالصف الأول للبنين والبنات اعتبارا من العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م .

وفي الوقت نفسه استمرت الشعب الدراسية الأخرى بالثانوية الفنية للبنات ، وهي شعب الاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية وأمينات المخابر ، على مناهجها نفسها .

وكان الإقبال على الالتحاق بهذه المدرسة واضحا في البداية ، فقد بلغ عدد المستجدات بها في العام الدراسي ٦٩/ ١٩٧٠م (٣٤٥) طالبة ، ولكن ضعف فرص العمل المناسبة أمام الخريجات كان له أثره ، فانخفض عدد المستجدات إلى ٩٦ طالبة في العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م ، وتحول العدد الأكبر منهن إلى تخصص السكرتارية سعيا للعمل في مدارس البنات ، ولعزوف الخريجات من التخصصات الأخرى عن العمل في مجالات مختلفة كوزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، مما يشير إلى أهمية الجانب الاجتماعي والقيم السائدة في تكوين الاتجاهات نحو أنواع معينة من التعليم .

ومن الملاحظ أن هذه المدرسة لم تجتذب سوى ٢٪ فقط من إجمالي الملتحقات بالتعليم الثانوي ، وخلال (١٢) سنة هي عمرها كله بلغ إجمالي خريجاتها حوالي (٧٢٣) خريجة .

والجدول التالي يشير إلى تناقص في أعداد الطالبات المستجدات سنويا من ٣٤٥ طالبة في العام الدراسي ٦٩/ ١٩٧٠م إلى ٢٢٠ طالبة في العام التالي ، وإلى ١٦٦ في العام الذي يليه وتدني هذا الرقم إلى ٧٥ طالبة في العام الدراسي ٧٣/ ١٩٧٤م ، وينبغي هنا الإشارة إلى أن التطور المتسارع الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية وغيرها في فترة السبعينيات قد جعل الحاجة أكثر إلحاحا إلى مستويات أعلى من الخبرة الفنية تتطلب في إعدادها مدخلات تكون قد استكملت قدرا أكبر في المواد الأساسية أي بعد المرحلة الثانوية العامة مما يفسر أسباب صدور القرار الوزاري رقم (٦١١/ ٧٥) بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٧٥م ، (أي في نهاية العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م) بشأن إيقاف القبول في مدارس التعليم الثانوي الفني ، ومن بينها المدرسة الثانوية الفنية للبنات .

وقد تم تصفية هذه المدرسة نهائيا في نهاية العام الدراسي ٧٨/ ١٩٧٩م .

جدول يوضح تطور عدد الطالبات المستجدات والمقيدات
والخريجات منذ إنشاء المدرسة وحتى تصفيتها

العام الدراسي	مستجدات	مقيدات	خريجات
١٩٦٧/١٩٦٨م	١٠	٨٢	
١٩٦٨/١٩٦٩م	١٤٠	١٨٣	
١٩٦٩/ ١٩٧٠م	٣٤٥	٥١٠	
١٩٧٠/ ١٩٧١م	٢٢٠	٦٦٧	١٤
١٩٧١/١٩٧٢م	١٦٦	٧٧٥	٩١
١٩٧٢/١٩٧٣م	٩٨	٦٠٩	١٦٩
١٩٧٣/١٩٧٤م	٧٥	٤٤٥	١٨٧
١٩٧٤/ ١٩٧٥م	٩٦	٣٣٢	٨٥
١٩٧٥/١٩٧٦م		١٩٩	٥٩
١٩٧٦/١٩٧٧م		١٢٠	٤٤
١٩٧٧/١٩٧٨م		٧٤	٤٨
١٩٧٨/ ١٩٧٩م		٢٦	٢٦
الإجمالي	١١٥٠	٤٠٢٢	٧٢٣

أي أن إجمالي الخريجات يمثل حوالي ٩ ,٦٢٪ من إجمالي مدخلات الثانوية الفنية للبنات خلال فترة عملها .

توزيع إجمالي الخريجات
على التخصصات المختلفة بالثانوية الفنية للبنات

العام الدراسي	شعبة سكرتارية وأعمال مكاتب (الشؤون التجارية)	شعبة خدمة اجتماعية	شعبة اقتصاد منزلي	شعبة أمينات مخابر	الإجمالي
١٩٧٠/ ١٩٧١م	٤	٧	٣		١٤
١٩٧١/ ١٩٧٢م	٣٨	٣٤	١٩		٩١
١٩٧٢/ ١٩٧٣م	٧٢	٦٣	٢٧	٧	١٦٩
١٩٧٣/ ١٩٧٤م	٦٩	٥٤	٤٥	١٩	١٨٧
١٩٧٤/ ١٩٧٥م	٣٨	١٨	١٨	١١	٨٥
١٩٧٥/ ١٩٧٦م	٣٨	٧	٦	٨	٥٩
١٩٧٦/ ١٩٧٧م	٢٠	١٢	٧	٥	٤٤
١٩٧٧/ ١٩٧٨م	٢٥	١٢	٤	٧	٤٨
١٩٧٨/ ١٩٧٩م	٢٠	٦			٢٦
الإجمالي	٣٢٤	٢١٣	١٢٩	٥٧	٧٢٣

التعليم الصناعي والكلية الصناعية

(النشأة والتطور)

على أثر اكتشاف النفط وبدء إنتاجه وتصديره عام ١٩٤٦م ، بدأت الحركة الصناعية تظهر بشكل بسيط في عمليات النفط ، حيث بدأت الحاجة إلى استخدام الفنيين والأيدي العاملة تبرز بشكل واضح ، وأخذ الوافدون من العمال والفنيين على مختلف المستويات والتخصصات يصلون إلى الكويت لسد شواغر الأعمال الفنية التي تتطلبها هذه الصناعة والصناعات الأخرى التي ظهرت بازدياد حركة العمران وتخطيط المدن وشق الطرق والإنشاءات المعمارية وإقامة المباني الحديثة ، وكذلك إنشاء محطات القوى الكهربائية وتحلية مياه الشرب وغيرها .

وقد أدى تطور دولة الكويت الاجتماعي والصناعي السريع في شتى المجالات وخاصة في المجال الصناعي إلى شعور وزارة التربية بأن الحاجة أصبحت ماسة إلى نوع من التعليم الفني الصناعي لإعداد طائفة من أبناء الكويت يمكن الاعتماد عليهم في تنفيذ سياسة التصنيع والعمل في المؤسسات الفنية والصناعية المختلفة وسد حاجة الدولة في هذا المجال .

لذا تقرر إنشاء كلية صناعية شرع في تنفيذها عام ١٩٥٢م ، وتم إنشاؤها وبدأت الدراسة بها في بداية العام الدراسي ٥٤/ ١٩٥٥ ، بعد تزويدها بالمعدات والآلات والأجهزة الحديثة التي تفي بأغراض التعليم الفني الصناعي في التخصصات الصناعية المختلفة .

وهكذا بدأت الكلية الصناعية عبارة عن معهد فني صناعي الغرض منه تهيئة جيل من الفنيين أبناء الكويت وإعدادهم وتزويدهم بثقافات عملية صناعية وإكسابهم مهارات وقدرات تمكنهم من أخذ مكانهم في المجال الصناعي بما يتفق وسد حاجة المجتمع الكويتي للأيدي العاملة والفنيين .

وقد روعي أن تحقق الكلية الصناعية رسالتها الفنية التعليمية بالوسائل التالية[١] .

١- إتقان العمليات الصناعية التي تحتاج إلى مهارة خاصة لا تتوافر طرق اكتسابها في محيط العمل الصناعي العادي مع معرفة تحليل هذه العمليات ووضع أفضل خطوات التشغيل لتنفيذها من الوجهتين الفنية والاقتصادية .

٢- تهيئة فرص الترابط المهني في الصناعات المتصلة ببعضها والتعرف على علاقتها ببعضها حتى يتمكن الطلبة من ممارستها في مجال الصناعة .

---

(١) وزارة التربية ، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٥/ ١٩٦٦م ، ص١٣٦ .

٣- إكساب الطلبة القدرة على أداء العمليات الصناعية حسب الأصول الفنية الصحيحة ودقة تنفيذها وإكسابهم العادات السلوكية الحميدة المتصلة بالمهن الصناعية وآدابها .

٤- إكساب الطلبة القدرة على معرفة المصطلحات الفنية السليمة وأسمائها بلغة أجنبية .

٥- إتقان استخدام العدد والماكينات والأجهزة وفق الأساليب الفنية الصحيحة وطبقا لقواعد الأمن والسلامة .

٦- تزويد الطلبة بالمعلومات الثقافية العامة والفنية والتكنولوجية التي تساعدهم على :

- اختيار الخامات اللازمة للإنتاج من حيث المواصفات والخواص الملائمة للتشغيل .
- إعداد المقايسات التفصيلية للتشغيل وحصر تكاليف المشغولات اقتصاديا .
- دراسة كيفية تركيب الآلات والأجهزة وتشغيلها وصيانتها .
- القدرة على قراءة كروكيات الرسومات التنفيذية وعملها وفهم رموز التشغيل ومصطلحاتها مع إتقان استخدام أدوات الرسم .

٧- تهيئة الخريجين للاندماج في محيط الطبقة العاملة وتوجيهم لاستغلال قدراتهم ومهاراتهم وثقافاتهم



درس في الخراطة في الكلية الصناعية

في إدارة الأعمال الفنية والصناعية وإكسابهم الصفات التي تؤهلهم مستقبلا للإشراف الفني على العمال بالمصانع .

وعند بداية الدراسة بالكلية الصناعية في العام الدراسي ٥٤/ ١٩٥٥م ، اقتصرت الدراسة على تخصص نجارة الأثاث نظرا لعدم استكمال تجهيز باقي الأقسام الأخرى ، وكان عدد الطلاب الملتحقين في ذلك الوقت (٨) طلاب فقط استمروا حتى نهاية العام الدراسي من إجمالي المقبولين وعددهم (١٢) طالبا .

وفي الأعوام التالية فتحت باقي الأقسام كما يتضح من الجدول التالي :

تطور نمو الطلبة والأقسام بالكلية الصناعية (١)

العام الدراسي	عدد الطلبة	عدد التخصصات	التخصصات
٥٤/ ١٩٥٥م	٨	١	نجارة الأثاث
٥٥/ ١٩٥٦م	٦٠	٧	نجارة الأثاث - البرادة - الخراطة - السيارات - الكهرباء - اللاسلكي - الأعمال الصحية .
٥٦/ ١٩٥٧م	١٠٣	١١	أضيفت التخصصات التالية «نجارة العمارة - السباكة - النماذج - الحدادة»
٦٠/ ١٩٦١م	١٩٣	١٢	أضيف تخصص «الخرسانة المسلحة»

وبذلك أصبحت الأقسام والتخصصات بالكلية كما يلي :

١- الأقسام الميكانيكية وتشمل :

البرادة - خراطة المعادن - الحدادة واللحام - سباكة المعادن - نجارة النماذج - التبريد وتكييف الهواء .

٢- قسم ميكانيكا السيارات .

٣- الأقسام الكهربائية وتشمل :

الكهرباء - اللاسلكي

٤- الأقسام المعمارية - السمكرة والأعمال الصحية - الخرسانة المسلحة والبناء .

٥- قسم نجارة الأثاث .

---

(١) وزارة التربية ، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦١/ ١٩٦٢م، ص١١٤ .



درس عملي في ميكانيكا السيارات



قسم الدهانات في الكلية الصناعية

وفي ذلك الوقت كان يقبل بالكلية الطلبة المنقولون إلى السنة الرابعة المتوسطة ، وكانت مدة الدراسة بها أربع سنوات يحصل بعدها الطالب الذي يجتاز الامتحان على شهادة «دبلوم الكلية الصناعية» في الصناعة التي تخصص فيها ، ويبعث المتفوقون منهم في دراسة تكميلية إلى المعاهد العليا في الخارج .

وقد وضعت المناهج والخطة الدراسية بحيث تلائم ظروف الكويت وبمعدل ٤٤ حصة في الأسبوع ووزعت على أساس ٥٠٪ منها للدراسة النظرية و٥٠٪ للتمرين العملي بالورش .

والجدول التالي يوضح الخطة العامة للدراسة بالكلية الصناعية منذ إنشائها وحتى العام الدراسي ٦٢/ ١٩٦٣م .

الخطة العامة للدراسة بالكلية الصناعية [1]

المواد الدراسية		عدد الحصص في الأسبوع			
		الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع
مواد الثقافة العامة	لغة عربية	٢	٢	–	–
	لغة انجليزية	٤	٤	٤	٤
	رياضيات عامة	٦	٤	٤	–
	علوم (فيزياء وكيمياء)	٤	٤	٤	–
	مواد اجتماعية	٢	–	–	–
	مسك الدفاتر وطرق التجارة	–	–	٢	–
	صحة مهنية وإسعافات أولية	–	١	–	–
	مجموع الحصص	١٨	١٥	١٤	٤
المواد الفنية	رسم هندسي وصناعي	٤	٤	٦	٨
	ميكانيكا أو قواعد زخرفة	–	–	٢	٢
	مقايسات	–	–	٢	٢
	علوم أصول الصناعة	٢	٣	٤	٦
	مجموع الحصص الفنية	٦	٧	١٤	١٨
	أشغال الورش	٢٠	٢٢	١٦	٢٢
	المجموع الكلي للحصص	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٢/ ١٩٦٣م، ص١٢٤ .

ويلاحظ وجود اتجاهات مبكرة لإسهام التعليم الصناعي النظامي في الارتفاع بالمستوى المهني للعمال في سوق العمل عن طريق افتتاح برامج تدريبية صباحية ومسائية سواء قبل المهنة أو خلالها لمدد تتراوح بين عام أو عامين حسب متطلبات البرامج في المهن المختلفة ، وقد سار هذا التدريب جنبا إلى جنب مع الدراسة النظامية بالكلية الصناعية .

وفي صيف عام ١٩٦٣م قررت وزارة التربية والتعليم إنشاء دراسات لمرحلة متوسطة صناعية يلتحق بها طلبة التعليم المتوسط العام من منتصف المرحلة لمدة عامين لإعدادهم فنيا وصناعيا ويمنحون بعد اتمام الدراسة بنجاح شهادة صناعية متوسطة تؤهلهم للعمل في المجال الصناعي في الوزارات والمؤسسات المختلفة أو الالتحاق بالمرحلة الثانوية الصناعية لمن يرغب في إتمام دراسته لمستوى أعلى .

وفي العام الدراسي ٦٣/ ١٩٦٤م أصبح في الكلية الصناعية قسمان :

١- القسم الثانوي الصناعي .

٢- القسم المتوسط الصناعي .

تطوير الدراسة بالكلية الصناعية عام ١٩٦٣م :

تمشيا مع النهضة الشاملة المتجهة إليها الكويت في شتى النواحي الاجتماعية والثقافية والتعليمية رأت وزارة التربية والتعليم تطوير الدراسة بالكلية الصناعية والارتفاع بمستوى خريجيها في النواحي الثقافية والفنية والصناعية لإعداد رجال الصناعة الفنيين من أبناء الكويت الذين يمكن الاعتماد عليهم في تصنيع البلاد والعمل في المنشآت الصناعية ، لذا قررت الوزارة في صيف عام ١٩٦٣م تشكيل لجان من المختصين في مجال التعليم الفني والصناعي بجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس بالكلية الصناعية بالكويت . (١)

وعقدت اللجان عدة اجتماعات لبحث وسائل تطوير الدراسة ومناهج المرحلتين المتوسطة والثانوية الصناعيتين المناسبة لمستوى الطلبة الذين يلتحقون بكل مرحلة ، وعلاقة كل منها بالأخرى ومدة الدراسة التي تلزم لكل مرحلة ، وذلك في ضوء الآتي :

(١) وزارة التربية ، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٣/ ١٩٦٤م، ص١٣٠ .

١ - قبول الطلبة الحاصلين على شهادة المتوسطة بالمرحلة الثانوية الصناعية بالكلية الصناعية حيث يدرسون لمدة أربع سنوات ابتداء من العام الدراسي ٦٣/ ١٩٦٤م .

٢ - قبول الطلبة الناجحين من السنة الثانية إلى الثالثة المتوسطة العامة بالمرحلة المتوسطة الصناعية بالكلية حيث يدرسون لمدة عامين ابتداء من العام ٦٣/ ١٩٦٤م .

وكان من نتائج البحث أن أوصت اللجان بما يلي :

١ - الارتفاع بمستوى الدراسة الفنية والعملية وتزويد الطلبة بالمعلومات الفنية الحديثة والتدريب العملي في نواحي التخصص بما يساير النهضة الصناعية وحاجة الكويت .

٢ - تدريس مناهج الرياضيات والعلوم المقررة بالمرحلة الثانوية العامة لطلبة المرحلة الثانوية الصناعية بالكلية الصناعية حتى يصل الطالب بمعلوماته في هذه النواحي إلى مستوى يقارب الثانوية العامة ليسهل عليهم مواصلة دراستهم بالمعاهد الفنية العالية بالخارج .

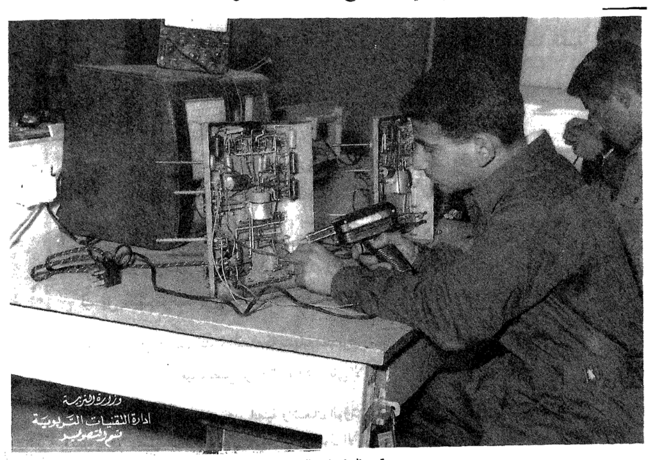
٣ - إعادة النظر في النسب المئوية المخصصة للنهاية الصغري للنجاح في المواد الثقافية العامة كالرياضيات والعلوم واللغات بحيث تصل إلى ٣٠٪ و ٤٠٪ على الأكثر .

أما بالنسبة لمواد التخصص الفنية وأشغال الورش فتصل النهاية الصغري للنجاح فيها إلى ٥٠٪ ، ٦٠٪ حتى تتاح الفرصة للطلبة ذوي الميول الأكاديمية وذوي الميول الفنية الصناعية لإظهار تفوقهم في نواحي دراستهم التي تتفق وميولهم ، وبذلك يمكن اختيار المتفوقين في إحدى الناحيتين لإيفادهم في البعثات الخارجية المناسبة لميولهم لاستكمال دراستهم في المعاهد والكليات الفنية العالية أو الارتفاع بمستوى التدريب العملي في المجال الصناعي بالخارج .

٤ - تحقيق الاستفادة من طاقة الطلبة الكويتيين كبار السن بالمرحلة المتوسطة العامة وتوجيههم إلى نوع من الدراسة في النواحي الصناعية التي تحتاج إليها البلاد لمدة سنتين بالمرحلة المتوسطة بالكلية الصناعية تصل بالخريجين منها إلى مستوى المهارة الفنية اللازمة في تخصصات :

- التبريد
- تكييف الهواء
- التركيبات الكهربائية
- اللاسلكي
- السيارات

مع إتاحة الفرصة للراغبين منهم في مواصلة تعليمهم الفني بالمرحلة الثانوية الصناعية بالكلية الصناعية للارتفاع بمستواهم الفني ، أو الخروج للحياة العامة للعمل .



قسم التركيبات الكهربائية

كما قامت اللجان بإعداد المناهج وخطة الدراسة اللازمة لكل مرحلة بالكلية الصناعية في ضوء المبادئ التي أقرت للتطوير .

والجدول التالي يوضح خطة الدراسة لكل من المرحلة الثانوية الصناعية والمرحلة المتوسطة الصناعية ، ويبلغ نصيب المواد الثقافية العامة حوالي ٤٠٪ منها بينما نصيب المواد الفنية وأشغال الورش حوالي ٦٠٪(١)

(١) وزارة التربية ، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٣/ ١٩٦٤م، ص١٣٢ .

خطة الدراسة للمرحلة الثانوية الصناعية [1]

(للعمل بها ابتداء من العام الدراسي ١٩٦٣/ ١٩٦٤م بالنسبة للسنة الأولى)

المواد الدراسية		عدد الحصص في الأسبوع			
		الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع
مواد الثقافة العامة	لغة عربية	٢	٢	-	-
	لغة انجليزية	٤	٤	٣	٢
	رياضيات	٦	٦	٦	٦
	علوم (فيزياء وكيمياء)	٤	٤	٦	٦
	صحة	-	١	-	-
	مواد اجتماعية	٢	-	-	-
	طرق تجارة ومحاسبة	-	-	١	-
	مجموع الحصص	١٨	١٧	١٦	١٤
المواد الفنية	علوم أصول الصناعة (تكنولوجيا)	٢	٣	٣	٤
	رسم صناعي	٤	٤	٤	٦
	مقايسات	-	-	١	٢
	أشغال الورش	١٦	١٦	١٦	١٦
	مجموع الحصص	٢٢	٢٣	٢٤	٢٨
	المجموع الكلي للحصص الأسبوعية	٤٠	٤٠	٤٠	٤٢

(١) المصدر السابق، ص١٣٥.

خطة الدراسة للمرحلة المتوسطة الصناعية

(للعمل بها ابتداء من العام الدراسي ١٩٦٣/ ١٩٦٤م)

المواد الدراسية	عدد الحصص الأسبوعية	
	الصف الأول	الصف الثاني
لغة عربية	٢	٢
لغة إنجليزية	٢	٢
علوم عامة	٢	٢
رياضيات تطبيقية وحساب صناعي	٤	٤
رسم صناعي	٣	٣
علم أصول الصناعة (تكنولوجيا)	٣	٣
أشغال الورش	٢٤	٢٤
المجموع الكلي للحصص	٤٠	٤٠

نظام القبول ومدة الدراسة بالكلية الصناعية بدءا من العام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧م .

١- المرحلة المتوسطة :

يقبل في المرحلة المتوسطة الصناعية الطلبة الناجحون في امتحان النقل من الصف الثاني إلى الصف الثالث في المدارس المتوسطة العامة .

ومدة الدراسة بهذه المرحلة سنتان يحصل من يجتازها بنجاح على شهادة إتمام الدراسة المتوسطة الصناعية ، وتؤهله هذه الشهادة لإكمال دراسته الثانوية الصناعية .

٢- المرحلة الثانوية :

يقبل في المرحلة الثانوية الصناعية الطلبة الحاصلون على الشهادة المتوسطة العامة أو الشهادة

المتوسطة الصناعية بشرط الحصول على ٥٠٪ من مجموع درجات المواد النظرية ومدة الدراسة بهذه المرحلة أربع سنوات يحصل من يجتازها بنجاح على الشهادة الثانوية الصناعية وتؤهله هذه الشهادة لإكمال دراساته العالية في المعاهد والكليات الفنية .

وينقسم الصف الأول من المرحلة الثانوية الصناعية إلى شعبتين :

١- الصف الأول عام للطلبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة .

٢- الصف الأول صناعي للطلبة الحاصلين على المتوسطة الصناعية .

والجدول التالي يوضح خطة الدراسة للمرحلتين المتوسطة والثانوية بالكلية الصناعية في العام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧م .

خطة الدراسة للمرحلة الثانوية الصناعية (٦٦/ ١٩٦٧م)

المواد الدراسية	عدد الحصص الأسبوعية				
	الصف الأول		الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع
مواد الثقافة العامة :	عام	صناعي			
لغة عربية	٤	٦	٤	-	-
لغة إنجليزية	٤	٨	٤	٣	٢
اجتماعيات	٢	٢	-	-	-
طبيعة			٢	٣	٣
كيمياء	٤	٤	٢	٣	٣
رياضيات	٦	٨	٦	٤	٤
ميكانيكا أو تاريخ فنون	-	-	-	٢	٢
أمن صناعي	-	-	١	-	-
مجموع الحصص	**٢٠**	**٢٨**	**١٩**	**١٥**	**١٤**
المواد الفنية :					
رسم هندسي وصناعي	٤	٤	٤	٤	٦
تكنولوجيا	٢	٢	٣	٥	٤
مقايسات	-	-	-	٢	٢
أشغال الورش	١٦	٨	١٦	١٦	١٦
مجموع الحصص الفنية	٢٢	١٤	٢٣	٢٧	٢٨
المجموع الكلي	**٤٢**	**٤٢**	**٤٢**	**٤٢**	**٤٢**

خطة الدراسة للمرحلة المتوسطة الصناعية (٦٦/ ١٩٦٧م)

المواد الدراسية	عدد الحصص	
	الصف الأول	الصف الثاني
لغة عربية	٤	٢
لغة إنجليزية	٢	٢
علوم عامة	٢	٢
رياضيات وحساب صناعي	٤	٦
رسم صناعي	٣	٣
علم أصول الصناعة (تكنولوجيا)	٣	٣
أشغال الورش	٢٤	٢٤
المجموع الكلي	٤٢	٤٢

تطور الإقبال على التعليم الصناعي بالكلية الصناعية :

عند بدء افتتاح الدراسة بالكلية الصناعية في العام الدراسي ٥٤/ ١٩٥٥م لوحظ قلة الإقبال على الالتحاق بها نتيجة لعدم انتشار الوعي الصناعي وتدني نظرة المجتمع الكويتي إلى الصناعة والصناعيين ، حيث لم يتقدم للالتحاق بها في عامها الأول سوى ثمانية من الطلاب ، مع العلم بأن شروط القبول في تلك الفترة كانت أقل مما هو مطلوب للالتحاق بمثيلاتها في المراحل التعليمية الأخرى .

واستمر عدم الإقبال على الالتحاق بالكلية الصناعية فترة من الزمن ، وفي العام الدراسي ١٩٥٨/٥٧م على سبيل المثال أصبح عدد الطلبة المقيدين بالكلية (١٥٧) طالبا موزعين على إحدى عشرة شعبة هي :



درس في النجارة في الكلية الصناعية

البرادة - خراطة المعادن - الحدادة واللحام - سباكة المعادن - نجارة النماذج - الكهرباء - ميكانيكا السيارات - اللاسلكي - السمكرة والأعمال الصحية - نجارة العمارة - نجارة الأثاث . أي بمعدل يبلغ حوالي أربعة عشر طالبا في كل تخصص .(١)

وابتدأت الأعداد في الزيادة الملحوظة في عدد الطلبة المقيدين بالكلية الصناعية منذ العام الدراسي ٦١/ ١٩٦٢م والجدول المرفق بهذا الموضوع يوضح تطور إقبال الطلبة على الكلية الصناعية وعدد خريجيها منذ إنشائها وحتى تصفيتها نهائيا في العام ٧٩/ ١٩٨٠م .

وقد دفعت قلة الإقبال على الكلية الصناعية ، وعدم قدرة التعليم الصناعي على تخريج أعداد كافية مع ازدياد احتياجات النهضة العمرانية وسوق العمل إلى الأطر الفنية ، وزارة التربية إلى إعادة النظر في برامج الكلية الصناعية بغية تطويرها لتواكب الطلب المتزايد على الفنيين ومساعديهم ، وبهذا بدأت مرحلة ثالثة من مراحل التعليم الصناعي في الكويت .

مرحلة جديدة لتطوير نظام الدراسة بالكلية الصناعية :

في عام ١٩٦٧م اتجهت وزارة التربية إلى الاستعانة بمنظمة اليونسكو للنظر في أساليب تطوير التعليم الفني في الكويت والعمل على زيادة مخرجاته وملاءمة هذه المخرجات لاحتياجات سوق العمل في الكويت .

وقد تقدم خبراء اليونسكو بطائفة من المقترحات من أهمها :(٢)

١- تحويل هدف التعليم الثانوي الصناعي إلى إعداد مساعدي الفنيين ، وإسناد مهمة إعداد الحرفيين والعمال المهرة إلى مراكز التدريب المهني .

٢- ربط التعليم الفني بالصناعة وجعل التدريب في السنة النهائية بمواقع العمل .

٣- الاهتمام بالتوجيه التربوي والإرشاد المهني في المدارس لاختيار الطلبة المناسبين لهذا التعليم .

٤- الإعداد لإنشاء دراسات للمستوى الراقي من الفنيين لمدة سنتين بعد إتمام المرحلة الثانوية .

(١) وزارة التربية، التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٥/ ١٩٦٦م ص ١٣٩ .
(٢) د. يوسف عبد المعطي، تجربة الكويت في تجديد التعليم الفني والمهني وتطويره، دراسة مقدمة إلى حلقة اليونسكو عن التجديد التربوي، الكويت، أكتوبر ١٩٨٢م.

وفي العام ٧٠/ ١٩٧١م ، وامتدادا للاتجاه السابق ، شكلت لجنة برئاسة وزير التربية ضمت عددا من قيادات الصناعة في القطاعين العام والخاص للنظر في أمر الكلية الصناعية وتطوير مناهجها ، وفي ضوء ما أسفرت عنه تقارير هذه اللجنة استقدمت وزارة التربية خمسة من خبراء اليونسكو يمثلون التخصصات الصناعية المختلفة بقيادة أحد المتخصصين بالتعليم الصناعي في بريطانيا .

ونتيجة للتقارير والدراسات السابقة وما انتهت إليه دراسات خبراء اليونسكو تم الاتفاق على التطوير التالي لبرامج الكلية النصاعية .

١- يستمر القبول في الكلية الصناعية للحاصلين على شهادة إتمام الدراسة المتوسطة ، وتكون الدراسة لمدة (٤) سنوات ، أي تستمر بشروط القبول السابقة نفسها .

٢- تكون الدراسة بالصف الأول عامة بهدف تعويض النقص في مواد الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية ، ولإكساب الطالب قاعدة عريضة من المعلومات والمهارات التكنولوجية العامة والرسم الهندسي والصناعي .

وفي ضوء نتائج امتحانات نهاية العام يتم توجيه الطلبة ذوي المستوى الرفيع في الرياضيات والعلوم إلى مسار يهدف إلى إعداد مساعدي الفنيين (المستوى الفني) ويوجه الطلاب الآخرون ذوو المستوى الأقل في هاتين المادتين إلى مسار يهدف إلى إعداد الحرفيين (المستوى الصناعي) .

٣- ويمر الطلاب الذين يوجهون للدراسة بالمستوى الفني بسنة أخرى من الدراسة العامة يستكملون فيها النقص في مواد العلوم والرياضيات والتكنولوجيا العامة والرسم الصناعي والهندسي ، وفي الصفين الثالث والرابع يتجهون إلى التخصص في خمسة مجالات تخصص عريضة هي :

الميكانيكا والكهرباء والالكترونيات والهندسة الكيماوية والمباني .

أما طلاب المستوى الصناعي فيتوزعون ابتداء من الصف الثاني إلى ثمانية تخصصات هي : الميكانيكا - الكهرباء (التمديدات) الراديو والتلفزيون - الأجهزة الدقيقة والتحكم - السيارات - التكييف والتبريد - المساحة - نجارة الأثاث ، وتمثل هذه المرحلة بداية اتجاه في التعليم الصناعي بالكويت نحو إعداد مساعدي الفنيين .

صيغة جديدة للتعليم الصناعي :

في السنوات الخمس الأولى من عقد السبعينيات ظهر عدد من الدراسات والتقارير عن التعليم الفني والمهني ، وكلها تعبر عن اهتمام الدولة به ورغباتها الملحة في تطويره ، وهذه الدراسات والتقارير يمكن تصنيفها بحسب مصدرها إلى أربع مجموعات هي :

١- تقارير اللجان والهيئات والإدارات المختصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

أ- تقرير اللجنة الفرعية للتدريب والتعليم الفني (مجلس التخطيط) عن التدريب والتعليم الفني والمهني والمقدم للجنة التعليم والقوى العاملة في ١٥/ ١٢/ ١٩٧١م .

ب - تقرير اللجنة الفرعية للجنة الاستشارية للتعليم الفني والمهني عن إنشاء المعهد العالي الصناعي والمقدم لوزير التربية في ٢٩/ ١/ ١٩٧٤م .

جـ - مجموعة التقارير التي أعدتها إدارة التعليم الفني والمهني بوزارة التربية تحت العناوين التالية :

- تقرير عن تطوير الدراسة بالكلية الصناعية والدراسات العملية ، وما تم إنجازه في هذا المجال حتى العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م .

- دراسة حول مشروع تعديل نظام القبول في دراسات إعداد الفنيين الصناعيين وتعديل نظم التعليم الصناعي ، ديسمبر ١٩٧٤م .

- مذكرة بشأن إعداد الفنيين الصناعيين ١٩٧٤م .

- مشروع الخطة الخمسية للتعليم الفني والمهني ٧٥/ ١٩٧٦م - ٧٩/ ١٩٨٠م .

٢- التقارير السنوية ونصف السنوية التي أعدها خبراء مشروع اليونسكو لتطوير التعليم الصناعي خلال المدة من سنة ١٩٧٠م إلى سنة ١٩٧٥م .

وهذا التقارير قد سبقتها تقارير استطلاعية أخرى كان أهمها تقرير إلياس عن التعليم الفني (مايو ١٩٦٧م) .

٣- التقارير التي أعدها بعض خبراء التعليم الصناعي والتجاري الذين دعتهم وزارة التربية في عام ١٩٧٤م ومنها :

أ- تقرير الدكتور وليم بوني رست عن التعليم التجاري وتطويره (أكتوبر ١٩٧٤م) .

ب - تقرير المستر جوردن هنتنج عن التعليم الصناعي (ديسمبر ١٩٧٤م) .

٤- تقرير مستقبل التعليم الفني والمهني في الكويت (١٩٧٥م) .

وقد يكون من المفيد هنا عرض خلاصة نتائج ومقترحات عدد منها :

أولا - تقارير خبراء مشروع اليونسكو لتطوير التعليم الفني والمهني :

١- تقرير إلياس عن التعليم الفني مايو (١٩٦٧) :

- تحويل هدف التعليم الثانوي الصناعي إلى إعداد الفنيين ، مقابل إيكال مهمة إعداد الحرفيين الصناعيين إلى مراكز التدريب .
- إنشاء دراسات لإعداد المستوى الراقي من الفنيين لمدة سنتين بعد الثانوية .
- أهمية التوجية التعليمي واختيار الطلبة المناسبين للدراسة .
- التركيز على أهمية العلوم والرياضيات في الإعداد .
- ربط التعليم الفني بالصناعة ، وجعل التدريب في السنة النهائية في مواقع العمل .

٢- من تقارير كنث دوجلاس دريزديل منسق مشروع اليونسكو الخاص بتطوير التعليم الفني :

- ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب بين طلبة الكلية الصناعية وضرورة معالجة هذه الظاهرة .
- جعل القبول في التعليم الصناعي والفني بعد الصف العاشر(السنة الثانية الثانوية) مع تدعيم جانب العلوم والرياضيات .
- القضاء على الثنائية بين مدرسي النظري ومدرسي العملي في التعليم الصناعي .
- أهمية تدريب العاملين في التعليم الصناعي ووضع برامج تدريبية للارتفاع بمستواهم .

ثانيا - تقرير المستر جوردن هنتنج خبير التعليم الصناعي ديسمبر ١٩٧٤م :

١- جعل برنامج إعداد الفنيين بالكلية الصناعية أكثر فاعلية بنقل الصفين الدراسيين العامين (من برنامج

الدراسة الخاصة بالمستوى الفني) إلى التعليم الثانوي العام ، واختيار الطلاب للالتحاق بالتعليم الفني (الصناعي) فيما بعد الصف العاشر أي بعد سنتين من الدراسة الثانوية العامة وهي النقطة الطبيعية التي يتم عندها اختيار الطلاب للدارسة المتخصصة سواء في المجالات العلمية أو الأدبية وتمتد برامج إعداد الفنيين لفترة سنتين بعد مستوى الثانوية العامة لتصبح المدة الكلية لإعداد الفني أربع سنوات .

على أن يتم تنظيم البرنامج المكون من أربع سنوات بحيث تكون هناك حلقتان تتكون الأولى من سنتين تنتهي بنهاية طبيعية في مستوى الثانوية العامة ، وعند هذه النقطة يمكن للطلاب أن يتركوا الدراسة للتوظيف ، وفي الوقت نفسه يمكن للطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة – القسم العلمي بعد مرورهم في برنامج إعداد مناسب ، الالتحاق بالدراسة في بداية الحلقة الثانية من إعداد الفنيين الصناعيين ، ويوضع في الاعتبار إمكان توفير دراسات مسائية للطلاب الذين يتركون الدراسة ويتوظفون في المجالات الفنية بعد انتهائهم من دراسة الحلقة الأولى ، وذلك لإتاحة الفرصة لهم لاستكمال دراسة الحلقة الثانية .

ويصمم برنامج الدراسة في الحلقة الأولى بحيث تكون الدراسة فيه فنية ذات قاعدة عريضة مع شيء من التخصص المحدود في الصف الثاني ، في حين توفر الحلقة الثانية من برنامج إعداد الفنيين دراسة متخصصة في المجالات المطابقة لاحتياجات سوق العمل .

٢ – فصل برامج إعداد الفنيين عن برامج إعداد العمال المهرة الذين يمكن إعدادهم بعد المرحلة المتوسطة ، وتوكل هذه المهمة لمراكز التدريب .

٣ – إتاحة الفرصة للطلاب للانتقال بين برامج إعداد الفنيين الصناعيين وبرامج إعداد العمال المهرة الذين يتم تدريبهم في المؤسسات المختلفة ، وتوفير برامج لمواصلة التدريب وإعادة التدريب في البرامج المتخصصة طوال الحياة .

٤ – توفير برامج لإعداد الإداريين في المجالات الصناعية ، وذلك إلى جانب برامج إعداد الفنيين الصناعيين ، وتكون الدراسة في هذا البرنامج المقترح في موضوعات هندسية عملية عريضة بالإضافة إلى دراسات اقتصادية وإدارية ، ويوجه إليه الطلاب الممتازون .

ثالثا– تقرير اللجنة الفرعية للتدريب والتعليم الفني والمهني (مجلس التخطيط) في ١٥/ ١٢/ ١٩٧١م ونبرز منها هذه التوصيات :

– إنشاء معهد عال للتكنولوجيا الصناعية يقبل به الطلبة الحاصلون على الثانوية العامة العلمي والثانوية

الصناعية ، وأن تكون مدة الدراسة به ثلاث سنوات على الأقل ، وأن يشمل الأقسام التالية بصورة أساسية :

١- قسم الميكانيك
٢- قسم الكهرباء
٣- قسم الإلكترونات
٤- قسم البتروكيماويات
٥- قسم التشييد والبناء

خاتمة مرحلة الكلية الصناعية :

حظى التعليم الصناعي باهتمام الدولة التي حرصت على تطويره ، وتمثل هذا الاهتمام في مجموعة من الدراسات العلمية التي شارك فيها خبراء اليونسكو وعدد من الخبراء المختصين والمعنيين في وزارات الدولة ووزارة التربية .

وقد أجمعت هذه الدراسات بالإضافة إلى التطور الصناعي في البلاد على منح الأولوية لإعداد الفنيين قبل إعداد العمالة الماهرة ، مما حث وزارة التربية رغبة في الارتفاع بمستوى الخريجين وتحقيق الالتحام مع أولويات مطالب التنمية وسوق العمل في الكويت على إصدار القرار الوزاري رقم (٦١١/ ٧٥) بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٧٥م بشأن إيقاف القبول بمدارس التعليم الثانوي الفني :

- الكلية الصناعية .
- المدرسة الثانوية التجارية للبنين .
- المدرسة الثانوية الفنية للبنات .

وذلك اعتبارا من بداية العام الدراسي ٧٥/ ١٩٧٦م .

وهكذا جاءت خاتمة مسيرة الكلية الصناعية وبداية مسيرة معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية ، وتم تصفية الكلية الصناعية تماما بتخرج آخر دفعة من خريجيها في نهاية العام الدراسي ٧٩/ ١٩٨٠م .

وقد بلغ عدد الطلبة الذين التحقوا بالكلية الصناعية منذ إنشائها في ٥٤/ ١٩٥٥م حتى نهاية العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م (٣٤٦٨) طالبا ، بينما بلغ عدد الخريجين منذ أول دفعة وحتى توقف الدراسة تماما بها في نهاية العام الدراسي ٧٩/ ١٩٨٠م (١٧٢٩) خريجا ، أي ما يعادل ٩ ,٤٩٪ من جملة المدخلات .

تطور عدد الطلبة

المقبولين بالكلية الصناعية من حملة الشهادة المتوسطة

منذ إنشائها في ٥٤/ ١٩٥٥م وحتى وقف القبول بها*

العام الدراسي	عدد المقبولين	العام الدراسي	عدد المقبولين
٥٤/ ٥٥م	١٢	٦٥/ ٦٦م	١٦٧
٥٥/ ٥٦م	٦٠	٦٦/ ٦٧م	٢٦٣
٥٦/ ٥٧م	٥٥	٦٧/ ٦٨م	٢٥٣
٥٧/ ٥٨م	٧٧	٦٨/ ٦٩م	٢٥٩
٥٨/ ٥٩م	٧٣	٦٩/ ٧٠م	٣٤٣
٥٩/ ٦٠م	٨٤	٧٠/ ٧١م	٣٧٤
٦٠/ ٦١م	٦٦	٧١/ ٧٢م	٢٥٥
٦١/ ٦٢م	٨٣	٧٢/ ٧٣م	٢٢٥
٦٢/ ٦٣م	١١٨	٧٣/ ٧٤م	٢٩٩
٦٣/ ٦٤م	٦٠	٧٤/ ٧٥م	٣٠٥
٦٤/ ٦٥م	٣٧	الإجمالي	٣٤٦٨

(*) تم وقف القبول اعتبارا من العام الدراسي ٧٥/ ١٩٧٦م

تطور عدد الخريجين

من الكلية الصناعية منذ أول دفعة في العام ٥٧/ ١٩٥٨م

وحتى تصفيتها في نهاية العام ٧٩/ ١٩٨٠م

العام الدراسي	عدد الخريجين			العام الدراسي	عدد الخريجين		
	كويتي	غ .ك	المجموع		كويتي	غ .ك	المجموع
٥٧/ ٥٨م	٧	-	٧	٦٩/ ٧٠م	١١٧	٣	١٢٠
٦٨/ ٥٩م	٢٧	٦	٣٣	٧٠/ ٧١م	١١١	٢٨	١٣٩
٥٩/ ٦٠م	١٥	١٤	٢٩	٧١/ ٧٢م	١٠٥	٤	١٠٩
٦٠/ ٦١م	١٦	١٩	٣٥	٧٢/ ٧٣م	١٤١	٥	١٤٦
٦١/ ٦٢م	٢٤	٢٣	٤٧	٧٣/ ٧٤م	١٩٩	١١	٢١٠
٦٢/ ٦٣م	١٧	٩	٢٦	٧٤/ ٧٥م	١١٣	١٨	١٣١
٦٣/ ٦٤م	١٩	١٤	٣٣	٧٥/ ٧٦م	٨٥	١١	٩٦
٦٤/ ٦٥م	٤٧	٩	٥٦	٧٦/ ٧٧م	١١٣	١٨	١٣١
٦٥/ ٦٦م	٤٠	٢٧	٦٧	٧٧/ ٧٨م	١٠٣	١٦	١١٩
٦٦/ ٦٧م	٩	١٤	٢٣	٧٨/ ٧٩م	٥٠	٢	٥٢
٦٧/ ٦٨م	٢٤	١٢	٣٦	٧٩/ ٨٠م	١٣	-	١٣
٦٨/ ٦٩م	٥٦	١٥	٧١	الإجمالي	١٤٥١	٢٧٨	١٧٢٩

معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية

كان إنشاء معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية في بداية العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م بعد بحوث ودراسات موسعة وتقارير قدمتها جهات مختلفة وتوصيات انتهى إليها الخبراء حول تطوير التعليم الفني والمهني في دولة الكويت ، وقد أشرنا إلى هذه التقارير والدراسات في الصفحات السابقة .

وقد كشفت الجهود والحوارات التي أدارتها حركة المراجعة الشاملة للتعليم الفني والمهني ، وما انتهت إليه توصيات اللجان والخبراء والجهات المختلفة عن عدة أمور أساسية :

١- أن جهود التطوير للتعليم الفني والمهني سواء في الكلية الصناعية أو بقية المدارس الفنية وما تناولته من تحديث للمناهج والطرق والمعدات والأجهزة والارتفاع بمستوى أعضاء هيئة التدريس ، رغم أهميتها وما بذل فيها من جهود تستحق التقدير ، انصبت على تحسين الكفاءة الداخلية لهذا التعليم أكثر من نظرتها الشاملة إلى كفاءته الخارجية وارتباطه بأهداف التنمية للمجتمع .

٢- أن التعليم الفني والمهني على المستوى الثانوي كان مرحلة منتهية بحيث تجعل فرص مواصلة التعليم أمام خريجيه فرصا محدودة وضيقة مما يؤثر سلبا على الإقبال عليه .

٣- أن التعليم الصناعي في الكلية الصناعية لم يستطع أن يزود سوق العمل في الكويت بما تحتاج إليه من الأطر المختلفة اللازمة للقطاعات الاقتصادية ، لقلة الإقبال عليه وللنسب العالية من التسرب بين طلبة الكلية الصناعية .

٤- أن اختيار الطلاب للالتحاق بالتعليم الصناعي يتم في وقت مبكر من العمر لا يكون الطلاب فيه قد استكملوا إعدادهم الثقافي العام ، الأمر الذي أدى إلى ازدحام مناهج الكلية الصناعية لمحاولة التوفيق بين ضرورة استكمال الإعداد الثقافي العام للطالب وإرساء الخلفية العلمية المطلوبة للتعليم الصناعي .

كما أدى إلى عدم كفاية مستوى المناهج لإعداد المساعدين الصناعيين ، وقد كان لهذه الجوانب أثرها في كون المناهج دون مستوى الخبرات المطلوبة مما أدى إلى عدم رضا مؤسسات سوق العمل عن مستوى الخريجين .

٥- أدى وضع الكويت السكاني الخاص حيث لايتجاوز إسهام أبناء البلاد في قوة العمل أكثر من الثلث

إلى أن يتبنى الاقتصاد الكويتي مبدأ الاستثمارات القائمة على استخدام رأس المال المكثف بدلا من العمالة المكثفة ، الأمر الذي يتطلب بدوره استخدام وسائل إنتاج متقدمة تعتمد على أكبر قدر من الآلية وأقل عمالة ممكنة مما يفرض على هيكل العمالة في الكويت أن تمنح الأولوية لإعداد قطاع الفنيين اللازمين لمشروعات التنمية في الكويت .

وقد كان لتضافر التقارير والدراسات وتوصيات اللجان التي أشرنا إليها أكبر الأثر في الإسراع بالاتجاه إلى منح برامج إعداد الفنيين الأولوية ، وافتتاح المعاهد الفنية بعد المرحلة الثانوية بعد تبنى وزارة التربية للاتجاهات المشار إليها .

ومن المفارقات أن معهد الكويت للتكنولوجيا كان أول معهد فني عال صدر قرار وزاري بإنشائه وهو قرار وزير التربية رقم (١٤٧/ ٧٢) بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٧٢م بشأن إنشاء المعهد العالي الصناعي ، إلا أنه كان آخر المعاهد في منظومة المعاهد الفنية والمهنية تبدأ به الدراسة ، وكان ذلك في العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م .

وربما يعود عدم تنفيذ هذا القرار الوزاري فورا إلى رغبة وزارة التربية في القيام بمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع ، إذ نجد قرارا للجنة الاستشارية العليا للتعليم الفني والمهني بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٧٣م يقضي بتشكيل لجنة فرعية لدراسة جدوى إنشاء معهد عال صناعي ، وقد جاء في تقرير هذه اللجنة من بين توصياتها :

١- وجود حاجة أكيدة لإنشاء معهد عال صناعي لإعداد جيل من الفنيين الصناعيين في دراسة تتراوح ما بين سنتين وثلاث سنوات بعد المرحلة الثانوية .

٢- في ضوء مخرجات الثانوية والمتوقع تخرجهم منها خلال السنوات الثلاث المقبلة فإنه لن يتوافر العدد الكافي من خريجي القسم العلمي للالتحاق بالمعهد في حال إنشائه .

وفي عام ١٩٧٦م استقر رأي وزارة التربية على البدء في إنشاء المعهد ، فشكلت لجنة لهذا الغرض تضم ممثلين من سوق العمل من جميع القطاعات التي ينتظر أن يخدمها المعهد ، وممثلين عن جامعة الكويت بالإضافة إلى عدد من التربويين والمعنيين بوزارة التربية ، وقد شكلت اللجنة الرئيسية لجانا فرعية لإعداد المقررات الدراسية وفق الأسس العامة والتخصصات التي انتهت إليها اللجنة الرئيسية ، ويتضمن التقرير الختامي لهذه اللجنة ما انتهت إليه من تحديد أهداف المعهد وتوصيف مهام الخريج ومسئولياته ومدة الدراسة ، وقد تقرر أن تكون مدة الدراسة بالمعهد (٥) فصول دراسية ، وأن تكون شروط القبول الحصول على الثانوية العامة/ القسم العلمي أو ما يعادلها كالثانوية الصناعية .

وقد نص التقرير على أن هناك قدرا من المقررات المشتركة بين جميع الطلبة في العلوم الأساسية والهندسية والإنشائية واللغات لبناء قاعدة تكنولوجية عريضة لدى كل طالب . وتهدف الدراسة بالمعهد إلى أن يتخصص الطالب في تخصص واحد على الأقل .

وقدمت اللجنة تقريرها الختامي لوزارة التربية في يونيه ١٩٧٦م ، وتم اعتماد هذا التقرير وفتح معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية للدراسة اعتبارا من بداية العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م ، وبعد مرور عامين على نشأة المعهد أعادت وزارة التربية تشكيل لجان للمناهج لاستكمال المقررات اللازمة للمعهد في التخصصات التي اقترح إضافتها (صدر قرار تشكيلها في ١٦/ ١/ ١٩٧٨م) .

وقد قامت اللجنة بمراجعة المناهج القائمة في المعهد وخطط الدراسة ونظام التدريب الميداني ومدته ، وأوصت اللجنة في تقريرها الختامي بما يأتي :

- مد فترة الدراسة إلى (٦) فصول دراسية ، ويخصص للتدريب الميداني فصل كامل منها .

- افتتاح تخصصات جديدة في مجالات الهندسة البحرية ، والتكنولوجيا الطبية الحيوية .

وقد اعتمدت وزارة التربية توصيات اللجنة الخاصة بتطوير المقررات الدراسية وإعادة توزيع الساعات الدراسية وتحديد المقررات لكل تخصص ، أما التوصيات الخاصة بمد فترة الدراسة وافتتاح تخصصات جديدة فقد أجلت لمزيد من الدراسة مع الجهات المعنية ، وقد أخذت التوصيات المعتمدة طريقها إلى التطبيق في المعهد اعتبارا من العام الدراسي ٧٨/ ١٩٧٩م .

التخصصات وتطور إنشائها :

عند افتتاح معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية للدراسة في بداية العام الدراسي كانت به الأقسام والتخصصات التالية ، وقد أضيف إليه في سنوات لاحقة عدد آخر من التخصصات وفق التاريخ المبين أمام كل منها ، هذا بالإضافة إلى أن المعهد كان يقوم بتقديم دراسات لإعداد الفنيين لقطاعات من وزارة الدفاع والداخلية وبعض المؤسسات الأخرى ، وهي برامج خاصة بعضها لمدة عامين وبعضها لفترات أقصر وفق حاجة تلك الجهات .

١ - قسم التكنولوجيا الميكانيكية :

قوى محركة	٧٦/ ١٩٧٧م
إنتاج	٧٦/ ١٩٧٧م

سيارات	٧٦/ ١٩٧٧م
تبريد وتكييف	٧٦/ ١٩٧٧م
الهواء	
لحام	٧٩/ ١٩٨٠م
هندسة بحرية	٨١/ ١٩٨٢م

٢- قسم التكنولوجيا الكهربائية :

قوى محركة كهربائية (آلات)	٧٦/ ١٩٧٧م
نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها	٧٦/ ١٩٧٧م

٣- قسم التكنولوجيا الإلكترونية :

اتصالات	٧٦/ ١٩٧٧م
إلكترونات صناعية	٧٦/ ١٩٧٧م
معدات طبية حيوية	٨١/ ١٩٨٢م

٤- قسم تكنولوجيا الإنشاءات :

إنشاء مباني	٧٦/ ١٩٧٧م
إنشاء طرق وجسور ومجاري	٧٦/ ١٩٧٧م
تخطيط مساحي	٧٩/ ١٩٨٠م

٥- قسم تكنولوجيا الكيمياء الصناعية :

الصناعات البترولية	٧٦/ ١٩٧٧م
الصناعات الكيماوية (غير البترولية)	٧٦/ ١٩٧٧م

تجربة قبول طلبة القسم الأدبي بمعهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية :

أدت قلة مخرجات الثانوية العامة من القسم العلمي وتنازع كليات جامعة الكويت والمعاهد الفنية والمهنية هذه المخرجات إلى قلة الأعداد المتوجهة للالتحاق بمعهد الكويت للتكنولوجيا على الرغم من توفر السعة المكانية به ، وقد شهدت فترة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات ظاهرة عزوف الطلبة عن الالتحاق بالقسم العلمي بالمرحلة الثانوية واتجاهم إلى القسم الأدبي ، بالإضافة إلى بداية ظهور التدفق الطلابي في العام الدراسي ٧٨/ ١٩٧٩م نتيجة لإلغاء الامتحان العام للشهادة المتوسطة وتوقف القبول بالمدارس الثانوية الفنية وزيادة حجم التبعات الملقاة على عاتق المعاهد الفنية والمهنية لمواجهة الأعداد المتزايدة من الحاصلين على الثانوية العامة وبصفة خاصة من القسم الأدبي .

وقد دعت هذه العوامل مجلس مديري معاهد التعليم الفني والمهني إلى تدارس مبدأ قبول طلبة القسم الأدبي في معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية في برامج تكميلية لإعدادهم للالتحاق بالتخصصات التكنولوجية التي تحتاج إلى خلفية علمية .

وبناء على توصية مجلس المديرين قام المعهد بإجراء دراسة تمهيدية عن الخطة التعويضية ، وأشارت هذه الدراسة إلى أنه لتعويض الطالب من القسم الأدبي يحتاج إلى ما يقرب من ٨٠٠ ساعة (أي بمعدل ٢٨ ساعة أسبوعيا) تستغرق ٢٨ أسبوعا أي فصلين دراسيين كاملين بالمعهد لتعويض ما يحتاج إليه من دراسة الرياضيات والفيزياء والكيمياء .

وبعرض هذه النتيجة في اجتماع مجلس مديري المعاهد الفنية والمهنية أوصى المجلس بتخفيض هذه الفترة التعويضية إلى فصل دراسي واحد .

وفي شهر مايو ١٩٧٩م عقد مجلس المعهد جلسة ضمت المختصين به بالإضافة إلى مندوبين من التوجيه الفني للعلوم والرياضيات ، ورأت هذه اللجنة إمكانية تحقيق الدراسة التعويضية خلال فصل دراسي واحد ، لذلك أعدت لجنة الشؤون العلمية بالمعهد هذه الدراسة وتتلخص في تحديد المواد والساعات الدراسية التالية لتقديمها لطلبة القسم الأدبي في البرنامج التعويضي المقترح :

الفيزياء ٩ ساعات أسبوعيا =١٣٥ ساعة في الفصل الدراسي

الكيمياء ١٠ ،، ،، =١٥٠ ،، ،، ،، ،،

الرياضيات ٩ ساعات أسبوعيا = ١٣٥ ساعة في الفصل الدراسي .

الإجمالي ٢٨ ساعة أسبوعيا =٤٢٠ ساعة في الفصل الدراسي .

أي أن الطالب سوف يدرس ٢٨ ساعة أسبوعيا لمدة فصل دراسي واحد (مدة البرنامج التعويضي) ، وأشار المعهد إلى أن تخفيض عدد الساعات من ٨٠٠ ساعة إلى ٤٢٠ ساعة لم يتم على حساب المادة العلمية في حد ذاتها وإنما لمبررات أخرى أوردها في دراسته .

وفي ضوء توصية مجلس مديري المعاهد الفنية والمهنية بالموافقة على هذا البرنامج التعويضي صدر قرار وزارة التربية رقم (و/ ٥٧٠٦٥) بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٧٩م بشأن قبول الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة/ القسم الأدبي بمعهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية بشرط اجتيازهم بنجاح فصلا دراسيا تكميليا يشمل مقررات دراسية في الفيزياء والكيمياء والرياضيات ويبدأ العمل بهذا القرار اعتبارا من بداية العام الدراسي ٧٩/ ١٩٨٠م .

ونظرا لأن استقبال المعاهد الفنية لطلبة القسم الأدبي في برامج تكميلية لإعدادهم للالتحاق بالتخصصات التكنولوجيا بها يضع على عاتق هذه المعاهد مسؤولية المشاركة في إصلاح مخرجات التعليم العام لتلائم أنواع الدراسة بها ، بالإضافة إلى زيادة كلفة التعليم التكنولوجي ووجود ظاهرة الرسوب والتسرب بين هذه الفئة من الطلبة ، كان لابد من إجراء تقويم شامل لهذه التجربة ، لذا صدر القرار رقم (١٠٥٦/ ٨٥) بتاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٨٥م من مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بشأن تشكيل لجنة لتقويم قبول طلبة القسم الأدبي بمعهد الكويت للتكنولوجيا وتقويم الوضع الدراسي لمن تم قبولهم بالمعهد منذ بدأ التجربة في عام ٧٩/ ١٩٨٠م وحتى نهاية العام الدراسي ٨٣/ ١٩٨٤م .

وقد أسفرت دراسات هذه اللجنة عن التوصية بوقف قبول طلبة القسم الأدبي بالمعهد والذي توقف فعلا اعتبارا من العام الدراسي ٨٧/ ١٩٨٨م .

وقد تبين للجنة أن نسبة عدد الخريجين من إجمالي عينة الدراسة (٧١٣ طالبا) ممن قبلوا من القسم الأدبي لم تتجاوز ١٨٪ من إجمالي المقبولين من القسم الأدبي في تلك الفترة .

والجدول التالي يوضح تطور عدد الطلبة المستجدين والمقيدين والخريجين بمعهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية منذ إنشائه عام ٧٦/ ١٩٧٧م وحتى العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م وهو العام السابق على نقل تبعيته للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :

تطور عدد الطلبة

المستجدين والمقيدين والخريجين بمعهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية

(منذ نشأته عام ٧٦/ ١٩٧٧م وحتى العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م)

العام الدراسي	مستجد (١)	مقيد (٢)	خريج
٧٦/ ١٩٧٧م	٢٤٨	١٣٤	–
٧٧/ ١٩٧٨م	٢٢٢	٢٩٥	–
٧٨/ ١٩٧٩م	١٤٤	٤٣٨	٧٣
٧٩/ ١٩٨٠م	٤٣٧	٥٣٣	٨٤
٨٠/ ١٩٨١م	٤٤٢	٧٤٤	٩٤
٨١/ ١٩٨٢م	٥٦٥	٩٤٧	١٢٦
الإجمالي	٢٠٥٨	٣٠٩١	٣٧٧

(١) المستجدون في الفصلين الدراسيين الأول والثاني معا .

(٢) المقيدون في الفصل الدراسي الأول من كل عام .

المعهد الصحي

(النشأة والتطور)

كان النقص الشديد الذي يعاني منه سوق العمل في الكويت مركزا في مستوى الفنيين في المجالات الصحية المتنوعة ، كما كان توقع ازدياد الطلب على هذه النوعية من الأيدى العاملة ، وعدم وفاء التدريب بالممارسة لمتطلبات مزاولة المهنة نتيجة للتطور السريع في العلوم الطبية والأجهزة المستخدمة فيها ، وراء الاتصالات بين وزارتي الصحة العامة والتربية في عام ١٩٧٣م .

وقد رئي نتيجة لهذه الاتصالات أن تفتح وزارة التربية معهدا صحيا يبدأ بمجال التمريض لإعداد مشرفات صحيات للعمل في مدارس البنات كمدخل اجتماعي ملائم لجذب الفتيات إلى العمل في مجال التمريض والخدمات الطبية المساعدة .

وقد شكلت لهذا الغرض لجنة ضمت المسئولين في وزارتي الصحة العامة والتربية ، وانتهت هذه اللجنة إلى إقرار مبدأ إنشاء معهد صحي يبدأ بإعداد مشرفات صحيات يقمن إلى جوار مسئولياتهن التمريضية بدور فعّال في البيئة المدرسية في مجال الإرشاد والتثقيف الصحي بحيث يشمل إعداد المشرفة الصحية الجوانب التمريضية ، وأعمال الصحة الوقائية والإرشاد الصحي والتغذية إلى جوار الإعداد النفسي والتربوي والاجتماعي الذي يعين على التعامل الناجح مع البيئة المدرسية ، كما اتفق على أن يكون البرنامج لمدة عامين بعد الثانوية العامة .

وأوصت اللجنة أن يمنح المعهد حرية وصلاحيات تعينه على القيام برسالته وأن يتم الاتصال بالمعاهد العليا الصحية في الخارج للاعتراف بشهادته وتشجيع الممتازات من الخريجات على مواصلة الدراسة الأعلى .

وقد شكلت لجان فرعية لإعداد مناهج وخطط الدراسة بالمعهد روعي في اختيار أعضائها أن تضم خبرات رفيعة في مجال الطب والتمريض والتربية وعلم النفس والاجتماع والعلوم ، كما دعت وزارة التربية عددا من الخبيرات في دول متقدمة وعربية تستعين به اللجان في أداء مهامها .

وبتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٧٣م صدر قرار وزير التربية رقم (٦٦٣/ ٧٣) بشأن إنشاء المعهد الصحي للبنات ونص على أن تكون الدراسة به لمدة عامين لتخريج المشرفات الصحيات بالمدارس ، وأن تبدأ الدراسة به اعتبارا من العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م .

وفي مارس ١٩٧٤م انتهت إدارة التعليم الفني والمهني بوزارة التربية من إعداد تقرير يوضح خطوات الإعداد لمشروع المعهد الصحي للبنات .

وبعد عامين على إنشاء المعهد الصحي رأت وزارة التربية تشكيل لجنة لتطوير التعليم الصحي (قرار وكيل وزارة التربية المؤرخ في ١٤/ ١/ ١٩٧٦م) وضمت اللجنة أعضاء من إدارة التعليم الفني والمهني وإدارة التخطيط ومركز بحوث المناهج وخبيرة في التعليم الصحي من الولايات المتحدة وعددا من أطباء وزارة الصحة العامة الذين شاركوا في لجنة المعهد الصحي .

وقد قامت اللجنة بدراسة ميدانية حول احتياجات دولة الكويت إلى التخصصات المختلفة في مجال المهن الطبية المساعدة للسنوات التالية مستعينة بكل الجهات المعنية والدراسات المتوفرة حول الموضوع ، وانتهت اللجنة إلى أن الحاجة إلى المهن الطبية المساعدة تقع في التخصصات التالية مرتبة تنازليا بالنسبة للفتيات حسب أولويات الاحتياجات :

- المشرفات الصحيات .
- الممرضات .
- محللات المختبرات .
- فنيات العلاج الطبيعي .
- فنيات العلاج الطبيعي في مجال النطق والسمع .

أما بالنسبة للبنين فكان الترتيب كما يلي :

- محللو المختبرات .
- فنيو الأشعة .
- مساعدو الصيادلة .
- مشرفو الأغذية .

وقد صدر في ضوء التوصيات الواردة في التقرير الختامي للجنة تنمية وتطوير التعليم الصحي (مايو ١٩٧٦م) قرار من وزير التربية (رقم ٢٥٢/ ٧٦) المؤرخ في ١٤/ ٦/ ١٩٧٦م بشأن :

- إنشاء شعبة جديدة بالمعهد الصحي بنات لإعداد محللات المختبرات الطبية .

- افتتاح فرع للبنين بالمعهد الصحي يبدأ بشعبة محللي المختبرات الطبية على أن يقوم مستقبلا بإعداد الفنيين في مختلف تخصصات المهن الطبية المساعدة .

- يكون افتتاح الدراسة بتلك الشعب اعتبارا من بداية العام الدراسي ٧٧/ ١٩٧٨م .

ورغم أن المعهد الصحي استطاع أن يخرج (١٨٧) مشرفة صحية خلال أربع سنوات ، ولأن دعوة الفتيات إلى العمل في مهنة التمريض كانت مقتصرة على مدارس البنات وحدها ، فقد حاز هذا البرنامج قبولا جيدا من الفتيات وأسرهن واستطاع اختراق حاجز الرفض نحو مهنة التمريض ، وبهذا كان برنامج المشرفات الصحيات خطوة تدريجية ناجحة نحو جذب الفتيات إلى مجال مقبول من مجالات التمريض تمهيدا لتوسيع هذه الدائرة في مراحل مقبلة [١] .

ولكن ثمة عقبات واجهت هذا البرنامج ظهرت بعد التحاق الخريجات بالعمل ، ومن بينها تمسك الخريجات بالاسم العام «مشرفات صحيات» والإصرار على ممارسة مهام الإشراف الصحي فقط والابتعاد عن الأعمال التمريضية بالمدارس ، وقد أثار ذلك مشكلات بالنسبة لطبيب المدرسة والجهات المسؤولة في وزارة الصحة .

كما أن منح المشرفات الصحيات المميزات الممنوحة لوظائف المرضات أثار المرضات العاملات بالمستشفيات حيث يتطلب عملهن خفارة ليلية وعملا أشق من عمل المشرفة الصحية القائمة بعمل التمريض في المدرسة وحدها ، وقد طالبت المرضات إزاء ذلك إما بمضاعفة المميزات الممنوحة لهن ، أو تكليف العاملات بالمدارس بخفارات ليلية ومسئوليات مماثلة لهن [٢] .

وقد أدت هذه المشكلات إلى قيام وزارة الصحة بالطلب إلى وزارة التربية إيقاف القبول في برنامج المشرفات الصحيات وإنشاء شعبة للتمريض العام .

وقد استجابت وزارة التربية لمطالب وزارة الصحة ، فأوقفت القبول في تخصص المشرفات الصحيات اعتبارا من العام الدراسي ٧٧/ ١٩٧٨م (قرار وكيل وزارة التربية المؤرخ في ٢٨/ ١/ ١٩٧٨م بشأن إيقاف القبول بشعبة المشرفات الصحيات بالمعهد الصحي) ، كما قررت إنشاء شعبة للتمريض العام بالمستشفيات اعتبارا من بداية الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م «قرار وزير التربية رقم (٤٥٠/ ٧٦) المؤرخ في ٢٣/ ٩/ ١٩٧٦م بشأن إنشاء شعبة للتمريض العام بالمعهد الصحي

---

(١) د. يوسف عبدالمعطي - تجربة الكويت في تجديد التعليم الفني وتطويره - الكويت - أكتوبر ١٩٨٢م.
(٢) المصدر السابق.

للبنات» .

وقد تقرر أن تكون الدراسة بشعبة التمريض العام لمدة أربعة فصول دراسية بعد الثانوية العامة بالنسبة لخريجي القسم العلمي على أن تلتحق خريجات القسم الأدبي بفصل دراسي تمهيدي يدرسن خلاله مقررات تعويضية تعدهن للالتحاق بشعبة التمريض العام وذلك في الموضوعات العلمية اللازمة .

وقد أدت المشكلات التي واجهت المشرفات الصحيات عند تخرج أول دفعة منهن بالإضافة إلى قرار وزارة الصحة إيقاف هذا البرنامج إلى امتداد هذا الاتجاه إلى البرامج الأخرى ، فأوقفت وزارة التربية مشروعاتها التي كانت اللجان المشتركة قد انتهت إليها والخاصة بالمهن الطبية المساعدة كمحللي المختبرات والأشعة والعلاج الطبيعي ومساعدي الصيادلة ومشرفي الأغذية .

وقد بدت الحاجة واضحة إلى مزيد من التنسيق بين وزارتي الصحة والتربية وجامعة الكويت بعد افتتاح كلية الطب ، وقد تم الاتفاق على إنشاء المجلس الأعلى للتمريض والخدمات الطبية المساعدة ليكون مسئولا عن التخطيط والتنمية لبرامج التعليم الصحي بالكويت في هذين المجالين ، ويضم هذا المجلس في عضويته ممثلين عن وزارة الصحة ووزارة التربية وجامعة الكويت (صدر بتشكيله قرار وزير الصحة العامة رقم (١٤٨/ ٧٧) المؤرخ في ٣٠/ ٤/ ١٩٧٧م) .

وقد اتخذ هذا المجلس في اجتماعاته عدة قرارات قامت الجهات المعنية بتنفيذها ومنها :[١]

١- إنشاء دراسة لإعداد الممرضات بمركز العلوم الطبية (كلية الطب) بجامعة الكويت لمنح درجة بكالوريوس مشارك مدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد الثانوية العامة .

٢- إنشاء دراسة لإعداد فنيي المختبرات والأشعة والسجلات الطبية والتكنولوجيا الحيوية الطبية والعلاج الطبيعي لمنح الدرجة العلمية بمركز العلوم الطبية بالجامعة .

٣- استمرار المعهد الصحي بوزارة التربية في قبول طالبات ببرنامج التمريض العام ، وتشير إحصاءات جامعة الكويت إلى أن برنامج التمريض بالجامعة لم تقبل عليه الطالبات ، مما أدى إلى صرف النظر عنه (عام ١٩٧٩م) والتوصية باستمرار وزارة التربية في برامجها الخاصة بالتمريض العام .

وبناء على موافقة المجلس الأعلى للتعليم الفني والمهني في اجتماعه الثاني بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٨١م على مشروع الخطة الخمسية للتعليم الفني والمهني ٨١/ ٨٢م - ٨٥/ ١٩٨٦م ، صدر

---

(١) المصدر السابق .

قرار وزير التربية رقم (٢٤٤/ ٨١) بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٨١م بشأن إنشاء شعب دراسية جديدة من بينها :

١- علوم الأغذية بكل من المعهد الصحي للبنات/ ومعهد التربية للمعلمين للبنين .

٢- صحة البيئة بكل من المعهد الصحي للبنات/ ومعهد التربية للمعلمين للبنين .

وذلك اعتبارا من العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م .

ونظرا لأنه لم يتم افتتاح معهد صحي مستقل للبنين فقد ألحقت شعبتا صحة البيئة وعلوم الأغذية للبنين بمعهد التربية للمعلمين .

وقد أقيم برنامج إعداد فنيي صحة البيئة بالتعاون مع بلدية الكويت ووزارة الصحة ، وذلك لإعداد الخريجين والخريجات للعمل في مجال حماية البيئة والصحة الوقائية .

أما برنامج علوم الأغذية فكان يهدف إلى إعداد الخريجين والخريجات للعمل في مجال الرقابة والإشراف على كافة عمليات إنتاج المواد الغذائية وتداولها وعرضها والمشتغلين بها في مجال الإنتاج والتخزين والنقل والتداول .

وبتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٨٢م صدر قرار وزير التربية رقم (٣٠٣/ ٨٢) بشأن تعديل اسم المعهد الصحي إلى معهد الكويت للعلوم الصحية للبنين والبنات ، ويضم الشعب الدراسية التالية ، وذلك اعتبارا من العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م :

١- شعبة علوم الأغذية	للبنين والبنات
٢- شعبة صحة البيئة	للبنين والبنات
٣- شعبة التمريض العام	للبنات

تطور فتح التخصصات بالمعهد الصحي :

	للبنات	للبنين
- المشرفات الصحيات	٧٤/ ١٩٧٥م	-
- التمريض العام	٧٧/ ١٩٧٨م	-
- علوم الأغذية	٨١/ ١٩٨٢م	٨١/ ١٩٨٢م
-صحة البيئة	٨١/ ١٩٨٢م	٨١/ ١٩٨٢م

وفيما يلي جدول يوضح عدد الطلبة والطالبات المستجدين والمقيدين والخريجين من المعهد الصحي (معهد الكويت للعلوم الصحية) منذ إنشائه عام ٧٤/ ١٩٧٥م وحتى نهاية العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م وهو العام السابق مباشرة لنقل تبعيته للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

تطور عدد الطلبة والطالبات

المستجدين والمقيدين والخريجين بالمعهد

منذ إنشائه عام ٧٤/ ١٩٧٥م وحتى عام ٨١/ ١٩٨٢م

العام الدراسي	بنين			بنات		
	مستجد	مقيد	خريج	مستجدة	مقيدة	خريجة
٧٤/ ١٩٧٥م				١٥٨	١٥٢	
٧٥/ ١٩٧٦م				٣٩	١٢٩	٣٠
٧٦/ ١٩٧٧م				١٢١	٢١٥	٦٠
٧٧/ ١٩٧٨م				٧٩	١٦٠	٤٩
٧٨/ ١٩٧٩م				٩٤	١٣٠	٤٥
٧٩/ ١٩٨٠م				١٤٨	١٣٩	٣٩
٨٠/ ١٩٨١م				١٣٣	١٤٦	٢٩
٨١/ ١٩٨٢م	٦٦	٥٠	-	١٦٥	١٩٩	٣٩
الإجمالي	٦٦	٥٠	-	٩٣٧	-	٢٩١

لمحات عن تطور الجانب الكمي

بمعاهد التعليم الفني والمهني

(١٩٧٣/٧٢-١٩٨٢/٨١م)

١- تطور عدد الطلبة المقيدين بمعاهد التعليم الفني والمهني تطورا سريعا في الفترة التي تمتد منذ إنشاء أول هذه المعاهد عام٧٢/ ١٩٧٣م وحتى العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م ، إذ ارتفع عددهم من (٢٠٧) طالبا وطالبة في العام الدراسي ٧٢/ ١٩٧٣م إلى حوالي (٥١٣٩) طالبا وطالبة في عام ٨١/ ١٩٨٢م ، أي أنه قد تضاعف حوالي (٢٥) مرة خلال عشر سنوات منذ إنشاء أول معهد وحتى انتقال تبعيتها إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

٢- ويرجع ذلك إلى التطور الملحوظ في نمو إقبال الطلبة والطالبات على معاهد التعليم الفني والمهني والتحول الواضح في اتجاهات الطلبة الكويتيين نحو التعليم الفني والمهني ، إذ نلاحظ أن متوسط النمو السنوي في عدد الطلبة المتقدمين للالتحاق بهذه المعاهد يصل إلى حوالي ٢١٪ سنويا في السنوات الأخيرة .

وقد ارتفع عدد الطلبة والطالبات المستجدين من (٢٣٣) طالبا وطالبة في العام الدراسي ٧٢/ ١٩٧٣م إلى حوالي (٣٠٢٤) طالبا وطالبة في العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م ، أي أنه قد تضاعف حوالي (١٣) مرة خلال السنوات العشر المشار إليها .

٣- وقد ساهمت معاهد التعليم الفني والمهني منذ إنشائها وحتى يونية ١٩٨٢م في سوق العمل بحوالي (٧٣٤٨) خريجا وخريجة منهم (٢٦٣٦) من البنين ، أي بنسبة ٣٥,٩٪ من إجمالي الخريجين ، و(٤٧١٢) من البنات أي بنسبة ٦٤,١٪ .

٤- وبينما كان عدد أعضاء هيئة التدريس بمعاهد التعليم الفني والمهني (٣٩٣) مدرسا ومدرسة في العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م ، أصبح في العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م (٦٠٠) مدرسا ومدرسة (أي أن معدل النمو السنوي في هيئة التدريس لم يتجاوز (١٠,٥٪) بينما نسبة النمو السنوي في أعداد المقيدين في الفترة نفسها حوالي (٢٤,٤٪) سنويا ، ومن حيث مستوى الكفاية العلمية نجد أن عدد الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه يمثلون حوالي ٤٣,٨٪ في عام ٧٦/ ١٩٧٧م وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٠,٧٪ عام ٨١/ ١٩٨٢م وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة حملة الدرجات الجامعية والدبلومات العليا المتخصصة من ٥٦,٢٪ عام ٧٦/ ١٩٧٧م إلى ٣٩,٣٪ عام ٨١/ ١٩٨٢م .

العوامل المؤثرة في قبول الطلبة والطالبات بالمعاهد الفنية والمهنية :

١- عدم تناسب السعة المكانية في المعهد مع زيادة إقبال الطلبة أو الطالبات نحو المعهد نفسه ، فمثلا معهد الكويت للتكنولوجيا تفوق سعته المكانية أعداد الطلبة المتقدمين للالتحاق به ، وهذا نقيض معهد التربية للمعلمات بالنسبة للطالبات ونقيض المعهد الصحي للبنات أيضا ، الذي لا يوجد إقبال عليه من الطلبات رغم توافر سعته المكانية .

٢- تتوافر السعة المكانية في معاهد البنين بحيث تتسع لمعظم المتقدمين للالتحاق بها ، أما في معاهد البنات فالسعة المكانية قليلة ، ويعود ذلك إلى أن عدد الطالبات الراغبات في الالتحاق بالمعاهد الفنية يفوق كثيرا أعداد البنين ، وكانت النسبة تتراوح ما بين ٦٠٪ للطالبات و ٤٠٪ للطلبة .

وربما يرجع ذلك إلى تعدد مجالات الدراسة فيما بعد الثانوية العامة أمام الطلبة ، وتتمثل هذه المجالات في جامعة الكويت ومعاهد ومراكز التدريب التابعة للوزارات الأخرى ، وفي الكليات العسكرية والشرطة ، وفي الدراسة خارج الكويت ، بينما لا تتوافر بعض من هذه الفرص أمام الفتيات .

٣- عدم وجود توازن بين مخرجات الثانوية العامة من القسمين العلمي والأدبي ، وتزايد مخرجات الثانوية العامة من القسم الأدبي على حساب القسم العلمي .

جدول يوضح تطور نسبة الحاصلين على الثانوية العامة
من كل من القسمين العلمي والأدبي (للكويتيين فقط)

السنوات	بنين			بنات		
	علمي	أدبي	مجموع	علمي	أدبي	مجموع
١٩٧٢/٧١م	٦١,٣	٣٨,٧	١٠٠	٣٥,٤	٦٤,٦	١٠٠
١٩٧٣/٧٢م	٦٠,٢	٣٩,٨	١٠٠	٣٤,٦	٦٥,٤	١٠٠
١٩٧٧/٧٦م	٣٩,٤	٦٠,٦	١٠٠	٣١,٤	٦٨,٦	١٠٠
١٩٨٢/٨١م	٣٥,١	٦٤,٩	١٠٠	٢٩,٧	٧٠,٣	١٠٠
١٩٨٣/٨٢م	٢٨,٨	٧١,٢	١٠٠	٢٦,٦	٧٣,٤	١٠٠

وكانت تلك الصورة تنعكس على المتقدمين للالتحاق بالمعاهد الفنية والمهنية ، حيث يزيد حجم الإقبال من مخرجات القسم الأدبي بصورة واضحة عن حجم الإقبال من مخرجات القسم العلمي رغم حاجة معظم التخصصات بالمعاهد الفنية لخريجي القسم العلمي ، والمشكلة كانت تكمن في البرامج التي يمكن أن تمتص مخرجات القسم الأدبي بوجه خاص والتي كانت تعادل ٨٠٪ من إجمالي المتقدمين للالتحاق بالمعاهد الفنية .

وفي الفترة من ٧٦/ ١٩٧٧م إلى ٨١/ ١٩٨٢م بلغت نسبة النمو السنوي في أعداد المتقدمين للالتحاق بالمعاهد الفنية حوالي ٢ ,١٧٪ سنويا ، بينما نجد أن متوسط النمو السنوي للطلبة المتقدمين من القسم الأدبي يكاد يكون ضعف متوسط النمو السنوي للمتقدمين من القسم العلمي (٨ ,٢٢٪ للقسم الأدبي و٨ ,١١٪ للقسم العلمي) .

وقد لجأت إدارة التعليم الفني والمهني حلا لهذه الإشكالية إلى فتح برنامج دراسي تعويضي لمدة فصل دراسي واحد يلتحق به طلبة القسم الأدبي لتهيئتهم علميا للدراسة بمعهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية وبرنامج مماثل في المعهد الصحي ، أي انها أخذت على عاتقها المساهمة في إصلاح مخرجات التعليم العام لتلائم طبيعة الدراسة بالمعاهد الفنية والمهنية ، رغم أن هذا الحل يؤدي إلى إطالة مدة بقاء الطالب مقيدا بالمعهد الذي قبل به عن مدة الدراسة المعتادة ، وبالتالي ترتفع أعداد الطلبة المقيدين بنسب تفوق معدلات النمو في أعداد المستجدين سنويا ، هذا بالإضافة إلى التكلفة المالية العالية للتعليم الفني والمهني .

٤ – القيم الاجتماعية السائدة وتوافر ظروف العمل الملائمة للفتيات مثل العمل في مهنة التدريس (عدم الاختلاط – العلاوة التشجيعية – الإجازة الصيفية) ، ونلاحظ ذلك من احتفاظ معهد التربية للمعلمات بالمرتبة الأولى من حيث اتجاه الطالبات إلى الالتحاق به خلال الفترة من عام ٧٦/ ١٩٧٧م (سنة اكتمال منظومة معاهد التعليم الفني والمهني) حتى عام ٨١/ ١٩٨٢م (آخر سنة للمعاهد الفنية قبل نقل تبعيتها للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) مما يؤكد استمرار إيثار الفتيات أو ذويهن لهذا المعهد عن بقية معاهد التعليم الفني والمهني حتى ولو كانت معدلاتهن تؤهلهن للالتحاق بجامعة الكويت .

وبينما كان المعهد التجاري/ بنين يحتل المرتبة الأولى بين معاهد البنين كرغبة أولى نجده تراجع إلى المرتبة الثانية في العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م ، وتصدر معهد التربية للمعلمين معاهد البنين حيث بلغت نسبة الراغبين في الالتحاق به من الطلبة حوالي ٥٣٪ من إجمالي البنين المتقدمين لمكتب التنسيق

بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٢٣٪ في العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م ، ربما يرجع ذلك أيضا إلى تعدد الشعب الدراسية وتنوعها بمعهد التربية للمعلمين مما يتيح مجالا أوسع أمام تحقيق رغبات الطلاب وميولهم .

وإذا كان معهد التربية للمعلمات قد ارتفع معدل اتجاه الطالبات إليه من ٥ ,٦٤٪ من إجمالي المتقدمات لمكتب تنسيق القبول في العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م إلى ٨٢٪ في العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م فإننا نجد نقيض ذلك قد حدث بالنسبة للمعهد الصحي للبنات ؛ إذ كانت نسبة الراغبات في الالتحاق به كرغبة أولى ٣ ,٤٪ من إجمالي المتقدمات في العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م ، و تراجعت هذه النسبة إلى حوالي ٦ ,٠٪ في العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م ، ويرجع ذلك إلى إلغاء شعبة المشرفات الصحيات التي كانت تجتذب بعض الطالبات المتقدمات للالتحاق بالمعاهد الفنية .

٥- سياسة القبول بجامعة الكويت ، وتحديد الحد الأدنى للقبول بها وهو ٦٠٪ من المجموع الكلي لدرجات الثانوية العامة اعتبارا من بداية العام الدراسي ٧٩/ ١٩٨٠م ، وقد شكل هذا الوضع عبئا على عاتق المعاهد الفنية ، نظرا لأنه مادامت جامعة الكويت قد قررت أن يكون القبول بها انتقائيا فمن الضروري في ظل التزام الدولة بتوفير فرص العمل لأبنائها المتعلمين ، وفي ضوء اعتبار شهادة الثانوية العامة لا تؤهل للمهنة - إيجاد فرص تعليمية تؤهل للعمل المناسب الذي يلبي حاجة خطط التنمية ، ومن هنا كان على معاهد التعليم الفني والمهني التصدي لهذا الوضع والعمل على توفير فرص التعليم للطلبة الحاصلين على الثانوية العامة ممن لا تنطبق عليهم شروط القبول بالجامعة لإعدادهم الإعداد المهني المتلائم للالتحاق بسوق العمل .

٦- ومن العوامل المؤثرة في حجم الإقبال على المعاهد الفنية عودة الذين اتجهوا للعمل مباشرة بعد حصولهم على الثانوية العامة مرة أخرى للدراسة بالمعاهد الفنية ، نظرا لأن شهاداتهم لا تمكنهم من الالتحاق بجامعة الكويت لحصولهم عليها منذ سنوات ، ورغبة هؤلاء في استكمال دراستهم بالمعاهد يمثل ظاهرة صحية سليمة ، فالاتجاه اليوم إلى التربية المستديمة وإلى أن يسبق التعليم عمل لتلتحم الخبرة بالإعداد ، وقد بلغ حملة الشهادة الثانوية العامة من سنوات سابقة حوالي ٢٤٪ من إجمالي المقبولين بالمعاهد في السنوات الخمس السابقة على عام ٨١/ ١٩٨٢م وكانت هذه النسبة (١ ,٢٧٪ للبنين و٢ ,٢١٪ للبنات) .

٧- أما بالنسبة لاستيعاب المعاهد الفنية من مخرجات الثانوية العامة حديثة الحصول عليها (سنة القبول) ، فقد كانت كما يلي خلال الفترة من ٧٦/ ١٩٧٧م (سنة اكتمال منظومة المعاهد الفنية) وحتى العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م (في الفصل الدراسي الأول فقط من كل عام) :

٧٦/ ١٩٧٧م	٢٧, ٢٪
٧٧/ ١٩٧٨م	٢٤٪
٧٨/ ١٩٧٩م	٢٦, ٥٪
٧٩/ ١٩٨٠م	٣١, ٥٪
٨٠/ ١٩٨١م	٣٢, ٩٪
٨١/ ١٩٨٢م	٣٤, ٥٪
٨٢/ ١٩٨٣م	٣٥, ٨٪
٨٣/ ١٩٨٤م	٢٤, ٢٪

أي أن هذه النسبة ظلت في ارتفاع مستمر حتى العام الأول من إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، أما في عامها الثاني فقد انخفضت هذه النسبة لتقييد القبول بالمعاهد الفنية لظروف الميزانية المالية للهيئة .

والجداول الإحصائية التالية تعرض تطور أعداد الطلبة والطالبات المستجدين والمقيدين والخريجين بمعاهد التعليم الفني والمهني وكذلك أعضاء هيئة التدريس خلال فترة السنوات العشر من عمرها قبل نقل تبعيتها للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

تطور أعداد الطلبة المستجدين بمعاهد التعليم الفني والمهني

العام الدراسي	معهد التربية للمعلمين	معهد التربية للمعلمات	المعهد التجاري بنين	المعهد التجاري بنات	معهد الكويت للتكنولوجيا	المعهد الصحي بنات	الإجمالي
٧٢/ ١٩٧٣م	٨٦	١٤٧					٢٣٣
٧٣/ ١٩٧٤م	٢٠١	٣٤٢					٥٤٣
٧٤/ ١٩٧٥م	٢٢٦	٢٩٦				١٥٨	٦٨٠
٧٥/ ١٩٧٦م	١٨٥	٣٣٣	٤٤٠	٤٠٢		٣٩	١٣٩٩
٧٦/ ١٩٧٧م	٢٠٦	٢٠٠	٢١٥	٢٤٦	٢٤٨	١٢١	١٢٣٦
٧٧/ ١٩٧٨م	٢٣٦	٤٣٩	٢٥٥	٤٠٠	٢٢٢	٧٩	١٦٣١
٧٨/ ١٩٧٩م	٢٤٩	٤٩٦	٢٨٨	٣٧٦	١٤٤	٩٤	١٦٤٧
٧٩/ ١٩٨٠م	٢٤٧	٤٧٦	٣٧٠	٦٢٧	٤٣٧	١٤٨	٢٣٠٥
٨٠/ ١٩٨١م	٣٩٥	٥٢٦	٣٦٠	٥٩٦	٤٤٢	١٣٣	٢٤٥٢
٨١/ ١٩٨٢م	٦٥٣	٦١٧	٣٤٧	٦٧٧	٥٦٥	١٦٥	٣٠٢٤

تطور أعداد الطلبة المقيدين*

بمعاهد التعليم الفني والمهني

العام الدراسي	معهد التربية للمعلمين	معهد التربية للمعلمات	المعهد التجاري بنين	المعهد التجاري بنات	معهد الكويت للتكنولوجيا	المعهد الصحي بنات	الإجمالي
٧٢/ ١٩٧٣م	٧٠	١٣٧					٢٠٧
٧٣/ ١٩٧٤م	٢٢٧	٤٤٩					٦٧٦
٧٤/ ١٩٧٥م	٣٨٠	٦٣٢				١٥٢	١١٦٤
٧٥/ ١٩٧٦م	٣٨٠	٦٠٨	٤٣٧	٣٧٩		١٢٩	١٩٣٣
٧٦/ ١٩٧٧م	٤٠٤	٥٠٥	٤٩٠	٥٦٨	١٣٤	٢١٥	٢٣١٦
٧٧/ ١٩٧٨م	٣٨٢	٦٤٢	٥٧٢	٦٧٦	٢٩٥	١٦٠	٢٧٢٧
٧٨/ ١٩٧٩م	٤٠٤	٨٨٩	٥١٥	٧٧٣	٤٣٨	١٣٠	٣١٤٩
٧٩/ ١٩٨٠م	٤٤٧	٩٩٧	٥٦٥	٩١٨	٥٣٣	١٣٩	٣٥٩٩
٨٠/ ١٩٨١م	٦٠١	١٠٧١	٥٥٦	١١٢٤	٧٤٤	١٤٦	٤٢٤٢
٨١/ ١٩٨٢م	٨٩٧	١١٩٨	٥٤٨	١٣٥٠	٩٤٧	١٩٩	٥١٣٩

* نوفمبر من كل عام

تطور أعداد خريجي وخريجات

معاهد التعليم الفني والمهني

العام الدراسي	معهد التربية للمعلمين	معهد التربية للمعلمات	المعهد التجاري بنين	المعهد التجاري بنات	معهد الكويت للتكنولوجيا	المعهد الصحي بنات	الإجمالي
٧٣/ ١٩٧٤م	٥٨	١١٧					١٧٥
٧٤/ ١٩٧٥م	١٤٩	٣٢٦					٤٧٥
٧٥/ ١٩٧٦م	١٨٣	٢٩١				٣٠	٥٠٤
٧٦/ ١٩٧٧م	١٥١	٢٩٥	١٦٣	٣٢٨		٦٠	٨٩٧
٧٧/ ١٩٧٨م	١٧١	١٩٦	١٩٠	٢٢٦		٤٩	٨٣٢
٧٨/ ١٩٧٩م	١٣٤	٣٢٢	١٠٩	١٨٥	٧٣	٤٥	٨٦٨
٧٩/ ١٩٨٠م	١٤٦	٤٢٨	١٣٨	٢٧٤	٨٤	٣٩	١١٠٩
٨٠/ ١٩٨١م	١٦٠	٤٢١	١٠٩	٢٦٦	٩٤	٢٩	١٠٧٩
٨١/ ١٩٨٢م	٢٥٨	٤٥٥	١٤٠	٣٩١	١٢٦	٣٩	١٤٠٩
الإجمالي	١٤١٠	٢٨٥١	٨٤٩	١٥٧٠	٣٧٧	٢٩١	٧٣٤٨

تطور* أعداد أعضاء هيئة التدريس

بمعاهد التعليم الفني والمهني

العام الدراسي	معهد التربية للمعلمين	معهد التربية للمعلمات	المعهد التجاري بنين + بنات	معهد الكويت للتكنولوجي	المعهد الصحي بنات	الإجمالي
٧٢/ ١٩٧٣م	١٨	١٩				٣٧
٧٣/ ١٩٧٤م	٤٣	٦٠				١٠٣
٧٤/ ١٩٧٥م	٦٧	٩٧			١٥	١٧٩
٧٥/ ١٩٧٦م	٧٨	٩٧	٦٣		٣١	٢٦٩
٧٦/ ١٩٧٧م	٧٦	١١١	٩٧	٧٢	٣٧	٣٩٣
٧٧/ ١٩٧٨م	٩١	١١٥	٩٩	٨٠	٣٧	٤٢٢
٧٨/ ١٩٧٩م	١٠٤	١٢١	١٠٧	٧٨	٣٧	٤٤٧
٧٩/ ١٩٨٠م	١٢٢	١٤٤	١٢١	١٠٢	٣٥	٥٢٤
٨٠/ ١٩٨١م	١٢٧	١٤٧	١٣٠	١٠٧	٣٢	٥٤٣
٨١/ ١٩٨٢م	١٣٠	١٥٣	١٥٣	١٢٨	٣٦	٦٠٠

* نوفمبر من كل عام

جهود تطوير التعليم الفني والمهني

ودور إدارة التعليم الفني والمهني

نشأة الادارة :

شهدت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين في الكويت حركة مراجعة نشطة للنظام التعليمي استهدفت تحقيق كفايته أي تطوير إدارته وترشيد إنفاقه وتخفيض معدلات الرسوب والتسرب بين طلابه ، كما استهدفت هذه المراجعة الوصول إلى زيادة فاعلية التعليم ، أي تحقيق مزيد من استجابته لمتطلبات واحتياجات التنمية في مجتمعه من حيث إعداد الكفاءات الفنية اللازمة لمشروعاتها وتنمية وتعزيز القيم اللازمة للحفاظ على التنمية واستمرارها من مثل : تقدير العمل وكرامته ، والوعي بالوقت وقيمته ، ودعم الدراسات التكنولوجية كأحد المحاور الرئيسية في التعليم العام .

واهتماما من وزارة التربية بدعم حركة تطوير التعليم الفني والمهني ، وتجديده بدأ التفكير في إنشاء جهاز للتعليم الفني والمهني بالمستوى الذي يمكنه من تنفيذ توصيات مجلس التعليم الفني والمهني المقترح في ذلك الوقت وتوجيهاته ، ومن الإشراف على مدارس التعليم الفني والمهني ومعاهده الموجودة أو التي تنشأ مستقبلا ، على أن يكون هذا الجهاز المقترح بالمستوى الذي يستطيع معه تحقيق أهداف تطوير التعليم الفني والمهني .

وانطلاقا من هذا التفكير صدر قرار وزير التربية رقم (٣/ ٧٢) بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٧٢م بشأن إنشاء إدارة التعليم الفني والمهني ، ولحقه القرار الوزاري رقم (٥٥٦٥٠) لسنة ١٩٧٢م بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٢م بشأن تحديد اختصاصات ومسؤوليات هذه الإدارة .

تطور البناء التنظيمي للإدارة :

بناء على توصيات اللجنة المشكلة برئاسة وكيل وزارة التربية المساعد للشؤون المالية بشأن تطوير جهاز التعليم الفني والمهني بحيث يكون ذا ارتباط بالوزارة ، وفي الوقت نفسه يأخذ صفة الاستقلال المالي والإداري والفني للإشراف على المعاهد الفنية ، صدر القرار رقم (وت/ ش أ/ ٧- ٧١١١) بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٧٨م في شأن إعادة تنظيم إدارة التعليم الفني والمهني وتحديد

اختصاصاتها التي حددت بصفة إجمالية فيما يلي : «الإشراف على معاهد التعليم الفني والمهني ، والعمل على تحسين مستوى أدائها وتطويرها لتغطية احتياجات البلاد المتوقعة في ضوء السياسة التعليمية والثقافية والأهداف المحددة لها ، والتنسيق بين جهود المعاهد الفنية والمهنية ، والعمل على حل المشاكل التي تواجهها ، واقتراح مشروعات التخصصات الجديدة التي قد تدعو الحاجة إلى إدخالها لتغطية احتياجات قائمة أو متوقعة وعرضها على المجلس الأعلى للتعليم الفني والمهني ، والإعداد لإنشائها بعد موافقته ، هذا بالإضافة إلى المسؤوليات الأخرى المناطة بها .

وقد جاءت وحداتها التنظيمية الرئيسية كما يلي :

١- مراقبة التخطيط والبحوث .

٢- مراقبة الخدمات التعليمية .

٣- قسم التجهيزات والميزانية .

٤- قسم السكرتارية .

وبتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٨٢م صدر قرار وزارة التربية رقم (و ت/ ش أ/ ٧/ ٥٣٧٣) في شأن إعادة تنظيم إدارة التعليم الفني والمهني وتحديد اختصاصاتها ، ويهدف إلى منحها مزيدا من الاستقلالية في إدارة شؤون التعليم الفني والمهني .

وجاءت وحدتها التنظيمية الرئيسية كما يلي :

١- مراقبة التخطيط والبحوث .

٢- مراقبة التسجيل وشؤون الطلبة .

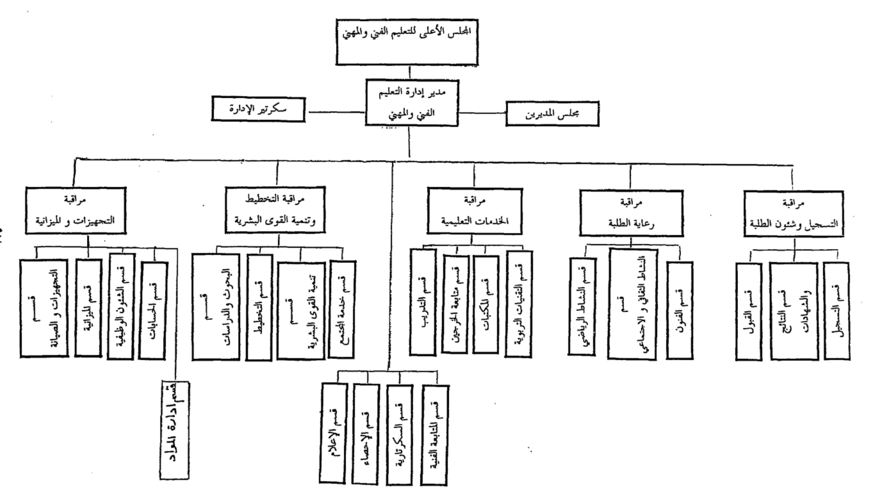
٣- مراقبة الخدمات التعليمية .

٤- مراقبة رعاية الطلبة .

٥- مراقبة الميزانية والتجهيزات .

٦- قسم السكرتارية .

وقد تولت هذه الإدارة مسؤولية مراجعة التعليم الفني والمهني وتطويره وتجديده ، ونعرض في الصفحات التالية لمراحل هذا التطوير .



المجلس الأعلى للتعليم الفني والمهني
مدير إدارة التعليم الفني والمهني
مجلس المديرين
سكرتير الإدارة
مراقبة التسجيل وشئون الطلبة
قسم التسجيل
قسم النتائج والشهادات
قسم القبول
مراقبة رعاية الطلبة
قسم الفنون
قسم النشاط الثقافي و الاجتماعي
قسم النشاط الرياضي
مراقبة الخدمات التعليمية
قسم التقنيات التربوية
قسم المكتبات
قسم متابعة الخريجين
قسم التدريب
قسم المتابعة الفنية
قسم السكرتارية
قسم الإحصاء
قسم الإعلام
مراقبة التخطيط وتنمية القوى البشرية
قسم خدمة المجتمع
قسم تنمية القوى البشرية
قسم التخطيط
قسم البحوث والدراسات
مراقبة التجهيزات و الميزانية
قسم الحسابات
قسم الشئون الوظيفية
قسم الميزانية
قسم التجهيزات و الصيانة
قسم ادارة المواد

المجالس الفنية

تضمن قطاع التعليم الفني والمهني بوزارة التربية إضافة إلى إدارة التعليم الفني والمهني المجالس الفنية التالية :

١- المجلس الأعلى للتعليم الفني والمهني :

صدر بتشكيله وتحديد اختصاصاته قرار وزير التربية رقم (٢٣٥/ ٧٨) المؤرخ في ٢٥/ ٩/ ١٩٧٨م ، وهو برئاسة وزير التربية ، ويضم في عضويته مندوبين عن سوق العمل بقطاعيه الحكومي والأهلي وجامعة الكويت ووزارة التخطيط وممثلين عن الوزارات المعنية ووكلاء وزارة التربية المعنيين بالتعليم الفني والمهني .

ويختص هذا المجلس بوضع السياسة العامة للتعليم الفني وإقرار تقويم الخطط والمشروعات اللازمة لتحقيق هذه السياسة والبت في التوصيات التي ترفع إليه من مجلس مديري المعاهد .

وواضح أن الهدف من هذا المجلس تحقيق الصلة بين سوق العمل وممثليه وجهات التخطيط والتنمية ومشروعاتها ، والجامعة وجهات البحث العلمي والجهات الحكومية المعنية وبين التعليم الفني ووزارة التربية بأجهزتها المختلفة بما يضمن التنسيق والفاعلية والوظيفية لسياسة إعداد العمالة الفنية اللازمة لمشروعات التنمية .

٢- مجلس مديري معاهد التعليم الفني والمهني :

صدر القرار رقم (وت/ ش أ/ ٧-٧١١٠) المؤرخ في ٣/ ١٠/ ١٩٧٨م بشأن تشكيل مجلس مديري المعاهد الفنية والمهنية وتحديد اختصاصاته ، وقد عدل هذا التشكيل فيما بعد بصدور القرار الوزاري رقم (١٠٣/ ٨٠) المؤرخ في ١٨/ ٣/ ١٩٨٠م بشأن تعديل المادة (٨) من اللائحة الأساسية لمعاهد التعليم الفني والمهني والخاصة بتشكيل مجلس مديري المعاهد الفنية والمهنية .

ويرأسه مدير إدارة التعليم الفني والمهني ، ويضم في عضويته مديري المعاهد والمديرين المساعدين ، ويختص هذا المجلس ببحث المشروعات ودراستها والسبل التي تكفل تحقيق السياسة التي أقرها المجلس الأعلى للتعليم الفني ، كما ينظر هذا المجلس في المقترحات المقدمة من المعاهد الفنية

فيما يتعلق بإنشاء أو استحداث تخصصات أو أقسام علمية جديدة كما يختص هذا المجلس بإقرار مستويات الكفاية لأعضاء هيئات التدريس والمقترحات المتعلقة بتطوير المناهج وسياسة القبول والميزانية السنوية . وترفع توصيات هذا المجلس وقراراته إلى وكيل الوزارة والمجلس الأعلى للتعليم الفني لاعتمادها .

ويحقق هذا المجلس - كما يظهر من تشكيله واختصاصاته - تنسيقا وتكاملا بين المعاهد الفنية ، ويوفر بحثا ودراسة للمشروعات التي ترد من كل معهد ، كما يتيح الفرصة لتجميع الموارد المتاحة وحسن استخدامها بين المعاهد المختلفة والانتفاع بها لتحقيق ما يقره هذا المجلس من مشروعات وبخاصة أن المعاهد الفنية تتبع نظام الأقسام العلمية الموحدة بحيث يخدم القسم العلمي جميع المعاهد الفنية في تخصصه ، ويشرف على تقديم المقررات المتعلقة بهذا التخصص في جميع المعاهد مما يتطلب توفير حوار ومتابعة كافيين عن طريق هذا المجلس .

وبتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٧٩م صدر القرار الوزاري رقم (١٧٢/ ٧٩) بشأن اللائحة الأساسية لمعاهد التعليم الفني والمهني ، وقد تضمن هذا القرار تحديدا لأهداف معاهد التعليم الفني والمهني والهيكل التنظيمي للتعليم الفني والمهني ومجالسه ولجانه متعددة المستويات ومختلفة المهام والاختصاصات ، ومن بينها المجلس الأعلى للتعليم الفني والمهني ومجلس مديري المعاهد الفنية .[١]

٣- مجلس المعهد :

هناك مجلس لكل معهد من المعاهد الفنية يشكل من مدير المعهد والمديرين المساعدين وأحد رؤساء الأقسام العلمية وأحد أعضاء هيئة التدريس وثلاثة من المهتمين بمجالات الدراسة في المعهد من غير العاملين في التعليم الفني .

ويختص هذا المجلس باقتراح الخطط والسياسات التي تكفل تحقيق أهداف المعهد بما يحقق الربط والتنسيق بين خطط التنمية وجهات العمل المختلفة ، كما يدرس هذا المجلس التقارير الدورية التي ترد عن امتحانات المعهد ونشاطاته ويقوم برسم سياسة التدريب الميداني في مؤسسات سوق العمل .

ويتضح من دراسة اختصاصات هذا المجلس أن الهدف من إنشائه تحقيق صلة مباشرة وتنسيق كاف بين كل معهد من المعاهد الفنية وممثلي القطاعات التي تخدمها برامج هذا المعهد وتقوم بإعداد العمالة اللازمة لها .

(١) اللائحة الأساسية لمعاهد التعليم الفني والمهني، ووزارة التربية، ١٩٧٩م.

٤- مجلس الشؤون العلمية :

يرأس المجلس مدير المعهد ويضم في عضويته المديرين المساعدين ورؤساء الأقسام العلمية بكل معهد ووكيل المعهد للشؤون المالية والإدارية ، ويختص هذا المجلس بالتنسيق بين برامج الدراسة ، والمناهج والمقررات لتحقيق تكامل الأداء ، والنظر في اقتراحات الأقسام العلمية بشأن تطوير المناهج وخطط الدراسة واقتراح تخصصات جديدة أو إلغاء تخصصات قائمة أو دمجها .

٥- مجلس القسم العلمي :

ويتكون من جميع أعضاء هيئة التدريس - الذين يقومون بتدريس مقرر أو مقررات ذات طبيعة مميزة ومترابطة في حقل من حقول المعرفة النظرية أو التطبيقية - والمدرسين المساعدين ومعيدي البعثات شريطة ألا يزيد عددهم عن (٢٥) خمسة وعشرين عضوا ، وفي حالة الزيادة فإن المجلس يختار من بين أعضائه في أول اجتماع يعقده (٢٥) عضوا يمثلونه ، ويشترط أن يعقد المجلس بكامل أعضائه مرتين على الأقل خلال الفصل الدراسي .

ويختص هذا المجلس باقتراح استحداث مقررات دراسية أو تطوير القائم منها ومتابعة التطورات العلمية واقتراح خطط تطوير المناهج الدراسية وبرامجها التي تدخل في اختصاصه وإقرار الأنشطة العلمية المصاحبة لها ، واقتراح الكتب والمراجع والدوريات العلمية والأجهزة العلمية التي تتفق وطبيعة المناهج ورفعها إلى لجنة الشؤون العلمية ، وإقرار توزيع المحاضرات والدروس والأعمال الأخرى على أعضاء هيئة التدريس بالقسم ، وإقرار خطة التدريب الميداني للطلبة في نطاق تخصص القسم واقتراح برامج التدريب الملائمة لها والمعاونة في الأعمال الخاصة بمتابعة الخريجين ، وترشيح أسماء الممتحنين الخارجيين لمقررات القسم ، واقتراح الميزانية السنوية للقسم ، وإقرار التقرير السنوي عن شؤون القسم العلمية وما يعترضه من مشكلات وما يقترح من حلول لمواجهتها ، واقتراح خطة النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس بالقسم .

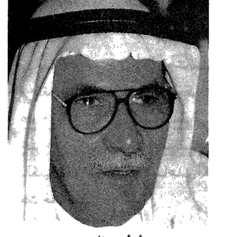
٦- مجلس الطلبة :

وينتخبه طلاب كل معهد ولا يزيد أعضاؤه عن اثني عشر عضوا وفق عدد طلاب كل معهد ، ويختار المجلس رئيسا وأمينا للسر وأمينا للصندوق ، ويشارك في المجلس إخصائي اجتماعي وأحد أعضاء هيئة التدريس ، وللمجلس ميزانية مستقلة للإنفاق على نشاطاته تقدمها وزارة التربية ، ويقوم المجلس بالإشراف على النشاطات الرياضية والثقافية والعلمية بالمعهد والعمل على تقديم الخدمات اللازمة للطلاب .

وتبين دراسة تشكيل هذه المجالس الستة واختصاصاتها توافر خطوط اتصال تنظيمية واضحة ومحددة بين المعهد وأقسامه العلمية وطلابه ، وبين كل معهد والقطاعات التي يخدمها في سوق العمل ، وبين المعاهد بعضها البعض ، وبين التعليم الفني ككل والجهات المسؤولة عن تخطيط التنمية ومشروعاتها ، وممثل سوق العمل والأجهزة والجهات التي تستقبل خريجي المعاهد .[(١)]

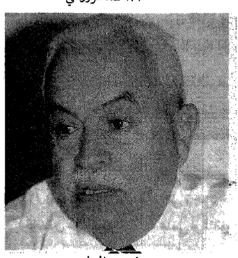
حركة مراجعة التعليم الفني والمهني :

تمثلت هذه الحركة في أمرين أساسيين :[(٢)]



أ . أحمد المزروعي

أولهما - إنشاء منصب الوكيل المساعد للتعليم الفني والمهني بوزارة التربية تعبيرا عن أهمية هذا التعليم ودوره ، وقد تولى هذا المنصب الأستاذ أحمد المزروعي الذي كان له أثر كبير في قيادة حركة التطوير والمراجعة للتعليم الفني . (شغل هذا المنصب عام ١٩٧٦م) .



د . يوسف عبد المعطي

وكان قد أنشئ قبل فترة (١٩٧٢/ ١٩٧٣م) إدارة متخصصة للتعليم الفني والمهني عين د . يوسف عبد المعطي مديرا لها ، وهما خطوتان بارزتان الدلالة على الأولوية التي منحت لدفع حركة تنمية التعليم الفني وتطويره تخطيطا وتنفيذا ومتابعة في تلك الفترة .

وثانيهما - تشكيل العديد من اللجان الفنية التي ركزت على تحقيق أهداف حركة المراجعة التي أشرنا إليها والتي يحتل تطوير التعليم الفني والمهني أولوية واضحة في مهامها .

وقد ضمت هذه اللجان كفاءات وطنية وعربية ، واستعانت بالمنظمات التربوية العالمية والعربية

---

(١) يوسف عبد المعطي تقويم المعاهد الفنية في الكويت في ضوء مطالب الخطة الخمسية للتنمية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٨٢م مقدمة لجامعة عين شمس .

(٢) د . يوسف عبد المعطي ، إطلاله على رحلة إنشاء التعليم الفني والمهني وتطويره بدولة الكويت ، مجلة التربية ، العدد الثالث والعشرون ، السنة السابعة ، أكتوبر ١٩٦٧م ، ص ١٠ .

في إجراء عمليات المسح العلمي للواقع سعيا وراء تحديد مشكلاته والتعرف على البدائل المتاحة لتطويره والاطلاع على تجارب الدول الأخرى في تلك المجالات .

ويمكن تصنيف تقارير هذه اللجان حسب الجهة التابعة لها إلى مجموعات ثلاث هي :

المجموعة الأولى وتضم تقارير اللجان والهيئات والإدارات المختصة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

١- في العام الدراسي ٧٠/ ١٩٧١م شكلت لجنة برئاسة وزير التربية ضمت عددا من قيادات الصناعة في القطاعين العام والخاص للنظر في أمر تطوير الكلية الصناعية ، وكانت الكويت قد اتصلت في عام ١٩٦٩م بمنظمة اليونسكو للنظر في أساليب تطوير التعليم الفني في الكويت واستقدمت خمسة خبراء من اليونسكو لهذه المهمة تقدموا بطائفة من المقترحات ركزت على تحويل التعليم الصناعي بالكلية الصناعية لإعداد مساعدي الفنيين وإسناد مهمة إعداد الحرفيين لمراكز التدريب وقدمت مقترحات تفصيلية لذلك .

وقد نظرت اللجنة المشكلة برئاسة وزير التربية في هذه المقترحات المقدمة من خبراء اليونسكو والدراسات الأخرى التي أعدت حول الكلية وسوق العمل واعتمدت إنشاء مسار لإعداد الفنيين مع استمرار بقاء مسار المستوى الصناعي لإعداد الحرفيين .

٢- في ١٥/ ١٢/ ١٩٧١م قدمت اللجنة الفرعية للتدريب والتعليم الفني بمجلس التخطيط تقريرا إلى لجنة التعليم والقوى العاملة تتضمن مقترحات للنهوض بهذا التعليم ، ومن أهمها إنشاء لجنة عليا للتعليم والتدريب تكون ممثلة لكافة الجهات لتنظيم وتنسيق برامج التعليم الفني .[١]

٣- اللجنة الفرعية للجنة الاستشارية للتعليم الفني والمهني التي قدمت مقترحاتها لوزير التربية في ٢٩/ ١/ ١٩٧٤م ودعت فيها إلى وجود حاجة أكيدة إلى إنشاء معهد عال صناعي يقبل الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة علمي أو الثانوية الصناعية وتكون مدة الدراسة به سنتين .[٢]

٤- مجموعة التقارير التي أعدتها إدارة التعليم الفني والمهني بوزارة التربية ومنها .[٣]

- تقرير عن تطوير الدراسة بالكلية الصناعية والدراسات العملية بالتعليم العام وما تم إنجازه في هذا المجال في العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م .

---

(١) وزارة التربية ، تقرير اللجنة الفرعية لإنشاء المعهد العالي الصناعي (الكويت، وزارة التربية، ١٩٧٣م) .
(٢) المرجع السابق .
(٣) محمد محمد حسان ومحمد أحمد الغنام ويوسف عبد المعطي، مستقبل التعليم الفني والمهني، ص ٢٣ .

- دراسة حول مشروع تعديل نظام القبول في دراسات إعداد الفنيين الصناعيين وتعديل نظم التعليم الصناعي ديسمبر ١٩٧٤م .

- مذكرة بشأن زيادة حصص الدراسات العملية بالتعليم العام مارس ١٩٧٣م .

- تقرير عن نتائج تحليل استبانات الدراسات العملية للتلاميذ والنظار والمدرسين وما تشير إليه من أوجه الإصلاح .

- تقرير عن مشروع معهد إعداد الفنيين التجارين وتقويم التعليم الثانوي التجاري .

أما المجموعة الثانية من التقارير فتضم التقارير الدورية السنوية ونصف السنوية التي أعدها خبراء اليونسكو لتطوير التعليم الصناعي (ومشروع خبراء اليونسكو لتطوير التعليم الصناعي بالكويت : مشروع قامت دولة الكويت بتمويله من خلال اعتمادات مؤتمنة تسددها لليونسكو) ومن هذه التقارير :

أ- تقرير د . إلياس خبير اليونسكو في التعليم الفني (مايو ١٩٦٧م) (١) ، وقد سبق تقريره هذا مقدم خبراء اليونسكو الخمسة ، وقد دعا إلياس إلى تحويل هدف التعليم الصناعي من إعداد الحرفيين - الذين نصح بأن تتولى إعدادهم مراكز التدريب - إلى إعداد الفنيين وإنشاء دراسات لمدة سنتين بعد المرحلة الثانوية لإعداد المستوى الراقي من الفنيين ، وأكد أهمية التوجيه التعليمي المستند إلى تعرف قدرات الطلبة واهتماماتهم .

ب - مجموعة تقارير كنث درايزديل رئيس مجموعة خبراء اليونسكو بالكلية الصناعية (٢) ، والتي دعا فيها إلى :

- ضرورة معالجة ظاهرة ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب بين طلبة الكلية الصناعية .

- جعل القبول في التعليم الصناعي والفني بعد الصف العاشر أي بعد السنة الثانية الثانوية .

- ضرورة توفير مختبرات صناعية .

أما المجموعة الثالثة من التقارير حول التعليم الفني والمهني الصناعي والتجاري فهي التقارير التي أعدها الخبراء المختلفون الذين دعتهم إدارة التعليم الفني والمهني في عام ١٩٧٤م خلال فترة المراجعة والبحث حول سبل تطوير التعليم الفني ، ومن أهم هذه التقارير :

(١) مستقبل التعليم الفني والمهني بدولة الكويت (مرجع سابق ص ٢٤).
(٢) المرجع السابق ص ٢٤.

أ- تقرير الأستاذ محمد عبد المنعم سلامة خبير التعليم التجاري بمصر عن تقويم التعليم الثانوي التجاري بدولة الكويت وتطويره الذي قدمه في مارس ١٩٧٤م[١] ، وقد دعا فيه إلى ضرورة التوسع في التعليم التجاري لسد حاجة سوق العمل ، وأكد أهمية برامج التدريب والتنمية المهنية لمعلمي المواد التجارية وخططهما وبخاصة الدراسة التربوية وطرق التدريس وعلم النفس التجاري .

ودعا إلى إنشاء مدرسة ثانوية تجارية مستقلة للبنات وإنشاء فصول تجارية بالمدارس الثانوية لتكون نواة للتوسع في هذا التعليم وتشجيع المتفوقين من خريجي الثانوية التجارية على الالتحاق بالدراسة الجامعية التجارية .

ب - تقرير وليم بوني رست عميد كلية التجارة بغربي لندن ؛ قدمه في أكتوبر ١٩٧٤م ودعا فيه إلى التركيز على إعداد الطبقة الوسطى من الفنيين مؤكدا أن مستقبل الكويت هو أن تصبح المركز المالي الأول في الشرق الأوسط في المجالات المصرفية ، والتأمين ، والاستثمارات والتجارة الدولية وسوق الأوراق المالية والعمل على إعداد الأطر الوطنية القادرة في هذه المجالات .

كما دعا إلى دعم مناهج المدارس المتوسطة والثانوية بدراسات تجارية وإنشاء مدرسة ثانوية تجارية للبنات ومعهد تجاري بعد المرحلة الثانوية تكون الدراسة فيه لمدة عامين .[٢]

ج - تقرير جوردن هنتنج خبير التعليم الصناعي بالمملكة المتحدة ، وقد قدم تقريره في ديسمبر ١٩٧٤م ودعا فيه إلى :[٣]

- أن يتم اختيار الطلبة للدراسة الصناعية للمستوى الفني بعد النجاح في الصف العاشر أي بعد دراسة سنتين في التعليم الثانوي العام ، وتمتد دراسة إعداد الفنيين تباعا لذلك لمدة سنتين أخريين ، أي تكون مدة الداسة لهذا البرنامج أربع سنوات ، ويكون البرنامج مكونا من حلقتين كل حلقة لمدة عامين يمكن للطالب الحصول على شهادة بعد الحلقة الأولى والخروج للعمل أو مواصلة الحلقة الثانية للحصول على مستوى أعلى ، وقدم مقترحات تفصيلية لتحقيق ذلك .

وقد أفادت إدارة التعليم الفني والمهني من هذا الزخم من مقترحات الخبراء واللجان وقدمت خطة خمسية للتعليم الفني والمهني (٧٥/ ١٩٧٦م - ٧٩/ ١٩٨٠م) تضمنت بيانا بالأهداف العامة

(١) محمد عبد المنعم سلامة، مشروع إنشاء معهد لإعداد الفنيين التجاريين مقدم لوزارة التربية إدارة التعليم الفني والمهني بالكويت مايو ١٩٧٤م.

(٢) وليم بوني رست، تقرير عن التعليم التجاري وتطويره مقدم إلى وزارة التربية، إدارة التعليم الفني والمهني في أكتوبر ١٩٧٤م.

(٣) مستقبل التعليم الفني والمهني بدولة الكويت (مرجع سابق) ص ٣١، ٣٤.

المقترحة للتعليم الفني دعت فيها إلى التركيز على إعداد الحلقة الوسطى من العمالة المناسبة لظروف الكويت الخاصة كبلد يقوم اقتصاده على رأس مال وفير ويمنح الأولوية لأبنائه في الوظائف الحاكمة ، كما دعت إلى التنسيق مع العناصر الفاعلة في سوق العمل ومشاركتهم في بناء برامج التعليم الفني وتوفير التدريب للدارسين والمشاركة في تقويم هذا التعليم ، وتبنى سياسة التخصص العريض لضمان فرص عمل أوسع للخريجين ، ودعم الدراسات العملية بالتعليم العام كتمهيد للتعليم الفني .

وقدمت الخطة الخمسية المقترحة في ضوء هذه الأهداف العامة أهدافا تفصيلية ومشروعات محددة في مجالات ستة هي :

أولا - تطوير مجالات التعليم الفني والمهني القائمة في الكلية الصناعية والتعليم التجاري والمعهد الصحي ومعاهد التربية للمعلمين والمعلمات .

ثانيا - تطوير الدراسات العملية بالتعليم العام .

ثالثا - مد جسور الارتباط مع سوق العمل ، مؤسساته وكفاءاته .

رابعا - التسويق بين برامج الإعداد للعمالة الفنية التابعة للجهات المختلفة حكومية وقطاع عام .

خامسا - مقترحات حول فتح مجالات دراسية جديدة استجابة لحاجة سوق العمل ، في مجالات الترجمة والفندقة وتشغيل وحدات النقل البحري وصيانتها ، وفي تخصصات تخدم مجال الإعلام ودراسات لدعم مستوى الخدمة الاجتماعية وإعداد فنيي المختبرات ، ومشرفي الثروة الحيوانية . واشتمل المجال السادس على دراسات مقترحة لتحقيق التنمية المهنية لخريجي برامج التعليم الفني والمهني .

وقدمت الخطة قائمة بالمشروعات وأولوياتها ومتطلباتها .

المرحلة الثانية من عملية التطوير :

(مرحلة بناء استيراتيجية التعليم الفني والمهني التطبيقي) .

تمثل كل هذه التقارير التي عرضناها حصاد مرحلة المراجعة للبرامج القائمة ونتائج التفاعل مع قيادات سوق العمل لتعرف احتياجاته وثمار التواصل مع التجربة العالمية للتعليم الفني في العديد من الأقطار ، وما قدمه ذلك التواصل من امتداد لآفاق الرؤية للتطوير وتجاربه ومنطلقاته .

وقد كانت هذه المرحلة الأولى من جهود التطوير ، إرهاصا وإرساء لخبرات ورؤية كان لها أبلغ الأثر في إبراز المعالم الأساسية التي ينبغي أن تنطلق منها جهود التطوير منتفعة بذلك كله .

وكان من أبرز هذه المعالم الوعي بأنه رغم ما تميزت به دراسات هذه المرحلة الأولى من التطوير وحواراتها من الحيوية والتفاعل فإنها كانت تفتقد إلى منظور استراتيجي يتجاوز الإصلاح الجزئي إلى تحرك شمولي يواجه قضية التطوير ومتطلباته من مدخل شمولي يقوم على مجموعة اعتبارات رئيسية أصبحت هي الموجهات لجهود التطوير في كل المراحل التالية ، وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي :

أولا – أن ينظر إلى التعليم الفني والمهني وتكوين الأطر الوطنية القادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية ومشروعاتها باعتباره جزءا لا يتجزأ من النظام التعليمي الذي ينتمي إليه هذا التعليم ومؤسساته ، فالتعليم الفني حلقة من سلسلة ممتدة سابقة ولاحقة ترسي مفاهيم وخبرات واتجاهات في عقول الناشئة يدخلون بها التعليم الفني فتتأثر بهذه المدخلات عمليات هذا التعليم ومخرجاته أي أنه بقدر نجاح بدايات هذه السلسلة في بناء هذه التوجهات الإيجابية نحو العمل ومجالاته الفنية في مراحل التعليم السابقة يكون الإقبال على التعليم الفني أو العزوف عنه بحيث يظل تعليما هامشيا وتظل الصيغة الكلامية غالبة على التعليم وتسود ، ومن ثم لا يتوافر للتعليم الفني مدخلات تحقق له النجاح والانطلاق .

إن حركة الإصلاح للتعليم العام التي تتصدى لمعالجة مشكلاته في الرسوب والتسرب وعوامله ، والصبغة النظرية الكلامية الغالبة مع محتواه ، وضعف ارتباط هذا المحتوى بمجتمعه وحركة عالمه – هذا الإصلاح هوالذي يحقق لهذا التعليم العام تدفقا ومستوى يقدم المدخلات الملائمة للتعليم الفني وبرامجه .

ثانيا – أن يقوم المنظور الاستراتيجي لتطوير التعليم الفني من وعي عميق بتبعية هذا التعليم والتحامه مع المجتمع الذي ينتمي إليه بجذوره وحاجاته واستشرافاته المستقبلة .

فلا يجوز أن نستمد الأولويات التي يتوجه إليها تطوير التعليم الفني ، أو التعليم التطبيقي كما نعبر عنه الآن ، من مجرد عمليات انتقاء تركز الإصلاح على هذا القطاع أو ذاك ، بل لابد أن ننطلق من العوامل المؤثرة من حركة التنمية في هذا المجتمع والاختيارات الكبرى التي يطل منها مستشرفا مستقبله .

وقد أفاد التطوير في هذه المرحلة الثانية التي حاولت أن تنطلق من منظور استراتيجي من الحواكم الكبرى التي تتأثر بها حركة التنمية في مجتمع الكويت .

فواقع الكويت السكاني والاقتصادي يفرض عليه نموا اقتصاديا هو اقتصاد رأس المال الكثيف الذي يعالج قضية عدد السكان المحدود من خلال تبني النظم الآلية المتقدمة في مشروعاته ، الأمر الذي يبرز ازدياد حاجة مجتمع الكويت إلى مستوى الفنيين والبرامج التي تعد هؤلاء بما يتطلب منحها الأولوية على برامج إعداد الحرفيين والعمال المهرة .

كما أن واقع مشاركة الكويتيين في قوة العمل في فترة السبعينيات التي انطلقت خلالها بدايات حركة تطوير التعليم الفني كان لا يتجاوز الربع ، وكانت مشاركة المرأة محدودة لم تتجاوز ٣٪ من مجموع قوة العمل ، وكانت نسبة الكويتيين الفنيين في قوة العمل نسبة هامشية مما يتحتم أن يمنح التعليم الفني والمهني التطبيقي الأولوية لدوره الأساسي في إعداد الأطر القادرة على الارتفاع بنسبة مساهمة أبناء البلاد في قوة العمل مع إيلاء اهتمام خاص لإعداد الأطر العاملة في مجالات التجارة والمال والاستثمارات باعتبارها تمثل مستقبلا متناميا للنشاط الكويتي .

ثم إن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يمر بها عالمنا باتت تحتم أن يكون التدريب عنصرا أساسيا ملتحما مع التعليم يتابع التنمية المهنية للأطر الوطنية على مدى رحلة حياتها .

وهكذا وضح أن الربط والتكامل بين التعليم والتدريب باتا مطلبين أساسيين في توجهات التعليم الفني والتطبيقي واستراتيجية التطوير .

ثالثا- أما الاعتبار الثالث فهو أن التعليم الفني والمهني والتطبيقي إنما يقدم مخرجاته لسوق العمل الذي لابد أن يشارك في مراحل إعداد الأطر الوطنية التي سوف يستقبلها سواء في ذلك مراحل التخطيط للبرامج وأولوياتها بل ومحتوياتها والتدريب الميداني لطلابها ومجالاته وأساليبه وأخيرا وسائل تقويم مخرجات هذا التعليم بما يضمن النوعية والمستوى الذي يلائم حاجات سوق العمل .

وقد ترجم هذا الجانب من الاستراتيجية بإنشاء مجلس أعلى للتعليم الفني والمهني يضم كفايات سوق العمل ومؤسساته إلى جوار العاملين بمؤسسات إعداد أطر التعليم الفني والإدارة المسؤولة عن ذلك .

رابعا- أما الاعتبار الرابع في استراتيجية تطوير التعليم الفني والمهني التطبيقي فهي مستمدة من تصور لركائز إعداد المواطن الكويتي للإسهام الفعال في التنمية الشاملة لوطنه وهي ركائز تقدمها جذور هذا المجتمع ومطالب تنميته وحركة عصره ،

فالتعليم التطبيقي لابد أن يرسي مع المهارات التكنولوجية القيم التي تضمن استمرار التنمية وتقدمها من الإيمان بالعمل وكرامته والدقة والإتقان والعدالة والشورى التي تتعدد في ظلها الآراء ولا تختلف القلوب .

المرحلة الثالثة من التطوير :

لقد انطلق التعليم الفني والمهني في دولة الكويت في ضوء ما ذكرناه مستفيدا من هذا الزخم من المشاوات والحوار وتفاعل الخبرات بين المتخصصين العاملين الذين دعاهم للمشورة والمسؤولين الممارسين في الميدان بالكويت وما قدمته استراتيجية التعليم الفني من رؤية لمنطلقات التطوير وتوجهاته في رحلة التنفيذ لإخراج هذه المشروعات والتوجهات إلى مؤسسات تعليمية تترجمها .

ونود أن نشير ، التزاما بأمانة التسجيل التاريخي ، إلى أن إنشاء معاهد التعليم الفني والمهني التالية وهي :

- المعهد الصحي في ٧٤/ ١٩٧٥م .
- المعهد التجاري في ٧٥/ ١٩٧٦م .
- ومعهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية في ٧٦/ ١٩٧٧م (وذلك بالإضافة إلى تطوير معهد التربية للمعلمين الذي كان تابعا أيضا لإدارة التعليم الفني والمهني) .

خلال فترة ثلاث سنوات مع ما يتطلبه هذا الإنشاء من دراسات جدوى واستقدام خبراء وإعداد مناهج ، ولوائح وتجهيزات ومبان وتوفير أعضاء هيئة التدريس بتخصصاتها المختلفة والمستويات التي حددتها خطة إنشاء كل معهد وكذلك توفير الأطر الإدارية المدربة ، إنما كان ثمرة لتشجيع صادق وتوفير لكافة الإمكانات تضافرت عليه أسرة وزارة التربية بكافة مستوياتها بدءا من وزيري التربية اللذين تعاقبا في تلك الفترة : الأستاذ جاسم المرزوق والدكتور يعقوب يوسف الغنيم ، وامتدادا إلى وكلاء الوزارة الأستاذ عبدالرحمن الخضري والأستاذ أحمد المزروعي والمرحوم محمد عبدالله الصانع وإلى أعضاء أسرة التعليم الفني الذين بذلوا في سخاء ونبل وصدق جهودا تفوق كل تقدير ، فإن لم تتسع المساحة هنا لتفصيل أسمائهم فإن عملهم الصادق له الجزاء الأوفى عند من لا يضيع لديه أجر وجزاء .

ونود هنا أن نشير إلى أن العمل على إنشاء هذه المعاهد صاحبه في الوقت نفسه -انطلاقا من الاستراتيجية التي ذكرناها- الانطلاق في عملية تطوير التعليم الثانوي تنتقل به من تعليم له بعد

واحد وهو الإعداد للجامعة إلى تعليم يعد للحياة وبدايات المهنة والدراسة الأعلى «الجامعية أو في معاهد عليا» ، واستقر الأمر على صيغة (نظام المقررات والساعات المعتمدة التي أنشئت في ضوئه أول مدرسة تسير على هذا النظام في العام الدراسي ٧٨/ ١٩٧٩م ، وتوالى بعدها إنشاء هذا النمط من المدارس الذي قصد به أن يعيد التوازن إلى التعليم العام ليستوعب التوجه التكنولوجي الذي يستجيب لروح العصر ومطالب التنمية في الكويت ويقدم مخرجات إلى معاهد التعليم الفني والمهني التي سوف تستقبل مخرجات التعليم الثانوي ، بحيث تكون مدخلات صالحة للتعليم الفني والمهني .

عقبات وحلول واجهت مسيرة التنفيذ :

وطبيعي أن هذه النقلة في التطوير لابد أن تواجه بعض العقبات رغم ما ذكرناه من عون متميز لإنجاحها ، ونشير هنا إلى هذه العقبات التي تتعلق ببعض الاتجاهات الاجتماعية تجاه التعليم الفني والمهني بعامة وبعض المهن بخاصة كمهنة التمريض . فقد أظهرت الدراسات الاستطلاعية التي أجريت للتعرف على مدى الإقبال المتوقع على الالتحاق بالمعهد الصحي في نطاق الدراسات التي أجريت لافتتاحه أن هناك إعراضا شبه تام عن الالتحاق ببرنامج التمريض في المعهد الصحي ، وهو اتجاه متوقع في ضوء اتجاهات عمل الفتيات في مجتمع الكويت في تلك الفترة .

ولقد كان الحل الذي واجه به مسؤولو التعليم الفني هذا الموقف السلبي من الالتحاق بالمعهد الصحي هو أن يكون البدء في برامج التمريض بالمعهد ببرامج لإعداد المشرفات الصحيات ، أي الممرضة التي تعمل فقط في نطاق المدرسة ، ولا تعمل في المستشفى ، وذلك لأن العمل في نطاق المدرسة والتربية يلقى تقديرا واحتراما في مجتمع الكويت ، على أن تكون تلك الخطوة في المستقبل نحو إنشاء برنامج للتمريض السريري والعمل في المستشفيات كمرحلة أخرى في سنوات تالية بعد أن يكون برنامج المشرفات الصحيات قد هيأ الجو لذلك ، وقد صحت هذه التوقعات ، فقد كان الإقبال على برنامج المشرفات الصحيات كبيرا ومشجعا .

ومن الجدير بالذكر أن جامعة الكويت قد واجهت الموقف نفسه سنة ٧٨/ ١٩٧٩م حين حاولت أن تفتتح برنامجا للتمريض في برامج المهن الطبيعة المساعدة بكلية الطب حيث لم يتقدم أحد للالتحاق به .

وقد واجه المعهد التجاري مشكلة مماثلة حين افتتح شعبته لإعداد أمناء المخازن على مستوى علمي يؤهلهم للقيام بالمهام الفنية والتكنولوجية والإدارية والمحاسبية التي تتطلبها العمليات المتقدمة

في تخزين المواد ، فلقد أظهرت الدراسات الاستطلاعية لإنشاء هذه الشعبة إعراضا تاما ؛ لأن الالتحاق بوظيفة أمين المخزن في فترة الستينيات والسبعينيات كان مفتوحا لأي مستوى تعليمي حتى مستوى الشهادة المتوسطة أو إتقان القراءة والكتابة ، لهذا كان افتتاح برنامج لمدة عامين لإعداد العاملين في المخازن يشترط للقبول به إتمام الدراسة الثانوية بنجاح أمرا غير مشجع للالتحاق به .

وقد كان الحل في مواجهة هذا الإعراض حلا (اجتماعيا) طريفا فقد تم تغيير مسمى البرنامج من برنامج إعداد أمناء المخازن إلى برنامج (إدارة المواد) ومسمى الخريج (مدير مواد) وهي ترجمة للتسمية نفسها المستخدمة عالمياً لهذا البرنامج في معهد السنتين بعد المرحلة الثانوية ، وكانت النتيجة أن تضاعف الإقبال على هذا البرنامج بشكل ملفت للنظر .

وقد أوردنا هذه العقبات لتكون أمام مخططي برامج التعليم الفني في منطقتنا ومنفذيها في مواجهة بعض الاتجاهات السلبية التي تحول دون الإقبال على البرامج التي تعد الأطر الفنية المختلفة في المجالات التكنولوجية .

ومن العقبات التي واجهت عملية إنشاء المعاهد الفنية والتقنية وبرامجها مشكلة لها جذورها في المنطقة العربية وهي ضعف الصلة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في الدراسات التكنولوجية ؛ فعادة ما يقوم بالتدريس في المعاهد العليا التكنولوجيا أساتذة حاصلون على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها بينما يترك أمر الجانب التطبيقي في المختبرات والنواحي العملية لمدرسين عمليين عادة على مستوى البكالوريوس ، أي أن هناك انفصالا بين تدريس المادة النظرية وتطبيقاتها المختبرية والعملية فالحاصلون على الدكتوراه يرون أن قيامهم بتدريس الجانب العملي هو إنقاص لأقدارهم .

وقد تبين خلال زيارة للمعاهد المماثلة في الولايات المتحدة أنهم قاموا بحل هذه المشكلة[١] من خلال اختيار أعضاء هيئات التدريس في هذه المعاهد التكنولوجية من بين الحاصلين على الدرجة العلمية المطلوبة (الدكتوراه) الذين يعملون في حقل الصناعة بالفعل ، أي الذين يمارسون التطبيق الفعلي في دراساتهم الأكاديمية فلا يوجد هذا الفصام بين تدريس المواد النظرية والعملية .

ولكن المشكلة أن هذا المنظِّر الممارس أي الذي يجمع بين التمكن الأكاديمي والممارسة التطبيقية والناجح في مجاله بالمؤسسات الصناعية عادة ما يتقاضى رواتب عالية تفوق بكثير نظام المرتبات في المعاهد التكنولوجية مما يحول دون جذبهم إلى العمل بها .

(١) د. يوسف عبدالمعطي، إطلالة على رحلة إنشاء التعليم الفني والمهني وتطويره بدولة الكويت، مرجع سابق ص ١٦ .

وقد كان أحد الحلول التي تم من خلالها مواجهة هذا الضعف بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي هو التركيز على فترة التدريب العملي في مؤسسات سوق العمل ومنح العاملين في هذه المؤسسات المشرفين على تدريب الطلبة دورا كبيرا في تقويمهم بحيث لا يتم تخرج الطالب إلا إذا اجتاز بنجاح فترة التدريب العملي ولو نجح في كافة المواد النظرية ، وقد كان لهذا الحل أثر له وزنه في جدية الطلبة في أدائهم خلال التدريب ولكنه بالطبع ليس حلا حاسما لهذه المشكلة .

ومن المشكلات الأخرى التي واجهها هذا التعليم عدم قدرته على مواكبة سوق العمل في تحديث أجهزته ومعداته ، فسوق العمل الذي يتجه إلى الربح المرتبط بالمستوى الجيد للسلعة والقدرة على المنافسة للمنتجات المماثلة يفرض على مؤسسة سوق العمل التحديث المتواصل الذي يضمن استخدام أحدث المعدات ومداومة تطويرها ، ويظهر أثر هذه المشكلة فيما يواجه الطلبة خلال فترة التدريب العملي أو بعد التخرج حين يطلب إليهم استخدام آلات ومعدات لم يتدربوا عليها ، وقد حُلت هذه المشكلة حلا جزئيا من خلال التوسع في الالتحام بمؤسسات سوق العمل ؛ سواء بضم بعض أصحاب الأعمال إلى المجلس الأعلى للتعليم الفني أو الاستعانة بكفايات منهم لتدريس بعض المقررات في نطاق خبرتهم وممارستهم ، أو مشاركتهم في تقويم الأداء العملي للطالب ، مما أوجد علاقة من التفاهم والمشاركة جعلتهم يستجيبون لتزويد المعاهد ببعض الأجهزة المتقدمة مساهمة منهم في رفع مستوى المعاهد .

ومن الصعوبات أيضا موضوع تحديد الأولويات في إنشاء الشعب المختلفة في المعاهد حيث كان من الصعوبة بمكان في مرحلة البداية أن تغطّى جميع الشعب التخصصية ؛ ففي معهد التكنولوجيا الذي يغطي أقسام الميكانيكا والكهرباء والإلكترونيات والكيمياء الصناعية كان تحديد أولويات افتتاح الشعب التخصصية في كل قسم من هذه الأقسام أمرا يحتاج إلى معايير للأولويات ، وقد كان الحل هو عقد اجتماعات مع ممثلي سوق العمل في هذه التخصصات باعتبارهم الجهة الأكثر التصاقا بالحاجة إلى العمالة وأولوياتها ، وقد قدم هذا الحوار حلولا مبدعة في هذا المجال نتيجة لتفاعل هذه الخبرات الوطنية حيث حدث نوع من التكامل والتنسيق في بناء محتوى الدراسة بهذه الشعب بما يخدم الحاجات الفعلية لسوق العمل .

وفي مجال ضمان أن يكون بناء البرامج والمقررات مؤديا حقيقة إلى تخريج نوعيات ذات قدرة وكفاءة بمعايير سوق العمل وليس بمجرد المعايير الأكاديمية وحدها ، ثم الاتفاق على أن يبدأ بناء كل برنامج بدراسة معمقة مع سوق العمل لتحديد مواصفات الخريج المطلوب وبيان ما ينبغي أن

يعرفه وما ينبغي أن يتقن أداءه وفق مستوى يتم تحديد وسائل قياسه ، وما ينبغي أن يتم التدريب عليه ميدانيا .

ولقد ساعد هذا التوصيف الوظيفي الإجرائي السلوكي للخريج في توجيه بناء البرامج بناء وظيفيا فعالا .

ولما كانت بعض البرامج تقدم خبرات عملية لا تتوافر ممارسات لها في الميدان ، كما حدث في برامج السكرتارية التي تستخدم عالميا تقنيات متقدمة لم تكن في السبعينيات عند افتتاح المعاهد شائعة في سوق العمل ، فقد تم إنشاء مختبر عملي بالمعهد يوفر هذه التقنيات وتم استقدام كفايات من دول متقدمة لإدارته حتى تم تدريب الطلاب عليها ، وقد أدت هذه المختبرات دورا مهما في جعل الأداء بهذه المعاهد طرفا متقدما ، فلا يعني التحام التعليم الفني بسوق العمل أن يكون صورة تعكس سوق العمل ؛ بل لابد أن يكون طرفا متقدما يسهم في تطوير سوق العمل إلى آفاق متقدمة .

التدريب المهني

ونشأة الإدارة المركزية للتدريب

بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٧١م شكلت اللجنة العامة للتعليم وتنمية القوى العاملة بمجلس التخطيط لجنة لإعداد تقرير عن التدريب والتعليم الفني والمهني بدولة الكويت وقد لاحظت اللجنة الأمور التالية :(١)

١ - أن التدريب الحرفي والمهني لم ينشأ نتيجة لتخطيط مسبق أو دراسة علمية موضوعية ، وإنما كان وليد الظروف الطارئة والاحتياجات الآنية للأيدي العاملة المتدربة في مجالات معينة ، مما أدى إلى قيام المؤسسات الحكومية ووزارات الدولة بإنشاء مراكز تدريبية وبتنظيم برامج تدريبية لتلبية احتياجاتها من العمال المدربين على الأعمال التي تدخل في طبيعة عمل تلك الوزارات والمؤسسات .

٢ - أن التوسع في التدريب بمعرفة الوزارات والمؤسسات المختلفة وفقدان التخطيط في مجال التدريب أدى إلى خلق عدة مراكز وأجهزة تدريبية تتبع في تنظيمها وإدارتها جهات متعددة رغم تشابه البرامج وتماثلها في المستوى والمحتوى والأهداف دون تنسيق بينها .

٣ - أن كل معهد أو مركز من المراكز القائمة يقوم بإعداد مناهجه الدراسية بنفسه عن طريق العاملين في الوزارة التي يتبعها المعهد ، مع أن إعداد المناهج مسألة فنية معقدة تعتمد على تحقيق التوازن الدقيق حتى لا يختل إعداد الخريج أو ينحدر مستواه فلا يعترف بشهادته ، وهذه الأمور مسائل فنية تحتاج إلى إخصائيين قد لا يتوافرون في الوزارات التي تقيم هذه المعاهد .

٤ - أن الوزارات عند قيامها بوضع المناهج الدراسية للمعاهد أو المراكز التابعة لها تصبغ الدراسة باهتماماتها الخاصة ، وهي اهتمامات محدودة إذا قورنت بالمستوى الفني العام ، ويترتب على ذلك تضييق القاعدة الفنية للخريجين الذين تضعهم الوزارة في قوالبها الخاصة ، الأمر الذي يصعب معه استخدام هؤلاء الخريجين خارج الوزارة .

وقد يحدث أن تستوفي الوزارة احتياجاتها منهم بعد فترة قصيرة ومع ذلك يستمر المعهد في تخريج أشخاص جدد لا تريد الوزارات الأخرى أو القطاع الخاص استخدامهم ، مما يضطر الدولة إلى تشغيلهم في أعمال لا تتفق مع ما درسوه في المعهد .

(١) تقرير عن التدريب والتعليم الفني والمهني، مقدم إلى لجنة التعليم والقوى العاملة بمجلس التخطيط، ١٩٧١م.

وفيما يلي عرض لمراكز التدريب ومعاهده التي قامت بعض الوزارات بإنشائها قبل نشأة الإدارة المركزية للتدريب :[1]

١- مركز الشويخ الصناعي :

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال عام ١٩٦٧م بإعداد الترتيبات اللازمة لبدء العمل بـ «مركز التدريب المهني للعمال الكويتيين» وذلك بالاتفاق مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الاتحاد العالمي (تم توقيع هذا الاتفاق عام ١٩٦٦م) بهدف تدريب القوى العاملة الماهرة التي تحتاج إليها الصناعة والخدمات في البلاد وإعداد المدربين والمعلمين اللازمين للتدريب المهني وتدريب المشرفين العاملين في الصناعة وتزويدهم بالأسس العلمية والفنية التي تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وقد بدأت الدراسة بهذا المركز اعتبارا من العام الدراسي ٦٨/ ١٩٦٩م .

وينظم المركز برامج تدريبية سريعة لمدة سنة ونصف السنة على الأعمال الميكانيكية ، ولمدة سنتين على الأعمال الكهربائية والأجهزة الدقيقة .

ويقبل بهذه البرامج الشباب الكويتي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٣٠ سنة ، ويشترط نجاحهم في الصف الثاني المتوسط على الأقل .

ونظرا لازدياد حجم إقبال الشباب الكويتي على هذا النوع من التدريب تم تطوير هذا المركز وتعدلت تسميته من (مركز التدريب المهني) إلى (مركز الشويخ للتدريب الصناعي) وتم تطوير نظام الدراسة به بناء على الاتفاقية الموقعة بين برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وحكومة الكويت ، وبدأ تنفيذ التدريب بالمركز في نظامه الجديد اعتبارا من يناير ١٩٧١م ، ومدة هذا التدريب سنتان منها ستة شهور فترة إعدادية يتزود فيها المتدريب ببعض المواد النظرية ذات الصلة المباشرة ببرامج التدريب ، ثم يتجه المتدرب بعدها إلى إحدى المهن التالية :

- الخراطة
- البرادة
- صيانة السيارات
- صيانة معدات الديزل
- اللحام .
- تبريد الهواء وتكييفه .
- إصلاح أجهزة الراديو والتلفزيون .
- الآلات الدقيقة .
- الكهرباء .

(١) وزارة التربية ، تقرير اللجنة الفرعية لإنشاء المعهد العالي الصناعي (الكويت ، وزارة التربية ، ١٩٧٣م) .

٢- معهد الاتصالات السلكية واللاسلكية :

أنشئ هذا المعهد في عام ١٩٦٦م من قبل وزارة البريد والبرق والهاتف (وزارة المواصلات حاليا) ، وكان التدريب بهذا المعهد منذ نشأته وحتى عام ١٩٦٨م يقدم في مبنى مؤقت في الشويخ ، وفي عام ١٩٦٨م استعار المعهد أحد مباني الكلية الصناعية واستمر بها حتى عام ١٩٧١م ، وانتقل بعد ذلك إلى مبناه الجديد المجاور للكلية الصناعية بالشويخ .

ويهدف هذا المعهد إلى توفير الفنيين اللازمين لصيانة أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية لوزارة المواصلات وتشغيلها ، وكذلك تدريب الفنيين اللازمين لصيانة أجهزة بعض الوزارات الأخرى كوزارات الداخلية والدفاع والخارجية .

وينقسم نظام التدريب بالمعهد إلى ثلاثة أقسام :

١- تدريب الفنيين :

ويقبل بهذا القسم الطلبة الحاصلون على الثانوية العام القسم العلمي أو الثانوية الصناعية ، بهدف إعدادهم فنيين لصيانة أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشغيلها ، ومدة الدراسة به ٢٤ شهرا .

٢- تدريب مساعدي الفنيين :

ويقبل بهذا القسم الطلبة الحاصلون على الشهادة المتوسطة بهدف إعدادهم مساعدي فنيين ومدة الدراسة به ١٢ شهرا .

٣- قسم الحركة :

ويقبل الطلبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة ، ومدة التدريب تتراوح ما بين ١٢ و١٦ شهرا بحسب طبيعة الدورة التدريبية ، وذلك في مجالات :

- مأمور مخابرات خارجية .
- مخابر تلكس .
- استعلامات .

٣- معهد الملاحة الجوية

- أنشئ عام ١٩٦٩م ، وكان تابعا للإدارة العامة للطيران المدني ، ويقبل به الطلبة الحاصلون على الثانوية العامة أو الثانوية الصناعية من الطلبة الكويتيين ، وذلك بهدف إعدادهم للعمل في مجالات الأرصاد الجوية والطيران المدني ، وتختلف مدة الدراسة فيه باختلاف التخصص فتتراوح ما بين ١٢ إلى ٢٤ شهرا .

وفي العام الدراسي ٨٥/ ١٩٨٦م تم ضمه إلى معهد الاتصالات السلكية واللاسلكية ليصبحا معا «مركز الاتصالات والملاحة الجوية» .

٤- مركز تنمية مصادر المياه :

أنشأت وزارة الكهرباء والماء هذا المركز عام ١٩٦٨م ، وبدأ برامجه التدريبية في أكتوبر ١٩٦٩م ، وبه مستويات للدراسة :

١- المستوى الأول ، ويقبل به الحاصلون على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية الصناعية من الطلبة الكويتيين بهدف إعدادهم فنيين في مجالات تحلية المياه ، ومدة الدراسة به عام كامل .

٢- المستوى الثاني ، ويقبل به الحاصلون على الشهادة المتوسطة بهدف إعدادهم للعمل في مجالات تحلية المياه ، ومدة الدراسة به عام كامل .

وتنقسم الدراسة بكل مستوى إلى مرحلتين ، مرحلة نظرية مدتها ٦ أشهر تتم داخل المركز ، ومرحلة عملية مدتها ٦ أشهر ، وتتم في مواقع العمل بمحطات القوى وتقطير المياه .

٥- معهد الهندسة التطبيقية :

بدأ العمل في هذا المعهد عام ١٩٦٦م ، وفتح أبوابه للدراسة في العام الدراسي ٦٨/ ١٩٦٩م أمام الطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة القسم العلمي أو الثانوية الصناعية تخصص عمارة ومساحة ، وقد أنشأت وزارة الأشغال العامة هذا المعهد لسد الحاجة التي لمستها الوزارة إلى الفنيين الكويتيين الذين يستطيعون المساهمة في تدعيم النهضة العمرانية وفي صناعة الإنشاءات ، ومدة الدراسة به سنتان بالإضافة إلى فترة تدريب عملي ميداني مدتها ١٢ أسبوعا ، ويهدف المعهد إلى تخريج الفنيين في مهن :

- مساح عام
- مساح أراض .

- رسام عام　　　　　　　　　　- رسام مدني .

- مساعد فني هندسة ميدانية ومعمارية .

وقد أوقف القبول بمعهد الهندسة التطبيقية (الذي كان يشغل أحد مباني الكلية الصناعية) اعتبارا من العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م عند إنشاء معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية .

٦- معهد المصايد والملاحة البحرية :

أنشأت وزارة الأشغال العامة هذا المعهد بهدف سد حاجة البلاد في مجال الثروة السمكية من الفنيين الكويتيين ، وقد بدأت الدراسة بهذا المعهد عام ١٩٦٩م وتوقف عن العمل عام ١٩٧٢م لأن الحاجة إلى خريجيه كانت محدودة ضئيلة ، ويلاحظ أن عدد الخريجين منه خلال تلك الفترة لم يزد على تسعة[١] .

٧- المعهد الزراعي :

أنشأت وزارة الأشغال العامة هذا المعهد عام ١٩٦٩م لسد حاجة البلاد إلى الفنيين الزراعيين من أبنائها ، وكذلك من المساعدين البيطريين ، ويقبل هذا المعهد الطلبة الكويتيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة للقسم العلمي ، ومدة الدراسة به سنتان ، ويهدف هذا المعهد إلى تدريب الطلبة للاشتغال بالمهن التالية :

- مشرف مزرعة　　　　　　　　　　- مزارع محصولات نقدية .
- تربية حيوانات　　　　　　　　　　- إنتاج حليب .
- تربية دواجن　　　　　　　　　　- مشاتل .

وتوقف القبول بهذا المعهد اعتبارا من العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م وتم تصفيته نهائيا في العام الدراسي ٧٦/ ١٩٧٧م .

ويشير دليل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عام ٩٤/ ١٩٩٥م إلى أن المجال الزراعي أخذ شكل الدورات التالية : فني زراعي - فني شبكات ري - مشرف زراعة تجميلية - مشرف تحريج ومراعي .

(١) مجلس التخطيط ، تقرير عن التدريب والتعليم الفني والمهني مقدم إلى لجنة التعليم والقوى العاملة ١٩٧١م .

٨- مركز إعداد المراقبين لأعمال الإنشاء والطرق :

أنشئ في عام ١٩٦٦م وهو يتبع وزارة الأشغال العامة ويقبل الطلبة الحاصلين على الشهادة المتوسطة من الكويتيين بهدف إعدادهم مراقبين فنيين على أعمال الطرق والمجاري والأمطار والهندسة الصحية ومشروعاتها ، وأعمال الإنشاء والصيانة ، ومدة الدراسة به ٢٢ شهرا وأقفل هذا المركز أبوابه بعد إنشاء معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية .

٩- مدرسة الإطفاء :

كانت تتبع بلدية الكويت ، وتهدف إلى إعداد رجال الإطفاء المتخصصين في الوقاية من الحريق ومكافحة الحرائق وحوادث الطائرات والدفاع المدني ، وتقبل الطلبة الكويتيين الحاصلين على الشهادة المتوسطة ، ومدة التدريب بها عام واحد .

وتحول التدريب في هذه المجالات فيما بعد إلى نظام الدورات التدريبية الخاصة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

نشأة الإدارة المركزية للتدريب

ورد بتقرير اللجنة الفرعية للتدريب والتعليم الفني المقدم إلى لجنة التعليم والقوى العاملة بمجلس التخطيط عام ١٩٧١م عدة توصيات منها :

تشكيل لجنة عليا دائمة للتدريب تلحق بمجلس الوزراء برئاسة الوزير المختص ويكون لها جهاز إداري مختص ، على أن تمثل في اللجنة كافة الجهات المعنية بالتدريب سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، ويكون مدير إدارة تخطيط القوى العاملة بمجلس التخطيط عضوا باللجنة المقترح إنشاؤها .

وبعد موافقة مجلس التخطيط على التوصيات الواردة في التقرير سالف الذكر في عام ١٩٧٢م عرضت على مجلس الوزراء الذي قرر إنشاء لجنة عليا للتدريب تلحق بمجلس الوزراء كمرحلة انتقالية تقتضيها الضرورة في بداية الأمر لتصفية أوضاع مراكز التدريب المهني في قطاعات النشاطات الأخرى ، وذلك خلال فترة مقترحة وهي ثلاث سنوات ، حتى يتمكن مركز الشويخ للتدريب الصناعي المختار ليكون قاعدة أساسية للتدريب المهني من أجل القضاء على التكرار والازدواجية في مجال التدريب ، من الاستعداد للتوسع في المستقبل .[١]

وفيما يلي القرارات الخاصة بنشأة الإدارة المركزية للتدريب وتطورها .[٢]

في ٢٤/ ١٢/ ١٩٧٢م

صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بإنشاء لجنة عليا للتدريب تلحق بمجلس الوزراء كمرحلة انتقالية تقتضيها الضرورة في بداية الأمر لتصفية أوضاع مراكز التدريب المتفرقة في الوزارات ، وذلك خلال المدة المقترحة وهي ثلاث سنوات .

وأسندت مهمة التنفيذ وقتئذ إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وإلى إدارة جديدة أنشئت حينذاك لهذا الغرض باسم «الإدارة المركزية للتدريب المهني» .

وقد أعدت هذه الإدارة تقريرها الأول بعنوان «تقدير الطاقة التدريبية في القطاع الحكومي» من

(١) مجلس التخطيط تقرير عن التدريب والتعليم الفني والمهني - مصدر سابق.
(٢) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الخلفيات والواقع والمشكلات للتعليم التطبيقي والتدريب، تقرير مقدم إلى مجلس الإدارة، أبريل ١٩٨٣م.

واقع دراسة ميدانية شملت كافة وحدات التدريب المهني وبرامجه في الوزارات .

وعرض التقرير على مجلس الوزراء الموقر بجلسته ١٥/ ١٩٧٣م بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٧٣م فأوصى باستكمال الدراسة الميدانية للتدريب المهني بحيث تشمل القطاعات الأخرى وهي القطاع المشترك وقطاع النفط والقطاع الأهلي ، كما قرر المجلس تعديل قراره الصادر بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٧٢م على النحو التالي :

«إنشاء لجنة عليا للتدريب تلحق بمجلس الوزراء كمرحلة انتقالية تقتضيها الضرورة في بداية الأمر لتصفية أوضاع مراكز التدريب المتفرقة في قطاعات النشاط الأخرى وذلك خلال المدة المقترحة وهي ثلاث سنوات» .

وتنفيذا لهذا القرار المعدل قامت آنذاك الإدارة المركزية للتدريب المهني بإعداد تقريرين عن القوى العاملة والتدريب في القطاع المشترك وفي قطاع النفط ، واهتمت في هذين التقريرين بنقل صورة دقيقة لواقع التدريب المهني مع التركيز على عدد من المسائل التي ستكون لها أهمية عند وضع التخطيط الشامل للتدريب المهني في المستقبل ، وهو الهدف الذي نوه به الخطاب الأميري أمام مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٧٢م حيث يقول :

«ومن أجل خطة واضحة لتنظيم القوى العاملة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب ويضمن مواجهة احتياجات البلاد من العاملين المدربين - أنشئت الإدارة المركزية للتدريب المهني تستهدف توفير القوى العاملة المدربة في كافة قطاعات النشاط الصناعي والاقتصادي في البلاد وفقا لمقتضيات حاجة العمالة وخطط التنمية والتغيرات التكنولوجية الحديثة» .

وفي ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٣م

صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بتشكيل «اللجنة العليا للتدريب المهني» .

وفي ٢٣/ ١١/ ١٩٧٥م

اطلع مجلس الوزراء الموقر على التقرير الموضوع من اللجنة العليا عن أعمال اللجنة خلال الفترة التي كلفت فيها بأعمال تنسيق خطة التدريب المهني للأعوام ٧٦-١٩٨١م ، كما اطلع على التوصيات الخاصة بمواجهة متطلبات مباشرة التنفيذ ، وقرر المجلس الآتي :

أولا - تكوين مجلس أمناء للتدريب المهني يراعي في تشكيله التمثيل الثلاثي .

ثانيا - يتولى مجلس الأمناء مسؤولية تنفيذ خطة التدريب المهني ويشرف إداريا وماليا وفنيا من خلال الإدارة المركزية للتدريب المهني على مراكز التدريب المهني القائمة والمقترحة في الخطة مستقبلا .

ثالثا - يلحق المجلس والإدارة مباشرة بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

رابعا - يكلف كل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والإدارة المركزية للتدريب المهني بوضع تصور كامل للمرحلة الانتقالية من النظام الحالي والمقترح .

وفي ٢٣/ ١١/ ١٩٧٥م

أقر مجلس الوزراء خطة التدريب المهني ٧٦/ ١٩٧٧م - ٨٠/ ١٩٨١م لمستوى التقنيين والعمال المهرة ونصف المهرة ضمن الإطار العام للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ، وعلى أسس تقديرات العرض والطلب من قوة العمل في عامي ١٩٧٥م ، ١٩٨٠م الذي قامت به لجنة القوى العاملة للخطة .

وفي ٢٢/ ٥/ ١٩٧٦م

صدر المرسوم الأميري في شأن إنشاء الإدارة المركزية للتدريب ، ونص المرسوم على إخضاع جميع معاهد التدريب المنظم ومراكزه الخاصة بغير موظفي الحكومة على اختلاف مسميات هذه المراكز والمعاهد وأوجه نشاطها - وأيا كانت الجهة التابعة لها - لإشراف الإدارة المركزية للتدريب ، وهي الإدارة المختصة برسم سياسة موحدة للتدريب المهني وفقا للخطة المعدة لذلك ، وهو ما أفصح عنه مجلس الوزراء الموقر في قراراته المذكورة آنفا - والإشراف على تنفيذ هذه الخطة بغرض توفير قوى العمل الوطنية وتنميتها في البلاد في مختلف الميادين .

وفي ديسمبر ١٩٨٠م

قامت الإدارة المركزية للتدريب بالتعاون مع وزارة التخطيط بإعداد دراسة حول التدريب وتنمية الموارد البشرية في الكويت والخطة الخمسية للفترة ٨١/ ١٩٨٢م - ٨٥/ ١٩٨٦م .

البناء التنظيمي للإدارة المركزية للتدريب :

انطلاقا من المرسوم الأميري الصادر في ٢٢/ ٥/ ١٩٧٦ بشأن إنشاء الإدارة المركزية للتدريب وما ورد به من أحكام ومنها :

١ – تلحق الإدارة المركزية للتدريب بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتكون ميزانيتها فرعا من ميزانية الوزارة المذكورة .

٢ – يرأس الإدارة المركزية للتدريب مدير عام يكون اتصاله بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل مباشرة ، ويجوز أن يكون له نائب أو أكثر ، ويعين كل منهم بمرسوم .

٣– تشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لجنة استشارية لشؤون التدريب يكون من بين أعضائها مندوبون عن الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ، ويحدد اختصاصات اللجنة وقواعد دعوتها وطريقة التصويت على قرارتها .

٤ – تخضع جميع مراكز ومعاهد التدريب المنظم والخاصة بغير موظفي الحكومة لإشراف الإدارة المركزية للتدريب ، وينقل العاملون بهذه المراكز تباعا حسبما يقرره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، على أن يجرى تكليفهم بالعمل في الإدارة المركزية للتدريب لحين إتمام النقل .

أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في بداية عام ١٩٧٧م قرارا بتنظيم العمل في الإدارة المركزية وبنائها التنظيمي الذي تضمن :

١- إدارة الشؤون الفنية والتخطيط ، ويتبعها ثلاثة أقسام .

٢- إدارة الشؤون المالية والإدارية ويتبعها قسمان .

وضم إلى الإدارة المركزية للتدريب المعاهد والمراكز التالية :

١- معهد تدريب الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢- مركز تدريب الكهرباء والماء .

٣- معهد الملاحة الجوية .

٤- مركز الشويخ للتدريب الصناعي .

تطور أعداد الخريجين من معاهد ومراكز التدريب خلال السنوات من ٧٦/ ١٩٧٧م- ٨١/ ١٩٨٢م

يبين الجدول التالي تطور أعداد المقبولين والخريجين من المعاهد والمراكز التدريبية وذلك خلال سنوات إنشاء الإدارة المركزية للتدريب ، ويتضح من معطيات هذا الجدول أن هناك زيادة كبيرة في

أعداد الخريجين تصل إلى ثلاثة أضعاف ، ولكن المهم ذكره هنا أنه بالرغم من هذه الزيادة في أعداد الخريجين من التدريب فإنها لا تفي باحتياجات القطاعات الحكومية (هذا ناهيك عن حاجة القطاعات الأخرى) المختلفة من الكوادر الفنية .

ورغم أن تطور مخرجات التدريب ملموس لو قورن بما كان عليه الحال منذ عشر سنوات ، فإن النهضة التنموية التي تشهدها الكويت في حاجة ماسة إلى تكثيف أكبر الجهود في هذا المجال لتحضير الأعداد اللازمة من العمالة بفئاتها المختلفة حسب مقتضيات التطور الاقتصادي .

بيان بأعداد المقبولين وأعداد الخريجين من معاهد ومراكز التدريب التابعة للإدارة المركزية للتدريب

المعهد/ المركز	مستوى التدريب	المؤهل الدراسي	١٩٧٧/٧٦		١٩٧٨/٧٧		١٩٧٩/٧٨		١٩٨٠/٧٩		١٩٨١/٨٠		١٩٨٢/٨١	
			عدد المقبولين	عدد الخريجين	عدد المقبولين	عدد الخريجين	عدد المقبولين	عدد الخريجين	عدد المقبولين	عدد الخريجين	عدد المقبولين	عدد الخريجين	عدد المقبولين	عدد الخريجين
معهد التدريب للاتصالات السلكية والاسلكية	فني	ث .عامة	٤٢	٣٠	٦١	٤٥	٤٥	٢٨	٧٣	٥٠	٨٧	٨٣	٥٦	٣٥
	م .فني	متوسطة	٧٠	٥٠	٤٠	٣١	١٠٧	٦٨	١٩٦	١٧٦	٧٣	٦٥	٨٥	٥٠
	حركة	ث .عامة	–	–	–	–	–	–	١٨	١٤	١٥	١١	٨	٦
	حركة	متوسطة	١٤٢	١١٩	٢٧٨	١٩٩	٢٧٩	٢٠٩	١٨٢	١٥٦	٧٥	٦٣	٧٤	٥١
	حركة	دون المتوسطة	١٥	١٣	٢٢	١٩	٥٠	٤٨	١٠٠	٨٣	٨٣	٦٨	٧٦	٥٤
مركز الشويخ للتدريب الصناعي	عامل فني	دون المتوسطة	١٢٢	٩٨	٣٠٠	٢٤٢	٢٠٠	١١٨	٢٠٥	٢٠١	٢٠٧	١٦٤	–	–
مركز تدريب الكهرباء والماء	م .فني	ث .عامة	٢	٢	٣	–	–	–	–	–	–	–	١٧	١٦
	تشغيل	متوسطة	١١٩	٩٦	٨٦	٥٨	٩٦	٥٥	٦١	٥٢	٤٥	٣٩	٣٢	٢٠
معهد الملاحة الجوية	فني	ث .عامة	–	–	١٠	٧	١٣	٥	٢٧	١٦	٢٣	١٥	١٦	٩
	م .فني	متوسطة	–	–	٤٠	٣١	٣٦	٢٨	١٦	١٢	–	–	–	–
الدورات الخارجية	حركة	ث .عامة	٥	٥	٨	٦	٧٦	٥٦	١٠٠	٩٢	١٢٧	١٠٨	١١٢	٩٥
		متوسطة	٧٠	٦٠	١٣٠	١١٤	١٧٤	١٤٤	٤٨٩	٤٤٦	٣٥٠	٢٩٠	٥٢٥	٥٦
		دون المتوسطة	–	–	٧٥	٦٥	١٢٦	١٢٢	١١٠	٩٩	١٠٠	٩٥	٤٨	٤٤
المجمـــــــوع			٥٨٧	٤٧٣	١٠٥٣	٨١٧	١٢٠٢	٨٨١	١٥٧٧	١٣٩٧	١١٨٥	١٠٠١	١٠٤٩	٤٣٦

ثانيا

إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

كانت الحاجة الماسة إلى توافر رؤية متكاملة لاحتياجات سوق العمل في الكويت إلى القوى العاملة الفنية بكافة مستوياتها من منظور شامل وراء التفكير في إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب باعتبارها الصيغة الأكثر قدرة على الاستجابة المرنة لمتطلبات التعليم التطبيقي والتدريب .

لقد بذلت جهود كبيرة في تطوير التعليم الفني في إطار وزارة التربية ، فقد تطور وضعه التنظيمي من مجرد قسم تابع للتعليم الثانوي إلى مراقبة ثم إدارة ، وبعد ذلك تمّ تسمية وكيل وزارة مساعد مختص بشؤون هذا التعليم ضمن التنظيم الهيكلي بوزارة التربية في العام ١٩٧٦م ، لقد تطور التعليم الفني والمهني في ظل وزارة التربية وأصبح في وضع يمكنه من الاستقلال ، وأصبح ذلك ضرورة لاستمرار نموه وتطوره ، ومن هنا بدأ التفكير للانتقال إلى مرحلة أكثر تطوراً في وضعه التنظيمي وكيانه التشريعي ليواكب مسؤولياته الجديدة والمتطورة .

وقد صدر قرار وزير التربية في أواخر عام ١٩٨٠م بتشكيل لجنة حددت مهمتها بوضع مشروع في شأن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب برئاسة الأستاذ/ أحمد يوسف المزروعي وضمت اللجنة مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص والاهتمام بقضايا التعليم التطبيقي وقضايا الصناعة(١) وكان من بين أعضاء هذه اللجنة الأستاذ عبدالباقي النوري وهو من الشخصيات المعروفة بالخبرة والدراية الواسعة وله إسهامات متعددة في مجال التعليم الصناعي وقضايا الصناعة والعمل السياسي ، كما كان من بين أعضائها الدكتور يوسف عبدالمعطي الذي واكب مرحلة مهمة من العمل التطويري في مجال التعليم بعامة والتعليم الفني بخاصة ، وكانت له إسهامات كبيرة ومتميزة في تطوره حتى قامت الهيئة وكان له دور هام في وضع لبنات التأسيس ، ونذكر الأستاذ إبراهيم الشهابي الذي عمل بصمت وجهد دءوب متواصل دون كلل ، وقد ضمت إضافة إلى هؤلاء مجموعة طيبة من ذوي الخبرة والاختصاص في الصناعة والتعليم والقانون والمال .

وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات كما انبثقت عنها لجان فرعية ، ووضعت أمامها مجموعة من الأسس والاعتبارات لتحقيق إنجاز علمي وفني في تطوير مسيرة التعليم الفني والمهني .

---

(١) الأستاذ أحمد المزروعي ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (نشأتها وتطورها) ، دراسة مقدمة للجنة الاستشارية العليا لمشروع توثيق وعرض تاريخ التعليم في الكويت ، ص «١» .

ولا شك أن وعي قيادة الجهاز التربوي في تلك الفترة وتصميمها ، وهي وزير التربية الأستاذ جاسم المرزوق والدكتور يعقوب يوسف الغنيم ، وفّر قُوّة الدفع والمساندة التي أتاحت لجهود التطوير أن تنطلق في قوة ومضاء في زمن قياسي .

ويجدر هنا أن نبين هذه الأسس :

١ - الاطلاع على الدراسات والبحوث والتوصيات التي أعدت من قبل لجان مجلس التخطيط والخبراء والمسؤولين الذين كلفوا من قبل الجهات المعنية بالدولة أو تقدموا بمقترحات وأفكار تخص التعليم الفني والمهني ، وتم الاتفاق على أهمية تصنيف هذه الجهود ووضعها في إطار اللجنة في أثناء عملها للاستفادة منها .

٢ - أهمية التأكيد على دور التعليم الفني والمهني في تحقيق التنمية وإعداد الإنسان الذي هو الأداة الأساسية للتنمية وغايتها وتحقيق أهدافها في تطوير إمكانات القوى العاملة الفنية والارتقاء بها ، باعتبار ذلك استراتيجياً يحقق التوازن السكاني ويسهم في تعديل التركيبة السكانية لصالح المجتمع الكويتي .

وفي ضوء هذه الاعتبارات أنجزت اللجنة مهمتها في وضع مشروع قانون في شأن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وقدمت تقريرها الختامي إلى وزير التربية في أواخر عام ١٩٨١م .

وقد ظهر في ذات الوقت مشروع آخر تقدم به عضو مجلس الأمة الأستاذ/ مشاري العنجري إلى المجلس في شأن الهيئة العامة للتدريب ، وقد رأت الحكومة من المناسب دمج المشروعين في مشروع واحد استناداً إلى مجموعة من الاعتبارات من أهمها :

١ - تحقيق الاتجاهات التربوية الداعية إلى إزالة الحواجز بين التعليم والتدريب ، حيث إن معاهد التعليم التطبيقي تحتاج إلى قدر ضروري من التدريب إضافة إلى وجود قطاع من قوة العمل غير معد وظيفياً ويحتاج إلى برامج تدريبية في أثناء الخدمة ، وبذلك يمكن الاستفادة من الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في قطاعي التدريب والتعليم لصالح كل منهما والحيلولة دون توزيع الجهود وتكرارها ، في الوقت الذي يمكن فيه من خلال النظرة الشاملة تكثيفها والتنسيق بينها بما يرفع مستوى الأداء ويوفر الجهد والمال .

٢ - إضافة إلى الأسباب التي ذكرناها في البند الأول يتعذر إخفاء تأثير أزمة المناخ وما تركته من آثار اقتصادية وأعباء على الدولة وانخفاض أسعار النفط على اتخاذ قرار دمج المشروعين ، وإنشاء هيئة واحدة .

وفي سبيل الوصول إلى صيغة مشتركة لمشروع قانون موحّد لكل من مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للتدريب ومشروع قانون تقدمت به الحكومة إلى المجلس يقضي بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عقدت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بمجلس الأمة أربع جلسات في الفترة الممتدة من ٧/ ٤/ ١٩٨٢م إلى ٢/ ٦/ ١٩٨٢م .

وقد حضر الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٨٢م ، بناء على دعوة من اللجنة للاستنارة بآرائهم ، كل من السادة :

د . يعقوب يوسف الغنيم	وزير التربية
السيد العضو/ مشاري العنجري	مقدم الاقتراح
السيد/ أحمد المزروعي	وكيل وزارة التربية المساعد
السيد/ عيسى الرفاعي	مدير عام الإدارة المركزية للتدريب
د . يوسف عبدالمعطي	مدير التعليم الفني والمهني - وزارة التربية

وقد انتهت الاجتماعات بعد مناقشة مواد المشروعين إلى إقرار صيغة موحدة لمشروع قانون واحد ، وبتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٢م صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

وقد حذا هذا القانون حذو التشريعات الحديثة في عدة دول إذ اقتصر على المسائل الأساسية والجوهرية تاركاً التفاصيل للوائح التنفيذية لتوفير قدر أكبر من المرونة لمواجهة المتغيرات المتجددة بأداة طبيعية تستجيب في يسر لمتطلبات هذه المتغيرات .

كما أضفى هذا القانون على الهيئة الشخصية الاعتبارية وجعل لها ميزانية ملحقة بالميزانية العامة للدولة حتى تستطيع النهوض برسالتها والانطلاق في أداء شؤونها الإدارية والمالية في حدود الإمكانات المالية المقررة والإطار التشريعي المتاح .

وبمقتضى انفراد الهيئة بشخصيتها الاعتبارية وميزانيتها الملحقة تكون هي المهيمنة دون سواها على شؤون التعليم التطبيقي والتدريب في البلاد بما يقضي على الازدواجية في أداء الخدمة التعليمية نفسها بين جهات متعددة بلا تنسيق بينها .

وقد نصت المادة الثالثة من القانون على أن يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة وزير التربية ويضم من بين أعضائه وكلاء وزارات التخطيط والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل ،

وديوان الموظفين ، وأمين عام جامعة الكويت ، وممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت ، والاتحاد العام لعمال الكويت ، والقطاع النفطي بالإضافة إلى اثنين من الكويتيين من ذوي الخبرة والكفاءة يعينهم مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات .

وبينت المادة الرابعة من القانون اختصاصات مجلس الإدارة في شأن رسم السياسة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والسلطات التي يملكها لإمكان تنفيذ هذه السياسة ومتابعة النهوض بالتعليم التطبيقي والتدريب في شتى النواحي التي يتناولها بما في ذلك نشر التدريب في أثناء الخدمة .

(مرفق في الملاحق نص القانون رقم (٦٣) في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) .

تنظيم العمل بالهيئة في المرحلة الأولى من إنشائها :

تمكينا للهيئة من أداء مهمتها على الوجه المنشود ، روعي أن يكون لها كيان خاص يستقل بنظمه وأهدافه ، ويعمل على استمرار نموه وتطوره لملاحقة الحاجات المتنامية للدولة من العمالة الفنية الوطنية في شتى القطاعات ومن مختلف المستويات .

وقد تشكلت الهيئة بموجب قانون إنشائها وتمّ ضم كل من إدارة التعليم الفني والمهني التابعة لوزارة التربية والإدارة المركزية للتدريب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في كيان واحد مستقل .

وبدأت الهيئة في ممارسة أنشطتها بعد صدور المرسوم الأميري في ٢/٢/١٩٨٣م بتعيين مدير عام للهيئة ، والمرسوم الأميري في ٦/٣/١٩٨٣م بتعيين نائب للمدير العام .

وكان من الطبيعي أن تتجه الهيئة في هذه المرحلة إلى تحديد أهدافها التفصيلية في القطاعات المتعددة التي تخدمها ، وإلى رسم السياسات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، وإلى وضع القوانين والنظم واللوائح التي تحكم أعمال الشؤون الإدارية والمالية والعلمية وشؤون الطلبة والمتدربين في إطار من النظرة الشاملة المرنة المطلوبة لأداء دورها وفق الخطط المرسومة مع الأخذ في الاعتبار ظروف الحاضر وحاجاته ، وتوقعات المستقبل وتطلعاته ، وإلى جانب هذا كله اهتمت الهيئة اهتماماً بالغاً بإعداد خطط مرحلية قصيرة المدى لتجاوز مرحلة الانتقال لتصل فيما بعد إلى وضع خطط طويلة المدى .

ومن هذا المنطلق فقد قامت الهيئة باتباع الأسلوب المتمثل في تشكيل لجان متخصصة لإرساء قواعد العمل ونهجه وأسلوبه بها ، مع إصدار القرارات المنظمة في هذا الشأن .

وقد استهلت الهيئة ذلك بتشكيل أول مجلس إدارة للهيئة واللجان المتخصصة المشار إليها والمهام المنوطة بكل لجنة ، ومنها لجان إعداد الأحكام الموضوعية لنظم ولوائح الهيئة المالية والإدارية والشؤون العلمية ، وشؤون المتدربين ، وتحديد السياسات والأهداف ، انظر الملحق رقم(١) .

مشروع التقويم الذاتي :

كانت نتائج عملية التقويم الذاتي وما انتهت إليه من توصيات ، من أهم المصادر التي اعتمدت عليها اللجان التي شكلتها الهيئة لإعداد لوائح العمل بها ونظمه وتطوير خطط التعليم التطبيقي والتدريب وبرامجه في معاهد الهيئة ومراكزها .

وقد يكون من الجدير بالذكر في هذا المقام تقديم عرض موجز لمشروع التقويم الذاتي بمعاهد التعليم الفني والمهني (في ذلك الوقت) .

يعد التقويم الذاتي للتعليم التطبيقي عملاً فريداً في منطقة الخليج العربي وثمرة للتعاون المشترك بين الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وبين الجامعات التطبيقية بالولايات المتحدة الأمريكية .

وإن أحد أهداف عملية التقويم الذاتي هو دراسة الفلسفة التعليمية والاحتياجات التربوية لمجتمع الكويت مع الحفاظ على الثقافة والتراث والتقاليد الأصلية .

وتشمل عملية التقويم الذاتي : التحليل ، التوصيات ، والتطلعات المستقبلية التي يجب العمل على تنفيذها مع الأخذ في الاعتبار نظام التعليم القائم وقيم المجتمع الكويتي وحاجاته وتطلعاته .

أهداف التقويم الذاتي :

١ - إعادة النظر في الغرض من المعاهد لتحديد ما إذا كانت حققت حاجات المجتمع أو لم تحققها .

٢ - تحديد مستوى البرامج واللوائح والتنظيمات التعليمية للمعاهد ومدى تحقيقها للغرض الحالي وتحديث محتوى المقررات .

٣ - تحديد مدى كفاية الإمكانات والتسهيلات لمساندة برامج التعليم الفني والمهني القائمة .

٤ - تقويم المجالات المحتاجة إلى تطوير بالمعاهد ، وتحديد مجالات أكاديمية جديدة حسب حاجة المجتمع الكويتي وتطويرها .

٥ - تعزيز التنمية المهنية لهيئة التدريس والإداريين من خلال إشراكهم في عملية التقويم الذاتي .

٦ - تقديم التوصيات بكل المشاكل الرئيسية التي تمّ التعرف عليها من مجالات التعليم .

٧ - تطوير المشاريع المستقبلية والأهداف للارتفاع بمستوى المعاهد .

٨ - تعريف الجهات الخارجية بنظم التعليم الفني والمهني بدولة الكويت من خلال برامج التقويم الذاتي بمعاونة الرابطة الجنوبية للكليات والجامعات الأمريكية .

٩ - استخدام عملية التقويم الذاتي لمد سور من الاتصالات والتعاون مع نظم تعليمية أخرى .

١٠- تسهيل تحويل وحدات الطلاب الدراسية بمعاهد دولة الكويت إلى معاهد مقابلة في الولايات المتحدة الأمريكية أو أي جهات أخرى .

وقد بدأ مشروع التقويم الذاتي في ٢٣/ ٦/ ١٩٨١م واستغرق حوالي سنتين ونصف ، ومر بعد ذلك بعدة مراحل مترابطة وفق خطة زمنية محددة على أسس علمية وكانت آخر مرحلة به هي زيارة وفد الرابطة الجنوبية للجامعات والمعاهد الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية ومركز ولاية فلوريدا للهيئة في الفترة من ١٤ - ١٧/ ١١/ ١٩٨٣م .

- شارك في أعمال المشروع أكثر من ٣٠٠ فرداً من أعضاء هيئة التدريس ، ومن العاملين في مختلف القطاعات بالهيئة ومعاهد التعليم التطبيقي .

- شكلت لجنة رئيسية عليا للمشروع وحوالي ٦٤ لجنة في كل قطاع بالهيئة والمعاهد ، وذلك في شتى المجالات التي تناولها المشروع وهي :

- الأهداف والسياسات .
- النظم الإدارية والتعليمية .
- البرامج التعليمية .

- المصادر المالية .
- الهيئات التدريسية .
- المباني والتجهيزات .
- المكتبات .
- الخدمات الطلابية .
- الأنشطة الخاصة .
- البحث العلمي .

- تمت خمس زيارات للمعاينة وتبادل الرأي والتخطيط وتقويم التجربة ابتداء من نوفمبر ١٩٨١م شارك في تلك الزيارات وفد الرابطة وبعض الأساتذة من جامعة فلوريدا الدولية .

- اطلع وفد الرابطة في زيارته الأخيرة للبلاد على التقارير الختامية لعملية التقويم للهيئة ومعاهد التعليم التطبيقي وأجريت مناقشات واسعة بشأنها .

وكانت أهم نتائج مشروع التقويم الذاتي ما يلي :

أ - نجاح التجربة ووضع توصية بنشر نتائج التقويم الذاتي للتعليم التطبيقي بدولة الكويت .

ب - أن تظل أهداف التعليم التطبيقي موضع دراسة مستمرة ، وربط هذه الدراسة مع تطور الوعي الاجتماعي والمهني لأفراد المجتمع الكويتي .

ج - أهمية اجتياز المرحلة الانتقالية الحالية ووجود سياسة ثابتة في مجال التعليم والإدارة .

د - وجوب توفير قنوات اتصال ملائمة وفعالة بين المسؤولين في الهيئة والمسؤولين بالمعاهد .

هـ - وجوب توفير قنوات اتصال وثيقة مع طلبة الصف الرابع الثانوي وطالباته لجذبهم من خلال التوجيه التربوي والمهني .

و - التخطيط لإدخال الحاسب الآلي في عمليات الإعداد بالمكتبات .

ز - توفير الوسائل السمعية والبصرية كمصدر من مصادر المعرفة بالمكتبات إلى جوار المصادر المطبوعة .

ومن أهم التوصيات التي أكدتها اللجنة الرئيسة العليا لمشروع التقويم الذاتي تشكيل لجان متخصصة لتنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الختامية لمعاهد التعليم التطبيقي مع تشكيل لجنة مركزية بالهيئة تضم رؤساء لجان المتابعة للإشراف العام على أداء مهمتها ولتوفير الإمكانات المادية والفنية اللازمة وتسهيل أمور المتابعة لهذه اللجان في مواقع المعاهد المختلفة وديوان الهيئة .

(راجع الملاحق ملحق رقم ١ الذي يحوي نصوص القوانين والمراسيم الأميرية الصادرة لتنظيم العمل بالهيئة) .

وقد تم نتيجة لصدور القرارات المنظمة للهيئة استحداث وظائف جديدة في الهيكل الإداري من أهمها :

١ - مكتب شؤون الخريجين وسوق العمل .

٢ - عمادة القبول والتسجيل .

٣ - عمادة شؤون الطلبة والمتدربين .

٤ - مركز القياس والتقويم .

٥ - استحداث أربع وظائف مساعدين للمدير العام :

- مساعد المدير العام لشؤون التعليم التطبيقي والبحوث .
- مساعد المدير العام لشؤون التدريب .
- مساعد المدير العام لشؤون التخطيط والإنشاءات .
- مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية .

كما استهدف التنظيم تحقيق الربط النوعي بين أنشطة التعليم التطبيقي والتدريب والمثال على ذلك الربط بين كلية الدراسات التكنولوجية وبين معهد تدريب الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعهد الملاحة الجوية ومركز الشويخ للتدريب الصناعي ومركز تدريب الكهرباء والماء .

وأدى الوضع الجديد إلى تغيير مسميات المعاهد إلى كليات بحيث يعكس ذلك التوجه العام للهيئة نحو رفع مستوى التعليم التطبيقي والتدريب وتأكيد الفلسفة العامة بأن التعليم التطبيقي والتدريب هو جزء من التعليم العالي .

وبناء عليه صـدر القرار رقم (٥١١/ ٨٦) بتـاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٨٦م بشـأن تعـديل تسـميـة معاهد التعليم التطبيقي وتحديد تبعية مراكز التدريب كما يلي :

١ - كلية الدراسات التكنولوجية بدلاً من معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية .

٢ - كلية التربية الأساسية بدلاً من معهد التربية للمعلمين والمعلمات .

٣ - كلية الدراسات التجارية بدلاً من المعهد التجاري (بنين - بنات) .

٤ - كلية العلوم الصحية بدلاً من معهد الكويت للعلوم الصحية .

- بالإضافة إلى دمج معهد تدريب الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعهد الملاحة الجوية في مركز واحد يسمى مركز الاتصالات والملاحة الجوية .

- وتكون تبعية المراكز التالية لكلية الدراسات التكنولوجية :

- مركز الاتصالات والملاحة الجوية .

- مركز التدريب الصناعي .

- مركز تدريب الكهرباء والماء .

ديوان عام الهيئة

الديوان العام هو مقر الإدارة العليا للهيئة ، ويتكون من إدارات تخصصية ووحدات إدارية ومراكز ومكاتب متخصصة تخدم قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب وتشرف على مجمل الأنشطة الخاصة بالهيئة .

د. م حمود فهد المضف
(مدير عام الهيئة)

ويمكن تصنيف الإدارات التخصصية والوحدات الإدارية على النحو التالي :

١ - مجلس إدارة الهيئة :

هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة ويتولى مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة الرابعة من قانون إنشاء الهيئة والتي تتلخص في وضع خطط التعليم التطبيقي والتدريب وبرامجه ومتابعة تنفيذها ، واقتراح المشروعات والقوانين ، وإنشاء المعاهد أو إلغاؤها أو دمجها ، ووضع شروط القبول ، وتحديد المكافآت المالية للدارسين ، ووضع اللوائح المالية والإدارية وأحكام التعيين والترقية ونظام المرتبات ، وإقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي ، ونشر التعليم التطبيقي والتدريب ، والتدريب في أثناء الخدمة ، ووضع نظم الإيفاد للبعثات والإجازات الدراسية ، وبحث احتياجات الوزارات والمؤسسات من العمالة الفنية الكويتية .

٢ - مدير عام الهيئة والأجهزة التابعة له :

ويتولى إدارة الهيئة ويمثلها في علاقاتها بالغير وأمام القضاء ، وهو المسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وسياساته ، ويختار رئيس مجلس الإدارة في حالة غياب المدير العام أحد نوابه ليمارس اختصاصاته .

٣ - نواب المدير العام وقطاعات العمل التابعة لهم :

يتولى النواب إدارة العمل بالقطاعات الرئيسية التي تتكون منها الهيئة . وفي الهيكل التنظيمي الحالي ثلاثة نواب للمدير العام : نائب لقطاع التعليم التطبيقي والبحوث ، ونائب لقطاع التدريب ،

ونائب لقطاع الشؤون الإدارية والمالية .

٤ - عميد النشاط والرعاية الطلابية :

يشرف على تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالأنشطة الطلابية وتوفير الرعاية الاجتماعية لتنمية شخصية الطالب والمتدرب تنمية متكاملة متوازنة ، وإشباع هوايات الشباب عن طريق مزاولة الأنشطة المختلفة .

٥ - عميد القبول والتسجيل :

يشرف على تنفيذ سياسة القبول والتسجيل المعتمدة للكليات والمعاهد ومتابعة الخريجين والعمل على تذليل ما قد يواجهونه من صعوبات .

القطاعات التي تتكون منها الهيئة :

أ - قطاع التعليم التطبيقي والبحوث :

يناط به الإشراف على الشؤون العلمية والبحوث والخدمات التعليمية من خلال الأجهزة التابعة له ووفقاً للمخطط التنظيمي للهيئة .

ويتبع هذه القطاع الأجهزة التالية :

١ - كليات التعليم التطبيقي الأربع (بنين وبنات) وهي كليات التربية الأساسية ، والدراسات التجارية ، والعلوم الصحية ، والدراسات التكنولوجية .

٢ - إدارة البعثات والعلاقات الثقافية .

٣ - مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية .

٤ - إدارة المصادر التعليمية .

٥ - لجنة البحوث التطبيقية .

٦ - لجنة الشؤون العلمية .

ب - قطاع شؤون التدريب :

ويناط به الإشراف على كافة الأعمال والنشاطات التدريبية ، وذلك من خلال الأجهزة

التابعة له ووفقاً للمخطط التنظيمي للهيئة .

ويتبع هذا القطاع الأجهزة التالية :

١ - معاهد التدريب وهي : الاتصالات والملاحة - تدريب الكهرباء والماء - التدريب الصناعي (الشويخ/ صباح السالم) - التمريض .

٢ - الدورات التدريبية الخاصة .

٣ - مدارس التعليم الموازي .

٤ - إدارة تخطيط التدريب وتنسيقه .

٥ - إدارة خدمة المجتمع والتعليم المستمر .

٦ - مركز التدريب في أثناء الخدمة .

٧ - لجنة شؤون التدريب .

ج - قطاع الشؤون الإدارية والمالية :

ويناط به الإشراف على كافة الشؤون الإدارية والمالية ، وذلك من خلال الأجهزة التابعة له ووفقاً للمخطط التنظيمي للهيئة .

ويتبع هذا القطاع الأجهزة التالية :

١ - إدارة شؤون العاملين .

٢ - إدارة الشؤون المالية .

٣ - إدارة الخدمات العامة .

٤ - إدارة التوريدات والمخازن .

٥ - مكتب الشؤون القانونية .

د - الأجهزة التابعة للمدير العام :

ويناط بها اقتراح خطط القبول والبعثات والميزانية والمشاريع الإنشائية بالهيئة وأعمال السكرتارية الفنية والتنفيذية لمجلس الإدارة والمدير العام ، واقتراح أساليب تطوير نظم العمل ورفع

مستوى الأداء ، ورسم السياسة العامة للبعثات وإقرار خطتها وكذلك إعداد الخطط المختلفة والبرامج اللازمة لتنفيذها والعمل على تنمية الفهم المشترك بين الهيئة والأطراف المتعاملة معها وإثرائه ، هذا بالإضافة إلى توفير قنوات الاتصال بين الهيئة وغيرها لتبادل المعلومات وتحديثها وتعزيزها .

وتتكون هذه الأجهزة مما يلي :

١ – اللجنة التنفيذية .

٢ – مكتب المدير العام .

٣ – مكتب العلاقات العامة والإعلام .

٤ – مكتب التطوير الإداري .

٥ – مكتب التخطيط والمتابعة .

٦ – مركز المعلومات والحاسب الآلي .

٧ – اللجنة العامة للبعثات .

● وفيما يلي بيان بالإدارات والمراكز المتخصصة التابعة لكل قطاع والمهام الأساسية لكل منها :

١ – الوحدات الإدارية والمراكز المتخصصة التابعة لقطاع التعليم التطبيقي :

أ – إدارة المصادر التعليمية :

تختص هذه الإدارة بتخطيط الخدمات التي تقدمها المكتبات بالهيئة وتنظيمها ، وتطوير هذه المكتبات ومتابعتها على النحو الذي يتكامل به دورها مع العملية التعليمية والتدريبية ، وتحقيق أقصى فاعلية للنشاط التعليمي والتدريبي في كليات الهيئة ومعاهدها باستخدام الأساليب والتقنيات المتقدمة في هذا المجال .

ب – إدارة البعثات والعلاقات الثقافية :

تختص هذه الإدارة بصفة أساسية بحصر احتياجات الهيئة من البعثات ، ومتابعة الموفدين والمبعوثين والتأكد من تقدمهم في البرامج الموفدين إليها ، والاشتراك مع الجهات المعنية في إعداد

اتفاقيات الثقافية المعقودة بين الكويت والدول الأخرى .

ج - مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية :

يهتم هذا المركز بتحديد مؤشرات القياس للعملية التعليمية والتدريبية ، بالنسبة للبرامج ، المناهج والهيئات التدريسية والتدريبية ، وتصميم الأساليب والنظم الخاصة بقياس الأهداف تعليمية والتدريبية ، وتقويم أدوات التنمية التدريبية لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب .

وبالإضافة إلى ما سبق كان في قطاع التعليم التطبيقي لجنتان إحداهما للبحوث التطبيقية الأخرى للشؤون العلمية .

- الوحدات الإدارية والمراكز المتخصصة التابعة لقطاع التدريب :

يتبع قطاع التدريب المراكز التخصصية والوحدات الإدارية التالية :

أ - إدارة تخطيط التدريب وتنسيقه :

تهتم هذه الإدارة بكافة الأعمال اللازمة لوضع خطط التدريب المختلفة التي تقوم بها الهيئة تنسيقها .

ب - إدارة خدمة المجتمع والتعليم المستمر :

تهدف هذه الإدارة إلى وضع خطط خدمة المجتمع والتعليم المستمر وبرامجها ، والإشراف ليها ، ومتابعتها ، وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

ج - مركز التدريب في أثناء الخدمة :

ويهتم بتوفير برامج تدريب العاملين بالدولة على الأعمال المنوطة بهم عن طريق تزويدهم لمعارف والمعلومات وإكسابهم المهارات اللازمة لرفع مستوى أدائهم في العمل .

- الوحدات الإدارية والمراكز المتخصصة التابعة لقطاع الشؤون الإدارية والمالية :

أ - مطبعة الهيئة :

وفّرت الهيئة مطبعة مجهزة بأحدث الآلات لتلبية الطلبات المتزايدة من طبع الكتب لمذكرات الدراسية إضافة إلى المطبوعات الإعلامية والإدارية الأخرى وتقدم المطبعة خدماتها

لكافة قطاعات العمل بالهيئة .

ب - صندوق المكافآت المالية للطلبة والمتدربين ليتولى الإجراءات التنفيذية الخاصة بصرف المكافآت المالية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٥م في شأن مكافآت الطلبة بالهيئة والجامعة وتشمل المكافآت الاجتماعية والتشجيعية والتخصص النادر والتفوق .

ج - مكتبة الطالب :

وفرت الهيئة مكتبة كبيرة تضم أحدث المؤلفات العلمية التي يحتاج إليها الطلبة بأسعار مدعمة لتلبي احتياجاتهم من الكتب الدراسية والمراجع العلمية المختلفة ، كما تتولى مكتبة الطالب إعادة طباعة الكتب والمذكرات الدراسية للطلبة والمتدربين ، وتقوم بتوفير الأدوات والقرطاسية التي يحتاج إليها طلبة الكليات والمعاهد .

الهيكل التنظيمي

- مجلس الإدارة
  - المدير العام
    - أمانة سر مجلس الإدارة
    - اللجنة التنفيذية
    - اللجنة العامة للبعثات
    - مكتب المدير العام
    - مكتب العلاقات العامة والإعلام
    - مكتب التطوير الإداري
    - مكتب التخطيط والمتابعة
    - مركز المعلومات والحاسب الآلي
    - نائب المدير العام للتعليم التطبيقي والبحوث
      - كلية الدراسات التكنولوجية
      - كلية التربية الأساسية
      - كلية الدراسات التجارية
      - كلية العلوم الصحية
      - لجنة الشؤون العلمية
      - لجنة البحوث التطبيقية
      - إدارة البعثات والعلاقات الثقافية
      - مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية
      - إدارة المصادر التعليمية
    - نائب المدير العام لشؤون التدريب
      - معهد الاتصالات والملاحة
      - معهد تدريب الكهرباء والماء
      - معهد التدريب الصناعي
      - معهد التمريض
      - مدارس التعليم الموازي
      - مركز التدريب أثناء الخدمة
      - لجنة شئون التدريب
      - إدارة خدمة المجتمع والتعليم المستمر
      - إدارة تخطيط وتنسيق التدريب
    - نائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية
      - مكتب الشؤون القانونية
      - إدارة الخدمات العامة والصيانة
      - إدارة شؤون العاملين
      - إدارة التوريدات والمخازن
      - إدارة الشؤون المالية
    - عمادة النشاط والرعاية الطلابية
    - عمادة القبول والتسجيل

استراتيجيات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وأهدافها

تبنت إدارة التعليم الفني والمهني استراتيجية التطوير الشامل للتعليم الفني والمهني كما جاءت في تقرير مستقبل التعليم الفني والمهني[1] والذي اعتمدته وزارة التربية عام ١٩٧٥م، وكانت هي الأساس في عملية المراجعة الشاملة والتطوير والتجديد في التعليم الفني والمهني خلال الفترة الممتدة من عام ٧٦/ ١٩٧٧م وحتى عام ٨١/ ١٩٨٢م، ونعرض فيما يلي تطور استراتيجيات الهيئة وأهدافها :

أولاً -

في عام ٨٢/ ١٩٨٣م وهو العام الأول لإنشاء الهيئة العام للتعليم التطبيقي والتدريب، وفي ضوء عمليات التقويم الذاتي لمعاهد التعليم الفني والمهني، وما أسفرت عنه من نتائج بالإضافة إلى نتائج أعمال اللجان التي شكلت في ذلك العام ومن بينها لجنة لتحديد سياسات الهيئة وأهدافها، في ضوء ذلك كله حددت الهيئة أهدافها ومهامها منذ البداية كما يلي[2] :

١ - تهدف الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى إعادة تنمية العمالة الوطنية الفنية بمستوياتها المختلفة في برامج تعليمية وتدريبية وتزويدها بالخبرات والاتجاهات والمهارات اللازمة لتلبية حاجات سوق العمل كماً ونوعاً في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات .

٢ - تتبنى الهيئة مبدأ التعليم المستمر بما يضمن توافر فرص النمو المهني لكل عامل حتى يواكب التطورات المستمرة في سوق العمل ويلاحق المهارات والكفايات اللازمة له للإسهام الناجح مع المطالب المتطورة في القطاع الذي يعمل به والأخذ بمبدأ الجسور التي تمنح الفرصة لمن أنهى دراسته أو تدريبه بنجاح أن يلتحق ببرنامج أكثر تطوراً في مجال تخصصه .

٣ - تسعى الهيئة إلى إيجاد مزيد من التلاحم بين التعليم والتدريب في الهيئة وجهات سوق العمل بحيث تشترك تلك الجهات في تخطيط برامج إعداد العمالة اللازمة لها، وتسهم في

---

(١) الدكتور محمد الغنام، والدكتور محمد حسان، الدكتور يوسف عبدالمعطي، تقرير مستقبل التعليم الفني والمهني بدولة الكويت، ١٩٧٥ .

(٢) الأستاذ/ أحمد المزروعي، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ١٩٩٥م، ص ٢٥ .

تقديم خبراتها بالمشاركة في التدريس والتدريب والتقويم لمخرجات المعاهد لضمان توفير تغذية راجعة ملائمة للجهود القائمة في مجال المناهج وطرق التدريس والتدريب .

٤ - توفر الهيئة برامج تتسم بالمرونة والتنوع لتكون قادرة على أن تلبي حاجات طلبة التعليم النظامي وحاجات بعض المؤسسات إلى برامج خاصة وكذلك تدريب العاملين في سوق العمل في أثناء الخدمة ، وعلى خدمة أفراد المجتمع وتلبية حاجاتهم إلى برامج تثرى خبراتهم وتنمى قدراتهم للتكيّف الناجح مع الحياة في مجتمع سريع التغير .

٥ - وضع سياسة لقبول الطلبة في مختلف التخصصات تتصف بالمرونة لتواجه وتوازن بين احتياجات سوق العمل المتغيرة وبين ميول وكفايات الطلبة ، وأن تعمل هذه السياسة على اجتذاب أفضل العناصر وأنسبها لكل تخصص ، وأن ترتكز في تحقيق هذا الهدف على توفير فرص لتوعية الطلبة - من خلال برامج التعليم العام - بأهداف ومجالات التعليم التطبيقي والتدريب ، وأن تستند إلى إجراء الاختبارات المقننة للتعرف على حقيقة ميول وإمكانات الطلبة والطالبات .

٦ - توفير فرص البحث العلمي التطبيقي وبخاصة في المجالات التي يحتاج فيها سوق العمل إلى مثل هذه البحوث لتذليل ما يواجهه من صعوبات أو مشكلات ، وإتاحة الفرصة لمؤسسات سوق العمل للمشاركة في اقتراح مجالات هذه البحوث أو تمويلها .

٧ - تطوير المناهج الدراسية والاتجاه إلى الأخذ بمنهج الكفايات الذي يقوم على تزويد الطلبة بالاتجاهات والخبرات والمهارات اللازمة لكفاية الأداء وتطويره وفق حاجات سوق العمل ، والتطلع إلى تنمية المهن ذاتها وفق أحدث الاتجاهات في الصناعة والتكنولوجيا مع الاستعانة بالتقنيات التربوية الحديثة في العملية التعليمية ذاتها ، وتوفير مراكز معلومات قادرة على تزويد الهيئة أساتذة وطلبة وباحثين بالجديد في العلوم التطبيقية والتدريب .

٨ - الاستهداء في سياسة إنشاء معاهد التعليم التطبيقي والتدريب ومراكزه أو تطويرها بالسياسة العامة للدولة وأهداف التنمية وخططها ، وأن تتسم بالمرونة التي تسمح لها بأن توقف بعض التخصصات أو تنشئ الجديد منها وفقاً للتطورات التي تجدّ في سوق العمل وفق ظروف المجتمع .

٩ - إعطاء الأولوية لإعداد فئة الفنيين ومساعديهم في مختلف التخصصات استناداً إلى الدراسات والبيانات التي توضح أن حاجة سوق العمل إلى هذه الفئة تمثل في هذه المرحلة أكثر الحاجات أولوية ، على أن يفتح المجال لمد الدراسة لأربع سنوات في التخصصات

المختلفة أمام الممتازين المتفوقين وفقاً لحاجات سوق العمل ، وعلى أن تتاح هذه الفرصة أمام القادرين من خريجي برامج السنتين الراغبين في استكمال الدراسة في مرحلة أعلى بالأعداد والنوعيات التي تناسب حاجة سوق العمل إلى هذا المستوى من العمالة ، وتؤدي إلى استكمال سلم العمالة وتعمل على اجتذاب العناصر الممتازة لهذا التعليم وتفتح الطريق لتأهيل قيادات عليا مناسبة للتعليم التطبيقي والتدريب وتوفيرها .

ثانياً -

شهدت الهيئة عدداً من التغيرات في العام الدراسي ٨٥/ ١٩٨٦م مع بداية مرحلة هامة من مراحل تطور الهيئة من أهمها :

١ - صياغة الخطة الخمسية للتنمية ٨٥/ ٨٦م - ٨٩/ ١٩٩٠م وإعدادها .

٢ - الاهتمام المتزايد بدور التعليم التطبيقي والتدريب كركيزة للتنمية الشاملة في الدولة وكأساس لتحقيق التوازن السكاني والمهني في القوى العاملة .

٣ - ما طرأ من تحول في التوجهات العامة وفي توجهات المواطنين نحو برامج التعليم التطبيقي والتدريب التي تقدمها الهيئة .

وكان من الضروري أن تستلهم الهيئة هذه المتغيرات ، وأن تصوغ استراتيجيتها في حدود المؤشرات التي يفرضها كل متغير .

وفيما يلي نعرض الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية (٨٥/ ٨٦ - ٨٩/ ٩٠م) كما وردت في استراتيجية تطوير التعليم التطبيقي والتدريب[١] :

١ - توفير بعض احتياجات البلاد من العمالة المدربة في شتى مجالات الإنتاج والخدمات لسد بعض العجز من العناصر الفنية في قوة العمل الوطنية ، مع العمل على رفع كفاءتها وتأمين حسن استخدامها في القطاعات التي تتفق والتخصصات التي أعدت لها هذه العمالة .

٢ - زيادة الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب الخاصة بالمرأة وذلك لتدعيم دورها في عملية التنمية وتطور المجتمع من خلال مساهمتها في المهن والتخصصات التي تناسب طبيعتها .

---

(١) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، خطة تطوير التعليم التطبيقي والتدريب ورسالة الهيئة في تنمية الموارد البشرية ، أبريل ١٩٩٦م ، ص ٧ .

٣ - توثيق الروابط بين التعليم التطبيقي والتدريب واحتياجات سوق العمل للاستفادة من الخبرات المتراكمة في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة في تحديث البرامج والمحافظة على قدر من التوازن بين العرض والطلب من المهن والتخصصات العلمية والفنية لمستويات العمالة التي تعدها معاهد الهيئة ومراكزها .

٤ - الارتفاع بمستوى التعليم التطبيقي والتدريب وإعطاء الأولوية في تطويره للمجالات المتعلقة مباشرة بعمليات الإنتاج والتنمية بشكل عام ، وذلك لدعم قوة العمل الوطنية لتكون الركيزة الأساسية لسد حاجات النشاط الاقتصادي وإرساء حجر الأساس في بناء النهضة الوطنية .

٥ - تطوير سياسة القبول بمعاهد الهيئة ومراكزها لتتمشى مع احتياجات التنمية من التخصصات الفنية والمهنية مع مراعاة توجيه الطلبة وإرشادهم لاختيار المجالات التي تتناسب واستعداداتهم وتطلعاتهم المهنية .

٦ - تنمية الموارد البشرية العاملة بالهيئة وزيادة عدد المبعوثين الكويتيين للحصول على درجات علمية بهدف الارتقاء بمستويات الأداء وعملاً بسياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة .

٧ - توفير بعض برامج التدريب في أثناء الخدمة لأغراض الحراك الرأسي والأفقي لقوة العمل الوطنية وزيادة إنتاجيتها وكفاءتها .

٨ - توفير بعض برامج خدمة المجتمع الفنية وكذلك التعليم المستمر للراغبين من جميع فئات الأفراد بما يلبي احتياجات الحياة المعاصرة ومتطلباتها ، ومواكبة التقدم والتطور التكنولوجي .

٩ - زيادة الاهتمام بالبحث العلمي في قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب وتقديم الاستشارات والقيام بالبحوث التطبيقية للجهات الطالبة بسوق العمل في المجالات ذات العلاقة بأنشطة الهيئة .

١٠- العمل على تنفيذ بعض برامج التوعية والإرشاد على مستوى البلاد وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة بما يسهم في تصحيح نظرة أفراد المجتمع تجاه التعليم التطبيقي والتدريب وتغيير مفاهيم الشباب نحو العمل المهني واليدوي والفني .

١١- التعاون مع الجهات المناظرة في الدول العربية وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجية وكذلك الدول الإسلامية والصديقة بهدف تبادل الخبرات وتحسين أداء المعاهد والمراكز

والإفادة من التطورات الحديثة في مجال التعليم والتدريب والتكنولوجيا والتقنيات التعليمية .

١٢- المشاركة في إحداث التطوير الإداري وتحسين مستويات الإشراف على أسس علمية من خلال برامج تعليم وتدريب خاصة تكفل للعمل الإداري أو الفني أو الإشرافي مستوى أعلى من الأداء يتواءم مع متطلبات التنمية ومعطيات التطور .

وقد تضمنت وثيقة الاستراتيجية سالفة الذكر عدة مرتكزات أساسية تستند إليها هذه الاستراتيجية في سعيها لتحقيق أهدافها ، وبعض هذه المرتكزات عامة تشترك فيها كل مؤسسات الهيئة ، والبعض الآخر يخص كل مؤسسة على حدة حسب خصائصها وطبيعة أهدافها التفصيلية .

ونعرض فيما يلي المرتكزات الأساسية العامة[١] :

١ - تبني سياسة علمية رشيدة نحو قبول الطلبة .

٢ - توفير المنشآت التي تحقق أقصى درجات الطاقة الاستيعابية .

٣ - تبني السياسات التي تسعى إلى تشجيع التعليم التطبيقي والتدريب .

٤ - تطوير الهيئة التدريسية .

٥ - تطوير المناهج والبرامج الدراسية .

٦ - رسم السياسات التي تحدد احتياجات سوق العمل وتؤمن توظيف خريجي الهيئة وتبني هذه السياسات .

٧ - تقويم البرامج العلمية والتدريبية .

٨ - تشجيع البحوث العلمية التطبيقية .

٩ - تبني سياسة للتدريب تتكامل مع نشاطات الهيئة الأخرى واعتمادها .

١٠- إيجاد التنظيم الإداري على مستوى الهيئة ومعاهدها وكلياتها الذي يضمن تنفيذ هذه الأهداف .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧ .

ثالثاً - الخطة الاستراتيجية الثالثة (١٩٩٤م)

«خطة تطوير التعليم التطبيقي والتدريب ورسالة الهيئة في تنمية الموارد البشرية»

أعدت الهيئة وثيقتها الأساسية في نهاية سنة ١٩٩٤م ؛ فتم إعادة صياغة رسالة الهيئة بأسلوب علمي دقيق يتضمن رؤية مستقبلية للدور المطلوب إليها القيام به على المدى البعيد ، وتحددت فيها المبادئ والمرتكزات الأساسية لاستراتيجية العمل بالهيئة ، بالإضافة إلى صياغة أهداف عملية التطوير وتحديد المشروعات الرئيسية وتفصيلها إلى أنشطة أساسية وفرعية على أساس أن تنفذ هذه المشروعات بصورة متكاملة ، بحيث لا يؤدي ذلك إلى إحداث تطوير شامل للهيئة فحسب ، بل إنه أيضاً سيكسبها قدرات التطور الذاتي المستمر ، بحيث تصبح دائماً قادرة على الاستجابة السريعة لأي متغيرات مستقبلية .

المرتكزات :

١ - إننا نعيش في عالم متسارع التغير يفرض على المجتمعات المفتوحة وخاصة مؤسساتها التربوية اكتساب قدرات سرعة التكيف والاستجابة لهذه التغيرات .

٢ - إن زمن خطط التطوير المغلقة التي تعتمد على تحديد أهداف ثابتة تسعى إلى تحقيقها قد انتهى ، وإن الأساليب العلمية الحديثة في التخطيط الاستراتيجي تتبنىٰ الخطط المرنة ذات الأهداف المتحركة دائمة التطور وفق ما تسفر عنه مستجدات الحقبة الزمنية التي يتم فيها تنفيذ هذه الخطط .

٣ - الاهتمام بتصميم آليات التنفيذ وتفصيلها والمتابعة لمشروعات الخطة بالقدر نفسه من الأهمية الذي يمنح لتصميم مشروعات التطوير .

لذلك فقد قررت إدارة الهيئة اعتبار هذه الوثيقة مجرد ورقة عمل يعمل في ظلالها ولا يعمل بها حرفياً ويتم تطويرها بصورة مستمرة لتتناسب مع المستجدات ، وشكّلت لذلك لجنة عليا من كبار المسؤولين في الهيئة لمتابعة تطوير هذه الوثيقة ومتابعة نتائج تنفيذ مشروعات التطوير وفق آليات متابعة علمية فائقة الدقة في التصميم ، وقد تضمنت وثيقة خطة التطوير عدة عناصر أساسية فيما يلي تلخيص لها :

رسالة الهيئة :

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب هي مؤسسة تربوية تسعى للتميز وتقديم الأفضل في التعليم والتدريب وتعمل على تحقيق طموح الدارسين وتنمية قدراتهم إلى أقصى ما تسمح به طاقاتهم إسهاماً في دعم أهداف التنمية والارتقاء بالمجتمع وترسيخ القناعة بأن كل مواطن هو جزء من الثروة البشرية التي يجب مواصلة تنميتها واستثمارها في آن واحد في عملية مستمرة متصاعدة[1] .

الرؤية المستقبلية للهيئة والأهداف الرئيسية لخطة التطوير :

١ - اكتساب القدرة على الاستجابة السريعة لحاجات البلاد بقطاعاتها المختلفة من الكوادر الفنية ذات الكفاءة .

٢ - التكامل بين قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب وإعادة هيكلة برامجها في مجموعات متخصصة من البرامج متعددة المدخلات والمخرجات ، مستمرة ومفتوحة النهايات تحقيقاً للاستغلال الأمثل للإمكانات المادية والبشرية والوصول إلى أعلى مردودات ممكنة .

٣ - تبني فلسفة إدارية تتسم بتحقيق الجودة الشاملة ، وإعادة هيكلة الإدارة المركزية للهيئة (الديوان العام) ومراكز الإعداد المتخصصة وفق هذه الفلسفة ، على أساس تحديد الوظائف الأساسية للديوان العام في التخطيط ورسم السياسات وتحديد الإجراءات والمتابعة والتحكم والعلاقات المؤسسية وتحقيق قدر كبير من الاستقلالية التنفيذية لمراكز الإعداد المتخصصة وتحديد وظائفها الأساسية في تنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية ، وخدمة المجتمع والبحوث والدراسات التطبيقية .

٤ - تقوية جسور التعاون مع الجهات المستفيدة بمخرجات الهيئة ، والسعي لتصميم نظم تعاون مستحدثة تضمن تدفق البيانات بصورة مستمرة لتحديث قواعد المعلومات التي تبنيها الهيئة لتقدير الاحتياجات الكمية والنوعية لهذه الجهات من العمالة في مختلف المجالات ، كذلك توفير البيانات اللازمة لتقويم البرامج التعليمية والتدريبية وتحديثها عبر متابعة خريجي الهيئة في سوق العمل .

---

(١) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، خطة تطوير التعليم التطبيقي والتدريب ورسالة الهيئة في تنمية الموارد البشرية ، أبريل ١٩٩٦م ، ص ٧ .

٥ – تحقيق التواصل القوي مع مؤسسات الدولة المشاركة للهيئة في مسؤولية تنمية الموارد البشرية وعلى رأسها جامعة الكويت ووزارة التربية .

٦ – التنسيق في مجال البحوث العلمية التطبيقية مع مؤسسات الدولة المتخصصة في هذا المجال وتحقيق التكامل معها ، وعلى رأسها جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

٧ – العمل على تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو العمل اليدوي والمهن والوظائف التقنية وهو الاتجاه الذي تجلّت بوادره الطيبة خلال أزمة الغزو .

٨ – تنويع الفرص التعليمية والتدريبية أمام المرأة للمشاركة في قوة العمل بما يناسب طبيعتها والقيم الأصيلة في مجتمعها .

٩ – ترسيخ التعاون الإيجابي مع المؤسسات الشبيهة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول عربية وإسلامية وعالمية .

١٠– اتباع سياسة انتقائية في القبول لتحقيق التميز في مدخلات الهيئة .

المشروعات الرئيسية وأنشطتها الأساسية :

تضمنت الخطة أحد عشر مشروعاً رئيسياً يفصّل كل منها إلى أنشطة (مشروعات فرعية) ، وفيما يلي تلخيص لها :

١ – استكمال التخطيط الاستراتيجي لمشروعات تطوير الهيئة :

- تدريب الكوادر الوطنية على عمليات التخطيط وإدارتها وتقويمها .
- إعداد البطاقات التفصيلية للمشروعات .
- وضع الخطة الزمنية لتنفيذ المشروعات وحصر الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لتنفيذها .
- تصميم النظم والإجراءات ونماذج الإدارة والمتابعة والتحكم للمشروعات وتصميم نظام المعلومات اللازم لذلك .

٢ – مراجعة القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م في شأن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي

والتدريب وتحديد العلاقات المؤسسية بين الهيئة والجهات المشاركة لها في تنمية القوى البشرية :

- اقتراح اسم جديد للهيئة ومراجعة القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .
- توثيق التعاون والتنسيق مع الجهات البحثية الأخرى بالدولة .
- وضع تصور حول إنشاء مركز متخصص مهمته تحديد معايير ومستويات المؤهلات المهنية يراقب تطبيقها ويعتمد شهادتها .

٣ - التقويم العلمي لواقع الهيئة :

- تدريب الكوادر المواطنة الشابة على قيادة نشاطات التقويم الذاتي وإداراتها .
- وضع تصوّر للتقويم الذاتي للكليات والمعاهد وديوان عام الهيئة .
- تقديم تصوّر لتقويم علمي متخصص للتخصصات المهنية بالكليات والمعاهد تشارك فيه كفاءات أكاديمية ومهنية متخصصة في المجالات المختلفة .
- إيجاد تصوّر لمتابعة خريجي الهيئة وتقويمهم .

٤ - إعادة هيكلة البرامج التعليمية والتدريبية :

- تدريب الكوادر المواطنة الشابة على أعمال إعادة هيكلة البرامج التعليمية والتدريبية وتطويرها .
- إعادة هيكلة البرامج التعليمية والتدريبية والتكنولوجية وتطويرها وتنويعها .
- إعادة هيكلة البرامج التعليمية والتدريبية المالية والإدارية والاقتصادية وتطويرها وتنويعها .
- إعادة هيكلة البرامج التعليمية والتدريبية والاجتماعية والإنسانية وتطويرها وتنويعها .
- إعادة هيكلة البرامج التعليمية والتدريبية الصحية وتنويعها .
- إعادة هيكلة برامج النشاط التدريبي وتطويرها وتنويعها .
- إعادة هيكلة برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر وتطويرها وتنويعها .

- تنويع الفرص التعليمية والتدريبية للمرأة .

٥ - تصميم نظم تقدير احتياجات سوق العمل وتوفير المعلومات اللازمة لذلك :

- تدريب الكوادر المواطنة الشابة على أعمال تصميم نظم تقدير احتياجات سوق العمل .
- تصميم آليات تقدير احتياجات سوق العمل .
- تصميم نظام المعلومات اللازمة لميكنة آليات تقدير احتياجات سوق العمل .

٦ - تطوير النظام الإداري للهيئة ومراكز الإعداد المتخصصة التابعة لها :

- تدريب كوادر مواطنة شابة قادرة على تخطيط النظم الإدارية الحديثة وتصميمها .
- تطوير النظام الإداري لديوان الهيئة بما في ذلك الهيكل التنظيمي والسياسات والإجراءات والتوصيف الوظيفي وتطوير النظم واللوائح .

٧ - تطوير الموارد البشرية بالهيئة :

- تنقيح لائحة نظام البعثات .
- تصميم نظام التطوير الوظيفي والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والتدريب والوظائف المساندة وتنفيذه .

٨ - تطوير الإمكانات اللازمة لتنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية :

- وضع تصور شامل بعيد المدى لاحتياجات الهيئة من المباني والأراضي اللازمة وفق توزيع جغرافي يتناسب مع السياسات السكانية المستقبلية في المناطق المختلفة .
- استكمال تنفيذ مشاريع مباني الهيئة المخطط لها سابقاً .
- تطوير مكتبات الهيئة بمراكز معلومات وتكنولوجيات التعليم فيها ودعمها .
- تطوير الورش والمختبرات بمراكز الإعداد المتخصصة .

٩ - تطوير نشاط البحث العلمي التطبيقي :

- إعادة تنظيم النشاطات البحثية بالهيئة ومراجعة لائحتها .

- إنشاء وحدة بحوث توطين التكنولوجيا المتقدمة .
- إنشاء وحدة دراسات الجدوى ، وإعادة هيكلة النشاطات الإنتاجية والخدمية ودراسات تحويل بعض الخدمات من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص .
- مشروع إنشاء وحدة استشارية لدراسات الإدارة الحديثة .

١٠- تطوير الموارد المالية للهيئة :

- وضع نظام يتحمل بمقتضاه الطلاب والمتدربون والمواطنون والمستفيدون من خدمات الهيئة جزءاً من التكلفة المالية المباشرة .
- استخدام إمكانات الهيئة في نشاطات إنتاجية وخدمية .
- إنشاء مراكز الإعداد المتكاملة للمواطنين ذوي المبادرات الفردية لإنشاء مشروعات خاصة أو لإدارة خدمات تقدمها الدولة بعد تحويلها للقطاع الخاص .
- تطوير نظام اعتماد البرامج والدورات التدريبية التي يقدمها القطاع الخاص .
- إعداد دراسات ومقترحات لزيادة الموارد المالية للهيئة وتنويعها .

١١- تطوير نظم القبول ببرامج الهيئة :

- تطوير التشريعات والنظم الخاصة بتوظيف مخرجات الهيئة .
- دراسة نظام حوافز الطلبة والمتدربين ومراجعته .
- تطوير نظم القبول ببرامج الهيئة ومراجعة اللوائح المنظمة لها .
- تشجيع إنشاء جمعيات مهنية لخريجي الهيئة .

التعليم الفني والمهني وملاحقة
متطلبات تنمية الموارد البشرية في دولة الكويت

لقد مر التعليم الفني منذ نشأته ، بمراحل متلاحقة من التطوير تعبّر عن محاولة المؤسسة التربوية بأجهزتها وكياناتها المختلفة تجديد أهدافها وهياكلها وبرامجها وتطويرها ، لتحقيق مزيد من الاستجابة لاحتياجات التنمية في مجتمعها إلى الموارد البشرية اللازمة كماً ونوعاً .

ولا شك في أن خطوات هذا التطوير في توقيته وفاعليته كانت مرتبطة بقدرة المؤسسة التربوية وكفاية أجهزتها التخطيطية والتنفيذية التي مرّت هي الأخرى بمراحل من النضج والسعي لزيادة فاعليتها ، ومن هنا فلم يكن من المتيسر دائماً أن تتمكن أجهزة التخطيط في المؤسسة التربوية في الكويت من القيام بعملية استشراف مستقبلية تسعى إلى الالتحام مع الرؤية التنموية العامة للدولة التي لم تصدر بها وثيقة رسمية لخطة الدولة التنموية إلا في الثمانينيات من القرن العشرين لأول مرة ، وإن كانت قد بدأت محاولات في السبعينيات لإعداد خطة خمسية ركّزت على تنسيق الاستثمارات ولم تأخذ صفة الإلزام في التنفيذ ولم يرد بها ذكر للتعليم الفني والمهني كقطاع متكامل إنما اقتصر ما ورد فيها بهذا الشأن على تطوير الكلية الصناعية وإدخال دراسات فنية في التعليم العام[1] .

ومع ذلك فقد كانت هناك جهود لتقدير هذه الاحتياجات من خلال الانطباعات العامة ، وما يتوافر من معلومات ، وما يتقدم به خبراء المؤسسات العربية والدولية التي حرصت الكويت على استقدامهم منذ السبعينيات ، كما أشرنا في الجزء الأول من عرض تاريخ التعليم الفني ،الأمر الذي جعل جهود التطوير تنصب على الجوانب التي برزت الحاجة إليها في كل مرحلة زمنية أكثر من كونها تنطلق من مخطط شامل بعيد المدى .

ويمثل تقديم برامج درجة البكالوريوس التطبيقي عام ٨٦/ ١٩٨٧م مرحلة بارزة من مراحل التطوير في برامج الهيئة التي اتجهت منذ بدايتها إلى التركيز على إعداد العمالة الوسطى التطبيقية التي منحتها الأولوية في مستوى برامجها منذ إنشائها عام ١٩٨٢م .

ويلاحظ أن تقديم برامج درجة البكالوريوس التطبيقي اقتصر على كلية التربية الأساسية ،

---

(١) (مجلس التخطيط – خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأولى ٦٧/ ٦٨ – ٧١/ ١٩٧٢م ، ص ٢٣٢ – ٢٣٨) .

ولم يشمل ذلك باقي الكليات إذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧/١٩ بأن تظل الدراسة في كليات الهيئة لمدة سنتين تنتهي بالدبلوم المتوسط .

ولقد كان قرار تقديم برامج درجة البكالوريوس خطوة في استراتيجية جديدة انتقلت من الإصلاحات والتطوير الجزئي إلى مدخل شامل بعيد المدى للتطوير يستوعب حركة الحاضر ومشكلاته ويستشرف أبعاد المستقبل وتطوراته وما يفرضه من تطوير للحاضر ويعد خططاً مرحلية تنتهي لتحقيق صورة المستقبل الذي نخطط لحدوثه ، فهو قرار استهدف تحقيق توجه بارز انتهت إليه دراسات بناء استراتيجية التعليم التطبيقي التي أكدت الدعوة إلى إنشاء جامعة تكنولوجية على غرار البوليتكنيك البريطانية التي تركّز على إعداد العمالة التطبيقية بمستوياتها المختلفة بدءاً بالفني واستمراراً إلى المهندس التطبيقي ، بل ووصولاً إلى المهندس التطبيقي الباحث الذي يحمل درجة الدكتوراه ليتوافر لحركة التنمية التكنولوجية الكويتية المستويات المختلفة من أبنائها في التخصصات اللازمة لسوق العمل وتطوره ، وهو توجه كلفت لجنة موسعة بدراسته في ١٩٧٧/٢/١٤م بالقرار رقم (٢٧١٠١) شكّلتها إدارة التعليم الفني ، وقدّمت مشروعاً تفصيلياً بمراحله ومتطلباته في تقريرها الختامي الذي قدم في يناير ١٩٧٩م واشتمل على دراسة متكاملة لكافة تفاصيل إنشاء مجتمع متكامل لتخصصات معاهد التعليم الفني والمهني وتقديرات مدخلاته حتى عام ٢٠٠٠م ، ومن الطريف أنه بمقارنة ما جاء في تقديرات هذه اللجنة عن تلك الأعداد المتوقع قبولها بتقديرات هيئة التعليم التطبيقي حالياً لأعداد الطلاب المتوقع قبولهم في العام (٢٠٠٠/ ٢٠٠١م) نجد تطابقاً ، مما يشير إلى أهمية هذه الدراسة التاريخية .

ولكن تلاحق الأحداث والتغييرات الشاملة التي تم بموجبها إلغاء إدارة التعليم الفني بوزارة التربية وإسناد مهمة التعليم الفني لهيئة مستقلة هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م واجه الهيئة بأولويات يتطلبها إنشاء أجهزتها ومواجهة مسؤولياتها الجديدة في تطوير برامج الكليات والمعاهد وجهات التدريب وأجهزته التي أصبحت تشرف عليها ، مما حتّم إرجاء مثل هذا المشروع الضخم المتمثل في التحول إلى جامعة تكنولوجية ليأتي في مرحلة تالية بعد أن تستقر الهيئة الجديدة وتستكمل أجهزتها وإمكاناتها .

وقد كان وقوع العدوان العراقي الغاشم بعد فترة قصيرة على الوطن وهو الذي جعل هدفاً رئيسياً من أهدافه التي أعلنتها بوضوح ممارساته ووثائقه التي تركها عند انسحابه من الكويت ، هو تحطيم البنية الأساسية المادية والثقافية للوطن ، فحرق ودمّر ونهب ، ونالت مؤسسات التعليم التطبيقي ، شأنها شأن المؤسسات الأخرى في دولة الكويت ، أضرار بالغة ؛ فأفرغت مكتباتها ،

وسرقت معداتها وأجهزتها ، وأصبح أمر إعادة البناء والتجهيز كأنه بداية جديدة بتكاليفها وما ألقته من أعباء على هيئة التعليم التطبيقي والتدريب ، الأمر الذي كان يصعب معه البدء بمشروع جديد شامل وهو التحوّل إلى جامعة تطبيقية إلا بعد إتمام إعادة البناء واستقرار الأمور ، وتوافر الدعم المالي في تلك الفترة الحرجة بسبب تراجع أسعار النفط الذي يمثل الدخل الرئيسي للدولة .

برامج درجة البكالوريوس التطبيقي

تضمنت الخطة الخمسية للتعليم الفني والمهني (٨١/ ٨٢ - ٨٥/ ١٩٨٦م) التي أعدتها إدارة التعليم الفني والمهني بوزارة التربية (يناير ١٩٨١م) هدفاً تسعى إلى تحقيقه هو تقديم برامج تطبيقية لمنح درجة البكالوريوس ، وذلك رغبة منها في توفير إطار متكامل للدراسات التطبقية والتكنولوجية يضم إلى جوار إعداد الفنيين التطبيقيين على مستوى العمالة الوسطى إعداد التطبيقيين على مستويات أعلى (درجة البكالوريوس التطبيقي) .

ويبدأ إعدادالدراسات التمهيدية لهذا المشروع خلال الخطة الخمسية سالفة الذكر ويتم ذلك بالتنسيق مع جامعة الكويت والتعاون مع الهيئات العلمية المماثلة في الخارج تمهيداً لافتتاح برامج البكالوريوس في المجالات التطبيقية في الخطة الخمسية التالية[1] .

وفي عام ٨٥/ ١٩٨٦م عندما وضعت الهيئة استراتيجيتها الجديدة والتي أقرها مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٨٦م حرصت على إبراز هوية الهيئة وأهدافها من حيث كونها مؤسسة تعليمية تقارب في كثير من جوانبها خصائص الجامعات التكنولوجية التطبيقية باعتباره الوضع الأمثل الذي تتوجه إليه الجهود الاستراتيجية للهيئة ، وعلى هذا الأساس فقد برزت فكرة تغيير مسمى الهيئة بحيث يصبح «أكاديمية» أو «جامعة» للتعليم التطبيقي ، ويعد تغيير المسمى شيئاً جوهرياً من أجل وضع الهيئة في مكانها الطبيعي كمؤسسة للتعليم العالي[2] .

كما تضمنت هذه الاستراتيجية خطط الهيئة نحو زيادة سنوات التعليم التطبيقي إلى أربع سنوات بحيث تقدم كليات الهيئة برامج ذات مستويات متعددة تمنح الخريج درجة الدبلوم التطبيقي بعد دراسة لمدة (٤) فصول دراسية ، ودرجة البكالريوس التطبيقي بعد دراسة لمدة (٨) فصول دراسية .

ولكن الهيئة توقفت عن استكمال الإجراءات التنفيذية الخاصة بإنشاء برامج لمدة (٤) سنوات تمنح درجة البكالوريوس التطبيقي نتيجة لصدور قرار من مجلس الوزراء رقم (١٩/ ٨٧) والذي نصّ على :

«تكون الدراسة في كليات الهيئة لمدة سنتين تنتهي بالدبلوم المتوسط فيما عدا كلية التربية الأساسية فتكون الدراسة فيها لمدة أربع سنوات» .

---

(١) وزارة التربية ، مشروع الخطة الخمسية للمشروعات الإنشائية لوزارة التربية ، الجزء الثاني (التعليم الفني والمهني) ، يناير ١٩٨١م ، ص ٨٧ .

(٢) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، استراتيجية تطوير التعليم التطبيقي والتدريب ، مايو ١٩٨٦م ، ص ٧٦ .

كليات ومعاهد الهيئة

ضمّت الهيئة عند إنشائها معاهد التعليم الفني والمهني ومعاهد التدريب ومراكزه الآتية :

١ - معهد التربية للمعلمين والمعلمات ومن أهدافه :

١ - إعداد معلمين ومعلمات من أبناء البلاد للعمل بالتدريس في رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية وفي المرحلة المتوسطة بالنسبة لتخصصات :
الاقتصاد المنزلي والتصميم الداخلي للبنات فقط .

٢ - إعداد فئات أخرى تسهم بالعمل في مجالات الخدمات التعليمية الأخرى مثل المكتبات والتقنيات التربوية .

٢ - المعهد التجاري (للبنين والبنات) ومن أهدافه :

١ - إعداد الكوادر الفنية من العمالة الوسطى في مجال المال والتجارة والإدارة التنفيذية ، وذلك بتأهيلها علمياً وعملياً لممارسة الأعمال التنفيذية في المجالات التالية :

- الأعمال التي يقوم بها مساعد المحاسب .
- الأعمال الإدارية التنفيذية وأعمال السكرتارية .
- الأعمال التي يقوم بها المساعدون في مجالات التأمين والبنوك .
- الأعمال التي يقوم بها مساعد واضع البرامج للحاسب الآلي (الكمبيوتر) .

٢ - الإسهام في تطوير أنظمة التجارة والمال والإدارة في القطاعات المختلفة وتنميتها للوصول بها إلى مستوى مناسب للمعدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة .

٣ - معهد الكويت للعلوم الصحية ومن أهدافه :

١ - إعداد الدارسين للعمل في الوظائف المساعدة في المجال الصحي وبصفة خاصة التمريض العام .

٢ - العمل على نشر الوعي الصحي في البلاد بالتعاون مع الأجهزة التابعة لوزارة الصحة العامة .

٣ - إعداد الدارسين للعمل فنيين للإشراف على كافة عمليات إنتاج المواد الغذائية وعرضها أو تخزينها أو تناولها .

٤ - معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية ومن أهدافه :

١ - الإسهام في تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة وذلك بتوفير الأطر الفنية من العمالة الوسطى القادرة على الوفاء بمتطلبات المشروعات المختلفة في مجال الصناعة والتكنولوجيا .

٢ - توفير فرص التعليم التطبيقي في داخل البلاد أمام خريجي الثانوية العامة وإعدادهم لتحمل مسؤولية العمل في القطاعات المختلفة .

٥ - مركز الاتصالات والملاحة الجوية :

أطلقت هذه التسمية على معهد الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعهد الملاحة الجوية بعد دمجهما في معهد واحد في العام الدراسي ٨٦/ ١٩٨٧م يحمل اسم مركز الاتصالات والملاحة الجوية ، ويهدف إلى إعداد فنيين ومساعدي الفنيين في مجالات : الاتصالات البحرية ، والملاحة الجوية ، وخدمات الطيران والسنترالات والراديو والإذاعة والتلفزيون والتراسل والشبكات الخارجية والحركة والكمبيوتر .

٦ - مركز تدريب الكهرباء والماء :

ويهدف المركز إلى تدريب الشباب الكويتي على مختلف النواحي الفنية المتعلقة بتشغيل محطات القوى الكهربائية وصيانتها وتقطير المياه ونظام ضخ المياه وتوزيعها . ويتم إعداد الأطر الفنية لمستويين من العمالة : الفني ومساعد الفني وتأهيلها .

٧ - مركز الشويخ للتدريب الصناعي :

ويتركز نشاط المركز في إعداد الكوادر الفنية الوطنية الوسطى على مستوى المساعدين الفنيين في تخصصات مهنية وفنية مختلفة وتأهيلها وتخريجها .

كليات هيئة التعليم التطبيقي والتدريب ومعاهدها للعام الدراسي ١٩٩٧/٩٦م :

وتضم هيئة التعليم التطبيقي والتدريب في وقتنا الحالي الكليات التالية :

- كلية التربية الأساسية .
- كلية الدراسات التجارية .
- كلية العلوم الصحية .
- كلية الدراسات التكنولوجية .

كما تضم مجموعة من المعاهد هي :

- معهد الاتصالات والملاحة .
- معهد تدريب الكهرباء والماء .
- معهد التمريض .
- معهد التدريب الصناعي - صباح السالم .
- معهد التدريب الصناعي - الشويخ .

وتضاف إلى ذلك الدورات التدريبية الخاصة ومدارس التعليم الموازي التي تعد أحد روافد العمالة الفنية الماهرة .

الأهداف ونظام الدراسة في الكليات :

أولاً - أهداف كليات التعليم التطبيقي ومعاهده :

الهدف من إنشاء كليات التعليم التطبيقي هو توفير القوى العاملة الوطنية وتنميتها بما يكفل مواجهة القصور في القوى العاملة الفنية الوطنية ، وتزويد البلاد بحاجتها من العمالة المطلوبة في مجالات الإنتاج المختلفة والخدمات بالنوعيات والأعداد والمستويات اللازمة لسد احتياجات سوق العمل ، وذلك عن طريق ما تقدمه من برامج تتلاءم مع قدرات الطلبة وتحقيق الاستجابة الوظيفية لحاجات المجتمع في المجالات التالية :

١ - الصناعية والتكنولوجية .

٢ - الإدارية والتجارية والمالية .

٣ - الصحة والطبية المعاونة .

٤ - التربوية والخدمات التعليمية المعاونة .

ثانياً - نظام الدراسة بالكليات التطبيقية :

تسير الدراسة في الكليات على أساس نظام المقررات الذي يقوم على تعيين الوحدات الدراسية التي يشترط إكمالها والنجاح فيها بالمستوى المنصوص عليه في اللائحة الأساسية لنظام الدراسة كشرط من شروط التخرج ، وكذلك تحديد المجالات الدراسية التي توزع عليها هذه الوحدات .

ثالثاً - التعريف بالمصطلحات العلمية المستخدمة :

١ - العام الدراسي :

يتكون العام الدراسي من فصلين دراسيين مدة كل منهما أربعة عشر أسبوعاً بالإضافة إلى الفترتين المخصصتين للإرشاد والتسجيل وامتحانات نهاية الفصل الدراسي .

والفصل الدراسي الصيفي اختياري ، ومدته سبعة أسابيع إضافة إلى الفترات المخصصة للإرشاد والتسجيل وأيام امتحانات نهاية هذا الفصل .

٢ - المقرر الدراسي :

هو محتوى علمي نظري ، عملي أو تدريب ميداني ، يقدم على مدى فصل دراسي كامل ، ويخصص له عدد من الوحدات الدراسة وفق نظام الدراسة .

٣ - الوحدات الدراسية :

توزع الوحدات الدراسية أسبوعياً ولفصل دراسي واحد على أساس التالي :

أ - ساعة تدريسية للمقرر النظري .

ب -٢-٣ ساعات للمقرر العملي بحسب ما تحدده لجان الشؤون العلمية بالكليات .
وتحدد لجان الشؤون العلمية بالكليات الساعات المخصصة لمقررات التدريب الميداني وفي حدود ٣ - ٤ ساعات للوحدة الدراسية الواحدة .

٤ - **البرنامج الدراسي :**

هو مجموعة المقررات والأنشطة اللازمة لتأهيل الخريج في تخصص ما ، في فترة زمنية محددة وفقاً لأحكام اللائحة .

٥ - **خطة الدراسة :**

هي أسلوب تنفيذ البرنامج الدراسي على مدى الفصول الدراسية المخصصة له ، وتشمل مجموعة المقررات التي تؤدي دراستها واجتيازها مجتمعة بنجاح إلى الحصول على درجة علمية ويراعى في تنفيذ خطة الدراسة ترتيب تقديم المقررات حسب أولويتها والمتطلبات المسبقة والإمكانات المتاحة في كل كلية .

- **مميزات للطالب والخريج :**

- توفر فرص لاستكمال الدراسة الجامعية في جامعة الكويت أمام المتميزين من الخريجين وفق الشروط التي تضعها الجامعة في هذا الشأن .
- توفر فرص لاستكمال الدراسة في بعثات إلى الخارج أمام المتميزين من الخريجين وفق الضوابط التي تضعها الهيئة .

- **مجالات النشاطات المختلفة :**

تسعى عمادة القبول والتسجيل بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالتعاون مع عمادة النشاط والرعاية الطلابية بالهيئة إلى تنمية شخصية الطالب المتكاملة من خلال توفير كثير من أوجه النشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي والفني بالكليات ، ومن أبرز الأنشطة المتوافرة :

- الرحلات الداخلية والخارجية .
- المسابقات في القرآن الكريم والحديث الشريف .
- المسابقات في القصة ، المسرحية ، والشعر ، والمقال .
- الندوات الأدبية والعلمية والثقافية .
- المباريات الرياضية . . كرة القدم ، سلة ، طائرة ، ألعاب قوى . . . إلخ .

وتراعى في ممارسة هذه النشاطات عدة اعتبارات :

- إقامتها في جو من الأخوة والتعاون والمودة .
- عدم السماح بالاختلاط بين الطلبة والطالبات تمشياً مع التقاليد المرعية .
- بعث الهمة في النفوس وحفزها إلى العمل الجاد المثمر في مجالات الدراسة إلى جانب الأهداف التربوية والترفيهية الأخرى .

رابعاً - الشروط العامة للقبول في الكليات :

١ - الطلبة المستجدون :

يتم قبول الطلبة والطالبات بكليات الهيئة وفق القواعد والشروط التالية :

أ - أن يكون الطالب كويتي الجنسية .

ب - يتم قبول أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وطلبة المنح الدراسية من الدول العربية والإسلامية وأبناء الوافدين العرب بنسبة لا تتجاوز ١٥٪ من مجموع الطلبة المقبولين سنوياً في كليات الهيئة طبقاً للقواعد والنظم التي تضعها الهيئة في هذا الشأن .

جـ - أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها أو ما يوازيها بحسب طبيعة الدراسة في التخصص الذي يرغب في الالتحاق به ، وبشرط ألا يكون قد مضى على حصوله على المؤهل الدراسي أكثر من سنتين .

د - أن يتفرغ الطالب للدراسة بالكلية تفرغاً تاماً .

هـ - أن يجتاز الطالب بنجاح اختبارات القبول التي تجريها الكلية شفهية أو تحريرية أو عملية .

و - أن يكون لائقاً صحياً للدراسة في التخصص الذي سيلتحق به .

ز - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدّل العام للقبول في أي تخصص بعد الانتهاء من استلام طلب الالتحاق وطبقاً للأعداد المتقدمة والخطة الموضوعة .

٢ - الأوراق والمستندات المطلوبة :

على الطالب الذي يرغب في الالتحاق بإحدى الكليات أن يتقدم بطلب التحاق في المواعيد المعلن عنها مصحوباً بالمستندات التالية :

أ - الشهادة الدراسية الحاصل عليها مصدقاً عليها من الجهات الرسمية .

ب - البطاقة المدنية وصور عنها .

جـ - إقرار بتفرغه التام للدراسة ؛ إجازة دراسية أو استقالة للموظف أو ما يثبت أنه المعيل «لأسرته» .

د - أية مستندات أخرى تحددها الهيئة .

٣ - الطلبة الراغبون في التحويل إلى كليات الهيئة :

- يجوز التحويل من كلية إلى كلية أخرى داخل الهيئة أو من إحدى الكليات المماثلة المعترف بها وفق الإمكانات المتاحة والخطة السنوية للقبول ، وتقدم طلبات التحويل في المواعيد المقررة إلى مكتب التسجيل في الكلية المقيّد بها الطالب وفقاً للشروط التالية :

أ - الحصول على موافقة الكلية المقيّد بها الطالب على طلب التحويل إذا كان من إحدى كليات الهيئة .

ب - استيفاء الطالب لشروط القبول في الكلية المحول إليها .

جـ - ألا يكون الطالب المحوّل موقوفاً بقرار تأديبي .

د - ألا يكون الطالب قد أمضى فصلاً دراسياً على الأقل مقيداً بإحدى الكليات وذلك قبل تقدمه بطلب التحويل مباشرة .

هـ - ألا تزيد الوحدات الدراسية التي اجتازها الطالب عن ٤٥ وحدة دراسية بالنسبة لنظام السنوات الأربع لطلبة ١٩٨٩م وما بعدها ، أما الدفعات السابقة فيسقط عنها هذا الشرط ولا تزيد عن ٣٠ وحدة دراسية بالنسبة للكليات الأخرى إذا كان التحويل فيما بين كليات الهيئة .

و - ألا يكون الطالب قد سبق له أن سحب أوراقه من إحدى كليات الهيئة .

ز - ألا يكون الطالب قد سبق فصله من إحدى كليات الهيئة بسبب الانقطاع عن الدراسة .

- عند تحويل الطالب فيما بين كليات الهيئة يحتفظ له بسجله الدراسي كما هو ، وتدخل جميع المقررات الدراسية التي سجلها في الكلية المحول منها في حساب معدله العام .

- يعفى الطالب من دراسة المقررات الدراسية التي تدخل ضمن تخصصه الجديد والمعتمدة من الأقسام العلمية المختصة كما جاءت في سجله الدراسي إذا كان محولاً من إحدى كليات الهيئة .

- من شروط تقديم طلب التحويل إلى كلية التربية الأساسية ألا يقل معدّل الطالب عن ثلاث نقاط كحد أدنى ، ولا يعني تقديم الطلب قبول الطالب ولكن يكون القبول حسب الإمكانات المتاحة بالكلية .

- لا تدخل الوحدات المعتمدة ضمن حساب معدلات الطالب المحول من كليات خارج الهيئة ، كما لا يعتمد للطلبة المحولين من خارج الهيئة عدد من الوحدات يزيد عما يعادل ٥٠٪ من الوحدات الدراسية اللازمة للتخرج من الكلية المحول إليها .

- إذا تمّ إعفاء الطالب من دراسة مقرر أو أكثر ، نتيجة للتحويل بعد المواعيد المقررة للانسحاب يلغى تسجيله في هذه المقررات .

- تدخل مدة الدراسة للمقررات المعتمدة في كليات أو معاهد أخرى ضمن الحد الأقصى لمدة البقاء في الكلية على أساس العبء الاعتيادي تقريباً للفصل الدراسي الواحد .

٤ - طلاب الإجازات الدراسية :

يتم قبول طلاب الإجازات الدراسية بكليات الهيئة طبقاً للشروط التالية :

أ - أن يقتصر قبول الطالب على التخصص الذي يتناسب وطبيعة عمله في وزارات الدولة ومؤسساتها .

ب - أن يلتزم الطالب بتقديم كتاب رسمي من جهة عمله يحدد التخصص المطلوب .

جـ - أن يلتزم الطالب بتقديم ما يفيد حصوله على إجازة دراسية وتفرغه التام للدراسة من ديوان الموظفين عقب إعلان قبوله بالكلية .

د - أن يستوفي الطالب باقي شروط الالتحاق بالتخصص المطلوب .

هـ - يتم التنسيق بين هؤلاء الطلاب جميعاً لقبول العدد المحدد لكل فصل دراسي .

و - يتم قبول طالب واحد في كل تخصص من التخصصات المتاحة لكل فصل دراسي وفق نسب القبول المحددة لكل تخصص .

٥ - استكمال الدراسة بكلية التربية الأساسية :

هناك بعض الطلبة الحاصلين على شهادات تؤهلهم للدراسة في كلية التربية الأساسية ويودون استكمال دراستهم فيها ويخضع هؤلاء لشروط القبول التالية :

أ - أن يكون الطالب كويتي الجنسية أو من يعامل معاملة الكويتي .
ب - أن يكون متفرغاً للدراسة «إجازة دراسية أو استقالة أو ما يثبت أنه المعيل لأسرته» .
جـ - أن يكون القبول في مجال تخصص الدبلوم الحاصل عليه .
د - أن يجتاز الطالب الاختبارات الشخصية واختبارات القدرات تبعاً لطبيعة التخصص .
هـ - أن يقدم الطالب شهادة حسن السير والسلوك من جهة العمل للعاملين .
و - أن يحضر الطالب إذناً دراسياً من التجنيد الإلزامي .
ز - تكون أولوية القبول للحاصلين على تقدير أعلى في الدبلوم .
ح - تعطى الأولوية للعاملين في مجال التخصص .
ط - مدة البقاء الاعتيادية ٥ فصول دراسية والحد الأدنى ٤ فصول والأقصى ٧ فصول .
ي - على الطالب اجتياز ٧٤ وحدة دراسية موزعة على النحو التالي :

- ٦٠ وحدة التخصص الرئيسي والمساند .
- ١١ وحدة مهنية يقوم قسم التربية وعلم النفس بتحديد مقرراتها .
- ٣ وحدات ثقافية من مقررات الثقافة العامة المطروحة .

جدول للمقارنة بعدد الكليات والمعاهد عام تأسيس الهيئة

وعددها في العام الدراسي ٩٥/ ١٩٩٦م

العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م	مدة الدراسة	العام الدراسي ٩٥/ ١٩٩٦م	مدة الدراسة
معهد التربية للمعلمين والمعلمات	٤ فصول***	كلية التربية الأساسية	٨ فصول***
المعهد التجاري	٤ فصول***	كلية الدراسات التجارية	٤ فصول***
معهد الكويت للعلوم الصحية	٤ فصول***	كلية العلوم الصحية	٤ فصول***
معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية (بنين)	٥ فصول***	كلية الدراسات التكنولوجية (بنين وبنات)	٥ فصول***
معهد الاتصالات والملاحة الجوية	٤ فصول***	معهد الاتصالات والملاحة	٤ فصول***
مركز تدريب الكهرباء والماء	٤ فصول***	معهد تدريب الكهرباء والماء	٤ فصول***
مركز الشويخ للتدريب الصناعي	٤ فصول**	معهد التدريب الصناعي (الشويخ)	٤ فصول**
		معهد التدريب الصناعي (صباح السالم)	٦ فصول**
		معهد التمريض للبنات	٤ سنوات**
		مدارس التعليم الموازي	٤ سنوات*

* بعد المرحلة الابتدائية   ** بعد المرحلة المتوسطة   *** بعد المرحلة الثانوية

قطاعات الهيئة العامة
للتعليم التطبيقي والتدريب

تضطلع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بواجباتها ، وتزاول نشاطها من خلال قطاعين رئيسين هما :

- قطاع التعليم التطبيقي والبحوث بما يضمه من وحدات .
- قطاع التدريب .

وفيما يلي تفصيل القول عنهما :

أولاً - قطاع التعليم التطبيقي والبحوث :

وهو أحد جناحي الهيئة ، ويقدم أهم أنشطتها الرئيسية في مجال التعليم التطبيقي والبحوث المتخصصة في التربية والصحة والتكنولوجيا والإدارة والاقتصاد وغيرها من التخصصات التي تمد سوق العمل الكويتي باحتياجاته من الكوادر الوطنية المتخصصة في هذه المجالات .

ويضطلع بدوره من خلال كليات التعليم التطبيقي التي تقبل الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة وما في مستواها ، وهي :

- كلية التربية الأساسية .
- كلية الدراسات التجارية .
- كلية العلوم الصحية .
- كلية الدراسات التكنولوجية .

كما يتبع القطاع عدة أجهزة تسهم في تحقيق أهداف التعليم التطبيقي في الكليات ، وهي :

- إدارة البعثات والعلاقات الثقافية .
- مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية .
- إدارة المصادر التعليمية .
- لجنة البحوث التطبيقية .
- لجنة الشؤون العلمية .

التطور الكيفي للكليات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :

وكما طرأ تطور على عدد الكليات والمعاهد في الهيئة منذ إنشائها في العام الدراسي ٨٢/١٩٨٣م ، طرأ تطور على الشعب التي تدرسها هذه الكليات . والجدول التالي يبين هذا

التطور في عامين ؛ الأول عام ٨٢/ ١٩٨٣م عام إنشاء الهيئة ، والثاني في العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م . كما يبين بدء الدراسة في كل شعبة من الشعب

الكليات والتخصصات في عامي ٨٢/ ٨٣ - ٩٤/ ١٩٩٥م

١ - كلية التربية الأساسية

التخصصات في العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م		التخصصات في العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م	
التخصص	بدء الدراسة	التخصص	بدء الدراسة
الآداب	٧٢/ ١٩٧٣م	التربية الإسلامية	٨٦/ ١٩٨٧م
العلوم	٧٢/ ١٩٧٣م	اللغة العربية	٨٦/ ١٩٨٧م
علوم المكتبات	٧٧/ ١٩٧٨م	العلوم	٨٦/ ١٩٨٧م
التربية الفنية	٧٨/ ١٩٧٩م	الرياضيات	٨٦/ ١٩٨٧م
التربية الرياضية	٧٨/ ١٩٧٩م	التربية الفنية	٨٧/ ١٩٨٨م
رياض الأطفال	٧٧/ ١٩٧٨م	التربية البدنية	٨٧/ ١٩٨٨م
التقنيات التربوية	٨١/ ١٩٨٢م	المكتبات والتقنيات	٨٧/ ١٩٨٨م
الاقتصاد المنزلي	٨١/ ١٩٨٢م	التربية الموسيقية	٨٧/ ١٩٨٨م
التصميم الداخلي	٨٢/ ١٩٨٣م	رياض الأطفال	٨٦/ ١٩٨٧م
الإلكترونيات	٨٢/ ١٩٨٣م	الاقتصاد المنزلي	٨٦/ ١٩٨٧م
		التصميم الداخلي	٨٧/ ١٩٨٨م
		الكهرباء	٨٧/ ١٩٨٨م

٢ – كلية الدراسات التجارية

التخصصات في العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م		التخصصات في العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م	
التخصص	بدء الدراسة	التخصص	بدء الدراسة
محاسبة	٧٥/ ١٩٧٦م	محاسبة	٧٥/ ١٩٧٦م
الإدارة والسكرتارية	٧٥/ ١٩٧٦م	إدارة مواد	٧٩/ ١٩٨٠م
التأمين والبنوك	٧٥/ ١٩٧٦م	إدارة بريد	٨٣/ ١٩٨٤م
الكمبيوتر	٧٥/ ١٩٧٦م	التأمين	٨١/ ١٩٨٢م
إدارة المواد	٧٩/ ١٩٨٠م	البنوك	٨١/ ١٩٨٢م
السكرتارية الطبية	٧٨/ ١٩٧٩م	الكمبيوتر	٧٥/ ١٩٧٦م
إدارة التعاونيات	٨١/ ١٩٨٢م	السكرتارية الطبية	٧٨/ ١٩٧٩م
إدارة البريد	٨٣/ ١٩٨٤م	الإدارة	٩٢/ ١٩٩٣م
التأمين	٨١/ ١٩٨٢م	السكرتارية	٩٢/ ١٩٩٣م
البنوك	٨١/ ١٩٨٢م		

٣ – كلية العلوم الصحية

التخصصات في العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م		التخصصات في العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م	
التخصص	بدء الدراسة	التخصص	بدء الدراسة
التمريض العام	٧٧/ ١٩٧٨م	التمريض العام	٧٧/ ١٩٧٨م
علوم الأغذية	٨١/ ١٩٨٢م	علوم الأغذية والتغذية	٨٧/ ١٩٨٨م
صحة البيئة	٨١/ ١٩٨٢م	صحة البيئة	٨١/ ١٩٨٢م
		السجلات الطبية	٨٥/ ١٩٨٦م
		العلوم الصيدلانية	٨٥/ ١٩٨٦م
		صحة الفم والأسنان	٨٩/ ١٩٩٠م

٤ - كلية الدراسات التكنولوجية

التخصصات في العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م	
التخصص	بدء الدراسة
قوى محركة	٧٦/ ١٩٧٧م
إنتاج	٧٦/ ١٩٧٧م
سيارات	٧٦/ ١٩٧٧م
تبريد وتكييف الهواء	٧٦/ ١٩٧٧م
هندسة بحرية	٨١/ ١٩٨٢م
اللحام	٧٩/ ١٩٨٠م
آلات كهربائية	٧٦/ ١٩٧٧م
نقل وتوزيع الطاقة	٧٦/ ١٩٧٧م
اتصالات	٧٦/ ١٩٧٧م
إلكترونات صناعية	٧٦/ ١٩٧٧م
معدات طبية حيوية	٨١/ ١٩٨٢م
إنشاء مباني	٧٦/ ١٩٧٧م
إنشاء طرق	٧٦/ ١٩٧٧م
مساحة	٧٩/ ١٩٨٠م
صناعات كيماوية	٧٦/ ١٩٧٧م
صناعات بترولية	٧٦/ ١٩٧٧م

التخصصات في العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م	
التخصص	بدء الدراسة
قوى محركة	٧٦/ ١٩٧٧م
إنتاج	٧٦/ ١٩٧٧م
سيارات	٧٦/ ١٩٧٧م
تبريد وتكييف الهواء	٧٦/ ١٩٧٧م
هندسة بحرية	٨١/ ١٩٨٢م
اللحام	٧٩/ ١٩٨٠م
آلات كهربائية	٧٦/ ١٩٧٧م
نقل وتوزيع الطاقة	٧٦/ ١٩٧٧م
اتصالات (بنين)	٧٦/ ١٩٧٧م
إلكترونات صناعية	٧٦/ ١٩٧٧م
معدات طبية حيوية (بنين)	٨١/ ١٩٨٢م
إنشاء مباني	٧٦/ ١٩٧٧م
إنشاء طرق	٧٦/ ١٩٧٧م
مساحة	٧٩/ ١٩٨٠م
صناعات كيماوية	٧٦/ ١٩٧٧م
صناعات بترولية	٧٦/ ١٩٧٧م
فيزياء تطبيقية	٨٦/ ١٩٨٧م
كيمياء تطبيقية	٨٦/ ١٩٨٧م
اتصالات (بنات)	٨٦/ ١٩٨٧م
معدات طبية حيوية (بنات)	٨٦/ ١٩٨٧م

١ - كلية التربية الأساسية

مقدمة :

تعود جذور كلية التربية الأساسية تاريخاً إلى العام الدراسي ٤٩/ ١٩٥٠م حيث بذلت جهود عديدة ومختلفة لإعداد معلمين ومعلمات للمرحلة الابتدائية ورياض الأطفال ، وتوّجت هذه الجهود في عام ٦٢/١٩٦٣م عندما تم افتتاح معهدي المعلمين والمعلمات ، وكان نظام القبول بها يشترط الحصول على الشهادة المتوسطة ، ومدة الدراسة بالمعهدين ٤ سنوات يمنح



كلية التربية الأساسية

المتخرجون دبلوم معهد المعلمين أو المعلمات الذي يؤهلهم للعمل بالتدريس بالمرحلة الابتدائية .

ورغبة في النهوض بمستوى أداء معلمي المرحلة الابتدائية من أبناء البلاد ورفع مستوى إعدادهم الأكاديمي والتربوي ليكونوا قادرين على تحقيق أهداف هذه المرحلة باعتبارها القاعدة العريضة لإعداد المواطنين ، والمرحلة التي رسم خلالها الاتجاهات والعادات وتتأصل فيها الملامح الرئيسية الشخصية للمواطن ، قامت وزارة التربية بإعادة النظر في أسلوب إعداد معلم المرحلة

الابتدائية ، ورأت أن يكون هذا الإعداد بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية ولمدة عامين دراسيين على أن يكون هذا الأسلوب مؤقتاً ريثما تستكمل الدولة إمكانات إعداد معلم المرحلة الابتدائية على المستوى الجامعي .

على أثر ذلك قامت وزارة التربية بتصفية معهدي المعلمين والمعلمات ، وأنشأت معهدي التربية للمعلمين والمعلمات في بداية العام الداسي ٧٢/١٩٧٣م ، وقد حدد مستوى المعهدين بمستوى الكليات الجامعية المتوسطة حيث مدخلاتها من حملة الثانوية العامة والدراسة فيها لمدة عامين يحصل الخريج بعدهما على دبلوم معهد التربية ويؤهله للتدريس بالمرحلة الابتدائية وكانت الدراسة بالمعهدين حتى عام ٧٦/١٩٧٧م تسير طبقاً لنظام السنة الأكاديمية واقتصرت على شعبتي الآداب والعلوم فقط إلى أن طبق نظام الساعات المعتمدة (المقررات) اعتباراً من العام ٧٧/١٩٧٨م وأضيف العديد من التخصصات كتخصص رياض الأطفال - المكتبات - الدراسات العملية - الإلكترونيات ثم الكهرباء والتصميم الداخلي[1] .

تعريف بالكلية :

وفي العام الدراسي ٨٦/١٩٨٧م تطور معهد التربية للمعلمين والمعلمات وأصبح كلية التربية الأساسية ومدة الدراسة الاعتيادية بها (٨) فصول دراسية وتمنح لخريجيها درجة البكالوريوس في التربية .

وتعتبر كلية التربية الأساسية من الكليات المتكاملة حيث يتوافر فيها الإعداد الأكاديمي والثقافي والتربوي ، وتستند في رسم سياستها على مجموعة من المبادئ وأهمها :

١ - اعتبار الدين الإسلامي الأساس والمنبع للفكر التربوي الصحيح ، والاستفادة من المبادئ التربوية في الإسلام لتعميم البرامج بالكلية .

٢ - الاهتمام باللغة العربية من حيث القواعد والكتابة مع العناية بإحياء تراث اللغة العربية ودراسته .

٣ - الارتقاء بالوعي الاجتماعي وترشيد العادات والتقاليد الاجتماعية بما يتفق مع مبادئ الإسلام .

٤ - الربط بين برامج الإعداد في الكلية وبين واقع البيئة التي يعيش الطالب فيها .

(١) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - مكتب العلاقات العامة والإعلام - الإصدار الثالث ١٩٩٨م ص ١٤ .

٥ - ربط برامج الإعداد في جميع التخصصات باحتياجات النظام التربوي في الكويت .

٦ - تلبية حاجة سوق العمل «وزارة التربية» من المعلمين الكويتيين والكوادر التعليمية الأخرى .

أقسام الكلية :

١ - قسم الدراسات الإسلامية .

٢ - قسم اللغة العربية وآدابها .

٣ - قسم الدراسات الاجتماعية .

٤ - قسم الرياضيات .

٥ - قسم العلوم .

٦ - قسم التربية الفنية .

٧ - قسم التربية البدنية والرياضة .

٨ - قسم التقنيات التربوية .

٩ - قسم علوم المكتبات والمعلومات .

١٠- قسم الاقتصاد المنزلي .

١١- قسم التصميم الداخلي .

١٢- قسم التربية الموسيقية .

١٣- قسم علم النفس .

١٤- قسم المناهج وطرق التدريس .

١٥- قسم الأصول والإدارة التربوية .

ويتم قبول الطلبة والطالبات بالكلية وفق القواعد والشروط العامة التي ورد ذكرها عند الحديث عن القبول في كليات الهيئة .

وتقدم الكلية (١٢) برنامجاً ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات مقسمة إلى ثمانية فصول ، ويمتد الفصل الدراسي أربعة عشر أسبوعاً وعدد الوحدات اللازمة للتخرج في كل برنامج ١٣٠ وحدة دراسية موزعة على :

- مجال الثقافة العامة ٤٠ وحدة دراسية
- المجال التخصصي ٦٠ وحدة دراسية
(٣٦ وحدة للتخصص و٢٤ وحدة للتخصصات المساندة) .
- المجال المهني والتربوي ٣٠ وحدة دراسية

التخصصات المتاحة في كلية التربية الأساسية وأنواع الشهادات المؤهلة للقبول :

التخصصات	أنواع الشهادات المؤهلة
الدراسات الاسلامية	القسم الأدبي/ تشعيب التربية الإسلامية/ تشعيب اللغة العربية/ تشعيب الاجتماعيات/ ثانوية المعهد الديني
اللغة العربية	القسم الأدبي/ تشعيب اللغة العربية/ التربية الإسلامية/ الاجتماعيات/ ثانوية المعهد الديني
العلوم	القسم العلمي/ تشعيب العلوم/ الرياضيات
الرياضيات	القسم العلمي/ تشعيب الرياضيات/ العلوم
التربية الفنية	جميع الشهادات/ واجتياز اختبار القدرات
التربية البدنية والرياضة	جميع الشهادات/ واجتياز اختبار القدرات
المكتبات وتقنيات التعلم	الثانوية العامة/ ثانوية المقررات/ ث المعهد الديني
التربية الموسيقية	جميع الشهادات/ واجتياز اختبار القدرات
رياض الأطفال (بنات فقط)	الثانوية العامة/ ثانوية المقررات/ ث المعهد الديني
الاقتصاد المنزلي (بنات فقط)	الثانوية العامة/ ثانوية المقررات/ ث المعهد الديني
التصميم الداخلي (بنات فقط)	جميع الشهادات/ واجتياز اختبار القدرات
الكهرباء (بنات فقط)	القسم العلمي/ تشعيب العلوم/ الرياضيات/ الصناعي

التخصصات المتاحة :

أولاً – إعداد معلمين ومعلمات للمرحلة الابتدائية :

- برنامج الدراسات الإسلامية : معلم/ معلمة تربية إسلامية ولغة عربية .
- برنامج اللغة العربية : معلم/ معلمة لغة عربية وتربية إسلامية واجتماعية .
- برنامج الدراسات الاجتماعية : معلم/ معلمة اجتماعيات .
- برنامج العلوم : معلم/ معلمة رياضيات وعلوم .
- برنامج الرياضيات : معلم/ معلمة رياضيات وعلوم .
- برنامج التربية الفنية : معلم/ معلمة تربية فنية .
- برنامج التربية البدنية والرياضية : معلم/ معلمة تربية بدنية ورياضة .

ثانياً – إعداد مدرسات لمدارس رياض الأطفال :

- برنامج رياض الأطفال : (بنات فقط)

ثالثاً – إعداد متخصصين للعمل في مراكز مصادر التعليم :

- برنامج المكتبات وتقنيات التعلم .

رابعاً – إعداد معلمات للمرحلتين المتوسطة والثانوية :

- برنامج التصميم الداخلي : مدرسات دراسات عملية (ديكور) .
- برنامج كهرباء : مدرسات دراسات عملية (كهرباء) .
- برنامج الاقتصاد المنزلي : (بنات فقط) .
- برنامج التربية الموسيقية : معلم/ معلمة موسيقى .

الحوافز والمميزات :

- يتميز جميع الطلاب بالرعاية المادية والاجتماعية ولاسيما احتساب الظروف الخاصة .
- يعين الخريجون الكويتيون على الدرجة الرابعة بالإضافة إلى بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بمهنة التدريس .

- تتاح فرصة استكمال الدراسة أمام الممتازين من الخريجين وفقاً للنظم والقواعد المتبعة .

الخدمات والأنشطة :

- مكتب شؤون الطلبة والمتدربين : يرعى الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية والفنية ويقدم مختلف ألوان الرعاية بالتنسيق مع الجمعيات العلمية ومجلس الطلبة .
- مكتب الإرشاد والتوجيه : يختص بالتوجيه والإرشاد العلمي والتربوي للطلاب .
- مكتب التربية العملية والتدريب الميداني : يقوم بطرح مقررات التربية العملية والتدريب الميداني وتسجيل الطلاب فيها وتوزيع المشرفين على مدارس وأماكن التدريب .
- المكتب الفني : يتولى حصر مختلف البيانات الخاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والخريجين وتجميعها وحفظها .
- مركز الوسائل السمعية والبصرية : يعد ويوفر التقنيات التربوية المساندة للعملية التعليمية ويشرف عليها (في طور الإنشاء) .
- الجمعيات العلمية : تنمي قدرات الطلاب وتوفر لهم مقومات الإبداع .
- مجلس الطلبة/ الطالبات : ويتولى خدمة الطلبة ورعاية اهتماماتهم المختلفة وتوثيق صلتهم بالإدارة والهيئة التدريسية .
- مكتب التسجيل : يباشر كافة أمور الملتحقين بالكلية وبالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة والتسجيل بالهيئة .

شروط تقديم طلب الالتحاق :

بالإضافة إلى الشروط العامة للقبول في كليات الهيئة التي سبق ذكرها يشترط في المتقدم إلى كلية التربية الأساسية الحصول على الشهادات التالية :

أ - تخصص اللغة العربية «بنين - بنات» :

١ - شهادة الدراسة الثانوية العامة القسم الأدبي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .
٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات في تشعيب اللغة العربية .
٣ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات تشعيب التربية الإسلامية .

٤ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات تشعيب الاجتماعيات بشرط أن يكون الطالب قد درس وحدة دراسية واحدة على الأقل من وحدات الاختيار الحر من مقررات اللغة العربية .

٥ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية للمعهد الديني بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٦ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٧ - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدل العام لتقديم طلب الالتحاق حسب كل فصل دراسي .

ب - تخصص التربية الإسلامية «بنين - بنات» :

١ - شهادة الدراسة الثانوية العامة «القسم الأدبي» أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٢ - شهادة الدراسة الثانوية نظام المقررات تشعيب التربية الإسلامية .

٣ - شهادة الدراسة الثانوية العامة نظام المقررات تشعيب اللغة العربية .

٤ - شهادة الدراسة الثانوية العامة نظام المقررات تشعيب الاجتماعيات بشرط أن يكون الطالب قد درس وحدة دراسية واحدة على الأقل من وحدات الاختيار الحر من مقررات التربية الإسلامية .

٥ - شهادة الدراسة الثانوية للمعهد الديني وبنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٦ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٧ - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدل العام لتقديم طلب الالتحاق حسب كل فصل دراسي .

ج - تخصص الدراسات الاجتماعية «بنين - بنات» :

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم الأدبي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات تشعيب اجتماعيات .

٣ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات تشعيب اللغة العربية بشرط أن يكون الطالب قد درس وحدة دراسية واحدة على الأقل من وحدات الاختيار الحر من مقررات الاجتماعيات .

٤ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات تشعيب التربية الإسلامية بشرط أن يكون الطالب قد درس وحدة دراسية واحدة على الأقل من وحدات الاختيار الحر من مقررات الاجتماعيات .

٥ - شهادة الدراسة الثانوية للمعهد الديني بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٦ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٧ - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدل العام لتقديم طلب الالتحاق حسب كل فصل دراسي .

د - تخصصات العلوم والرياضيات «بنين - بنات» :

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم العلمي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٥٥٪ من المجموع الكلي .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات لتشعيب العلوم - الرياضيات .

٣ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٤ - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدل العام لتقديم طلب الالتحاق حسب كل فصل دراسي .

هـ - تخصص رياض الأطفال «بنات فقط» :

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم الأدبي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم العلمي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٥٥٪ من المجموع الكلي .

٣ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات جميع التشعيبات .

٤ - شهادة الثانوية المعهد الديني بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٥ - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدل العام لتقديم طلب الالتحاق حسب كل فصل دراسي .

و - **تخصص المكتبات وتقنيات التعلم «بنين - بنات» :**

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم الأدبي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم العلمي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٥٥٪ من المجموع الكلي .

٣ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات جميع التشعيبات .

٤ - الشهادة الثانوية المعهد الديني بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٥ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٦ - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدل العام لتقديم طلب الالتحاق حسب كل فصل دراسي .

ز - **تخصص التربية البدنية والرياضة «بنين - بنات» :**

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة «بقسميها العلمي والأدبي» أو ما يعادلها .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات جميع التشعيبات .

٣ - الشهادة الموازية للثانوية العامة «مثل الثانوية التجارية ، الثانوية الفنية ، الثانوية الفنية الصناعية ، ثانوية المعهد الديني» .

٤ - ألا يتجاوز سن الطالب أو الطالبة «٢٦» سنة عند التقدّم للالتحاق بالتخصص .

٥ - اجتياز الكشف الطبي بدون نظارة .

٦ - ألا يقل طول الطالب عن ١٦٠سم والطالبة عن ١٥٠سم .

٧ - اجتياز اللياقة البدنية واختبار القوام بنجاح .

٨ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٩ - ألا تقل نسبة الطالب بالنسبة للقسم الأدبي عن ٦٠٪ والقسم العلمي عن ٥٥٪ .

ح - **تخصص التربية الفنية «بنين - بنات» :**

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة «بقسميها العلمي والأدبي» أو ما يعادلها .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات جميع التشعيبات .

٣ - الشهادة الموازية للثانوية العامة .

٤ - اجتياز الاختبارات العلمية لقياس القدرات الفنية بنجاح .

٥ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٦ - ألا تقل نسبة الطالب بالنسبة للقسم الأدبي عن ٦٠٪ والقسم العلمي عن ٥٥٪ .

ط - **تخصص التربية الموسيقية «للبنين والبنات» :**

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة «بقسميها العلمي والأدبي» أو ما يعادلها .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات جميع التشعيبات .

٣ - الشهادة الموازية للثانوية العامة «مثل الثانوية التجارية ، الثانوية الفنية ، الثانوية الفنية الصناعية ، ثانوية المعهد الديني» .

٤ - اجتياز الاختبارات العلمية لقياس القدرات الفنية بنجاح .

٥ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٦ - ألا تقل نسبة الطالب بالنسبة للقسم الأدبي عن ٦٠٪ والقسم العلمي عن ٥٥٪ .

ي - **تخصص التصميم الداخلي «للبنات فقط» :**

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة «بقسميها العلمي والأدبي» أو ما يعادلها .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات جميع التشعيبات .

٣ - الشهادة الموازية للثانوية العامة «مثل الثانوية التجارية ، الثانوية الفنية ، الثانوية الصناعية ، ثانوية المعهد الديني» .

٤ - اجتياز الاختبارات العلمية لقياس القدرات الفنية بنجاح .

٥ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٦ - ألا تقل نسبة الطالب بالنسبة للقسم الأدبي عن ٦٠٪ والقسم العلمي عن ٥٥٪ .

ك - تخصص الاقتصاد المنزلي «للبنات فقط» :

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم الأدبي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٢ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم العلمي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٥٥٪ من المجموع الكلي .

٣ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية نظام المقررات جميع التشعيبات .

٤ - الشهادة الثانوية المعهد الديني بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من المجموع الكلي .

٥ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٦ - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدل العام لتقديم طلب الالتحاق حسب كل فصل دراسي .

ل - تخصص الكهرباء «للبنات فقط» :

١ - شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة القسم العلمي أو ما يعادلها بنسبة لا تقل عن ٥٥٪ من المجموع الكلي .

٢ - ثانوية المقررات تشعيب «علوم - رياضيات وصناعي» .

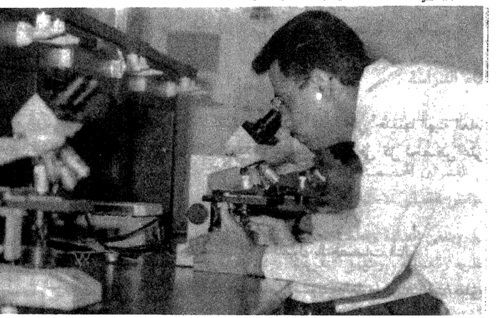
٣ - اجتياز الاختبار الشخصي بنجاح .

٤ - يتم تحديد النسبة المئوية أو المعدل العام لتقديم طلب الالتحاق حسب كل فصل دراسي .

٢ - كلية العلوم الصحية

مقدمة :

تحرص دولة الكويت على توفير الخدمات الصحية ، كما تحرص على تيسيرها لهم وفقاً لرفع المستويات المعروفة ، مع العمل الدائب والمستمر على تطويرها والتوسع فيها إيماناً منها بأهمية هذه الخدمات في دفع حركة الإنتاج والتنمية والوصول بها إلى الغاية المرجوة ، ولتحقيق هذا الهدف حرصت المؤسسات التعليمية على تأهيل الكوادر الصحية المتخصصة والقادرة على أداء العمل في المجالات الصحية بكفاءة واقتدار .



كلية العلوم الصحية

إن رسالة كلية العلوم الصحية تستمد قيمتها مما ترتبط به من إيثار وتضحية واحتمال في سبيل تخفيف الآلام عن المرضى ورعايتهم ، إن القيمة الحقيقية لأي عمل إنما تقاس بمدى اقترابه من الجانب الإنساني الخالص الذي يرتبط بشكل أو بآخر بتقدم البشرية وازدهارها .

تعريف بالكلية :

أنشئت كلية العلوم الصحية (معهد الكويت للعلوم الصحية سابقاً) في عام ١٩٧٤م بهدف سد النقص في الكفاءات الوطنية في مجال الخدمات الطبية المساعدة ، وقد بدأت بشعبة

المشرفات الصحيات إلى أن أنشئت شعبة (التمريض العام) عام ١٩٧٨م، ثم افتتحت شعبتا (علوم الأغذية والتغذية) و(صحة البيئة) عام ١٩٨١م وشعبتا (فني صيدلية) و(السجلات الطبية) عام ١٩٨٥م، وفي عام ١٩٨٩م تم افتتاح أحدث تخصص بالكلية وهو صحة الفم والأسنان .

أهداف الكلية :

١ - سد النقص في الكفاءات الوطنية في مجال الخدمات الطبية المساعدة .

٢ - تأهيل خريجي الكلية وخريجاتها للعمل في المستشفيات والمراكز الطبية والصيدليات ومصانع الأدوية والعديد من مؤسسات الدولة في مجالات البيئة المختلفة .

شروط القبول :

يتم قبول الطلبة والطالبات بالكلية وفقاً للقواعد والشروط العامة التي حددتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في كلياتها، كما حددت شروطاً للقبول في كل تخصص على النحو التالي :

١ - أن يكون المتقدم كويتي الجنسية .

٢ - أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة المؤهلة للقبول بالتخصصات التالية :

أ - التمريض العام (بنات فقط) - القسم العلمي/ تشعيب العلوم/ الرياضيات/ دبلوم التمريض مع خبرة سنة واحدة على الأقل في مجال التمريض .

ب - صحة البيئة-القسم العلمي/ تشعيب العلوم/ الرياضيات/ الصناعي .

ج - السجلات الطبية- القسم العلمي/ تشعيب العلوم/ الرياضيات .

د - العلوم الصيدلانية - القسم العلمي/ تشعيب العلوم/ الرياضيات .

هـ - علوم الأغذية والتغذية - القسم العلمي/ تشعيب العلوم .

و - صحة الفم والأسنان (بنات فقط) القسم العلمي/ تشعيب العلوم .

ويشترط ألا يكون قد مضى على حصول الطالب على المؤهل الدراسي أكثر من سنتين .

التخصصات المتاحة :

تضم كلية العلوم الصحية التخصصات العلمية التالية :

- العلوم الصيدلانية (بنين - بنات) .
- علوم الأغذية والتغذية (بنين - بنات) .
- السجلات الطبية (بنين - بنات) .
- صحة البيئة (بنين - بنات) .
- التمريض العام (بنات فقط) .
- صحة الفم والأسنان (بنات فقط) .

نظام الدراسة :

تسير الدراسة في الكلية وفق نظام المقررات ولمدة أربعة فصول دراسية يجتاز الطالب خلالها (٦٨) وحدة دراسية على الأقل ، مدة كل فصل دراسي أربعة عشر أسبوعاً بالإضافة إلى الفترتين المخصصتين للإرشاد والتسجيل وامتحانات نهاية الفصل الدراسي ، والفصل الدراسي الصيفي الاختياري مكثف ومدته سبعة أسابيع .

ويتلقى الطلبة والطالبات جميعهم بالكلية تدريباً ميدانياً إلى جانب البرامج الدراسية النظرية والعملية ، ويشمل التدريب زيارات تعريفية ودراسية للمؤسسات ذات التخصصات المرتبطة بمجالات الدراسة بالكلية ، منها بلدية الكويت والصيدليات والمستشفيات وعيادات الأسنان ومرافق الأغذية وغيرها ، وتتيح هذه الزيارة الفرصة للدارسين والدارسات لممارسة مهام الوظائف التي يعملون بها عقب تخرجهم تحقيقاً للربط بين الدراسة وسوق العمل .

الحوافز والمميزات :

- مكافأة مالية شهرياً .
- صرف زي التدريب العملي مجاناً .
- إتاحة الفرصة للخريجين الكويتيين المتفوقين لمواصلة دراستهم لمرحلة البكالوريوس .
- تكريم المتفوقين من الطلاب والطالبات في أثناء الدراسة وبعد التخرج .

الأنشطة والخدمات :

- مكتب شؤون الطلبة والمتدربين : يرعى الأنشطة الاجتماعية والفنية والرياضية والثقافية ، ويقدم مختلف ألوان الرعاية الطلابية بالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة والمتدربين بالهيئة .
- مكتب التسجيل : يقوم بأعمال تسجيل الملتحقين بالكلية بالتسنيق مع عمادة شؤون الطلبة والمتدربين بالهيئة .
- مجلس الطلبة والطالبات : يتولى خدمة الطلبة والطالبات ورعاية اهتماماتهم المختلفة وتوثيق صلتهم بالإدارة والهيئة التدريسية .

مجالات عمل الخريجين :

- خريجو العلوم الصيدلانية يعملون في مجال الخدمات الصيدلانية المساعدة بالمستشفيات والمراكز الصحية ومخازن ومستودعات ومصانع الأدوية وغيرها .
- خريجو علوم الأغذية والتغذية يعملن في مجالات التغذية المختلفة سواء في الإنتاج أو الفحص أو المراقبة أو الإعداد والإرشاد والتدريب .
- خريجات صحة الفم والأسنان يعملن في العيادات العامة والمراكز التخصصية في مجال خدمات طب الأسنان ، وذلك تحت إشراف طبيب الأسنان .
- خريجو السجلات الطبية يعملون بأقسام السجلات الطبية بالمستشفيات والوحدات الصحية المختلفة .
- خريجات التمريض العام يعملن ممرضات بالمستشفيات والمراكز الصحية المختلفة .
- خريجو صحة البيئة يعملون بالعديد من مؤسسات الدولة في مجالات البيئة المختلفة من تفتيش ابتدائي عن مصادر التلوث والمكافحة والوقاية الخاصة بتلوث البيئة ومتابعة تنفيذ الإجراءات الوقائية ، ومراقبة خدمات النظافة العامة .

٣ - كلية الدراسات التجارية

مقدمة :

للكويت دور بارز في مجالات التجارة وأعمال البنوك والتأمين والمحاسبة والإدارة خاصة في هذه المنطقة من العالم العربي ، ومن ثم دعت الحاجة إلى أن تكون الكوادر الفنية العاملة في هذه المجالات كلها من أبناء الكويت القادرين على تحقيق الطموحات وعلى تطوير العمل إلى المستوى اللائق بالعصر الحديث تحقيقاً لهدف التنمية الاقتصادية .

وقد وضعت الخطط والبرامج الدراسية بكلية الدراسات التجارية بحيث تجيء ملبية لحاجات سوق العمل محققة لأهدافه ، حيث إن ربط النظرية بالتطبيق والإفادة من مستويات الخبرة ، كان مبدأ أساسياً التزمت به كلية الدراسات التجارية .

كلية الدراسات التجارية

وقد شهد القطاع التجاري في الكويت ازدهاراً بالغاً وبخاصة في النصف الثاني من القرن الحالي من حيث الحجم والمجالات والتقنيات العصرية ، مما أظهر الحاجة الماسة إلى وجود الكوادر الوطنية المتعلمة والمتدربة لهذا القطاع المهم .

التعريف بالكلية :

فتحت كلية الدراسات التجارية (المعهد التجاري سابقاً) أبوابها لاستقبال أول دفعة من الطلبة والطالبات في أكتوبر ١٩٧٥م وتهدف الكلية إجمالاً إلى إعداد العناصر البشرية اللازمة للعمل في المجالات المالية والإدارية والتجارية في القطاع الحكومي والمشترك والأهلي وتأهيل هذه العناصر علمياً وسلوكياً للممارسة الفعلية في التخصصات اللازمة لتلك المجالات ، إضافة إلى التخصصات التي تظهر الحاجة إليها مستقبلاً لتلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

شروط القبول :

يتم قبول الطلبة والطالبات بالكلية وفقاً للقواعد والشروط التي حددتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

التخصصات الدراسية المتاحة بالكلية :

١ - الإدارة : إعداد الخريجين للعمل في الأعمال الإدارية والمكتبية في الجهات الحكومية والأهلية بصفة عامة .

٢ - السكرتارية : إعداد الخريجين وإكسابهم المعارف النظرية والمهارات التطبيقية والسلوكيات المناسبة للقيام بأعمال السكرتارية ومهامها ، وتدريب الدارسين على الأعمال المكتبية والأعمال الإدارية والتنفيذية .

٣ - إدارة المواد : يعد الخريجين للعمل في مجالات التخزين والشراء والنقل والتوزيع ، وكل ما يتعلق بالأعمال الإدارية والتنفيذية التي تشمل انتقال المواد .

٤ - إدارة التعاونيات : يؤهل الخريجين للعمل في الجمعيات التعاونية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التجارة والصناعة .

٥ - إدارة البريد : يعد الخريجين للعمل أساساً في وزارة المواصلات بإدارة البريد بما فيها الرقابة البريدية ومراقبة التخطيط والميزانية والحركة البريدية الدولية والمراسلات المركزية وخدمات التشغيل .

٦ - السكرتارية الطبية : «للبنات فقط» تعد خريجاتها للعمل كسكرتيرات في المجال الطبي بالمستشفيات والمراكز الصحية .

٧ - المحاسبة : يعد الخريجين لممارسة الأعمال التنفيذية في مجالات المحاسبة ومسك الدفاتر .

٨ - التأمين : يعد الخريجين لممارسة الأعمال في مجال التأمين .

٩ - البنوك : يعد الخريجين لممارسة الأعمال التنفيذية في مجال البنوك وسوق الأوراق المالية ، شركات وبيوت المال والاستثمار - شركات الصرافة - إدارة التمويل والاستثمار في القطاعات الحكومية والقطاع النفطي والقطاع الأهلي والمنشآت التجارية والصناعية .

١٠- الحاسب الآلي «الكمبيوتر» : يعد الخريجين لإدارة الأعمال المساعدة في مجال برامج الحاسب الآلي وتشغيله .

حوافز ومميزات :

- يعين الخريجون الكويتيون على الدرجة الخامسة .
- الفرصة متاحة للخريجين المتفوقين لاستكمال الدراسات العليا .

الخدمات والأنشطة :

- مكتب شؤون الطلبة والمتدربين يرعى الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية والفنية ، ويقدم مختلف ألوان الرعاية الطلابية ، وذلك بالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة والمتدربين .
- مكتب التسجيل : يتولى كافة أمور تسجيل الملتحقين بالكلية وبالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة والمتدربين بالهيئة .
- الجمعيات العلمية : تتيح الفرصة لتنمية المواهب وممارسة الهوايات وتحقيق الذات للطلاب والطالبات في مجالات عديدة وبإشراف علمي دقيق .
- مجلس الطلبة/ الطالبات : يوفر الفرصة لممارسة العمل المشترك وتحمل المسؤولية .
- مكتب التدريب الميداني : يعني بالإعداد والتنظيم والتنفيذ والمتابعة لأعمال التدريب الميداني للطلبة والطالبات .

نظام الدراسة :

مدة الدراسة الاعتيادية لبرامج كلية الدراسات التجارية أربعة فصول دراسية وعدد الوحدات المعتمدة ٦٨ وحدة دراسية على الأقل متضمنة الوحدات المخصصة للتدريب الميداني وفق ما تحدده خطط الدراسة المعتمدة .

مجالات عمل الخريجين :

أولاً - القطاع الحكومي ويشتمل على :

- الوزارات والدوائر الحكومية .
- الهيئات والمؤسسات العامة .

ثانياً- القطاع المشترك والأهلي ويضم :

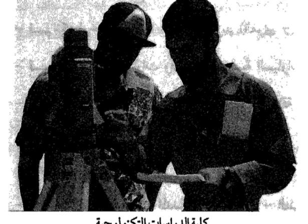
- الشركات التجارية .

- شُركات المقاولات .
- شركات النفط .
- البنوك التجارية .
- البنوك المتخصصة .
- شركات التأمين .

٤ - كلية الدراسات التكنولوجية

مقدمة :

انطلاقاً من اهتمام دولة الكويت المتزايد بقضية التنمية الشاملة ، وحرصاً منها على توفير الأيدي العاملة الوطنية في شتى المجالات وفي القطاعين الحكومي والخاص ، تعمل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ممثلة في إحدى مؤسساتها - كلية الدراسات التكنولوجية - على الأخذ بوسائل التعليم التكنولوجي الحديث لتحقيق أهدافها بتخريج جيل من الشباب المتفهم لأهمية التعليم التطبيقي ودوره في بناء الوطن ، بالإضافة إلى خدماتها الأخرى التي تستهدف رعايتهم من أجل بناء شخصيتهم بصورة متوازنة مع تطويرهم وتنمية قدراتهم .



كلية الدراسات التكنولوجية

أهداف الكلية :

تتلخص أهداف الكلية فيما يلي[١] :

١ - توفير الكوادر الفنية من العمالة القادرة على الوفاء بمتطلبات المشروعات المختلفة في مجال الصناعات والتكنولوجيا .

٢ - توفير فرص التعليم التكنولوجي التطبيقي داخل الكويت أمام خريجي الثانوية العامة وإعدادهم لتحمل مسؤولية العمل في القطاعات الصناعية المختلفة .

---

(١) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الإصدار الثالث ص ٢٠ .

نبذة عن كلية الدراسات التكنولوجية :

أنشئت كلية الدراسات التكنولوجية (معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية سابقاً) في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦م واكتسبت مسماها الحالي (كلية الدراسات التكنولوجية) مع بداية العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦م ، وتضم (٨) ثمانية أقسام علمية وهي[1] :

١ - قسم تكنولوجيا الإنتاج (الإنتاج - اللحام) .

٢ - قسم تكنولوجيا ميكانيكا القوى والتبريد (القوى - التبريد وتكييف الهواء) .

٣ - قسم تكنولوجيا السيارات والبحرية (هندسة السيارات - الهندسة البحرية) .

٤ - الهندسة الكهربائية (الإدارة الكهربائية - نقل الطاقة وتوزيعها) .

٥ - قسم تكنولوجيا الهندسة الإلكترونية (الاتصالات - الإلكترونيات الصناعية - المعدات الحيوية والطبية) .

٦ - قسم تكنولوجيا الهندسة المدنية (إنشاء المباني - الطرق - المساحة) .

٧ - قسم تكنولوجيا الهندسة الكيميائية (الصناعات البترولية - الصناعات الكيماوية) .

٨ - قسم تكنولوجيا العلوم التطبيقية (الفيزياء التطبيقية - الكيمياء التطبيقية) .

شروط القبول :

تطبيقاً للائحة الأساسية لنظام الدراسة بكليات التعليم التطبيقي يتم قبول الطلبة والطالبات بالكلية وفق القواعد والشروط العامة التي حددتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في كلياتها .

نظام الدراسة :

تسير الدراسة في الكلية على نظام المقررات لمدة خمسة فصول دراسية يجتاز فيها الطالب ٨٤ وحدة دراسية (شاملة التدريب الميداني) يحصل الخريج بعدها على دبلوم في العلوم التكنولوجية (حسب التخصص) .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠ - ٢١ .

الخدمات والأنشطة :

الهيئة التدريسية :

من أهم الخدمات الحديثة التي تقدمها الكلية للهيئة التدريسية «مكتب التطوير الوظيفي» المسؤول عن ترشيح الهيئة التدريسية لحضور المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية طبقاً للشروط والقواعد الموضوعة من قبل الكلية ، ويقوم المكتب إلى جانب متابعة المؤتمرات والندوات بنشر نتائج وتوصيات هذه المؤتمرات والندوات على أعضاء الهيئة التدريسية لزيادة إنتاجيتهم وتطورهم العلمي .

مكتب شؤون الطلبة والمتدربين :

يرعى الأنشطة الاجتماعية ، الرياضية ، الثقافية والفنية ويقدم كافة ألوان الرعاية الطلابية بالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة والمتدربين بالهيئة .

مكتب التسجيل :

يتولى كافة أمور تسجيل الطلبة الملتحقين بالكلية وعمليات الانسحاب ، وكذلك رصد تقدمهم العلمي طبقاً للوائح وبالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة والمتدربين بالهيئة .

مجلس الطلبة :

يشارك مع الأقسام العلمية في ممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية والفنية .

مكتب التدريب الميداني ومتابعة الخريجين :

يشرف على التدريب الميداني بالكلية حيث تخلل نظام الدراسة مرحلتان من التدريب الميداني في سوق العمل الحقيقي كي يتاح للطالب الفرصة لربط النظرية بالتطبيق العملي ، هذا بالإضافة إلى متابعة المكتب للخريجين وحفظ سجل لكل منهم ومد جسور التعاون بينهم وبين الكلية وتزويدهم بالتطورات التكنولوجية الحديثة .

التخصصات الدراسية المتاحة في الكلية :

١ - ميكانيكا إنتاج :

يحصل الطالب في هذا التخصص على الجوانب النظرية والعملية بالنسبة لعمليات الإنتاج المتباينة وأدوات ومعدات الإنتاج بحيث تتوافر لديه قدرات التشغيل الناجح ، وكذلك الصيانة والإصلاحات كما تتوافر لديه معرفة كافية بأعدادها وخواصها وحركة إنتاجها .

٢ - ميكانيكا قوى محركة :

والطالب في هذا التخصص يدرس في مجال تحويل الطاقة وتوليد القدرة ، ويعطى الطالب قدراً كافياً في النواحي النظرية والعملية والتي تعده للتعامل والتفهم والتشغيل والصيانة للعديد من معدات استنباط القدرة والطاقة .

٣ - ميكانيكا السيارات :

يقوم الطالب في هذا التخصص بالدراسة النظرية والعملية لتكنولوجيا السيارات ، ويمد الطالب بقدرات التشغيل والصيانة والإصلاح للمعدات المتباينة بالسيارات .

٤ - ميكانيكا تبريد وتكييف الهواء :

يدرس الطالب في هذا التخصص تغطية كافة الجوانب العملية والنظرية لعمليات التبريد وتكييف الهواء بنظمها المتباينة .

٥ - ميكانيكا هندسة بحرية :

ويدرس فيها الطالب الجوانب النظرية والتطبيقية بحيث يمد بالقدرات اللازمة للتشغيل والصيانة وإصلاح وحدات القدرة للسفن والأجهزة المعاونة .

٦ - ميكانيكا لحام :

يدرس الطالب في هذا التخصص بالإضافة إلى دراسة عمليات الإنتاج المختلفة - الطرق المختلفة المستخدمة في لحام المنشآت المعدنية .

٧ - آلات كهربائية :

خريج هذا التخصص لديه الخلفية النظرية عن عمل المحركات المختلفة وكذلك المولدات المختلفة ولديه القدرة على تفهم الطرق المناسبة للتحكم في هذه الآلات .

٨ - نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها :

خريج هذا التخصص لديه الخلفية الكاملة النظرية عن عمل المولدات الكبيرة في محطات توليد القوى الكهربائية وكذلك محولات القوى لرفع وخفض الجهد..

٩ - إلكترونات اتصالات :

وتقدم مقررات مختارة من الشبكات الكهربائية والسنترالات الإلكترونية وأنظمة الاتصالات المختلفة .

١٠ - إلكترونيات صناعية :

تتجه دراسة تخصص الإلكترونيات الصناعية نحو تطبيقات الإلكترونيات في مجال الصناعة مع التركيز على مبادئ القياسات والتحكم الأتوماتيكي والدوائر الرقمية .

١١- معدات طبية وحيوية :

ترتبط دراسة هذا التخصص مباشرة بأنواع الأجهزة الطبية المختلفة المستخدمة في المستشفيات والمراكز الطبية .

١٢- إنشاء مباني :

يؤهل الخريج للعمل في قطاع البناء والتشييد حيث يحصل على المبادئ والأساسيات النظرية التي تحكم استعمالات الخرسانة والمواد الإنشائية والمنشآت المعدنية وإنشاء المباني وخدماتها المختلفة وغير ذلك .

١٣- الطـــرق :

يؤهل الخريج للعمل في مشروعات الطرق والمطارات حيث يحصل على المبادئ

والأساسيات النظرية التي تحكم تخطيط الطرق والمطارات وشبكات المياه والتجارب المعملية والحقلية لاختبارات التربة ومواد إنشاء الطرق ورصفها وتعميم ذلك وتنفيذه .

١٤- المساحة :

يؤهل الخريج للعمل في المشروعات المساحية باختلاف طبيعتها الهندسية ، حيث يحصل على المبادئ الأساسية والنظرية للمساحة المستوية والطبوغرافية والجوية .

١٥- الصناعات البترولية :

يهدف هذا التخصص إلى تزويد الخريجين بالمعرفة العامة بالمواد النظرية الأساسية والتخصصية اللازمة لتفهم النواحي التكنولوجية والهندسية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيميائية من تركيب وتجهيز وتشغيل وصيانة الآلات والمعدات والأجهزة البترولية .

١٦- الصناعات الكيميائية :

يهدف هذا التخصص إلى تزويد الخريجين بالمعرفة العامة بالمواد النظرية الأساسية والتخصصية اللازمة لتفهم النواحي التكنولوجية والهندسية في مجال الصناعات الكيميائية العضوية وغير العضوية ، من تركيب وتجهيز وتشغيل وصيانة الآلات والمعدات والأجهزة الكيميائية .

١٧- تكنولوجيا المختبرات «كيمياء تطبيقية» :

تعد الطالب لتجهيز الأجهزة والمعدات وتشغيلها ، وإعداد التجارب ، وإجراء الاختبارات للمواد والمنتجات الكيميائية في مختبرات المؤسسات التعليمية والصناعية والصحية والبحثية .

١٨- تكنولوجيا المختبرات «فيزياء تطبيقية» :

تعد الطالب لتجهيز المعدات وتشغيلها ، وإعداد التجارب في مختبرات المؤسسات التعليمية والصناعية والصحية والبحثية ويسجل الملاحظات والنتائج للاختبارات والتجارب .

ثانياً - قطاع التدريب

ويضم المعاهد التدريبية التالية :

١ - معهد تدريب الكهرباء والماء .

٢ - معهد الاتصالات والملاحة .

٣ - معهد التمريض .

٤ - معهد التدريب الصناعي (صباح السالم) .

٥ - معهد التدريب الصناعي (الشويخ) .

٦ - الدورات التدريبية الخاصة .

٧ - التعليم الموازي .

وتسهم هذه الأنشطة في تحقيق الهدف من إنشاء الهيئة وهو توفير القوى العاملة الوطنية وتنميتها بما يكفل مواجهة أي قصور في العمالة الفنية وتلبية احتياجات التنمية في البلاد ، يحدوها في ذلك اقتناع بأن الإنسان الكويتي هو الثروة الحقيقية الدائمة للبلاد الواجب تنميتها في ظل المتغيرات السريعة للعالم حولنا .

فالمعاهد والدورات التدريبية تعد القوى الوطنية المطلوبة لمستويين من العمالة هما : مستوى الفنيين من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية وما يعادلها ، ومستوى مساعدي الفنيين من الحاصلين على شهادة النجاح في الصف الرابع المتوسط كحد أدنى .

وعن طريق مركز التدريب في أثناء الخدمة يعمل قطاع التدريب على تنمية مهارات العاملين بالدولة لرفع مستوى أدائهم ، كما يمد القطاع المواطنين والمقيمين بمهارات فردية في مجالات متعددة عن طريق برامج خدمة المجتمع المستمر .

معاهد التدريب

أهداف المعاهد والدورات التدريبية الخاصة :

يهدف قطاع التدريب إلى المساهمة في تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة من حيث تنمية القوى الوطنية العاملة ، وذلك بتوفير العمالة الفنية في المستويات المختلفة القادرة على الوفاء

بمتطلبات مجالات الإنتاج والخدمات وذلك من خلال برامج تدريبية تلبي احتياجات ماثلة ومتوقعة مستقبلاً ، تقدمها معاهد التدريب والدورات التدريبية الخاصة .

وقد روعي في إعداد هذه البرامج تحقيق التوازن في بناء شخصية المتدرب بين الجوانب العلمية والعملية ، والحفاظ على قيم المجتمع ومقوماته الأساسية بالإضافة إلى الاهتمام بالتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة واعتباره عنصراً أساسياً في البرنامج التدريبي للمتدرب .

نظام الدراسة بالمعاهد والدورات التدريبية الخاصة :

تسير الدراسة في معاهد التدريب على أساس نظام فصلين تدريبيين ، ويقدم البرنامج التدريبي مجموعة من المقررات التي يدرسها المتدرب ويكتسب من خلالها المهارات التي تدرب عليها في ساعات محددة ، ويشترط النجاح فيها بالمستوى المنصوص عليه في اللائحة الأساسية كشرط من شروط التخرج ، كما تؤهله عند التخرج لمستوى معيّن في تخصص ما .

وتركز الدراسة في برامج التدريب على الجوانب العلمية إضافة إلى المعارف النظرية اللازمة لإكساب المتدربين المهارات والقدرات المطلوبة للمهن بمستوياتها المختلفة في سوق العمل .

شروط القبول :

يتم قبول المتقدمين للالتحاق بمعاهد التدريب والدورات التدريبية الخاصة وفق القواعد والشروط التالية :

١ - أن يكون المتقدم كويتي الجنسية ، ويجوز قبول أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وطلاب المنح الدراسية من الدول العربية والإسلامية وأبناء الوافدين العرب بنسبة لا تتجاوز ١٥٪ من مجموع المتدربين المقبولين سنوياً طبقاً للقواعد والنظم التي تضعها الهيئة في هذا الشأن .

٢ - أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها أو ما يوازيها بحسب طبيعة الدراسة للمعاهد أو الدورات التدريبية الخاصة التي يرغب في الالتحاق بها .

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة لجريمة في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد ردّ إليه اعتباره .

٤ - أن يجتاز الكشف الصحي للدراسة في التخصص الذي يلتحق به .

٥ - أن يتفرغ للدراسة والتدريب وفقاً لما يحكم ذلك من نظم وإجراءات .

٦ - أن يجتاز بنجاح اختبارات القبول المقررة «شفهية أو تحريرية أو عملية» .

٧ – ألا يكون قد سبق فصله بسبب الغش أو بقرار تأديبي من كليات الهيئة أو معاهدها أو دوراتها .

المستندات والأوراق المطلوبة :

على المتدرب الذي يرغب في الالتحاق بأحد المعاهد أو الدورات التدريبية الخاصة أن يتقدم بطلب الالتحاق في المواعيد المعلن عنها مصحوباً بالمستندات التالية :

١ – الشهادات الدراسية الحاصل عليها مصدقاً عليها من الجهات الرسمية .

٢ – البطاقة المدنية وصور عنها .

٣ – التعهد بتفرغه التام للدراسة .

٤ – شهادة الميلاد الأصلية وصورة عنها بعد قبوله في التخصص .

٥ – شهادة الجنسية الكويتية وصورة عنها ، أو إثبات الجنسية لمن يقل عن ١٨ سنة «جواز السفر وصورة عنه لغير الكويتيين» بعد قبوله في التخصص .

٦ – إذن دراسي من التجنيد الإلزامي «للكويتيين» – لم يمض عليه أكثر من شهر .

٧ – شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (تفيد ما إذا كان المتدرب موظفاً من عدمه – توضح حالة الوظيفة) .

٨ – شهادة لياقة صحية من الصحة المهنية بعد قبوله في التخصص .

٩ – شهادة التسلسل الدراسي من الصف الأول الابتدائي إلى الثانوية العامة «الغير الكويتيين بعد إعلان أسماء المقبولين منهم» .

١٠– عدد ٨ صور شخصية مقاس ٤ × ٦سم .

١١– صحيفة الحالة الجنائية «البصمات» من وزارة الداخلية بعد قبوله في التخصص .

١٢– أية مستندات أخرى تحددها الهيئة .

حوافز المتدربين وامتيازاتهم :

١ – تتوافر لجميع المتدربين مختلف أوجه الرعاية والخدمة والنشاط وتهيأ لهم الفرص للتدريب على الأعمال التي سيمارسونها عقب تخرجهم .

٢ – تكريم المتفوقين والمتفوقات في أثناء الدراسة ، وعند التخرج يتم تكريمهم في حفل يقام سنوياً .

٣ – زيارات علمية في أثناء عطلة الربيع للدول العربية والدول الأوروبية .

ويتبع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مجموعة من المعاهد هي :

١ - معهد تدريب الكهرباء والماء

مقدمة :



تدريب الكهرباء والماء

تحرص دولة الكويت على توفير كافة الخدمات للجميع ، ومن ضمنها الكهرباء والماء عصب الحياة اليومية ، ولا شك أن مستوى رفاهية الدولة وتقدمها يقاس بمستوى رفاهية أفرادها وما يتمتعون به من خدمات ، ولتطوير مستوى الخدمات فإن الدولة لا تألو جهداً في بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وفقاً لأحدث التقنيات المتوافرة في هذا العصر .

كما أن الدولة لا تدخر وسعاً في إعداد جيل من الفنيين الكويتيين المهرة لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه ، وتشغيل محطات ضخ المياه ، وصيانة الشبكات الكهربائية .

تعريف بالمعهد :

أنشئ معهد تدريب الكهرباء والماء (مركز تدريب الكهرباء والماء سابقاً) عام ١٩٦٨م لتدريب جيل من الفنيين ومساعدي الفنيين الكويتيين القادرين على مسايرة التقدم الفني الهائل في مجال توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وصيانة الشبكات الكهربائية(١) .

شروط القبول بالمعهد :

ويتم القبول في المعهد وفق الشروط التي حددتها الهيئة للقبول بمعاهدها .

التخصصات المتاحة :

يضم معهد تدريب الكهرباء والماء الأقسام التدريبية والبرامج المتاحة التالية :

---

(١) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الإصدار الثالث ١٩٩٨م ، ص ٢٨ .

١ - قسم القوى الميكانيكية :

أ - مستوى الفنيين - تشغيل مراجل وتوربينات .

ب - مستوى مساعدي الفنيين - تشغيل مراجل وتوربينات .

٢ - قسم المصادر المائية :

- مستوى الفنيين
- تشغيل مقطرات وتناضح عكسي .
- تشغيل شبكات مائية .
- صيانة شبكات مائية .
- معالجة مياه .

٣ - قسم القوى الكهربائية :

- مستوى مساعدي الفنيين
- تشغيل مولدات كهربائية .
- تمديدات كهربائية .

٤ - قسم الشبكات الكهربائية :

- مستوى الفنيين
- صيانة محطات التحويل .
- طوارئ وإنارة الشوارع .
- صيانة خطوط النقل .
- صيانة أجهزة الوقاية والتحكم .

٥ - قسم المواد العامة :

يختص بتدريس المواد الأساسية لمتطلبات البرامج التدريبية وهي الرياضيات والفيزياء والكيمياء واللغة الإنجليزية وعلم الكمبيوتر .

الشهادات والمسميات الوظيفية :

- مدخلات المعهد من حملة شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، يمنحون شهادة «دبلوم تدريب» بعد دراسة بالمعهد مدتها سنتان تدريبيتان ، ويحصلون على مسمى «فني متخصص» .

- أما مدخلات المعهد من حملة الشهادة المتوسطة ، فيمنحون شهادة تدريب بعد دراسة بالمعهد مدتها سنة تدريبية واحدة ويحصلون على مسمى «مساعد فني» .

الأنشطة والخدمات :

ويوفر المعهد الكثير من الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية للمتدربين مثل الرحلات والمسابقات الرياضية والثقافية والندوات الأدبية .

نظام الدراسة

الدراسة بالمعهد تسير وفقاً لنظام الفصلين ، الدراسة بجميع الأقسام مدتها عامان لمستوى الفنيين ، وعام واحد لمستوى مساعدي الفنيين ، وتنقسم السنة إلى فصلين دراسيين مدة كل منهما (١٥) أسبوعاً .

ويعقب كل فصلين دراسيين فصل تدريب ميداني مدته (٨) أسابيع في وزارة الكهرباء والماء .

مجالات عمل الخريجين :

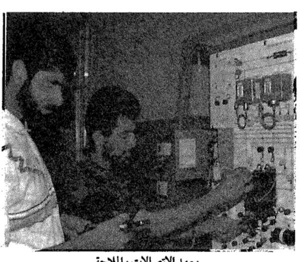
يعين خريجو المعهد من الكويتيين في وزارة الكهرباء والماء بعد تخرجهم من المعهد .

الحوافز والمميزات :

- يعين خريجو المعهد من الفنيين الكويتيين على الدرجة الخامسة مضافاً إليها ثلاث علاوات بينما يعين خريجو المعهد من مساعدي الفنيين الكويتيين على أول مربوط الدرجة السابعة .
- يكرم المتدربون المتفوقون من خريجي المعهد مادياً وأدبياً في حفل كبير يقام سنوياً لهذا الغرض .
- يحصل المتدرب على زي التدريب المعملي مجاناً .

٢ – معهد الاتصالات والملاحة

مقـدمــة :


معهد الاتصالات والملاحة

يعتبر معهد الاتصالات والملاحة المؤسسة التعليمية والتدريبية الوحيدة في الكويت والشرق الأوسط وأحد المؤسسات القلائل في العالم الحاصلة على شهادة ضمان جودة الأداء - ٩٠٠١ ISO ، وبذلك فإن المعهد يطبق معايير أداء فاعلة في تنفيذ مهمته التي وردت في سياسة الجودة في المعهد والتي تنص على الآتي :

«نحن ملزمون بتزويد الطلبة المتدربين بالمهارات والمعارف المتطلبة لقيامهم بالعمل بفاعلية وكفاءة في قوة العمل الفنية ، وسوف يكون لدى خريجي برامجنا التدريبية القدرات المناسبة لأداء وتنفيذ المهام المطلوبة في مستويات الوظائف التي تم تدريبهم عليها ، عمليات التدريب والتدريس في المعهد تتطابق مع مواصفات الجودة ١٩٩٤ :٩٠٠١ BS.EN.ISO ونحن ملتزمون بمواصلة تحسين مستوى العمل لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة ، والجودة باعتبارها إطار العمل العام الذي نقوم من خلاله بتنفيذ أنشطتنا المتعلقة بإقامة البرامج التدريبية» .

معهد الاتصالات والملاحة بشكله الحالي جاء بعد دمج معهدين في عام ١٩٨٦م هما معهدا التدريب للاتصالات والملاحة الجوية ، ولم يتغير إلى اسمه الحالي إلا في عام ١٩٩٢م .

يرجع تأسيس معهد التدريب للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى عام ١٩٦٦م ومن خلال مشروع مشترك بين وزارة المواصلات والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ITU ، وقد كان المعهد مختصاً بتوفير الكوادر الوطنية الفنية لسد احتياجات وزارة المواصلات ، وتوسع نطاق عمل خريجي المعهد اعتباراً من عام ١٩٧٦م بعد إلحاقه بالإدارة المركزية للتدريب التي أصبحت الجهة المسؤولة عن معاهد التدريب في الدولة ومراكزه ، ثم تم إلحاق المعهد بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في عام ١٩٨٢م بعد صدور المرسوم الأميري بضم الإدارة

المركزية للتدريب وإدارة التدريب الفني والمهني بوزارة التربية ليشكلا جناحي التدريب والتعليم التطبيقي في الهيئة التي أصبحت الجهة المهيمنة على أنشطة التعليم الفني والمهني والتدريب في الدولة ، وقد تم دمج معهد التدريب للاتصالات السلكية واللاسلكية مع معهد الملاحة الجوية في مركز الاتصالات والملاحة الجوية في عام ١٩٨٦م .

أما معهد الملاحة الجوية فيرجع تأسيسه إلى عام ١٩٦٩م ومن خلال مشروع مشترك بين الإدارة العامة للطيران المدني ومنظمة الطيران العالمية ICAO حيث جاء تأسيس المعهد ليلبي احتياجات الطيران المدني من الكوادر الوطنية الفنية المدربة على مختلف التخصصات ، وظل المعهد يخدم الإدارة العامة للطيران المدني نظراً لمحدودية نطاق عمل الخريجين حتى بعد ضمه إلى الإدارة المركزية للتدريب عام ١٩٧٦م وانتقاله إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، وأصبح فيما بعد قسماً تدريبياً ضمن الأقسام التي يشملها مركز الاتصالات والملاحة الجوية بعد دمج المعهدين في عام ١٩٨٦م .

تعريف بالمعهد :

يقوم المعهد بتدريب الطلبة الكويتيين من حملة الشهادة الثانوية وذلك في تخصصات مختلفة متعلقة بمجالات الاتصالات والملاحة والكمبيوتر المطلوبة من سوق العمل بجميع قطاعاته ، ويقيم المعهد دورات تدريبية تخصصية بشكل منتظم وذلك تلبية لانتظام استمرارية طلبها من سوق العمل ، وهناك دورات تدريبية تقام عند طلبها من السوق ، حيث تقام الدورات التدريبية طبقاً للطلبات المقدمة من جهات العمل والتي يحدد من خلالها التخصص وعدد المتدربين ومدة التدريب ، حيث يقوم المعهد بإعداد عناصر فنية متخصصة من خلال برامج تدريبية تخصصية تشتمل على الجوانب النظرية والعملية ، وفي نهاية البرنامج التدريبي يخضع المتدرب لفترة تدريب عملي وميداني باعتباره متطلباً للتخرج ، وذلك في مقر العمل المحدد سلفاً ، كما يقوم المعهد بطرح دورات تدريبية مصممة لحملة الشهادة المتوسطة من خلال التنسيق مع سوق العمل .

أهداف المعهد :

- إمداد سوق العمل - القطاع العام والخاص - بكادر فني مدرب لمباشرة المهام المختلفة من تشغيل وصيانة في جميع مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة .

- تطوير القاعدة التقنية في البلاد من خلال التدريب المتخصص المستمر لتنمية المهارات وتطويرها ، والارتقاء بمستوى الأداء وفق أحدث مستجدات التكنولوجيا .
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب النوعي والكمي في سوق العمل المحلي .

سياسات تنفيذ الأهداف وإجراءاته :

- التوجيه السليم للتخصصات الفنية المتناسبة مع القدرات الفردية من خلال خطط منهجية .
- التطبيق السليم لعملية التدريب بمقاييسها العالمية لتحقيق الكفاءة المطلوبة بالنسبة لعملية التدريس ومستوى الخريجين من خلال برامج تدريبية تتصف بمقاييس متطلبات سوق العمل .
- تطوير برامج التدريب التخصصية لاستيعاب مستجدات متطلبات التكنولوجيا الحديثة من خلال اتباع أسس علمية منهجية في تصميم المناهج .
- إعداد أعضاء هيئة التدريب وتدريبهم تحت إشراف المؤسسات التدريبية العالمية .
- توفير فرص الالتحاق ببرامج التدريب المطروحة من المعهد لجميع العاملين في قطاعات الدولة في مجالات الاتصالات والملاحة والكمبيوتر .
- التنسيق المستمر مع سوق العمل بقطاعيه العام والخاص لتحديد الاحتياجات الكمية والنوعية مع تحديد الفترات الزمنية المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات .
- متابعة مستوى الأداء المهني لخريجي المعهد وتوفير فرص استكمال الدراسات العليا لخريجي المعهد المتميزين .

سياسة القبول :

١ - المؤهل العلمي لا يقل عن شهادة الثانوية العامة .

٢ - اجتياز اختبارات القبول المتمثلة في اختبار القدرات والمقابلة الشخصية .

٣ - لدورات «مساعد فني» لا يقل المؤهل العلمي عن الشهادة المتوسطة .

مدة الدراسة في المعهد :

تتراوح مدة الدراسة في المعهد بين أربعة فصول وخمسة لدورات الفنيين ، يمنح بموجبها

الخريج شهادة دبلوم تخصصي ، أما دورات «مساعد فني» فهي لا تقل عن فصلين تدريبيين يمنح بموجبها الخريج شهادة تدريب .

المباني والمرافق الرئيسة في المعهد :

الدورات التدريبية المطروحة في المعهد مصممة لاستيعاب ٣٠٠ - ٤٠٠ متدرباً في كل فصل تدريبي والطاقة الإجمالية للمعهد تتراوح ما بين ٩٠٠ - ١٠٠٠ متدرب .

يحتل معهد الاتصالات والملاحة مساحة إجمالية تبلغ ٣٠٠٠٠ متر مربع وتقع على بعد ١٥كم شمال مدينة الكويت ويضم معهد الاتصالات والملاحة عدة مبان ومرافق عامة .

تطوير البرامج :

يعتبر المعهد من المعاهد التخصصية التي تجد صعوبة في إيجاد الكتب والمذكرات المصممة لتتناسب مع طبيعة الاحتياجات الخاصة ببرامج المقررات التدريبية في المعهد ؛ لذلك فإن إعداد المناهج والمذكرات يتم داخل المعهد من قبل أعضاء هيئة التدريب والتدريس من خلال الاستعانة بالمراجع المتخصصة ، وعملية الإعداد هذه تتم وفق خطة منظمة لإعداد البرامج وتطويرها تحت إشراف وحدة تطوير البرامج التي تم إنشاؤها لهذا الغرض ، ومهام هذه الوحدة تتمثل في وضع أسس التطوير وتوحيد الإجراءات والإشراف ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتطوير أي برنامج خلال مدة زمنية محددة .

التدريب في أثناء الخدمة :

يعتبر التدريب في أثناء الخدمة النشاط الرئيسي الثاني الذي يقوم به المعهد بعد التدريب النظامي المتمثل في إعداد كوادر الفنيين ومساعدي الفنيين ، ويكون دور المعهد في هذا النشاط هو إعادة تأهيل موظفي الدولة أو تطوير أدائهم أو تحديث معلوماتهم ومهاراتهم المهنية نظراً للتغيرات والتطورات الهائلة في مجالات الاتصالات والكمبيوتر والملاحة ، ويقوم المعهد بإعداد خطة سنوية لمثل هذه البرامج بالتنسيق مع مركز التدريب في أثناء الخدمة بالهيئة والذي يقوم بتوزيع الخطة السنوية للهيئة على وزارات الدولة ومؤسساتها ، بالإضافة إلى طرح دورات أخرى عند طلبها من كل مؤسسات الدولة المختلفة خلال العام التدريبي .

الترجمـــة :

دعت الحاجة إلى إنشاء وحدة ترجمة في المعهد لتلبية حاجة المتدربين ومصممي البرامج

التدريبية في المعهد لترجمة البرامج التدريبية إلى اللغة الإنجليزية باعتبار اللغة الإنجليزية هي لغة الدراسة في المعهد ، بالإضافة إلى الاحتياجات الإدارية لترجمة المراسلات الدولية للمعهد وترجمة المشاريع المقدمة من خبراء أجانب تستقدمهم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لإعداد المشاريع المختلفة ، كما تقوم وحدة الترجمة بمهام الترجمة الفورية والتتبعية للدورات والمؤتمرات الخاصة بالهيئة وجهات أخرى .

الأقسام العلمية للمعهد :

أولاً - الأقسام العامة :

تهدف الأقسام العلمية العامة إلى تزويد منتسبي المعهد بقاعدة معرفية ، وإلى إكسابهم مهارات أساسية باعتبارها مدخلاً للبرامج التخصصية ، كما تتكفل هذه الأقسام ببرامج الفصل التمهيدي والأقسام العامة هي :

قسم المواد العامة :

ويضم المواد العلمية الثلاث التالية :

مادة الرياضيات التي يتم تدريسها من أجل تزويد المتدرب بالأسس والمفاهيم والقوانين الرياضية الأساسية التي تتطلبها التخصصات المختلفة .

مادة العلاقات العامة التي تعرض كيفية التعامل بين الإدارات والجمهور باختلاف مستوياته من خلال تقديم الأسس العلمية للمدخلات النفسية والاجتماعية بالإضافة إلى طرق الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الإنسانية .

مادة الجغرافيا التي تدرس بهدف تعريف المتدرب بالدول من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد مواقعها الجغرافية ، وكيفية حساب فروق الزمن بين الدول .

قسم المواد الأساسية :

يعتبر هذا القسم من الأقسام المهمة والرئيسة في المعهد حيث يقوم بمهمة تزويد الملتحقين بدورات الفنيين ومساعدي الفنيين بالمعارف الأساسية والمهارات الأولية اللازمة لتخصصاتهم قبل البدء في دراسة المقررات التخصصية ؛ هذه المعارف والمهارات تتمثل في مواد الكهرباء والإلكترونيات والدوائر الرقمية والرسم الهندسي والورشة واللحام ومبادئ الاتصالات .

قسم اللغة الإنجليزية :

يشتمل على المناهج الخاصة بمادة **اللغة الإنجليزية** من قواعد ومحادثة وكتابة ، والتي يتم تدريسها بشكل تراكمي منذ الفصل التمهيدي حتى فصل التخرج . كما يشتمل على مختبر لغة مزود بأحدث الوسائل التكنولوجية للتدريب على سلامة نطق الحروف وطلاقة المحادثة وكفاءة الاستيعاب السماعي ويقوم القسم بتدريس منهج اللغة الإنجليزية العامة بالإضافة إلى المفردات العلمية الفنية التي تمثل المحتوى العلمي للأقسام التخصصية .

الفصل التمهيدي :

ثم إقرار الفصل التمهيدي ليكون القاعدة المعرفية لعلوم الرياضيات واللغة الإنجليزية لمعظم تخصصات المعهد ؛ فنظراً لكون اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس في المعهد ، ولكون غالبية التخصصات العلمية تتطلب مستوى معيناً لمادة الرياضيات وتطبيقها ، فإنه يتم إلحاق جميع المتدربين المقبولين في المعهد بفصل تمهيدي يستغرق ١٤ أسبوعاً يسبق الفصول التدريبية التخصصية ، يشتمل على تدريس مادة اللغة الإنجليزية العامة (محادثة وكتابة وقراءة واستماع) ومادة الرياضيات وتطبيقها ، ويشترط اجتياز جميع مواد الفصل التمهيدي بنجاح ليتم توزيع المتدربين على الأقسام العلمية التخصصية .

الفصل التمهيدي
رمز المقرر : ل ج ٩١ لغاية إنجليزية ١٢
رمز المقرر : ع م ٩١ رياضيات ٨

ثانياً - الأقسام التخصصية :

يشتمل المعهد على ٥ أقسام علمية تخصصية يتم توزيع المتدربين عليها بعد اجتياز الفصل التمهيدي بشكل يتوافق مع متطلبات سوق العمل من خلال التنسيق المسبق للأقسام الخمسة التخصصية التي تغطى كافة تخصصات المعهد في مختلف مجالات قطاعات الدولة .

يحتوي كل قسم على عدة برامج تخصصية تقام بشكل منتظم وأخرى تقام عند طلبها من قبل سوق العمل ، وتتبع الأقسام العلمية نظام التدريب النظري والعملي والميداني بنسب مدروسة كفيلة بتحقيق معرفة علمية وافية وبضمان كفاءة المهارة العملية .

تصمم المناهج العلمية للتخصصات المختلفة بشكل يلبي متطلبات سوق العمل المحلي الذي يقوم بشكل دائم بتطوير مستوى خدماته وإنتاجه وتحديثها من خلال استيعاب أحدث التطورات التكنولوجية ، الأمر الذي يتطلب عملية تطوير مستمرة للمناهج السائدة .

هذه الأقسام التخصصية كالتالي :

* قسم الراديو
* قسم السنترالات
* قسم الشبكات الخارجية
* قسم الكمبيوتر
* قسم الملاحة

قسم الراديو

مهمة القسم :

يقوم القسم بإعداد الفنيين لتشغيل جميع أجزة الراديو التي يتم عن طريقها إرسال المعلومات واستقبالها وصيانتها ، وتشمل :

* أجهزة الموجات الدقيقة .
* أجهزة المحطات الأرضية لنظام الأقمار الصناعية .
* أجهزة النبضات الرمزية .
* أجهزة الألياف الضوئية .

كما يقوم القسم بإعداد الفنيين لتشغيل أجهزة البرامج الإذاعية والتلفزيونية وصيانتها ، وتشمل :

* أجهزة استوديوهات الإذاعة والتلفزيون .
* أجهزة إرسال البرامج الإذاعية والتلفزيونية .

وأيضاً يقوم القسم بإعداد المساعدين الفنيين للعمل على الأجهزة اللاسلكية وأجهزة الراديو والردار .

تخصصات القسم :

مستوى فني :

* فني اتصالات لاسلكية .
* فني إرسال إذاعي وتلفزيوني .
* فني استوديوهات إذاعة وتلفزيون .
* فني تراسل .
* فني راديو .
* صيانة أجهزة إلكترونية .

مستوى مساعد فني :

* رقابة ترددات

قسم السنترالات

مهمة القسم :

يقوم قسم السنترالات بإعداد المتدربين الخريجين وتأهيلهم للقيام بأعمال الفنيين من حيث تشغيل السنترالات الإلكترونية الرقمية والبدالات الإلكترونية وصيانتها ، بالإضافة إلى تشغيل أجهزة الاتصال المختلفة ونظمها من فاكس وهواتف وإنتركم وصيانتها ، وكذلك القيام بأعمال المساعدين الفنيين في عمليات تركيبات المقاسم وفحص الخطوط وتتبع شكاوى المشتركين وصيانة أجهزة الهاتف والإنتركم وعمل التمديدات اللازمة بين أنظمة الأجهزة المختلفة .

تخصصات القسم :

مستوى فني :

* صيانة أجهزة اتصال سلكية
* صيانة مقاسم إلكترونية
* مخابر اتصالات دولية
* مخابر اتصالات لاسلكية

مستوى مساعد فني :

* مأمور اتصالات
* مخابر لاسلكي
* صيانة أجهزة الهاتف والإنتركم
* فحص الخطوط والشكاوي

قسم الشبكات الخارجية

مهمة القسم :

يقوم قسم الشبكات الخارجية بإعداد الكوادر الفنية التي تكون قادرة على تمديد الكوابل الهاتفية وتركيباتها من المقسم حتى جهاز الهاتف الخاص بالمشترك وصيانتها .

كما يقوم القسم بإعداد دورات تنشيطية في هذا المجال لمتابعة أحدث الطرق العالمية المتبعة في توصيل الكوابل الهاتفية وتركيباتها وصيانتها ، مما يحقق المستوى المطلوب للخدمات الهاتفية وتأمين خدمة مستمرة على درجة عالية من الكفاءة .

تخصصات القسم :

مستوى فني :

* فني شبكات خارجية

مستوى مساعد فني :

* مساعد فني كوابل

قسم الكمبيوتر

مهمة القسم :

في إطار ممارسة قسم الكمبيوتر للدور المرسوم له في إعداد العمالة الوطنية المدربة وتأهيلها لوزارات الدولة ومؤسساتها وهيئاتها ، يتولى القسم تدريب كوادر وطنية وتأهيلها في مجالات مختلفة في تخصصات الكمبيوتر الفنية ، حيث يسعى القسم إلى رفع مستوى الخريجين لتلبية احتياجات سوق العمل ومواكبة العصر من خلال توفير متطلبات التحديث في مجالات الحاسب الآلي كلما تطلب سوق العمل ذلك . كذلك دعوة متخصصين لإقامة ندوات في مجال الحاسب لأعضاء هيئة التدريب والتدريس .

كما يساهم القسم في تطوير الأنظمة الموجودة في المعهد سواء في المكاتب الإدارية أو الأقسام العلمية وذلك من خلال دراسة احتياجاتها وعمل برامج خاصة بها ، وتمتد مساهمات القسم إلى مجال تطوير بعض الإدارات لعدد من معاهد الهيئة وكلياتها وديوانها ، وذلك من خلال تطبيق بعض البرامج المعدة من القسم ، وعلى مستوى الهيئة يشارك القسم في إعداد دورات تخصصية وإقامتها تحت إشراف إدارة تخطيط التدريب وتنسيقه وخدمة المجتمع .

تخصصات القسم :

مستوى فني :

* مساعد صانع برامج
* صيانة حاسب آلي
* مساعد مشغل حاسب آلي

مستوى مساعد فني :

* إدخال بيانات

قسم الملاحـة

مهمة القسم :

يقوم القسم بمهمة توفير الكوادر الفنية الوطنية التي تحتاج إليها وزارات الدولة وهيئاتها ومؤسساتها المختلفة المطلوبة في اختصاصات الدراسات البحرية والاتصالات البحرية والملاحة الجوية .

تخصصات القسم :

مستوى فني :

* فني اتصالات بحرية
* ضابط تسهيلات المطار
* قائد سفينة

مستوى مساعد فني :

* مساعد فني بحار
* مرشد أرضي

٣ - معهد التمريض

نشأة معهد التمريض وتاريخه

معهد التمريض

في عام ١٩٦٢م - أنشئ معهد التمريض في ٢٧/ أكتوبر سنة ١٩٦٢م ، بمسمى كلية التمريض ، ثم بدل المسمى بمعهد التمريض ، وكان البرنامج الدراسي عبارة عن ثلاث سنوات في دراسة التمريض العام بعد الشهادة المتوسطة وسنة دراسية للتخصص في تمريض النساء والولادة ، وأوقف هذا التخصص عام ١٩٨٠م للنظر في اللائحة التنظيمية .

وفي عام ١٩٦٤م - افتتح برنامج مساعدات الممرضات ومدة الدراسة به سنتان عن مبادئ التمريض ، ثم أوقف هذا البرنامج عام ١٩٨٢م .

وفي عام ١٩٧٥م - أضيف برنامج تخصص التمريض الجراحي ثم أوقف هذا البرنامج عام ١٩٨١م ، وذلك للنظر في اللائحة التنظيمية .

وفي عام ١٩٧٧م - تغيرت لائحة المعهد تبعاً لقرار الأمانة العامة الصحية للدول العربية ، وذلك بقبول الطالبات بعد إتمام ٩ سنوات من التعليم العام ، ونظراً لإقبال عدد كبير من الطالبات الحاصلات على الشهادة المتوسطة للالتحاق بالمعهد فقد أضيف شرط دراسة الصف الأول الثانوي (الإعدادي) مطابقاً لمقررات الأول الثانوي لدى وزارة التربية ، وبذلك قبل المعهد مجموعتين من الطالبات ؛ الحاصلات على الشهادة المتوسطة ويقبلن في الصف الإعدادي (الأول الثانوي) ، والحاصلات على الأول الثانوي ويقبلن في الصف الأول تمريض .

وفي عام ١٩٧٨م - افتتح برنامج مساعدي المرضين ، ومدة الدراسة به سنتان ، وقد أوقف هذا البرنامج عام ١٩٨٢م .

وفي عام ١٩٨٣م – عدلت بعض بنود اللائحة التنظيمية للمعهد وألحق بها لائحة برامج التخصصات بعد إضافة تخصص صحة المجتمع ليصبح بالمعهد ثلاثة تخصصات هي :

١ – تمريض نساء وولادة .

٢ – تمريض صحة المجتمع .

٣ – التمريض الجراحي .

وفي عام ١٩٨٨م – نقلت تبعية معهد التمريض من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

وفي عام ٨٩/ ٩٠م – صدر قرار مجلس الوزراء بنقل التبعية .

وفي عام ٩٠/ ٩١م – أوقفت الدراسة على مستوى دولة الكويت جراء العدوان العراقي الغاشم .

وفي عام ٩١/ ٩٢م – ركّزت الجهود هذا العام على صيانة مباني المعهد وإعادة التجهيز ، وفي الوقت نفسه شكّلت لجنة تطوير المناهج ونظام الدراسة بالمعهد .

وفي عام ٩٢/ ٩٣م – استؤنف القبول بمعهد التمريض بعد إيقافه ٤ سنوات متتالية ، وقد قبل في هذا العام إناث وذكور لأول مرة ، واقتصر القبول على الكويتيين وأبناء الخليج ، وقد بلغ عدد المقبولين لهذه الدفعة ٦٣ طالباً و٥٣ طالبة .

وفي عام ٩٣/ ٩٤م – استكمل تجهيز معامل التمريض والعلوم والكمبيوتر واللغة .

وفي عام ٩٤/ ٩٥م – تخرجت الدفعة الأولى للمقبولين بعد التحرير والتي تتضمن الدفعة الأولى من البنين وأدخلت مناهج جديدة (مكتبات وطرق بحث ، معايير كفاءة المهنة ، حلقات نقاش ، مقررات حرة) .

وفي عام ٩٥/ ٩٦م – شكلت لجان تطوير المقررات الثقافية بالتعاون مع وزارة التربية ، وتم تطوير جميع المقررات .

وفي عام ٩٦/ ٩٧م – اعتمد وزير التعليم العالي معادلة شهادة التمريض بالثانوية العامة ، واقتصر القبول على الطلبة الكويتيين فقط .

هدف المعهد :

- يهدف البرنامج إلى إعداد ممرض سريري قادر على القيام بالأعمال التمريضية الأساسية والاشتراك مع باقي أفراد الفريق الصحي لتقديم الخدمات الصحية وتأهيله ، وذلك بتطبيق المعلومات التي درست له كأساس لمقابلة الاحتياجات الوقائية والعلاجية والتأهيلية للفرد والأسرة والمجتمع في مختلف مراحل العمر .
- ويهدف المعهد إلى التوسع في علوم التمريض على المستوى العام والتخصصي .
- كما يهدف البرنامج إلى منح شهادة دبلوم التمريض العام المعادلة لشهادة الثانوية العامة لتتيح للخريج إكمال الدراسة في مجال التمريض على المستويين الفني والجامعي .

شروط القبول :

١ - أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة النجاح في الصف الأول الثانوي .
٢ - ألا يقل السن عن خمسة عشر عاماً ولا يزيد عن خمسة وعشرين .
٣ - أن يجتاز الاختبار الشخصي والفحص الطبي بنجاح .
٤ - الإعفاء من التجنيد خلال فترة الدراسة (للبنين) .
٥ - ألا تكون المتقدمة متزوجة وألا تتزوج في أثناء الدراسة (للبنات) .
٦ - ألا يكون قد سبق أن صدرت ضده أحكام تأديبية .
٧ - يقبل المعهد المتقدمين الكويتيين من الجنسين ، كما يقبل الخليجيين وفقاً للمعايير التي تحددها الهيئة في كل عام .
٨ - أن يكون المتقدم متفرغاً تفرغاً تاماً للدراسة .

الإمكانات والحوافز المتاحة للطلبة في المعهد :

الحوافـــز :

١ - الدراسة مجانية .
٢ - مكافأة مالية شهرية .
٣ - مواصلات من المعهد وإليه (للطالبات) ، وإلى أماكن التمرين العملي لجميع الطلبة .
٤ - زي موحد رسمي .

٥ - سكن داخلي لمن تنطبق عليه شروط الإقامة الداخلية (للطالبات فقط) .
٦ - رحلة علمية استطلاعية سنوية إلى خارج البلاد للمتفوقين .
٧ - يعين الخريج على الدرجة السادسة بعد التخرج .
٨ - يمكن للخريجين المتميزين متابعة دراسة التمريض خارج الكويت .

الإمكانـــات :

١ - وسائل إيضاح سمعية وبصرية ومجسمات لمقررات التمريض والمقررات الثقافية .
٢ - مكتبة تضم مراجع علمية (ثقافية - تمريضية) .
٣ - مختبرات لغات .
٤ - مختبر حاسب آلي .

مستقبل الخريجين :

يمنح المعهد شهادة التمريض العام التي تؤهل الخريجين للتالي :

- العمل كممرضين قانونيين في أحد أقسام الخدمات الصحية .
- يعين الخريج على الدرجة السادسة من مجموعة الوظائف العامة .
- التخصص في أحد فروع التمريض .
- الدراسة الجامعية والدراسات العليا .
- دخول الدورات التعليمية المختلفة .

مجالات العمل التمريضي :

مجالات العمل التمريضي واسعة ومتعددة ، فيمكن للمتخرج أن يبدأ حياته العملية ثم يتدرج إلى المسؤوليات العليا بمتابعة دراسته وسنين الخبرة كالتالي :

أولاً - الأعمال الإكلينيكية :

١ - ممرض سريري .
٢ - ممرض متخصص .
٣ - ممرض رعاية صحية أولية .

ثانياً - الأعمال الإدارية :

١ - مسؤول جناح أمراض عامة تخصصية .

٢ - مساعد ممرضات مستشفى .

٣ - رئيس ممرضات مستشفى .

٤ - رئيس ممرضات منطقة صحية .

٥ - مدير إدارة تمريض .

ثالثاً - في الخدمات التمريضية :

١ - مشرف في إحدى المستشفيات أو الخدمات الخارجية .

٢ - مساعد رئيس لتطوير المعلومات في إحدى المستشفيات أو الخدمات الخارجية .

البرنامج التعليمي :

يتكون البرنامج التعليمي من مقررات علمية تخصصية (تمريضية - صحية) ومقررات ثقافية ومقررات اختيار حر .

لكل مقرر وحدات دراسية معيارها وحدة دراسية تعادل ساعة ، وتدرس هذه المقررات في ثلاث سنوات دراسية بستة فصول ، ويدرس في كل فصل من ٢٩ - ٣١ وحدة دراسية ، ويشترط للتخرج أن يتم الطالب اجتياز (١٨١) وحدة على الأقل يحصل في نهايتها على شهادة التمريض العام .

وقد تخرج من المعهد حتى عام ١٩٩٤م :

١ - برنامج التمريض العام : ١٢٨٥ ممرضة .

٢ - برنامج تخصصات تمريض نساء وولادة : ٣٠٧ ممرضات .

٣ - تمريض جراحي : ١٢٧ ممرضة ، وصحة مجتمع : ٢١ ممرضة .

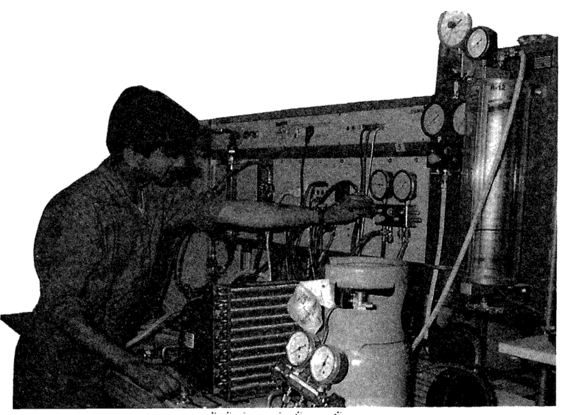
٤ - برنامج مساعدات الممرضات : ٣٥٠ مساعدة .

٥ - برنامج مساعدي الممرضين : ٩٢ مساعداً .

٤- معهد التدريب الصناعي (صباح السالم)

مقدمــة :

تهتم دولة الكويت اهتماماً بالغاً بتوفير القوى العاملة المدربة في كافة قطاعات النشاط الصناعي والاقتصادي بالدولة وفقاً لمقتضيات حاجة العمالة وخطط التنمية والتغيرات التكنولوجية الحديثة .



معهد التدريب الصناعي صباح السالم

التعريف بالمعهد :

افتتح معهد التدريب الصناعي سنة ١٩٩٢م في ضاحية صباح السالم بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (G.T.Z) بهدف إعداد المتدربين وتأهيلهم فنياً لسد حاجة البلاد من الفنيين والمساهمة في تنمية القوى البشرية في مختلف القطاعات الصناعية .

وقد جهّز المعهد بأحدث ما تم التوصل إليه من معدات وأجهزة تدريب ، ويعد من أحدث المعاهد الفنية في الشرق الأوسط من حيث البرنامج والمحتوى التدريبي وطرق التدريس الحديثة ، ويقوم على التدريب نخبة من الشباب الكويتي المؤهل لذلك علمياً ، يساعدهم مجموعة من الاستشاريين الألمان في مختلف التخصصات .

الأقسام العلمية :

قسم الكهرباء :

يضم التخصصات التالية :

أ - التمديدات الكهربائية .

ب - القوى الكهربائية .

ج - الراديو والتلفزيون .

د - أجهزة القياس والتحكم .

هـ - التبريد والتكييف .

قسم الإنشاءات :

ويضم تخصص نجارة الأثاث .

قسم المعادن :

ويضم هذا القسم التخصصات التالية :

أ - ميكانيكا عامة ويقوم بجميع أعمال الميكانيكا في التركيبات :

(اللحام - البرادة - الصيانة)

ب - الخراطة وتشغيل المعادن ، والجديد في هذا التخصص هو إدخال الخراطة المبرمجة بالكمبيوتر وذلك في مقرر السنة الأخيرة .

قسم السيارات :

ويضم التخصصات التالية :

أ - ميكانيكا محركات بنزين .
ب - ميكانيكا محركات ديزل .
ج - كهرباء سيارات .
د - سمكرة السيارات وصبغها .

نظام التدريب :

- مدة التدريب ٣ سنوات تدريبية مقسمة إلى ٦ فصول تدريبية يتخللها فترة للتدريب الميداني مدتها ١٢ أسبوعاً .
- يوفر المعهد جميع مستلزمات التدريب من أجهزة ومعدات وملابس وغيرها .
- يطلب إلى المتدرب الالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها في الهيئة والمعاهد .
- ينقسم البرنامج التدريبي إلى مقررات نظرية ، ومقررات عملية يقضيها المتدرب في المختبر والورشة ، ومقررات مساندة ، ومقررات ثقافية عامة .
- يمنح الخريج مسمى (فني) ، ويتم تعيينه مباشرة بعد التخرج على الدرجة السادسة من مجموعة الوظائف العامة مضافاً إليها علاوتان من علاوات الدرجة .

النشاطات الرياضية والاجتماعية :

أ - نشاطات رياضية :

بالمعهد ملاعب رياضية لمزاولة النشاط وهي :

- ملعب كرة قدم .
- ملعب كرة تنس أرضي .
- ملعب كرة طائرة .
- ملعب كرة سلة .

هذا بالإضافة إلى صالة مغطاة لكرة السلة والطائرة .

ب - نشاطات ثقافية :

تقوم اللجنة الثقافية بالمعهد بإصدار النشرات والبحوث المفيدة للطلبة وعقد المسابقات

الثقافية ، كما أن بالمعهد مكتبة كبيرة تحتوي على العديد من الكتب العلمية والثقافية .

ج - نشاطات اجتماعية :

يقيم المعهد حفلات في المناسبات المختلفة ، ويعقد المسابقات الاجتماعية والثقافية ، وبالمعهد مسرح كبير يتسع لألف طالب . .

ويقوم المشرف الاجتماعي بالمعهد بدراسة حالات الطلبة وحل المشكلات التي تعوق تقدمهم في الدراسة .

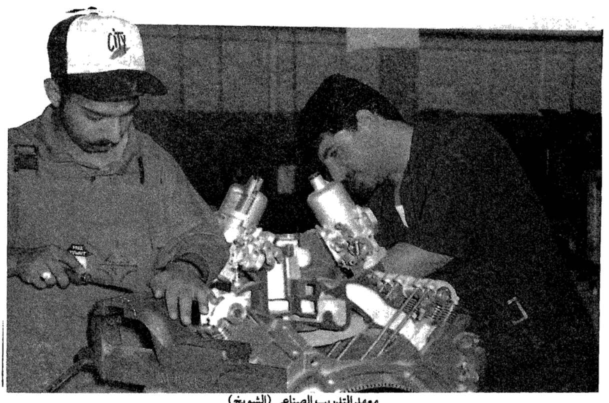
شروط القبول :

١ - أن يكون حاصلاً على شهادة النجاح في الصف الرابع المتوسط .
٢ - أن يكون كويتي الجنسية .
٣ - ألا يقل عمره عند بدء الدورة عن خمس عشرة سنة ميلادية .
٤ - أن يجتاز الكشف الصحي المطلوب للتخصص الذي يلتحق به .
٥ - أن يكون حسن السير والسلوك .
٦ - أن يجتاز اختبار القبول بالمعهد .
٧ - أن يتفرغ للتدريب وفقاً لما يحكم ذلك من نظم وإجراءات .

٥- معهد التدريب الصناعي (الشويخ)

التعريف بالمعهد[1] :

أنشئ المعهد عام ١٩٦٨م تحت اسم مركز التدريب المهني ، وفي عام ١٩٧١م وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية تم إنشاء مبنى جديد بمنطقة الشويخ وانتقل إليه المركز تحت مسمى «مركز الشويخ للتدريب الصناعي» ، ويتبع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ثم انتقلت تبعيته إلى الإدارة المركزية للتدريب بالمسمى نفسه .



معهد التدريب الصناعي (الشويخ)

وبصدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ألحق بها المركز بالمسمى الجديد نفسه ، ثم تحوّل اسمه إلى «معهد التدريب الصناعي/ الشويخ» في عام ١٩٩٣م .

---

(١) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الإصدار الثالث ١٩٨٨م ص ٣٠ .

شروط القبول :

١ - الحصول على شهادة النجاح للصف الرابع المتوسط كحد أدنى .

٢ - أن يكون المتقدم كويتي الجنسية أو من يعامل معاملة الكويتي .

٣ - ألا يقل عمر المتقدم عند التخرج عن ١٨ سنة .

٤ - أن يجتاز الكشف الصحي المطلوب للتخصص الذي يلتحق به .

٥ - أن يتفرغ للتدريب وفقاً لما يحكم ذلك من نظم وإجراءات .

٦ - أن يكون حسن السير والسلوك .

٧ - أن يجتاز اختبارات القبول .

التخصصات المتاحة :

١ - الخراطة وآلات التشغيل .

٢ - أجهزة القياس والتحكم .

٣ - الراديو والتلفزيون .

٤ - الصيانة والتمديدات .

٥ - الميكانيكيات الكهربائية .

٦ - اللحام والصفائح المعدنية .

٧ - النجارة والديكور .

٨ - السيارات .

٩ - البرادة العامة .

١٠- التبريد والتكييف .

١١- الديزل والآلات الثقيلة .

حوافز ومميزات :

يتم تعيين الخريجين مساعدي فنيين على الدرجة السابعة وثلاث علاوات .

النشاطات والخدمات :

- يقوم المعهد بتقديم الرعاية الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية لجميع المتدربين من خلال مكتب شؤون المتدربين .
- القيام بتنظيم رحلات داخلية وخارجية ومسابقات وندوات ثقافية وعلمية ونشاطات رياضية مختلفة .

نظام الدراسة :

مدة الدراسة التدريبية سنتان تدريبيتان مقسّمتان إلى أربعة فصول تدريبية ، ويتم التدريب الميداني للمتدربين خلال الفصل التدريبي الرابع ، ولمدة ٤ أشهر في مجال التخصص .

مجالات عمل الخريجين :

يعمل خريجو المعهد في مختلف وزارات الدولة ومؤسساتها ، وذلك حسب التخصص الذي تخرج فيه المتدرب .

* * *

٦ - الدورات التدريبية الخاصة

أولاً - نبذة تاريخية عن النشأة والتطور :

الدورات التدريبية الخاصة هي إحدى القنوات الرئيسة لأنشطة قطاع التدريب بالهيئة ؛ حيث يتم من خلالها إعداد القوى العاملة الفنية المتخصصة وتأهيلها لقطاعات كثيرة في الدولة في مجالات عمل متنوعة .

دورات تدريبية خاصة

وترجع نشأة الدورات التدريبية الخاصة إلى عام ١٩٧٧م ، حيث بدأت هذه الدورات تحت مسمى الدورات الخارجية في العام التدريبي ١٩٧٨/٧٧م ، ثم تغير مسماها إلى الدورات التدريبية الخاصة في عام ١٩٨٢م مع بداية نشأة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الخريجين في الدورات الخاصة خلال ١٤ عاماً :

الأعوام التدريبية	مستوى الفنيين			مستوى مساعدي الفنيين			المجموع الكلي		
	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع
٨٢/ ١٩٨٣م	٢٥	–	٢٥	٣٥٢	١٨٧	٥٣٩	٣٧٧	١٨٧	٥٦٤
٨٣/ ١٩٨٤م	٥٤	–	٥٤	٤١٨	١٦٨	٥٨٦	٤٧٢	١٦٨	٦٤٠
٨٤/ ١٩٨٥م	٤٣	١٢	٥٥	٥٨٤	١٦٠	٧٤٤	٦٢٧	١٧٢	٧٩٩
٨٥/ ١٩٨٦م	١٠٣	٢٢	١٢٥	٥١٧	١٣٠	٦٤٧	٦٢٠	١٥٢	٧٧٢
٨٦/ ١٩٨٧م	٨٠	١٤	٩٤	٧٢١	٢١٢	٩٣٣	٨٠١	٢٢٦	١٠٢٧
٨٧/ ١٩٨٨م	١٤٦	–	١٤٦	٦٨٢	١٩٩	٨٨١	٨٢٨	١٩٩	١٠٢٧
٨٨/ ١٩٨٩م	٣٣٣	١٧	٣٥٠	٤٩٨	١٣٨	٦٣٦	٨٣١	١٥٥	٩٨٦
٨٩/ ١٩٩٠م	٣٩٦	٣٦	٤٣٢	٥٤٧	٢٣٠	٧٧٧	٩٤٣	٢٦٦	١٢٠٩

الأعوام التدريبية	مستوى الفنيين			مستوى مساعد الفنيين			المجموع الكلي		
	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع
٩٠/ ١٩٩١م	عام الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت								
٩١/ ١٩٩٢م	٣٢٧	٦٨	٣٩٥	٢٩٨	٢٦٩	٥٦٧	٦٢٥	٣٣٧	٩٦٢
٩٢/ ١٩٩٣م	٤٤٧	١٠٦	٥٥٣	١٤٣	٢٢٩	٣٧٢	٥٩٠	٣٣٥	٩٢٥
٩٣/ ١٩٩٤م	٦٥٧	١٣٩	٧٩٦	٢٨١	٢٢٧	٥٠٨	٩٣٨	٣٦٦	١٣٠٤
٩٤/ ١٩٩٥م	٣٥٩	١٥٨	٥١٧	٢١٢	١٦٥	٣٧٧	٥٧١	٣٢٣	٨٩٤
٩٥/ ١٩٩٦م	٢٥٤	٣١١	٥٦٥	٤٣٥	٣٤٦	٧٨١	٦٨٩	٦٥٧	١٣٤٦
الإجمالي	٣٢٢٤	٨٨٣	٤٠١٧	٥٦٨٨	٢٦٦٠	٨٣٤٨	٨٩١٢	٣٥٤٣	١٢٤٥٥

ثانياً – الأهـــداف :

تهـدف الدورات التـدريبيـة الخـاصـة إلى إعـداد قـوى عـاملة وتأهيلـهـا لمهن ووظائف وتخصصات تحتاج إليها قطاعات سوق العمل المختلفة ، بحيث يتم توزيع المتدربين بعد تخرجهم على جهات العمل الطالبة ، وهذا يعني معرفة المتدرب بمكان عمله بعد التخرج منذ بداية التحاقه بالدورة التدريبية .

ثالثاً – نظام الدراسة وهيكلة البرامج :

يتم تأهيل المتدربين بالدورات التدريبية الخاصة لمستويين من التأهيل :

المستوى الأول : الفني : ويقبل به الطلبة الحاصلون على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويقضون فترة تدريبية تمتد إلى عامين تدريبيين بأربعة فصول تدريبية .

المستوى الثاني : مساعد فني : ويقبل به الطلبة الذين لا يقل مؤهلهم عن الشهادة المتوسطة ، ويتدربون لمدة عام تدريبي بفصلين تدريبيين .

ويتم تنظيم هذه الدورات في الفترة المسائية لمدة خمسة أيام أسبوعياً ، وتنظم زيارات ميدانية لجهات العمل في أثناء فترة التدريب ، كما تخصص فترات تدريبية خاصة للتدريب الميداني .

وتحدد الهيئة شروط عامة للقبول بهذه الدورات :

- أن يكون المتقدم كويتي الجنسية وألا يقل عمره عن ١٧ عاماً .
- أن يكون المتقدم حاصلاً على مؤهل القبول بالدورة .
- أن يجتاز المتقدم الاختبار الطبي وامتحانات القبول بالدورة .
- يجوز قبول أبناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية طبقاً للقواعد والنظم التي تضعها الهيئة في هذا الشأن .

رابعاً - الأقسام التدريبية (المجالات) :

تتنوع الدورات التدريبية الخاصة لتشمل المجالات التالية :

- مجالات فنية (تكنولوجية وهندسية) .
- مجالات إدارية وأعمال مكتبية وسكرتارية .
- مجالات الخدمات .
- مجالات طبية مساعدة .
- مجال زراعي .

خامساً - البرامج والتخصصات المتاحة :

تحتاج الدورات التدريبية الخاصة إلى أساليب فنية معينة في تصميم برامجها التدريبية ، حيث تنتمي إلى نوعية خاصة من البرامج ، والتي يطلق عليها مصطلح البرامج (التفصيل) ، والتي تصمم خصيصاً لتفي باحتياجات تدريبية معينة من معارف ومهارات تتطلبها مهنة أو وظيفة محددة وطبقاً للوصف الوظيفي لها ، ويشترك في تصميم البرامج ثلاث جهات هي : إدارة تخطيط التدريب بالهيئة وتنسيقه ، جهة التدريب (المركز أو المعهد المختص) والجهة الطالبة (سوق العمل) .

وتختلف تخصصات الدورات التدريبية وتتنوع طبقاً لاحتياجات سوق العمل ، لذلك تقوم إدارة تخطيط التدريب وتنسيقه في كل فصل تدريبي بحصر احتياجات جهات سوق العمل ، وبناء على ذلك تبنى الخطة التدريبية للفصل التدريبي ، وتتضمن الجهات الطالبة والتخصصات المطلوبة وأعداد المتدربين ومستويات التأهيل المطلوبة .

ومن هنا تبقى تخصصات البرامج في حالة تغير مستمر ولا تتصف بالاستمرارية أو الثبات .

وعلى الرغم من هذا فإن بعض التخصصات تمثل احتياجاً شبه دائم لكثير من الجهات ، مثل تخصصات : السكرتارية والطباعة ، والأعمال المكتبية ، ومجال الأمن والسلامة ، ومجال أعمال الجمارك والموانى .

ويوضح الجدول التالي أهم التخصصات المتاحة بالدورات التدريبية الخاصة .

الدورات التدريبية الخاصة[1]

المجالات	لمستوى الفنيين	لمستوى مساعدي الفنيين
الفنية (الهندسية والتكنولوجية)	* صيانة ميكانيكية لمحطات الهندسة الصحية . * صيانة كهربائية لمحطات الهندسة الصحية . * تشغيل محطات الهندسة الصحية . * رسم هندسي . * مسح أراض . * مسح كميات . * تزويد الطائرات بالوقود . * أجهزة دقيقة . * أعمال صحية . * إنشاءات . * مكافحة تلوث بحري . * فحص مركبات .	* ميكانيك وكهرباء وبحري . * تشغيل ماكينات بحرية . * إنشاءات رصف ومجاري . * كهرباء بحري . * ميكانيك بحري . * صيانة محركات ديزل . * تشغيل ماكينات بحرية . * تشغيل آلات .
الطبية والصحية	* طوارئ طبية . * تعقيم . * فاصد دم . * تركيب أطراف صناعية . * تفتيش لحوم . * بيطرة .	* سجلات طبية . * تعقيم . * أشعة – أسنان . * معاون صحي . * عيادة أسنان . * عيادة خارجية . * كاتب جناح .

(تابع) الدورات التدريبية الخاصة[1]

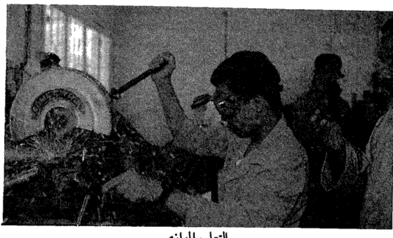
المجالات	لمستوى الفنيين	لمستوى مساعدي الفنيين
	* تدقيق جمركي .	* سجلات مختبرية .
الإدارية والسكرتارية والأعمال المكتبية	* تفتيش جمركي . * سكرتارية وأعمال الإدارة المكتبية . * سكرتير جلسة/ سكرتير تحقيق . * مندوب إعلان/ مندوب تنفيذ . * تفتيش تجاري . * تشغيل أجهزة ميكروفيلم .	* إدارة مواد . * طباعة وأرشيف . * فرز بريدي . * فرز آلي وترميز بريدي . * دمغ مشغولات معادن ثمينة . * تسجيل بيانات حاسب .
الخدمات	* أمن وسلامة . * طباعة أوفست . ** تحضير مختبر علوم .	* صيانة الآلات الكاتبة . ** أمن وسلامة . * ملاحظة نظافة . * إطفاء . * طباعة أوفست
الزراعة	* زراعة . ** شبكات ري . * زراعة تجميلية . * تحريج ومراع	

(١) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الإصدار الثالث ١٩٩٨م ص ٣٤ - ٣٥ .

٧ - التعليم الموازي

تمهيـــد :

كان في بروز ظواهر التسرب وتباين السن والتأخر الدراسي بين فئة من الطلاب الأسوياء في مدارس التعليم العام مدعاة لدراسة هذه الظواهر ثم التوجه إلى ضرورة إيجاد برامج تعليمية توازي التعليم العام وتتوافق مع ظروف هذه الفئة التي لم تتمكن من التكيّف مع مواد التعليم العام ومناهجه .


التعليم الموازي

من أجل ذلك شكّلت لجنة في وزارة التربية بقرار وزاري ١٦٥/ ١٩٧٨م بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٧٨م لدراسة مشروعات التعليم الموازي وبرمجتها ، وما أن قدمت تقريرها النهائي حتى صدر القرار و ت ش ١/ ٧/ ٤٢٣٦٧ بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٤٠٠هـ الموافق ٦/ ٧/ ١٩٨٠م باستحداث مراقبة التعليم الموازي تختص بما يلي :

١ - الإشراف على معهد التأهيل المهني والمتوسط ومعاهد التعليم الموازي ومدارسه التي يتم إنشاؤها مستقبلاً .

٢ - تجميع البيانات والمعلومات والبحوث المتعلقة بالتعليم الموازي ودراستها والاستفادة منها في تطوير هذه النوعية من التعليم .

٣ - متابعة الدراسات والبحوث التي تجري في الوزارة وتتعلق بالتعليم الموازي وكذا القرارات التي تصدر في شأنها .

٤ - القيام بأعمال السكرتارية الفنية للجان التي تشكل لبحث الأمور التي تتعلق بالتعليم الموازي .

ولقد قامت المراقبة بالإشراف على معهدي التأهيل المهني المتوسط رقم (١) ، (٢) اعتباراً من بداية العام الدراسي ٨٠/ ١٩٨١م وبناء على القرار رقم وت/ت س/ ١/ ٢٤٧٩٦ بتاريخ ٢٤/ ١١/ ١٤٠١ هـ الموافق ٢/ ١٢/ ١٩٨٠م والذي تم بموجبه تغيير المسمى إلى مدرستي التعليم الموازي (١) ، (٢) .

وتتلخص أهم أهداف نظام التعليم الموازي في :

أ - تلبية احتياجات المجتمع من القوى البشرية المؤهلة في النواحي العملية والمهنية طبقاً لاحتياجات الدولة والفرد .

ب - تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم أمام جميع المواطنين بما يناسب قدراتهم واستعداداتهم وميولهم ، وبذلك يتحقق الأمن والأمان لكل من الفرد والأسرة والمجتمع .

ج - ترشيد توجيه القوى البشرية الوطنية العاملة بإيجاد قاعدة ثابتة من العمالة المهنية تسهم في زيادة الدخل القومي وتطوير اقتصاديات البلاد .

د - تحقيق التكييف النفسي والاجتماعي لقطاع من الطلاب لهم قدراتهم واستعداداتهم وميولهم بتوجيههم إلى نوع التعليم المناسب .

هـ - مواكبة اتجاهات العصر الحديث وتقدمه .

و - الإسهام في ترشيد نظرة المجتمع إلى العمل اليدوي .

المنطلقات التي اعتمدت عليها وزارة التربية لإبقاء التعليم الموازي تحت رعايتها :

- أثبتت الدراسات والأبحاث الميدانية أن التعليم العام لا يمكنه أن يحتوي طلاب التعليم الموازي بسبب اختلاف طبيعة الطلاب وميولهم وتباين قدراتهم في التعليم العام والموازي ، لأن المشكلة ليست تعليمية فقط ، وإنما هي من التشعيب بحيث أصبح واضحاً أنه من حق أصحابها أن يكون لهم نظام خاص بهم ، ينمي قدراتهم ، ويقوم مسارهم ، ويجدد فيهم الثقة بالنفس والشعور بالانتماء والولاء لوطنهم شأنهم في ذلك شأن طلاب التعليم العام .
- أن النفع العام لن يعود على طلاب التعليم الموازي وحدهم وإنما سيشمل أيضاً طلاب التعليم العام ؛ فوجود أعداد - ولو كانت محدودة - من الطلاب المتأخرين دراسياً في كل فصل من فصول التعليم العام له آثاره السلبية في طلاب الفصل جميعهم ، فعجز الطلاب - كبار السن - عن مجاراة زملائهم صغار السن في المواد الثقافية والنظرية يسبب لهم إحباطاً ومعاناة .

- وصل عدد المتأخرين دراسياً في العام الدراسي ٨٤/ ١٩٨٥م إلى ٢٠٩٥٣ طالباً وطالبة - من الكويتيين ، وذلك يحتم ضرورة إشراف وزارة التربية على التعليم الموازي فهي وحدها القادرة على احتواء تلك الأعداد الكبيرة والإشراف عليها وتعهدها ومتابعتها لما لها من خبرات وقدرات وطاقات فنية متكاملة ورؤية واضحة في مجال التربية .

الخطة الدراسية التي اعتمدتها وزارة التربية في مدارس التعليم الموازي حتى عام ٨٤/ ١٩٨٥م :

المواد الدراسية	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع
التربية الإسلامية	٢	٢	٢	٢
اللغة العربية	٣	٣	٣	٣
المواد الاجتماعية	١	١	١	١
اللغة الإنجليزية	٢	٢	٢	٢
الرياضيات	٢	٢	٢	٢
العلوم	٢	٢	٢	٢
التربية البدنية	١	١	١	١
إجمالي المواد الثقافية	١٣	١٣	١٣	١٣
الرسم الهندسي	٢	٢	٢	٢
أصول الصناعة	٢	٢	٢	٢
الأمن الصناعي	١	١	-	-
المقايسات	-	-	١	١
إجمالي المواد الفنية العامة	٥	٥	٥	٥
مواد التخصص	١٥	١٥	١٥	١٥
الهوايات	٢	٢	٢	٢
إجمالي المواد الدراسية	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥

مجالات التدريب بمدارس التعليم الموازي
منذ نشأته عام ١٩٨٠م وحتى العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣م

يتيح التعليم الموازي الفرصة للطلبة الراغبين في الالتحاق بأحد التخصصات التالية التي أنشئت منذ العام الدراسي ٨٠/ ١٩٨١م في مدرستي التعليم الموازي رقم (١)، (٢) :

أ - مدرسة التعليم الموازي رقم (١) تدرس بها التخصصات التالية :

١ - طباعة الأوفست .
٢ - التمديدات الكهربائية .
٣ - اللحام والأشغال المعدنية .

ب - مدرسة التعليم الموازي رقم (٢) تدرس بها التخصصات التالية :

١ - نجارة العمارة والأثاث .
٢ - نجارة الفرم الخرسانية وحديد التسليح .
٣ - الدهانات والزخرفة .

مدة الدراسة :

الدراسة في مدارس التعليم الموازي أربع سنوات يمنح الطالب بعدها شهادة دبلوم التأهيل المهني المتوسط لمدارس التعليم الموازي لمرحلة الإعداد لمستوى صانع فني ماهر .

شروط القبول :

- أن يكون الطالب مسجلاً في الصف الأول المتوسط أو الثاني المتوسط أو الثالث المتوسط وأن يكون مستمراً في دراسته .
- ألا يقل عمره عن ١٣ سنة وأن يكون كويتي الجنسية .
- أن يحصل على موافقة خطية من التعليم الموازي بعد اجتيازه الاختبارات المقررة بإحدى مدارس التعليم الموازي .

يمنح الطالب ستين ديناراً شهرياً في الصفين الأول والثاني وتسعين ديناراً في الصفين الثالث والرابع ، وتوفر له المواصلات ، كما تصرف له ملابس التدريب مع توفير الكتب اللازمة وتكريم المتفوقين .

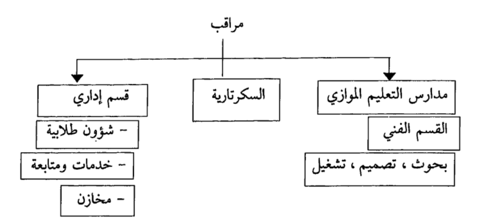
توفير الخدمة الاجتماعية كي تساعد الطالب على التخلص من جميع أنواع المشكلات التي يواجهها .

ويمارس الطالب في أثناء دراسته أنواعاً مختلفة من النشاطات هي النشاط الرياضي والزراعي والكشافة والمكتبة والإذاعة المدرسية .

مستقبل الخريج :

يعد خريج التعليم الموازي من الأيدي العاملة الماهرة ، وهو مطلوب في المؤسسات الحكومية والأهلية جميعها ، ويتم تعيينه على الدرجة السابعة في دوائر الحكومة .

الهيكل التنظيمي لمراقبة التعليم الموازي
التابعة لوزارة التربية ١٩٨٠ - ١٩٨٦م



المدرسون والموظفون :

بلغ عـدد المدرسين في التعليم الموازي في العام الدراسي ٨٤/ ١٩٨٥م ما مجموعه ٨٧ مدرساً .

أما مجموع العاملين من مدرسين وموظفين ومستخدمين فقد بلغوا ١٦٢ موظفاً وانحصرت المواد الثقافية التي يدرسها الطالب في العام نفسه في التربية الإسلامية ، واللغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم والمواد الاجتماعية والتربية البدنية .

أما المواد الفنية فقد انحصرت في : رسم هندسي وصناعي ، علم أصول الصناعة ، حصر الكميات ، الأمن الصناعي .

أما المواد المهنية التخصصية فقد كانت طباعة أوفست ، تمديدات كهربائية ، سمكرة ، نجارة فرم ، نجارة أثاث ، دهان وزخرفة .

التعليم الموازي تابعاً للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :

وبقي التعليم الموازي تابعاً لوزارة التربية إلى أن تقرر في عام ١٩٨٦م أن تكون تبعية هذا التعليم للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

ولا يوجد تغيير في أهداف التعليم الموازي بعد تبعيته للهيئة العامة للتعليم التطبيقي

والتدريب فالأهداف الواردة في عام ١٩٩٠م هي الأهداف نفسها التي أشرنا إليها عام ١٩٨٠م في بداية الحديث عن التعليم الموازي . وكانت مدارس التعليم الموازي مدرستين فقط وهما المدرستان اللتان كانتا قائمتين في عام ١٩٨٠م .

الخريجون حسب التخصصات :

بلغ خريجو التعليم الموازي منذ عام ٨٠/ ١٩٨١م حتى العام الدراسي ٨٨/ ١٩٨٩م ، ما مجموعه ٥٣٦ خريجاً موزعين على التخصصات التالية :

التخصص	عدد الخريجين
- صيانة آلة كاتبة	١٣
- تنجيد	٣٦
- تمديدات كهربائية	١٤٢
- لحام سمكرة	٦١
- طباعة أوفست	٦٣
- نجارة الفرم ، وحديد التسليح	٤٢
- نجارة العمارة والأثاث	١٤٠
- دهانات وزخرفة	٣٩
- المجمـــوع	٥٣٦

زيادة التخصصات المهنية :

وفي العام الدراسي ٩٢/١٩٩٣م ونظراً لحاجة سوق العمل الماسة والمتزايدة إلى هذه النوعية من المهنيين ، ولإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من الطلبة الراغبين في الانخراط في سلك العمالة الوطنية المتخصصة رأى المسؤولون استحداث تخصصات جديدة لتأهيل الطلبة وتدريبهم عليها بالإضافة إلى التخصصات السابقة ، وأصبحت التخصصات التي تدرس بمدارس التعليم الموازي اعتباراً من العام الدراسي ٩٢/١٩٩٣م هي :

أ - في مدرسة التعليم الموازي رقم (١) التخصصات التالية :

١ - ميكانيكا السيارات .
٢ - كهرباء السيارات .
٣ - صيانة أجهزة التبريد والتكييف .
٤ - طباعة الأوفست .
٥ - التمديدات الكهربائية .

ب - وفي مدرسة التعليم الموازي رقم (٢) التخصصات الآتية :

١ - نجارة الأثاث والعمارة .
٢ - اللحام والأشغال المعدنية .
٣ - نجارة الخرسانة وحديد التسليح .

الخريجـــــون :

العـــام	عدد الخريجين
٨٠/ ١٩٨١م	١١٢
٨١/ ١٩٨٢م	٨٤
٨٢/ ١٩٨٣م	٨٢
٨٣/ ١٩٨٤م	٤٤
٨٤/ ١٩٨٥م	٤٥
٨٥/ ١٩٨٦م	٤٨
٨٦/ ١٩٨٧م	٥٠
٨٧/ ١٩٨٨م	٣٥
٨٨/ ١٩٨٩م	٣٠
٨٩/ ١٩٩٠م	٣٤
٩٠/ ١٩٩١م	عام الغزو العراقي الغاشم
٩١/ ١٩٩٢م	٣٢
٩٢/ ١٩٩٣م	٤٥
٩٣/ ١٩٩٤م	٤١
المجموع	٦٨٢

ويبلغ عدد الخريجين مع نهاية العام الدراسي ٩٥/ ١٩٩٦م ما مجموعه ٨١٠ خريجين وقد تم تعيين الخريجين جميعاً دون استثناء .

أما أعداد الطلبة في التعليم الموازي في عام ٩٤/ ١٩٩٥م فقد كانت على النحو التالي :

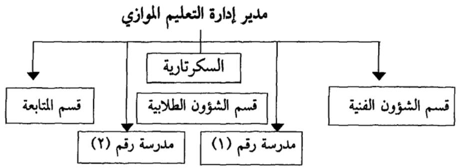
- الطلبة المقبولون في العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م ١٢٥
- المتوقع قبولهم ٩٥/ ١٩٩٦م ١٦٠

- المقيـــــدون ٩٤/ ١٩٩٥م ٣٨٤
- خريجو عام ٩٣/ ١٩٩٤م ٤١

وهناك تطلع لزيادة أعـداد مدارس التـعليم الموازي وفتح مـدارس للتـعليم الموازي للبنات إضافة إلى فتح مدارس للتعليم الموازي للمرحلة الثانوية .

ضم التعليم الموازي إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي :

أصبح التعليم الموازي بعد تبعيته للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ العام الدراسي ٩٢/ ١٩٩٣م إدارة التعليم الموازي وثبت هيكله التنظيمي على النحو التالي :



وكان وضع التعليم الموازي في العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥م على النحو التالي :

بيان بأعداد هيئة التدريب/ التدريس/ العاملين :

البيـــــان	العدد
أعضاء هيئة التدريب	٤١
المدرسون من غير أعضاء هيئة التدريب	٢٧
الموظفون من غير العاملين في حقل التدريب	٣١
إجمالي العاملين بالتعليم الموازي	٩٩

● بيان بأعداد طلاب مدارس التعليم الموازي :

البيـــان	العدد
أعداد الطلبة المقبولين للعام ٩٤/ ١٩٩٥م	١٢٥
كان أعداد الطلبة المتوقع قبولهم للعام ٩٥/ ١٩٩٦م	١٦٠
أعداد الطلبة المقيدين ٩٤/ ١٩٩٥م	٣٨٤
أعداد الطلبة الخريجين للعام ٩٣/ ١٩٩٤م	٤١
كان أعداد الطلبة المتوقع تخرجهم للعام ٩٤/ ١٩٩٥م	٤٧

● أعداد الفصول الدراسية ومتوسط عدد الطلبة في كل فصل :

المدرسة	عدد الفصول بها	متوسط عدد الطلبة
مدرسة التعليم الموازي (١)	١٤ فصلاً + ٥ مراسم	١٧
مدرسة التعليم الموازي (٢)	١١ فصلاً + ٥ مراسم	١٧

● أعداد المختبرات ومتوسط عدد الطلبة في كل مختبر :

المدرسة	عدد المختبرات بها (علوم)	متوسط عدد الطلبة في المختبر
مدرسة التعليم الموازي (١)	١	١٧
مدرسة التعليم الموازي (٢)	١	١٧

● أعداد الورش ومتوسط عدد الطلبة في كل ورشة :

المدرسة	التخصص	عدد الورش	متوسط عدد الطلبة في كل ورشة
مدرسة التعليم الموازي رقم (١)	طباعة الأوفست	١٠	١٠
	التمديدات الكهربائية	٥	١٥
	ميكانيكا السيارات	٢	١٧
	كهرباء السيارات	٢	١٧
	صيانة أجهزة التبريد والتكييف	٢	١٧
مدرسة التعليم الموازي رقم (٢)	نجارة الأثاث والعمارة	٦	١٥
	نجارة الخرسانة وحديد التسليح	٣	١٥
	اللحام والأشغال المعدنية	٣	١٥
إجمالي أعداد الورش		٣٣	

● **مدة الدراسة بمدارس التعليم الموازي :**

٤ سنوات دراسية (مرحلة متوسطة) .

● **المسمى الوظيفي للخريج :**

● صانع فني ماهر .

● **الدرجة التي يعين عليها :**

السابعة/ عامة .

برامج التنمية المهنية
لأعضاء هيئات التدريس بالهيئة

حرصت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت على الأخذ بيد أعضاء هيئتها التدريسية إلى طريق التنمية المهنية والعلمية بما يحقق تطوير مهارتهم التدريسية سواء ما يتعلق منها بأسلوب العرض في قاعات الدراسة أو بطريقة التدريب في المختبرات والورش، وهدفها من ذلك إيجاد المدرب والمدرس ذي الكفاءة العلمية والتعليمية العالية، كذلك قياس وتقويم محاور العملية التعليمية وكل ما يتعلق بها.

إنشاء جهاز مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية :

أقامت الهيئة العديد من الدراسات لبحث موضوع النمو المهني لعضو هيئة التدريس والتدريب، وكانت نتيجتها عدة توصيات بإنشاء جهاز متفرغ يقع على عاتقه تقديم مجموعة من البرامج التدريبية التأهيلية وثيقة الصلة بتطوير قدرات عضو هيئة التدريس والتدريب، ومن هنا كان إنشاء مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية بموجب القراررقم ١٨٢٢ لسنة ١٩٩٩م والصادر في ٢ نوفمبر ١٩٩٩م.

ويتبنى المركز تحقيق الأهداف التالية :

- ترجمة التوجهات والسياسات المتعلقة بالهوية العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى خطط وبرامج تدريبية.
- تقديم برامج تدريبية عالية الجودة لأعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية بما يدعم مهاراتهم وكفاءاتهم في التدريس والتدريب، وفي استخدام أحدث الطرق والأساليب في إدارة الفصل وتطوير المنهج العلمي وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم.
- تقديم دورات تدريبية في مجال الإعداد المهني والتربوي لأعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية من غير المؤهلين تربوياً.
- إدخال الحاسب الآلي في العملية التعليمية لتنمية روح الابتكار لدى الطلبة والمتدربين من خلال تقديم المناهج باستخدام هذه التقنية المتقدمة.

- توفير المصادر التي تدعم التطوير المهني للأعضاء مما يمكنهم من إثراء أدائهم .
- توفير فرص النمو الذاتي والمهني لغير المستجدين من الأساتذة والمدربين .
- تصميم أدوات القياس والتقويم وتطويرها .
- تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والتدريب .
- توفير المعلومات وتقديم الخدمات المساندة للأعضاء .
- رصد الظواهر ذات التأثير في العملية التعليمية .

الدورات التدريبية التي يقدمها المركز :

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يقدم المركز عدداً من الدورات التدريبية في مجالات متعددة :

أولاً - دورات «الكمبيوتر» :

- دورة الكمبيوتر التعليمي MAC .
- دورة الكمبيوتر التعليمي .
- «١» IBM «٢» IBM .
- دورة الكمبيوتر التعليمي (٣) .
- دورة الكمبيوتر وسيط تعليمي .
- مقدمة في استخدام شبكة الإنترنت .
- دورة متقدمة في استخدام شبكة الإنترنت .

ثانياً - من دورات الإعداد والتأهيل التربوية :

- دورة البحث العلمي .
- دورة الإعداد التربوي .

ومن الدورات التخصصية

- دورة تطوير المناهج (المرحلة الأولى) .
- دورة تطوير المناهج (المرحلة الثانية) .
- دورة تطوير المناهج (المرحلة الثالثة) .
- دورة التدريس بالأهداف .

- دورة إعداد الشفافيات .
- دورة التعامل مع الطلبة .
- دورة الأداء التدريسي الفعال .
- دورة الإرشاد الأكاديمي .
- دورة التربية العملية .
- دورة الإبداع .
- دورة تنظيم الوقت .
- دورة مهارات القيادة التربوية .
- دورة مهارات التعامل مع القلق عند الطلبة .
- دورة إتقان أساليب التدريس .
- دورة الاختبار تصميماً وتقييماً .
- دورة فن التدريس في الكليات والمعاهد .
- دورة مهارات الاتصال .
- دورة FIRST STEP TEACHER .
- دورة الحلقات الإرشادية .
- دورة إدارة الفصل .
- دورة إعداد مدربي الورش .

كما يستقبل المركز مقترحات أعضاء هيئتي التدريس والتدريب لإقامة دورات جديدة فنية علمية متخصصة تفي باحتياجاتهم العلمية وتحقق أهداف التنمية المهنية لهم .

تطلعات في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئات التدريس :

إن الطبيعة التطبيقية لبرامج الهيئة تتطلب دائماً دعم التلاحم والتفاعل المستمر بين أعضاء هيئات التدريس ومؤسسات سوق العمل لتواكب برامج الهيئة التجديد والتطوير الذي يطرأ على أساليب سوق العمل ومعداته وأجهزته واكتساب الخبرات المتطورة التي يستعملها سوق العمل في تطوير إنتاجه وتنميته حتى لا ينفصل عضو هيئة التدريس عن الممارسات التطبيقية المتجددة في سوق العمل مكتفياً بمعلوماته وتوجهاته الأكاديمية .

وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية سبل التفاعل بين أعضاء هيئات التدريس وسوق العمل

وبرامج هذا التفاعل من خلال توفير فترات تنظم التحاق عضو هيئة التدريس بالمؤسسات الرائدة في سوق العمل من خلال برامج التفرغ العلمي أو وسائل أخرى تنظم لتحقيق ذلك .

كما أن توفير سبل اطلاع أعضاء هيئات التدريس على ممارسات المؤسسات المتقدمة في أطرافها المتقدمة بالدول الرائدة في المجالات المختلفة يتطلب دعم الصلات بين مؤسسات الهيئة والجامعات والمؤسسات المماثلة عالمياً وتوثيقها لتسهيل هذه الزيارات وذلك التواصل ؛ فنجاح التعليم التطبيقي مرتبط أساساً بفرص تجدد أعضاء هيئات التدريس ووتنمية خبراتهم وتطويرها .

ويمثل مشروع التعاون المشترك في مشروع التقويم الذاتي بين مؤسسات التعليم التطبيقي وهيئات الاعتراف الأكاديمي في الولايات المتحدة التي تم الاستعانة بخبراتها في إجراء هذا المشروع خطوة على طريق توفير فرص العمل المشترك لاكتساب الخبرات المتقدمة من قبل أعضاء هيئات التدريس .

كما أن فرص منح الأولوية في اختيار أعضاء هيئات التدريس يجب أن تتاح لمن قضوا فترة في سوق العمل فجمعوا بذلك بين المؤهل الأكاديمي الرفيع في مجال تخصصهم والممارسة الفعلية وتطبيقاتها في سوق العمل .

* * *

التطور الكمي لطلبة الهيئة وطالباتها :

تطورت كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعاهدها تطوراً كمياً واسعاً ؛ فقد كان مجموع الطلبة والطالبات المسجلين فيها عند إنشائها في العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م حوالي ٧٦٣٠ طالباً ومتدرباً . وقد بلغ عددهم في العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م (١٧٩٩١) طالباً ومتدرباً بمعنى أنهم تزايدوا بنسبة ٢٣٥٪ عما كانوا عليه في السنة الأولى للهيئة وكان ١٥٥٣٩ منهم من الكويتيين ، ونجد تفصيل الأعداد في الجداول التالية :

أولاً - المسجلون في الكليات *

الكلية	بنين	بنات	المجموع
كلية التربية الأساسية	١٧٤٦	٤٠٢٦	٥٧٧٢
	١٦٩٥	٤٣١٤	٦٠٠٩
كلية الدراسات التجارية	٢٠٦٩	٢٩٩٨	٥٠٦٧
	١٩٨٩	٢٨١٩	٤٨٠٨
العلوم الصحية	٨٥	٣٦٨	٤٥٣
	٨٧	٣٧٧	٤٦٤
الدراسات التكنولوجية	١٩٦٦	٣٦١	٢٣٢٧
	١٩٨٦	٣٥٧	٢٣٤٣
إجمالي الفصل الأول	٥٨٦٦	٧٧٥٣	١٣٦١٩
إجمالي الفصل الثاني	٥٧٥٧	٧٨٦٧	١٣٦٢٤

(*) الرقم الأول يمثل المسجلين في الفصل الدراسي الأول
والرقم الثاني يمثل المسجلين في الفصل الدراسي الثاني .

ثانياً - المسجلون بمعاهد التدريب (مستوى فني)

	بنين	بنات	المجموع
الاتصالات والملاحة	٣٧٥[1]	١٠٤	٤٧٩
	٤٢٨	-	٤٢٨
الكهرباء والماء	٢٦٦	-	٢٦٦
	٢١٩	-	٢١٩
الدورات الخاصة	٧٣٦	٥٦٦	١٣٠٢
	٦٩٨	٧٢٧	١٤٢٥
مجموع الفصل الأول	١٣٧٧	٦٧٠	٢٠٤٧
مجموع الفصل الثاني	١٣٤٥	٧٢٧	٢٠٧٢

(١) الرقم الأول يمثل دوماً في هذه الجداول المسجلين في الفصل الدراسي الأول ، والرقم الثاني يمثل المسجلين في الفصل الدراسي الثاني . المصدر نشرة الإنجازات التي أصدرتها هيئة التعليم التطبيقي والتدريب لسنة ٩٤/ ١٩٩٥م ص ٢٤ .

ثالثاً - المسجلون بمعاهد التدريب (مستوى مساعد فني)

المعهد	بنين	بنات	المجموع
الاتصالات	١٧٦	١٢٦	٣٠٢
والملاحة	٢٢٢	١٩٥	٤١٧
الكهرباء والماء	٦٢	-	٦٢
	٤٨	-	٤٨
التدريب الصناعي	٣٦٢	-	٣٦٢
(الشويخ)	٢٨١	-	٢٨١
التدريب الصناعي	٣٦٥	-	٣٦٥
(صباح السالم)	٣٥١	-	٣٥١
الدورات التدريبية	٢٤٦	٢١٦	٤٦٢
الخاصة	٤٠٢	٢٣١	٦٣٣
معهد التمريض	٨٠	٧١	١٥١
	٨٠	٧١	١٥١
التعليم الموازي	٤١٤	-	٤١٤
	٤١٤	-	٤١٤
مجموع الفصل الأول	١٧٠٥	٤١٣	٢١١٨
مجموع الفصل الثاني	١٧٩٨	٤٩٧	٢٢٩٥

رابعاً - إجمالي المسجلين بالهيئة

الفصل الدراسي	الكليات	المعاهد		الإجمالي
		فني	مساعد فني	
الفصل الأول	١٣٦١٩	٢٠٤٧	٢١١٨	١٧٧٨٤
الفصل الثاني	١٣٦٢٤	٢٠٧٢	٢٢٩٥	١٧٩٩١

هذا وقد التحق بدورات التدريب في أثناء الخدمة لموظفي الدولة منذ سنة ٨٢/١٩٨٣م حتى سنة ٩٤/ ١٩٩٥م من الدارسين ٩٠٤٣ دارساً ودارسة التحقوا بـ ٥٢٢ دورة تدريبية من بينهم ٢١٠٧ موظفين من موظفي الهيئة .

والجدول التالي يبين هذه الدورات وعدد منتسبيها[١] :

العام التدريبي	عدد الدورات المنفذة	أعداد المتدربين		مجموع المتدربين
		موظفو جهات العمل	موظفو الهيئة	
٨٢/ ١٩٨٣م	٤	٦٨	-	٦٨
٨٣/ ١٩٨٤م	٥	٨٠	-	٨٠
٨٤/ ١٩٨٥م	٤	٥٠	-	٥٠
٨٥/ ١٩٨٦م	٨	٧١	٢٤	٩٥
٨٦/ ١٩٨٧م	١٨	٩٢	١٩٠	٢٨٢
٨٧/ ١٩٨٨م	٣٧	٢٧٠	٣٧٥	٦٤٥
٨٨/ ١٩٨٩م	٤٩	٦٥٣	٢٠٥	٨٥٨
٨٩/ ١٩٩٠م	٦٨	٩٠٤	٣١٣	١٢١٧
٩٠/ ١٩٩١م	عام الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت			
٩١/ ١٩٩٢م	٥٩	٨٣٥	١٩٠	١٠٢٥
٩٢/ ١٩٩٣م	١٢٩	١٧٥٦	٥٣٨	٢٢٩٤
٩٣/ ١٩٩٤م	١٠٣	١٦١٨	٢٠٢	١٨٣٨
٩٤/ ١٩٩٥م	٣٨	٥٣٩	٧٠	٦٠٩
الإجمالي	٥٢٢	٦٩٣٦	٢١٢٥	٩٠٦١

---

(١) كراس (إنجاز) الذي أصدرته الهيئة لسنة ٩٤/ ١٩٩٥م ص ٢٨ .

الخريجـــون :

تطورت أعـداد الخريجين بالطبع خلال السنوات الثلاث عشـرة من عمـر الهيئة (٨٢ - ١٩٩٥م) في جميع مجالات التعليم والتدريس فيها[١] .

وإذا انتقلنا إلى مقارنة أخرى أكثر أهمية في دلالتها بين أعداد الخريجين فسنجد أن إجمالي خريجي المعاهد الفنية والمهنية (الكليات التطبيقية حالياً) خلال السنوات العشر السابقة على إنشاء الهيئة يصل إلى حوالي ٧٣٤٨ خريجاً وخريجة ، بينما نجد أن إجمالي الخريجين من الكليات التطبيقية منذ إنشاء الهيئة (٨٢/ ٨٣م) وحتى العام الدراسي (٩٤/ ٩٥م) يصل إلى حوالي ٢٦١٣٦ خريجاً وخريجة ، وبمقارنة هذين الرقمين نجد أن عدد الخريجين قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات ونصف في ١٣ سنة عقب إنشاء الهيئة عنه في ١٠ سنوات سابقة على إنشائها ، ولهذا الرقم دلالة طيبة على الكفاءة الداخلية للتعليم بالهيئة ، وإنْ كان هذا الرقم يبقى بطبيعة الحال دون مستوى الحاجة الفعلية لسوق العمل ، ومن بين إجمالي الخريجين منذ إنشاء الهيئة حتى الآن ، وعددهم (٢٦١٣٦) خريجاً وخريجة نجد أن نسبة البنين منهم تصل إلى حوالي ٣٩,٥٪ بينما نسبة البنات تصل حوالي ٦٠,٥٪ ونرى ذلك كله في الجدول التالي[٢] :

---

(١) نعدها ١٣ سنة زمنياً وهي في الواقع ١٢ سنة فعلية فقط لأن سنة الغزو العراقي سنة ١٩٩٠م كانت معدومة الخريجين .

(٢) انظر كراس (إنجاز) الذي أصدرته الهيئة سنة ٩٤/ ١٩٩٥م ص ١٦ .

تطور عدد الخريجين بكليات التعليم التطبيقي (٨٢/ ٨٣ - ٩٤/ ١٩٩٥م)

الكلية / الأعوام الدراسية	التربية الأساسية		الدراسات التجارية		العلوم الصحية		الدراسات التكنولوجية		الإجمالي	
	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات
٨٢/ ١٩٨٣م	٢٩٢	٤٨١	١٥٤	٣٧٤	١٤	٧٠	٢١٣	-	٦٧٣	٩٢٥
٨٣/ ١٩٨٤م	٣٩٤	٥١٧	١٦٣	٤٠١	٢٥	١٠١	٢١٦	-	٧٩٨	١٠١٩
٨٤/ ١٩٨٥م	٢٦٠	٥٧٥	٢١٨	٣٦٤	٤٥	٩٨	٢٢٧	-	٧٥٠	١٠٣٧
٨٥/ ١٩٨٦م	٢١١	٥٤٣	١٩٤	٣٨٥	٢٤	٨١	٢٩٣	-	٧٢٢	١٠٠٩
٨٦/ ١٩٨٧م	٢٣٤	٧٤٦	١٩٤	٤٤٢	٢٥	١٤٢	٢٧١	-	٧٢٤	١٣٣٠
٨٧/ ١٩٨٨م	١٦١	٣٠٣	٢٣١	٤٨٤	٣٦	١٣٧	٢٨٠	-	٧٠٨	٩٢٤
٨٨/ ١٩٨٩م	١١١	١٥١	٢٢٠	٥٧٢	٤٨	١٢٣	٤١٦	٨٣	٧٩٥	٩٢٩
٨٩/ ١٩٩٠م	٨٨	٣١٩	٢٩٤	٥٠٣	٤٣	١٧٥	٤٤٠	٨٦	٨٦٥	١٠٨٣
٩٠/ ١٩٩١م	عام الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت									
٩١/ ١٩٩٢م	٢٠٩	٨٠٤	٢٨٤	٥٣٤	٢٨	١٥٥	٣٥٠	١٠٩	٨٧١	١٦٠٢
٩٢/ ١٩٩٣م	٢٦٩	٩٣٤	٣١٥	٨٢٠	٢٦	١٥٨	٢٩٥	٦٨	٩٠٥	١٩٨٠
٩٣/ ١٩٩٤م	٢٦٦	٨٨٧	٣٤٨	٨٧١	٢٥	١٣٩	٥٥٢	١١٧	١١٩١	٢٠١٤
٩٤/ ١٩٩٥م	٢٨١	٧٧٢	٤٩٠	١٠٠٦	٢٥	١٠٩	٥٣١	٨٨	١٣٢٧	١٩٧٥
الإجمالي	٢٧٧٦	٧٠٣٢	٣١٠٥	٦٧٥٦	٣٦٤	١٤٨٨	٤٠٨٤	٥٥١	١٠٣٢٩	١٥٨٢٧

= ٢٦١٥٦

*** أما خريجو المعاهد والدورات التدريبية فيلاحظ :**

إن عدد خريجي الدورات التدريبية الخاصة وحدها بلغ (١١١٦٧) خريجاً وخريجة خلال ١٣ سنة ، وما يقرب من ثلث هذا الرقم كان من المتدربات ، أي أن عدد الخريجين كان كبيراً في قطاع التدريب مقارناً بعدد الخريجات حسب الجدول التالي[١] .

المعاهد / الأعوام الدراسية	معهد الاتصالات والملاحة		معهد تدريب الكهرباء والماء	معهد التدريب الصناعي	الدورات التدريبية الخاصة		الإجمالي	
	بنين	بنات			بنين	بنات	بنين	بنات
٨٢/١٩٨٣م	١٤٠	٣٧	٣٧	٨٩	٣٧٧	١٨٧	٦٤٣	٢٢٤
٨٣/١٩٨٤م	١١٤	٥٥	٤٢	٤٧	٤٧٢	١٦٨	٦٧٥	٢٢٣
٨٤/١٩٨٥م	١٣٩	٥٩	٢٦	٣٦	٦٢٧	١٧٢	٨٢٨	٢٣١
٨٥/١٩٨٦م	١٨١	٧١	٤٣	٨٥	٦٢٠	١٥٢	٩٢٩	٢٢٣
٨٦/١٩٨٧م	٣٠١	٦٥	٥٦	١٥٠	٨٠١	٢٢٦	١٣٠٨	٢٩١
٨٧/١٩٨٨م	١٣٤	١٠١	٣٤	١٠٦	٨٢٨	١٩٩	١١٠٢	٣٠٠
٨٨/١٩٨٩م	١٨٤	١٣٤	٦٠	٢٦	٨٣١	١٥٥	١١٠١	٢٨٩
٨٩/١٩٩٠م	١٣٦	١٠٠	٧٨	١٤٢	٩٤٣	٢٦٦	١٢٩٩	٣٦٦
٩٠/١٩٩١م	عام الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت							
٩١/١٩٩٢م	١٦٦	٨٥	٥٤	٩١	٦٢٥	٣٣٧	٩٣٦	٤٢٢
٩٢/١٩٩٣م	٣٢١	٦٣	١٨٤	١٣٢	٥٩٠	٣٣٥	١٢٢٧	٣٩٨
٩٣/١٩٩٤م	٢٤٣	٥٣	١٤٥	١٣١	٩٣٨	٣٦٦	١٤٥٧	٤١٩
٩٤/١٩٩٥م	٢٧٣	١٥٢	١٠٣	٢٢٩	٦٠٥	٣٤٧	١٢١٠	٤٩٩
الإجمالي العام	٢٣٣٢	٩٧٥	٨٦٢	١٢٦٤	٨٢٥٧	٢٩١٠	١٢٧١٥	٣٨٨٥

(١) انظر كراس (إنجاز) ص ١٨

وتطورت أعداد الخريجين في معهد التمريض والتعليم الموازي أيضاً كما يظهر في الجدول التالي[1] :

المعهد \ السنة	٨٢/ ٨٣م	٨٣/ ٨٤م	٨٤/ ٨٥م	٨٥/ ٨٦م	٨٦/ ٨٧م	٨٧/ ٨٨م	٨٨/ ٨٩م	٨٩/ ٩٠م	٩٠/ ٩١م	٩١/ ٩٢م	٩٢/ ٩٣م	٩٣/ ٩٤م	٩٤/ ٩٥م	مجموع
معهد التمريض	٧٠	٤٥	٥٥	٥٢	٤٩	٧٤	١٠٨	١٣٥	-	٣٠	٨	-	٤٤	٦٧٠
التعليم الموازي	٨٢	٤٤	٤٥	٤٨	٥٠	٣٥	٣٠	٣٤	-	٣٢	٤٥	٤١	٤٧	٥٣٣

أما أعداد الخريجين من معاهد التدريب والدورات الخاصة (بمستوى فني وفني مساعد) فكان في المجموع يبلغ ٥٨٩٣ فنياً و١٠٧٠٧ مساعدين فنيين خلال الأعوام الثلاثة عشر الماضية في مجموع قدره ١٦٦٠٠ خريج وخريجة حسب الجدول التالي[2] :

الأعوام الدراسية	أعداد الخريجين	
	فني	مساعد فني
٨٢/ ١٩٨٣م	١٣٩	٧٢٨
٨٣/ ١٩٨٤م	١٦٣	٧٣٥
٨٤/ ١٩٨٥م	١٣٧	٩٢٢
٨٥/ ١٩٨٦م	٢٨٤	٨٦٨
٨٦/ ١٩٨٧م	٤١٩	١١٨٠
٨٧/ ١٩٨٨م	٣١٤	١٠٨٨
٨٨/ ١٩٨٩م	٥٥٣	٨٣٧
٨٩/ ١٩٩٠م	٦١٧	١٠٤٨
٩٠/ ١٩٩١م	عام الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت	
٩١/ ١٩٩٢م	٥٧٨	٧٨٠
٩٢/ ١٩٩٣م	٨٦١	٧٦٤
٩٣/ ١٩٩٤م	١٠٦٨	٨٠٨
٩٤/ ١٩٩٥م	٧٦٠	٩٤٩
الإجمالي العام	٥٨٩٣	١٠٧٠٧

(١) انظر كراس إنجاز ص ١٨ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠ .

وبصورة عامة كانت قفزة أعداد الخريجين واضحة جداً في السنوات الأخيرة بعد الغزو وكانت الإناث في هذه السنوات أكثر عدداً من البنين .

وهكذا يلاحظ أن مجموع أعداد الخريجين خلال السنوات العشر التي سبقت إنشاء هيئة التعليم التطبيقي بلغ حوالي ٧٣٤٨ خريجاً وخريجة فقط ، في حين بلغ مجموع الخريجين من الكليات التطبيقية والمعاهد بما في ذلك خريجو الدورات ومعهد التمريض والتعليم الموازي منذ إنشاء الهيئة سنة ٨٢/١٩٨٣م حتى العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م بلغ ٤٤٤٦٢ خريجاً وخريجة ، أي أن عدد الخريجين تضاعف ست مرات ونصف المرة في ثلاث عشرة سنة ، وذلك عما كان في السنوات العشر السابقة لها .

ولكن هذا العدد رغم ضخامته يبقى دون الحاجة الفعلية لسوق العمل ونسبة البنين فيه لا تزيد على ٣٩,٥٪ وتصل نسبة البنات إلى ٦٠,٥٪ وهم يتوزعون على قطاعات العمل على النحو التالي :

- في القطاع التربوي ٣٧,٩٪
- في القطاع التجاري ٣٦,٩٪
- في القطاع الصحي ٧,٢٪
- في القطاع التكنولوجي ١٨٪

أما في معاهد التدريب والدورات التدريبية :

فقد بلغ إجمالي المتدربين من مختلف المستويات ما بين سنتي ٧٦/١٩٧٧م (وهو تاريخ إنشاء الإدارة المركزية للتدريب) وحتى إنشاء الهيئة سنة ٨١/ ١٩٨٢م حوالي ٥٤٩٩ متدرباً في مدى ست سنوات ، في حين بلغ إجمالي المتدربين خلال الفترة من ٨٢/١٩٨٣م يوم إنشاء الهيئة وحتى العام الدراسي ٩٤/ ١٩٥٥م أي خلال ١٣ سنة (١٦٥٩٠) متدرباً .

وفي مقارنة أخيرة بين إجمالي المقبولين في المعاهد الفنية قبل إنشاء الهيئة ما بين سنتي ٧٢/ ١٩٧٣م و٨١/ ١٩٨٢م (العام السابق على إنشاء الهيئة) نجد أن العدد قبلها كان ١٥١٥٠ طالباً وطالبة في حين كان العدد المقبول في الهيئة في السنوات العشر ما بين ٨٢/ ١٩٨٣م و٩٤/ ١٩٩٥م يبلغ ٧١٦٠٣ ، بمعنى أنه تضاعف أربع مرات وثلثي المرة فيما بين الفترتين ، وتشير هذه الزيادة في أعداد المقبولين إلى دلالة طيبة على تطور الإقبال على التعليم التطبيقي وتغير نظرة المجتمع إلى هذا النوع من التعليم ، ونلاحظ أن نسبة هؤلاء المقبولين كانوا ٤٧٪ من

البنين و٥٣٪ من البنات وأن توزيعهم في الدراسة كان على النحو التالي :

- في القطاع التربوي ٣٢,٩٪
- في القطاع التجاري ٤١,٥٪
- في القطاع الصحي ٦,٨٪
- في القطاع التكنولوجي ١٨,٨٪

البعثـــات :

تقوم الهيئة بإرسال المبعوثين للتخصص في الخارج ، وكان الوضع الراهن للمبعوثين حتى عام ١٩٩٥م يبلغ ٧٦٦ مبعوثاً تفصيلهم :

- للدكتوراه ١٨٠

(وأكثر من نصفهم لكلية التربية الأساسية ، والثمن لكلية الدراسات التكنولوجية ، والثلث لكلية الدراسات التجارية ، وعدد لكلية العلوم الصحية) .

- للماجستير ٢٤٣

(للتكنولوجيا للدراسات التجارية وللعلوم الصحية)

- للبكالوريوس ٣١٣ في مختلف التخصصات

ومنح ٢٤ موظفاً إجازات دراسية وتفرغاً ، كما أرسل أربعة في دورات تدريبية .

وكانت أكثر بلدان الإيفاد عدداً في الموفدين هي الولايات المتحدة تليها المملكة المتحدة (بريطانيا) ثم جمهورية مصر العربية فالمملكة العربية السعودية .

والجدول التالي يبين البعثات حسب السنين :

السنة	٨٢م	٨٣م	٨٤م	٨٥م	٨٦م	٨٧م	٨٨م	٨٩م	٩٠م	٩١م	٩٢م	٩٣م	٩٤م	٩٥م	مجموع
الدكتوراه	٢	٣	٤	١	٢	٨	١٣	١٨	١٣	١٥	٢٣	٢٨	٤٤	٦	١٨٠
الماجستير	١٤	١٩	١٨	١٢	٢١	٩	٩	١٢	١٤	٣٢	٦٤	٩	٨	٢	٢٤٣
البكالوريوس	٢	٦	٨	١٦	١٨	١٤	١١	٢٦	١٧	٧٢	٦٨	٣١	٢٤	-	٣١٣
إجازات دراسية	-	-	-	٣	١	-	-	٤	٢	٣	٢	٧	٢	٢	٢٤
دورات تدريبية	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	٢	-	٤
المجموع	١٨	٢٩	٣٠	٣٢	٤٢	٣١	٣٣	٦٠	٤٦	١٢٣	١٥٧	٧٥	٨٠	١٠	٧٦٦

هيئة التدريس والتدريب
عدد أعضاء هيئة التدريب في التعليم التطبيقي

	١/٨/٩٠م قبل الغزو العراقي		المجموع	في سنة ٩٢/١٩٩٣م		المجموع
	كويتي	غير كويتي		كويتي	غير كويتي	
عضو هيئة تدريس	٣٦٤	٤٠٦	٧٧٠	٤٧٩	٢٦٨	٧٤٧
عضو هيئة تدريب	١١٥	٦١	١٧٦	١٧١	٨٠	٢٥١
معيد بعثة تدريس	٦٨	-	٦٨	١٢١	-	١٢١
كادر عام	٦٩١	١٣٧٨	٢٠٦٩	٩٦	٥٠٨	٦٠٤

أما في سنة ٩٤/ ١٩٩٥م فكان العدد كما في الجدول التالي :

أعضاء هيئة التدريس		أعضاء هيئة التدريب	
كويتي	غير كويتي	كويتي	غير كويتي
٦١٩	٢٨٩	١٨٥	١٠٧
٩٠٨		٢٩٢	
١٢٠٠			

خدمة المجتمع والتعليم المستمر

كما أن في جامعة الكويت جانباً لخدمة المجتمع كذلك فإن في هيئة التعليم التطبيقي إدارة خدمة المجتمع باسم (برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر) ، وتقوم على مجموعة من البرامج التعليمية والتدريبية تقدم نشاطاتها للمواطنين منذ العام الدراسي ٨٤/ ١٩٨٥م ويهدف إلى معاونة أفراد المجتمع على تحقيق النمو الذاتي المتكامل عن طريق هذه البرامج التي تخدم الفرد في ذاته وفي أسرته وفي مجتمعه في المجالات التطبيقية المتوافرة في كليات الهيئة ومراكزها .



خدمة التعليم المستمر

وتشمل العلوم الإنسانية والفنون والعلوم التقنية والمهنية والتجارية والحاسب الآلي وبرامج العلوم الصحية ، هذا بالإضافة إلى تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية الدراسات التطبيقية والتدريبية واستخدامها في شتى جوانب الحياة لمسايرة التغيرات في هذا العصر .

وتتميز برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر التي تقدمها الهيئة بأنها موجهة إلى جميع أفراد المجتمع الكويتي رجالاً ونساء ، وهي لا تضع قيوداً من أي نوع على الراغبين في الالتحاق بها سوى بلوغ سن الثامنة عشرة ومعرفة القراءة والكتابة ، وتشمل برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر دراسة التخصصات التالية :

ميكانيكا وكهرباء سيارات ، تكنولوجيا التبريد ، إصلاح الماكينات البحرية الصغيرة وصيانتها ، أسس بناء المنازل ، التمديدات الصحية ، التصوير الضوئي ، الخياطة والتفصيل والتطريز ، الحاسب الآلي ، المحاسبة ، الخط العربي ، طباعة الأوفست ، نجارة الخرسانة وحديد التسليح ، النجارة للأثاث والعمارة . وقد أقامت لهذه المهمة مكتباً خاصاً فيها .

مكتب خدمة المجتمع :

يهدف المكتب إلى وضع خطط برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر والإشراف عليها ومتابعتها ووضع الإجراءات اللازمة لتنفيذها بما يحقق أهداف الهيئة لتنمية قدرات الأفراد بالدولة وتطوير المفاهيم العامة لأهمية دور الهيئة وتعميقها وللارتفاع بمكانتها العلمية والمهنية والاجتماعية في المجتمع .

ويتولى المكتب الاختصاصات التالية :

١ - القيام بالدراسات الاستطلاعية والميدانية التي تكشف عن احتياجات أفراد المجتمع من الفرص والمجالات التي يقدمها مكتب خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، والتأكد من استمرار الحاجة إليها .

٢ - وضع الخطط السنوية والمستقبلية للنشاطات والمجالات التي تهدف إلى خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، والتنسيق في ذلك مع الجهات والهيئات المعنية بهذه النشاطات .

٣ - تنظيم وعقد البرامج العلمية والتدريبية في مجال خدمة المجتمع والتعليم المستمر المرتبطة بالبرامج العلمية والتدريبية التي تقدمها الكليات أو تقع في نطاق اهتماماتها .

٤ - القيام بالأبحاث والدراسات والجهود اللازمة لدعم الصلة بين برامج الهيئة والمشكلات المجتمعية ، والتعرف على حاجتها ، ووضع حلول لها خاصة في مجالات الأسرة الكويتية والخليجية والشباب الخليجي والتطورات الاقتصادية وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية .

٥ - تعميق الوعي الثقافي لأفراد المجتمع من خلال إقامة الأسابيع الثقافية للدول العربية والأجنبية وتنظيم المعارض الفنية ومعارض الصناعات البيئية والفنون الشعبية والندوات العلمية ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٦ - وضع خطة البرامج التعليمية والتدريبية التي تلبي الاحتياجات الخاصة للأفراد مواطنين ومقيمين مع وضع البرامج الزمنية والتنفيذية لخطط الدراسة وبرامجها .

٧ - تطبيق النظم واللوائح والتعليمات الخاصة بمتابعة انتظام الدارسين المقيدين في برامج المكتب وتحصيلهم .

٨ - الإشراف على عمليات تقويم الدارسين ومتابعة تقدمهم في البرامج المقيدين بها .

٩ - إصدار شهادات اجتياز البرامج والدورات التي يحقق فيها الدارسون مستويات النجاح المطلوبة .

١٠- الإشراف على إعداد الموازنة التقديرية لأنشطة مكتب خدمة المجتمع والتعليم المستمر والعمل على تنفيذ هذه الموازنة .

١١- إعداد التقارير الدورية عن نشاطات مكتب خدمة المجتمع والتعليم المستمر ومقترحات تطويرها .

وفي نطاق نشاط إدارة خدمة المجتمع والتعليم المستمر في تقديم برامجها للقطاعات قامت الإدارة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بعمل دراسة لاحتياجات إدارة السجون ، وقد تم تقديم برامج إلى (٤٠٦) من المسجونين في الفصول السابقة ، وذلك لجعلهم أقدر على التكيف والتوافق النفسي والاجتماعي وإفادة تطوير الذات والأسرة والمجتمع . وقد شكل نجاح برامج خدمة المجتمع المستمر حافزاً كبيراً لكثير من الهيئات ، كي تطلب عقد بعض البرامج لفئات كثيرة من المجتمع ، الأمر الذي يؤكد مفهوم التعاون القائم فعلاً بين الهيئة من جهة والجهات الرسمية وغير الرسمية في الدولة من جهة أخرى ، كما يمكن تنظيم برامج تتفق واحتياجات الأفراد في المجتمع الكويتي .

كما كان التعاون قائماً مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتأهيل السيدات اللاتي يأخذن المعونة الاجتماعية منها لإعدادهن ليكن قوة عمل فعالة في المجتمع الكويتي ، تفيد المتدربة ومجتمعها ، كما أن الإدارة كان لها دور آخر مع بيت الزكاة في الكويت لتأهيل بعض السيدات من كبار السن لإعدادهن للإنتاج في مجال الخياطة والتفصيل .

وتعاونت الإدارة أيضاً مع الجمعية الكويتية للمعاقين وبالتنسيق مع كلية التربية بجامعة الكويت لتنظيم برامج خاصة لرعاية أبنائنا المعاقين ، وتهدف هذه البرامج إلى تدريب العاملين في مجال تدريب أولياء أمور المعاقين وتأهيلهم ليكونوا أكثر قدرة على رعاية الأبناء .

ولم تنس إدارة الهيئة أن هناك رجالاً خدموا الكويت في الماضي وما زالوا بيننا ، وهم قدوة وطاقة عمل هامة في مجال صناعة السفن الكويتية القديمة وصناعة النماذج لها ؛ فقامت الإدارة بالتنسيق مع ديوانية القلاليف بإعداد برنامج لبناء نماذج السفن القديمة لينتسب إليه أبناء الكويت من الشباب ويقوم الآباء فيه بنقل خبراتهم في ذلك إلى الأبناء .

برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر(١)

برامج العلوم الإنسانية	برامج العلوم التجارية
● المجوهرات والأحجار الكريمة . ● زراعة الحدائق المنزلية ورعايتها . ● الطهي وفنونه . ● الخياطة والتفصيل . ● التطريز اليدوي والتريكو . ● الديكور المنزلي . ● فن الرسم . ● كيف تعلم أبناءك الرياضيات الحديثة . ● تعليم البيانو - الكمان - الأورج - العود .	● السكرتارية العامة . ● السكرتارية التنفيذية وإدارة المكاتب . ● الميكرو فيلم . ● اللغة الإنجليزية . ● اللغة الفرنسية . ● الآلة الكاتبة/ عربي/ إنجليزي . ● المحاسبة لغير المحاسبين . ● العلاقات العامة والجمهور .
برامج علوم الحاسب الآلي	**برامج العلوم الصحية والغذائية**
● حزم البرامج EXCEL . ● WORD-WINDOWS . ● الجداول الإلكترونية . ● معالجة الكلمات . ● التصميم الهندسي . ● مقدمة WINDOWS + DOS ● الإنترنت	● السباحة . ● اللياقة البدنية وتخفيف الوزن . ● تشغيل الأجهزة المنزلية وصيانتها . ● الحوادث المنزلية والإسعافات . ● رعاية المسنين . ● علم النفس الأسري . ● العناية بالطفل .

برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر(١)

برامج العلوم التقنية والمهنية	برامج التخصصية والمهنية قصيرة المدى
● تبريد الهواء وتكييفه . ● ميكانيكا السيارات وكهرباء السيارات . ● تمديدات كهربائية . ● صيانة الأجهزة المنزلية الكهربائية . ● أسس بناء المنزل . ● إصلاح التمديدات الكهربائية والصحية البسيطة وصيانتها . ● التمديدات الصحية . ● الحدادة واللحام . ● صيانة التلفزيون ومسجلات الفيديو وإصلاحها . ● النجارة المنزلية . ● دهان الأثاث . ● تركيب الستلايت .	● نظم حقن الوقود . ● الإشعال الإلكتروني . ● إصلاح الأعطال الخاصة بالتمديدات الكهربائية .

وقد رأت إدارة الهيئة في الاهتمام ببرامج الأطفال بعداً مؤثراً منسجماً مع أساليب التربية من ناحية وعوامل التنمية الفكرية من جهة أخرى ، وأعطت الجانب الترفيهي أهمية خاصة في هذه المراحل من العمر ترغيباً وتشويقاً لغرس عادة الاطلاع والتزود بالمعلومات وتنميتها .

ومن هنا أعدت برامج عدة متلائمة ومناسبة مع المرحلة العمرية منها[1] :

* دوائر الكهرباء العملية المستخدمة في مجالات الحياة المختلفة .
* اللغة العربية .
* الخط العربي .
* اللغة الإنجليزية .
* ميكانيكا السيارات وهندستها .
* حاسوب الأطفال .

وأما برامج العلوم الخاصة فهي تشتمل على :

- رعاية المعوقين .
- صناعة نماذج السفن الكويتية القديمة .

وقد تطورت أعداد من تابعوا برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر ما بين سنة ٨٣/ ١٩٨٤م وسنة ٩٤/ ١٩٩٥م ؛ فقد كانوا يبلغون في السنة الأولى ٩٠٧ دارسين فأصبحوا سنة ٩٤/ ١٩٩٥م يبلغون ٢٣٠٧ دارسين ، وبلغوا قمة الزيادة في سنوات ٨٧ إلى ٩٠م . أما مجموعهم في السنوات كلها فقد بلغ ٢٦٦٠٢ التحقوا ببرامج خدمة المجتمع المستمر ؛ منهم ١١٠٢ في أثناء فترة الاحتلال الغاشم حيث مارست الإدارة نشاطها في الدول الخليجية الشقيقة (السعودية - الإمارات - البحرين) . والجدول التالي يوضح أعداد الملتحقين[2] :

(١) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الإصدار الثالث ١٩٩٨م ص ٤٠ - ٤١ .
(٢) كراس (إنجاز) الذي أصدرته الهيئة سنة ٩٤/ ١٩٩٥م ص ٣٠ .

تطور أعداد الملتحقين ببرامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر

العام التدريبي	بنين	بنات	مجموع
٨٤/ ١٩٨٥م	٤٩٨	٤٠٩	٩٠٧
٨٥/ ١٩٨٦م	٩٨٦	١٠٠٧	١٩٩٣
٨٦/ ١٩٨٧م	١٣٧٩	١٤٨٥	٢٨٦٤
٨٧/ ١٩٨٨م	٢٠٢٦	٢٠١٥	٤٠٤١
٨٨/ ١٩٨٩م	٢١١٥	١٣٤٦	٣٤٦١
٨٩/ ١٩٩٠م	٢٠٧٥	١٣٦٠	٣٤٣٥
٩٠/ ١٩٩١م	٤٥٩	٦٤٣	١١٠٢
١٩٩٢/٩١	١٠٧٩	٩٥٦	٢٠٣٥
٩٢/١٩٩٣م	١١٢٧	١٤٢٣	٢٥٥٠
٩٣/١٩٩٤م	١٠٤٦	٨٦١	١٩٠٧
٩٤/ ١٩٩٥م	١٠٥٤	١٢٥٣	٢٣٠٧
المجموع	**١٣٨٤٤**	**١٢٧٥٨**	**٢٦٦٠٢**

*** مركز الحاسب الآلي ومهامه :**

من أهداف إنشاء مركز المعلومات والحاسب الآلي في الهيئة ميكنة الأداء ونظم المعلومات بالهيئة ، كما يكفل تلبية حاجة الهيئة من أجهزة وبرامج ونظم معلومات في المجال الإداري والتعليمي والتدريبي . كذلك مسايرة التقدم التكنولوجي في مجال الحاسب بما يضمن استغلال الطاقة القصوى لاستخدام الأجهزة ونظم المعلومات .

وقد قام المركز بدراسة احتياجات الهيئة من نظم معلومات وإعداد خطة عمل لتحقيق هذه الأهداف ، وذلك في ضوء الإمكانات البشرية والمادية للمركز ، وقد كان التركيز في المرحلة الأولية من الخطة على تلبية الاحتياجات التعليمية والتدريبية في الكليات ومراكز الهيئة بالإضافة إلى تغطية الاحتياجات المكتبية لإدارة الهيئة كمعالجة النصوص والطباعة ، وفي المرحلة الثانية من الخطة كان التركيز في بناء الطاقة البشرية للمركز ورفع الكفاءة والقدرة الاستيعابية لأجهزة المركز بما يخدم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة ، حيث تم اقتناء جهاز مركزي رئيسي -MAIN)

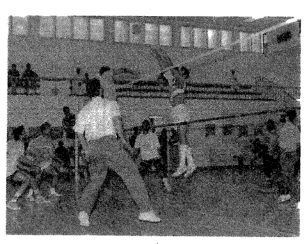
وضمن اختصاصات الإخصائية الاجتماعية كذلك دراسة الحالات الفردية للطالبات ومعالجتها سواء كانت سلوكية أو اجتماعية أو مادية ، وبخاصة ما يتعلق منها بالطالبات المتزوجات .

ولقد ألقى الغزو العراقي الغاشم على المكتب أعباء ثقيلة بسبب زيادة المشاكل النفسية والاجتماعية التي سببها الغزو ؛ فالرعب والخوف الذي عاشته الطالبات في أثناء فترة الاحتلال أوجد لديهن الكثير من الآثار النفسية التي يجب أن يكون للمكتب دور فيها ، كما أن بعض الطالبات - خاصة المتزوجات من غير الكويتيين - قد زادت مشاكلهن بسبب إفرازات الغزو العراقي ، وكان للمكتب إسهامات كثيرة في حل الكثير من المشاكل .

وأسهم المكتب في مواساة الطلبة والطالبات اللاتي لهن أسرى أو شهداء من الأهل والأقارب ومساعدتهم من خلال سرعة صرف الإعانات الاجتماعية ، ويشرف المكتب على متابعة الحافلات التي تقوم بنقل الطالبات من مساكنهن وإليها في المناطق المختلفة بالكويت .

وقد أنشئ المكتب عام ١٩٨٦م ، وهدفه الأساسي مساعدة الطلبة عامة في حل المشاكل وإنجاز معاملاتهم اليومية داخل الكلية وتوفير الجو الثقافي والاجتماعي والنفسي الملائم لتحصيلهم العلمي ، ويشرف المكتب على الأنشطة الآتية :

١ - النشاط الرياضي :


نشاط رياضي

وضع بالتعاون مع قسم النشاط الرياضي بعمادة شؤون الطلبة والمتدربين خطط النشاط الرياضي وبرامجه بحيث تغطي جميع أوجه النشاط الرياضي ، وقد وفرت العمادة لأبنائها الطلبة والمتدربين جميع السبل والإمكانات المادية والمعنوية لتحقيق الأهداف المرجوة ولتسيير النشاط الرياضي في خط الرعاية التربوية لتحقيق النمو المتكامل المتزن للنواحي الجسمية والعقلية والنفسية .

الهيئة والمجتمع

نشاطات الهيئة :

من مميزات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أنها منفتحة على جميع طبقات المجتمع في الكويت :

- حملة الشهادة الثانوية يمكنهم الانتساب إلى كلياتها الأربع وإلى معهديها للاتصال والكهرباء لمدة سنتين وإلى الدورات التدريبية الخاصة لمدة سنتين .
- وحملة الشهادة المتوسطة يمكنهم متابعة الدراسة في معهدي التدريب الصناعي وفي معهد الكهرباء والدورات التدريبية الخاصة لمدة سنة .
- ومَنْ اجتزن الأول الثانوي من البنات لهن معهد التمريض لمدة ثلاث سنوات .
- ومن كانوا في المرحلة المتوسطة من البنين فتحت لهم مدارس التعليم الموازي (بنين) لأربع سنوات .
- ولموظفي القطاعين الحكومي والخاص تقام دورات التدريب في أثناء الخدمة سواء كانوا شباباً أو فتيات .
- والمواطنون العاديون والمقيمون لهم برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر المفتوحة للبنين والبنات .

وبالإضافة إلى كل ذلك هناك نشاطات أخرى تقوم بها الهيئة ، وتتناول هذه النشاطات أربعة مجالات :

مجال الطلبة ، مجال العاملين بالهيئة ، مجال المؤتمرات ، مجال العلاقات الخارجية .

أولاً - مجال الطلبة :

مكتب شؤون الطلبة والطالبات والإشراف الاجتماعي :

يهدف هذا المكتب إلى الإشراف النفسي والاجتماعي على الطلبة والطالبات ودراسة حالاتهم الدراسية والتنسيق مع الأقسام العلمية والمكاتب النوعية بالكلية .

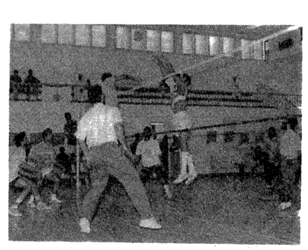
وضمن اختصاصات الإخصائية الاجتماعية كذلك دراسة الحالات الفردية للطالبات ومعالجتها سواء كانت سلوكية أو اجتماعية أو مادية ، وبخاصة ما يتعلق منها بالطالبات المتزوجات .

ولقد ألقى الغزو العراقي الغاشم على المكتب أعباء ثقيلة بسبب زيادة المشاكل النفسية والاجتماعية التي سببها الغزو ؛ فالرعب والخوف الذي عاشته الطالبات في أثناء فترة الاحتلال أوجد لديهن الكثير من الآثار النفسية التي يجب أن يكون للمكتب دور فيها ، كما أن بعض الطالبات - خاصة المتزوجات من غير الكويتيين - قد زادت مشاكلهن بسبب إفرازات الغزو العراقي ، وكان للمكتب إسهامات كثيرة في حل الكثير من المشاكل .

وأسهم المكتب في مواساة الطلبة والطالبات اللاتي لهن أسرى أو شهداء من الأهل والأقارب ومساعدتهم من خلال سرعة صرف الإعانات الاجتماعية ، ويشرف المكتب على متابعة الحافلات التي تقوم بنقل الطالبات من مساكنهن وإليها في المناطق المختلفة بالكويت .

وقد أنشئ المكتب عام ١٩٨٦م ، وهدفه الأساسي مساعدة الطلبة عامة في حل المشاكل وإنجاز معاملاتهم اليومية داخل الكلية وتوفير الجو الثقافي والاجتماعي والنفسي الملائم لتحصيلهم العلمي ، ويشرف المكتب على الأنشطة الآتية :

١ - النشاط الرياضي :



نشاط رياضي

وضع بالتعاون مع قسم النشاط الرياضي بعمادة شؤون الطلبة والمتدربين خطط النشاط الرياضي وبرامجه بحيث تغطي جميع أوجه النشاط الرياضي ، وقد وفرت العمادة لأبنائها الطلبة والمتدربين جميع السبل والإمكانات المادية والمعنوية لتحقيق الأهداف المرجوة ولتسيير النشاط الرياضي في خط الرعاية التربوية لتحقيق النمو المتكامل المتزن للنواحي الجسمية والعقلية والنفسية .

٢ - النشاط الاجتماعي والجوالة :

يتيح هذا النشاط للطلبة فرص التكيف الاجتماعي ، وذلك من خلال المشاركة بالبرامج والأنشطة المختلفة ؛ فيتيح لهم تنمية قدراتهم الذاتية وصقل مواهبهم وحرية التعبير عن أفكارهم والتدرب على اتخاذ القرار وتنفيذه ، وذلك من خلال المشاركة في المجالس الطلابية والجمعيات العلمية والجوالة .

٣ - النشاط الفني :

تتاح الفرص للطلبة والطالبات من ذوي المواهب والميول الفنية في جميع مجالات الفنون التشكيلية والتصوير الضوئي جميعهم تحت إشراف أساتذة من ذوي الخبرات الفنية لممارسة نشاطهم ، فتنمو قدراتهم وتصقل مواهبهم ، وذلك في المجالات التالية :

- مجال التصوير الزيتي والمائي .
- مجال النحت والخزف .
- مجال الزخرفة والإعلان والتصميم الداخلي .
- مجال التشكيل والمعادن والخدمات المختلفة .
- مجال التصوير الضوئي .

وكذلك تعقد مسابقات في هذا المجال مع رصد جوائز مالية أو عينية قيمة للفائزين في مجالات الفنون المختلفة مع إقامة معرض فني سنوياً لإبراز عمل الطلبة والطالبات ، وكذلك تستعين الهيئة ببعض الطلبة المتميزين في مجالات الفنون في المساهمة في الأعمال الفنية والديكورات الخاصة بالاحتفالات التي تقيمها الهيئة .

٤ - النشاط الثقافي :

يعتبر النشاط الثقافي بمجالاته المختلفة روافد ومناهل تربوية يستقى منها الشباب المعارف والخبرات التي لا تستطيع التخصصات الأكاديمية البحتة ملاحقتها نظراً للكم الهائل من المعرفة الذي يعد أحد سمات المجتمعات الحديثة المعاصرة .

ويعمل المكتب على إعداد الخطط والبرامج التي تتنوع مع الميول والاهتمامات الفردية للطلبة وتعزز أيضاً مجالات تخصصهم ، وذلك لإعداد جيل مثقف واع يدفع بعجلة التنمية والتقدم قدماً للأمام ، وتتضمن تلك الخطط والبرامج إقامة المواسم الثقافية وعقد الندوات المختلفة

والمحاضرات المتنوعة وطرح المسابقات المختلفة وغير ذلك من النشاطات الثقافية التي تهدف إلى إحياء تراثنا العربي والإسلامي تعزيزاً لدوافع الحب والانتماء لهذا الوطن الغالي .

ثانياً - مجال العاملين بالهيئة :

في تصريح للدكتور عبدالرحمن المحيلان المدير السابق للهيئة نشره في كتاب أصدرته الهيئة بعنوان «دمار وإعمار» قال :

«إن الدراسة التي قام بها خبراء من المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) بالتعاون مع فريق العمل الكويتي بينت أن سوق العمل في الكويت بحاجة إلى حوالي (٣٤٠٠٠) وظيفة جديدة حتى عام (٢٠٠٠م) من مخرجات التعليم التطبيقي والتدريب ، وتسعى الهيئة إلى أن تفي مخرجاتها بحاجات سوق العمل بالإضافة إلى سد العجز القائم حالياً في العمالة الوطنية عدداً ونوعاً وتعويض الفاقد منه نتيجة لعمليات الاستقالة والتقاعد والوفيات ، مع الأخذ بعين الاعتبار دفع سياسة إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة» .

يشتمل التنظيم العام للهيئة على وحدتين أساسيتين تختصان أساساً بمهمة تدريب العاملين بالهيئة وتطوير أدائهم الوظيفي ، وهما : مركز التنمية المهنية ومركز التدريب في أثناء الخدمة .

وهذا يدل على اهتمام الهيئة بالارتقاء بأداء العاملين بمختلف مستوياتهم الوظيفية ، كما تولى اهتماماً زائداً بأعضاء الهيئتين التدريسية والتدريبية ؛ ففي بداية كل فصل دراسي أو تدريبي يقوم المسؤولون بالهيئة باعتماد خطة تدريبية لكل من المركزين تشتمل على مجموعة متميزة من الدورات التدريبية طبقاً لاحتياجات تدريبية مدروسة بهدف الارتقاء بالمستويين العلمي والإداري ، وهذه الدورات متاحة لجميع العاملين بالهيئة بمن فيهم أعضاء الهيئة التدريسية والتدريبية .

وهكذا أنشأت الهيئة مركزاً للتنمية المهنية منذ سنة ١٩٩٢م للقيام بمهمة تنمية عضو هيئة التدريس أو التدريب ليصقل قدراته ، وقدم المركز منذ تلك السنة وحتى أول يوليو سنة ١٩٩٥م (١٠١ دورة) في عدة أنشطة شارك فيها ٢٠٩٥ عضواً منهم ١٥٨٦ من الذكور و٥٠٩ من الإناث ، وشملت الدورات والأيام والأسابيع التنويرية ، دورات التعليم المصغر بالفيديو ، ودورات التدريب المكتبي بمختلف تطبيقات الحاسب الآلي ، والزيارات العلمية ، والتدريب الصيفي بالإضافة إلى المقالات والمحاضرات ، وكانت دورة الكمبيوتر التعليمي أكثر الدورات عدداً فقد بلغت ٤٣ دورة شارك فيها ٦٢٦ عضواً تليها الحلقات الإرشادية التي بلغت ١٦ حلقة ، شارك فيها ١٩٨ مدرساً وموظفاً .

النشاط الثقافي لهيئة التعليم التطبيقي والتدريب

- مجال المؤتمرات والندوات :

نظمت الهيئة داخلياً عدة مؤتمرات وندوات منها :

أ - مؤتمر التعليم التطبيقي المستمر في نوفمبر سنة ١٩٨٩م :

فقد رأت الهيئة من واقع إدراكها لأهمية تطوير التعليم التطبيقي المستمر في وطننا العربي عقد هذا المؤتمر للتعرف على أحدث الاتجاهات لتطوير هذا النوع من التعليم ، ويتحدد مفهوم التعليم التطبيقي المستمر - طبقاً لهذه الرؤية - في ذلك النوع من التعليم الذي يتيح الفرص أمام أي فرد في المجتمع لمواصلة التعليم الفني والمهني عبر مراحله ومستوياته المختلفة ، على أن يحصل في النهاية على شهادة أو درجة علمية بصرف النظر عن المدة الزمنية التي يقضيها في الحصول على هذه الدرجة ، ويختلف هذا المفهوم بطبيعة الحال عن برامج التعليم الرسمي التي تحكمها فترات زمنية محددة .

وقد سعى المؤتمر إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ - التعرف على أحدث الأساليب والاتجاهات المتعلقة بتطوير التعليم التطبيقي المستمر وتقديم البرامج للراغبين ممن فاتتهم الدراسة النظامية .

٢ - التعرف على الصيغ الجديدة في بناء المناهج الخاصة بالتعليم التطبيقي المستمر .

٣ - تحقيق المزيد من الترابط بين ما تقدمه مؤسسات التعليم التطبيقي وبين حاجة المجتمع والأفراد والمؤسسات الإنتاجية لهذا النوع من التعليم .

٤ - إيجاد الأساليب البناءة للتوازن الثقافي والحضاري بين الأفراد والتقنيات المحيطة بهم .

٥ - تحديد المشاكل التي تعوق مسيرة هذا النوع من التعليم والأساليب التي اتبعت في حلها .

٦ - الإفادة من خبرة المؤسسات التعليمية في دول العالم وكذلك المنظمات الدولية المختصة والاستفادة من تجاربها وإنجازاتها في مجال التعليم التطبيقي المستمر .

وقد نظمت وقائع المؤتمر في ١١ جلسة عمل وندوة بالإضافة إلى لقاءات عمل بين

المشاركين ووزير التعليم العالي ومدير الهيئة ونائب المدير لشؤون التدريب . وبالإضافة إلى الزيارات الميدانية . ودارت مناقشات المؤتمر في ثلاثة مجالات رئيسية هي :

- التعليم التطبيقي المستمر بدولة الكويت .
- التعليم التطبيقي المستمر في الوطن العربي .
- الخبرات العالمية في مجال التعليم التطبيقي المستمر .

وتناولت المناقشات أربعة مسارات رئيسية هي :

- الفلسفة والأهداف والسياسات .
- تخطيط المناهج والبرامج .
- الأساليب والتقنيات .
- المتابعة والتقويم (الامتحانات) .

ب - وأقامت الهيئة ندوة (الكويت والصمود) تحت رعاية سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في ديسمبر سنة ١٩٩١م بفندق شيراتون الكويت تضمنت الكثير من الأنشطة وتم فيها تكريم ١٣ شهيداً من شهداء الكويت من أبناء الهيئة ، وتضمنت جلستي عمل حول دور المواطن في الأعمال المهنية والحرفية ودور المرأة في العمل والخدمات التطوعية .

جـ- وفي عام ١٩٩٣م عقدت الهيئة مؤتمراً بعنوان (التدريب والمستقبل) ما بين ٢٤ و٢٧ من أكتوبر .

كانت هذه المؤتمرات من النشاطات الداخلية ، أما في المجال الخارجي فتأتي قائمة طويلة جداً من المؤتمرات العربية والعالمية التي شاركت فيها الهيئة بسبب اتساع ميادين الأعمال التعليمية والتدريبية التي تقوم بها . وعادة يكون عددها سنوياً ما بين ٤٠ و٥٠ مؤتمراً وندوة ، ونختار مثالاً لها سنة ٩١/ ١٩٩٢م التي أعقبت الغزو العراقي فنجد ٤٤ نشاطاً ناقشت موضوعات مختلفة في عدة مؤتمرات عقدت في أكثر من بلد عربي وأجنبي .

الاتفاقات الثقافية :

وهي بدورها تضمها قائمة طويلة ، ومن نماذجها ما كان من الاتفاقات الثقافية بين الهيئة والجهات المناظرة لها على المستوى الخليجي والعربي والدولي خلال عام ٩١ - ١٩٩٢م .

١ - مشروع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين حكومتي دولة الكويت والجمهورية التركية

للأعوام ١٩٩٣م ، ١٩٩٤م ، ١٩٩٥م .

٢ - مشروع الاتفاقية الثقافية بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية البرازيل عام ١٩٩٣م .

٣ - مشروع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية أسبانيا للأعوام ١٩٩٣م - ١٩٩٥م .

٤ - البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين دولة الكويت ورومانيا للأعوام ١٩٩٢م ، ١٩٩٣م ، ١٩٩٥م .

٥ - مشروع البرنامج التنفيذي للاتفاق بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية روسيا الاتحادية للأعوام ١٩٩٤م ، ١٩٩٥م ، ١٩٩٦م .

٦ - مشروع الاتفاق الثقافي والإعلامي والتربوي بين حكومتي دولة الكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية للعام ١٩٩٥م .

٧ - مشروع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والإعلامي والفني بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية الهند للأعوام (٩٣م ، ٩٤م ، ١٩٩٥م) .

٨ - مشروع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والإعلامي والعلمي بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية بولندا للأعوام (٩٣م ، ٩٤م ، ١٩٩٥م) .

٩ - مشروع البرنامج التنفيذي للاتفاق النهائي بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية للأعوام ٩٣م ، ٩٤م ، ١٩٩٥م .

١٠- مشروع الاتفاق الثقافي بين حكومتي دولة الكويت والجمهورية اللبنانية للأعوام ٩٤ و١٩٩٥م .

١١- مشروع البرنامج الثقافي بين كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية للأعوام ٩٢م و٩٣م و١٩٩٤م .

١٢- مشروع البرنامج التنفيذي بين كل من دولة الكويت والجمهورية التونسية للأعوام ٩٤م و٩٥م و١٩٩٦م .

١٣- البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين حكومتي دولة الكويت والجمهورية العربية السورية للأعوام ٩٥م و٩٦م و١٩٩٧م .

وثم مجالات أخرى في نشاطات الهيئة نذكر منها :

١ - الإنشاء والبناء والصيانة :

في العام ١٩٨٩م تشكّلت إدارة هندسية بالهيئة لتأخذ دورها في قطاع البناء والإنشاء والصيانة ، وكانت الخطة الخمسية ٩٠ - ١٩٩٥م طموحة بمشاريعها وأعمالها التي بلغت قيمتها مئات الملايين من الدنانير ، وقدمت الإدارة خلال هذه الفترة منجزات عديدة لعل أهمها سرعة إعادة البناء والإعمار لكافة منشآت الهيئة التي تضررت من التدمير والتشويه والإهمال نتيجة الغزو العراقي الغاشم ، لقد عادت كافة مواقع الهيئة لتعمل بصورة طبيعية ، وأضيف إليها إنشاءات جديدة وتوسعات متعددة تلبي الحاجة إلى الزيادات الكبيرة في أعداد الطلبة والمتدربين ، ولعل أحدث إنجازات البناء والتشييد هو الانتهاء من إنشاء مقر الهيئة الجديد بالعديلية .

٢ - المكتبـــات :

تتكون مكتبات كليات الهيئة ومعاهدها حالياً من ١٩ مكتبة منها ١٠ مكتبات للبنين و٩ مكتبات للبنات ، وتم إدخال نظام الأمن في المكتبات (ACTROLL) وهو نظام لضبط عملية حفظ المواد من الفقدان والسرقة بواسطة أجهزة أمن خاصة ، كذلك زودت المكتبات بالكتب والدوريات والمواد غير المطبوعة لتكون في متناول الباحث وعضو هيئة التدريس والتدريب والطالب والموظف بالهيئة .

وبالتعاون مع مركز الحاسب الآلي تم البدء في إنشاء قاعدة للبيانات تشمل جميع ما زودت بها الإدارة من كتب ودوريات عربية وأجنبية منذ ما بعد التحرير حتى اليوم .

٣ - دراسات سوق العمل واحتياجاته في التسعينيات :

قامت الهيئة بالتعاون مع مؤسسة ألمانية للتعاون الفني ومع فريق كويتي مناظر بدراسة احتياجات سوق العمل في التسعينيات من القرن العشرين من الخريجين الكويتيين مع كليات الهيئة ومعاهدها .

وأظهرت هذه الدراسة وجود (٨٧٪) من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي و(٥٪) في القطاع الخاص و(٨٪) في القطاع النفطي .

وأبرزت نتائج الدراسة الإحصائية التي شكلت الهيئة لها فريق عمل آلي أن الكويت تحتاج في قطاع الخدمات وقطاع البترول والقطاع المالي إلى ٣٤٠٠٠ خريج يتحتم تعليمهم وتدريبهم في كليات الهيئة ومعاهدها ، كما أن النتائج أظهرت أننا نحتاج حتى سنة ٢٠٠٠ (٢٧) تخصصاً مهنياً منها (١٥) تخصصاً في المجال الفني و(٨) في المجال التجاري و(٤) في المجال الاجتماعي .

* * *

مجلس إدارة الهيئة

كان يتولى رئاسة مجلس إدارة الهيئة حسب القانون وزراء التربية حتى قامت وزارة التعليم العالي فصار وزير التعليم العالي هو الرئيس ، وتولى رئاسة مجلس إدارة الهيئة منذ إنشائها حتى الوقت الحاضر كل من :

١ - د . يعقوب يوسف الغنيم

وزير التربية السابق رئيس مجلس إدارة الهيئة من ٤/ ٢/ ٨٣م إلى ٣٠/ ١/ ١٩٨٥م .

٢ - أ .د . حسن علي الإبراهيم

وزير التربية السابق ورئيس مجلس إدارة الهيئة من ٨/ ٥/ ٨٥ إلى ٢٢/ ٦/ ١٩٨٦م .

٣ - أ . أنور عبدالله النوري

وزير التربية السابق ورئيس مجلس إدارة الهيئة من ٢٧/ ١٠/ ٨٦م إلى ٢٧/ ٥/ ١٩٨٨م .

٤ - أ .د . علي عبدالله الشملان

وزير التعليم العالي السابق ورئيس مجلس إدارة الهيئة من ١/ ١٠/ ٨٨م إلى ٦/ ٧/ ١٩٩٢م .

٥ - د . سليمان سعدون البدر

وزير التربية وزير التعليم العالي السابق ورئيس مجلس إدارة الهيئة ١٩٩٢م .

٦ - د . أحمد عبدالله الربعي

وزير التربية وزير التعليم العالي السابق ورئيس مجلس إدارة الهيئة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٦م .

٧ - أ . د . عبدالله يوسف الغنيم

وزير التربية وزير التعليم العالي السابق ورئيس مجلس إدارة الهيئة ١٩٩٦م إلى ١٩٩٨م .

٨ - د . عبدالعزيز غانم عبدالوهاب الغانم

وزير التربية وزير التعليم العالي السابق ورئيس مجلس إدارة الهيئة من ٣ مايو ١٩٩٨م حتى ١٣ يوليو ١٩٩٩م .

٩ - د . يوسف حمد حسن الإبراهيم

وزير التربية وزير التعليم العالي ورئيس مجلس إدارة الهيئة ١٩٩٩م وحتى ٢٠٠١م .

١٠- د .مساعد راشد الهارون .

وزير التربية ووزير التعليم العالي ورئيس مجلس إدارة الهيئة ٢٠٠١م وحتى تاريخه .

مدراء الهيئة الذين تعاقبوا على إدارة الهيئة :

١ - أ . أحمد يوسف المزروعي

مدير عام الهيئة السابق منذ إنشائها إلى ٥/ ٨/ ١٩٨٥م .

٢ - د . جاسم خلف

مدير عام الهيئة السابق من ٦/ ١/ ١٩٨٦م إلى ديسمبر ١٩٨٧م .

٣ - د . عبدالرحمن صالح المحيلان

مدير عام الهيئة السابق من سنة ١٩٨٧م حتى سنة ١٩٩٤م .

٤ - د . م . حمود فهد المضف

من ٩٤/ ١٩٩٥م حتى الآن المدير العام

- أسماء عمداء الكليات الذين تعاقبوا على العمادة :

- كلية الدراسات التجارية :

- أ . عبدالحميد البسام .
- أ . إبراهيم عبدالقادر .
- أ . عبدالباسط رضوان .
- أ . فوزية النفيسي .
- د . حسن بشير الطيب .
- د . جاسم العمر .

- د . يعقوب الرفاعي .
- د .جابر الري

- كلية الدراسات التكنولوجية :
  - د . علي شعيب .
  - د . إسماعيل الشطي .
  - د . يعقوب العبيد .
  - د . سليمان شمس الدين .
  - د . حامد حمادة .
  - د .فيصل مندني

- كلية التربية الأساسية :
  - د . يوسف عبدالمعطي شرك .
  - أ . محمد شبنان الثامر .
  - أ . حمود الرومي .
  - أ . محمد عبداللطيف فرغلي .
  - د . مرزوق يوسف الغنيم .
  - د . غانم سلطان .
  - د . عبدالمحسن عبدالله الخرافي .
  - د . أحمد السرهيد .
  - د .عبدالله عبدالرحمن الكندري

- كلية العلوم الصحية :
  - د . عفاف مليس .
  - د . دلال خليل .
  - أ . فوزية ملا حسين .
  - د . عبدالرحمن الحيلان .
  - أ . فوزية ملا حسين .
  - د . عبدالرزاق النفيسي .
  - د . مشعل المشعان .
  - د .فاطمة الكندري

* **القوى العاملة في الهيئة :**

كانت أعداد العاملين في الهيئة قبل الغزو العراقي (٢٠٦٩) موظفاً وموظفة ، منهم ٦٩١ كويتياً و١٣٧٨ غير كويتي .

أما أعداد العاملين في ٩٤/ ١٩٩٥م فهي (١٧٨٢) فقط ، منهم ١٢٣٠ كويتياً و٥٥٢ غير كويتي .

* **ميزانية الهيئة :**

بلغت اعتمادات الميزانية بعد إنشاء الهيئة في العام الدراسي ٨٣/ ١٩٨٤م مبلغ ٢٢١٤١٠٠٠ دينار كويتي .

ولكنها تزايدت بعد ذلك ، مع التوسع الكمي للطلاب ومع تكاليف الإنشاءات الجديدة والأجهزة وتطبيق كادر جديد للرواتب روعي فيه اجتذاب كفاءات بشرية بلغت ٥٣٦٢٥٠٠٠ دينار كويتي سنة ٩٤/ ١٩٩٥م .

أي أنها قد تضاعفت حوالي مرتين ونصف المرة ، وذلك نتيجة زيادة الدعم والاهتمام من جانب ذوي الاختصاص بالدولة ونظرتهم المستقبلية وإيمانهم بالدور الحيوي الهام لمرامي الهيئة وأثرها في بناء الكويت ومستقبل تطورها .

وقفة أمام رحلة التعليم الفني والمهني
ومتطلبات مواجهة تحديات المستقبل

بعد مرور ما يزيد عن الأربعين عاماً من بداية التعليم الفني والمهني في الكويت وما يربو عن العشرين عاماً من إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تتبادر إلى الذهن مجموعة من الحقائق والملاحظات والخواطر نوجز فيما يلي بعضها :

١ - لقد بذلت جهود متميزة عبر مسيرة التعليم الفني والمهني والتدريب والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، يدعمها الحماس ويعززها الإخلاص ويساندها فكر مستنير ورغبة جادة في تحقيق التطور والنمو ، ورغم ذلك فإن ما تحقق على أرض الواقع لا يرقى إلى مستوى طموح القيادات التي تحملت وتتحمل الآن مسؤولية العمل في هذا المجال لأسباب تخرج في معظمها عن نطاق مسؤولياتهم وقدرتهم على اتخاذ قرار فيها ومن هنا يبدو من المهم الإشارة إلى ما يلي :

أ - ضرورة تحديد أولويات الإنفاق في ضوء استراتيجية عامة على مستوى الدولة وأهمية تحديد موقع التعليم التطبيقي والتدريب في سلم هذه الأولويات ليتمكن من توفير احتياجاته وتحقيق طموحاته ويسهم بشكل أكثر إيجابية وفاعلية في عجلة التنمية في القطاعات المختلفة للدولة .

ب - رغم أهمية ترشيد الإنفاق في ضوء معطيات الواقع الاقتصادي في السنوات الأخيرة فإن الأمر يحتاج إلى تحليل مفهوم الترشيد ومجالاته في ضوء تحديد الأولوية وربطه بالعائد والمردود والمفاهيم والضوابط العلمية المتعلقة باقتصاديات التعليم والتدريب والمتطلبات والمستويات العلمية التي لا بد من تحقيقها وعلاقة ذلك كله بأهداف التنمية الشاملة للمجتمع .

إن خفض الإنفاق على التعليم التطبيقي والتدريب رغم تزايد مدخلاته وكلفة تجهيزاته وبرامجه دون أن يصاحب ذلك تعويض يتمثل في حفز إسهام مناسب من القطاع الخاص في دعم الاحتياجات الأساسية والضرورية مثل الإنشاءات والتجهيزات وبرامج التطوير وتمويلها ، سوف يؤثر في مستوى كفاءة الأداء مما يخشى معه أن يصبح الترشيد في هذا

المجال عبئاً على الاقتصاد الوطني بدلاً من أن يكون عاملاً يسهم في توازنه واستعادة عافيته نتيجة لعدم وضوح سياسة تحديد أولويات الإنفاق وعلاقة ذلك بتنمية الاقتصاد الوطني بصورة شاملة ودور القطاع الخاص في تحمل مسؤولياته الوطنية في هذا الصدد .

٢ - إن أعباء الدولة المتزايدة بسبب تضخم العمالة المواطنة وتركزها في قطاعات غير إنتاجية وقلة إسهام هذه العمالة في القطاعات الفنية ذات المردود والعائد الإنتاجي ، إذ أن القطاع العام هو الموظف الأكبر للعمالة المواطنة ونسبة غير قليلة من العمالة الوافدة ، أدى إلى أن يصبح الباب الأول عبئاً على كاهل الميزانية العامة للدولة واستنزافاً كبيراً لمواردها المالية لا يتناسب مع مردوده الإنتاجي .

إن هذا الوضع من الصعب أن يستمر ؛ إذ لا بد من إحداث تغيير جذري يهدف إلى إعادة توزيع العمالة المواطنة والوافدة وهيكلة مؤسسات الدولة من خلال برنامج تنفيذي للإصلاح الإداري يشمل تحديث السياسات المتعلقة بالأجور والرواتب والحوافز ويجري تعديلات أساسية في مجمل الإجراءات الإدارية واللوائح المالية بهدف تبسيطها للحد من تضخم العمالة غير المنتجة . كما يتضمن هذا البرنامج وضع المعايير الموضوعية في تقييم الكفاءة الإدارية للعاملين في ضوء توصيف علمي للعمل في مختلف مؤسسات الدولة ، كما أن استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للتقليل من الحاجة إلى العمالة الوافدة وإتاحة الفرصة لتوزيع العمالة المواطنة توزيعا حسنا سوف يخدم اقتصاد الدولة ويؤدي إلى وضع سياسة طويلة الأمد لإحلال العمالة المواطنة محل الوافدة وتطوير كفاءة أدائها . فإذا أضفنا إلى ذلك توجه السياسة العامة للدولة إلى خصخصة مؤسسات تملكها وتديرها بها نسبة كبيرة من العمالة المواطنة يتضح لنا مدى ضخامة مسؤوليات الهيئة ودورها المنتظر في إعداد القوى العاملة الوطنية من خلال دورات تدريبية وبرامج تعليمية تأهيلية قطاعية ، أفقية ورأسية تهدف إلى إعادة التأهيل أو تطوير كفاءة الأداء لتتمشى مع متطلبات العمل في مختلف مؤسسات القطاع الخاص وأنظمته ، وإذا أضفنا إلى ذلك أهمية تبني سياسة تحفيزية للقطاع الخاص تدفعه إلى توظيف العمالة المواطنة من خلال خطة وطنية لدعم العمالة الكويتية في القطاع الخاص وتوفير الحوافز للخريجين للمساهمة كأصحاب عمل في القطاع الخاص من خلال تشجيعهم على افتتاح ورش ومنحهم قروضاً ميسرة وتوجيههم إلى استثمار جهودهم وتخصصاتهم في سد حاجة القطاع الخاص إلى العمالة المواطنة وفق شروط والتزامات تعاقدية محددة بحيث تؤدي هذه الحوافز إلى اتجاه الشباب الكويتي إلى العمل الحرفي والفني كما تؤدي كذلك إلى التخفيف من مسؤوليات القطاع العام في التعيين وإلى الحد من تضخم الباب الأول واستمرار عجز الميزانية العامة

للدولة ، وبذلك يتحقق أيضاً هدف أساسي من أهداف خطط الدولة في تعديل التركيبة السكانية لصالح العمالة المواطنة وتشجيعها على الاتجاه إلى العمل المنتج لتكون عاملاً أساسياً في التنمية بدلاً من أن تكون عبئاً عليها ، لأيقنا جسامة المسؤولية التي تقع على عاتق الهيئة لتحقيق كل ذلك .

٣ - أن الهيئة يمكن أن تسهم بدور هام في إعداد القوى الوطنية الفنية للمرحلة القادمة في بناء الدولة ودعم التخطيط الاقتصادي الهادف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني لتجنّب المشكلات والهزات الاقتصادية الناتجة عن اعتماد الدخل الوطني بصورة أساسية على مصدر واحد هو النفط .

إن تحقيق ذلك يلقى على كافة مؤسسات الدولة مسؤوليات في دعم الهيئة وتوفير متطلباتها ، كما يتطلب سن التشريعات والقرارات المحفزة والملزمة لكافة القطاعات والمؤسسات للوفاء بمسؤولياتها تجاه الهيئة .

لقد شغلت هذه الهموم والأفكار بال المسؤولين قبل إنشاء الهيئة وبعدها ، وكانت هذه الهموم ، ولاسيما المتعلقة بمجمع التعليم التطبيقي والتدريب والحوافز المتعلقة بالخريجين للعمل في القطاع الخاص ، ضمن توصيات لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بمجلس الأمة في تقريرها المقدم إلى رئيس المجلس في ١٢ يونيو ١٩٨٢م بشأن مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب[١] .

ومن الغريب أن هذه الهموم القديمة الجديدة ما زالت تشغل بال المسؤولين عن الهيئة في الوقت الحاضر ، وقد كان ذلك واضحاً في كلمة وزير التربية والتعليم العالي رئيس مجلس إدارة الهيئة وكلمة الدكتور حمود المضف المدير العام للهيئة في الحفل الذي أقيم تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد لتكريم المتفوقين من خريجي الهيئة في شهر أبريل عام ١٩٩٥م .

* * *

(١) أ . أحمد المزروعي ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (نشأتها وتطورها) ، دراسة مقدمة للجنة الاستشارية العليا لمشروع توثيق وعرض تاريخ التعليم في الكويت ، ص ٣٤ .

« الملاحق »

ملحـــق رقم (١)

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م

في شأن إنشاء

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م

في شأن إنشاء

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

بعد الاطلاع على الدستور ، وبخاصة المواد ١٠ و١٣ و١٤ و٤٠ و٦٥ و١٤٨ و١٥٦ .

وعلى المرسوم الأميري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠م بقانون ديوان الموظفين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤م بإنشاء ديوان المحاسبة المعدّل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧م .

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤م بشأن المناقصات العامة والقوانين المعدّلة له .

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨م بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي .

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م في شأن الخدمة المدنية .

وعلى المرسوم الصادر في ٤ من أبريل لسنة ١٩٧٩م في شأن نظام الخدمة المدنية .

وعلى المرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٦م في شأن الإدارة المركزية للتدريب .

وعلى المرسوم الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٧٩م في شأن وزارة التربية .

وعلى المرسوم الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٧٩م في شأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

وافق مجلس الأمة على الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مـــادة (١)

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية باسم «الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب» يشرف عليها وزير التربية .

مـــادة (٢)

غرض الهيئة هو توفير وتنمية القوى العاملة الوطنية بما يكفل مواجهة القصور في القوى العاملة الفنية الوطنية وتلبية احتياجات التنمية في البلاد .

وتتألف الهيئة من قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب .

مـــادة (٣)

يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة وزير التربية المشرف على الهيئة وعضوية كل من :

١ - مدير عام الهيئة .   نائباً للرئيس

٢ - وكيل وزارة التخطيط .

٣ - وكيل وزارة التربية .

٤ - وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

٥ - وكيل ديوان الموظفين .

٦ - أمين عام جامعة الكويت .

٧ - ممثل لكل من :

١ - غرفة تجارة وصناعة الكويت .

٢ - الاتحاد العام لعمال الكويت .

٣ - القطاع النفطي ، يختاره وزير النفط .

٨ - اثنين من الكويتيين من ذوي الخبرة والكفاءة يعينهم مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات .
وتحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة .

مـــادة (٤)

مجلس الإدارة هو السلطة العليا المهيمنة على التعليم التطبيقي والتدريب في البلاد وله على الأخص :

١ - وضع خطط وبرامج التعليم التطبيقي والتدريب ومتابعة تنفيذها .

٢ - اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم المتعلقة باختصاصاته .

٣ - إنشاء أو إلغاء أو دمج معاهد التعليم التطبيقي ومراكز التدريب .

٤ - وضع شروط القبول بهذه المعاهد والمركز ونظام وبرامج الدراسة بها مددها والدرجات العلمية والشهادات التي تمنحها واعتماد نتائج الامتحانات النهائية .

٥ - تحديد المكافآت المالية التي يجوز منحها للدارسين والمتدربين بهذه المعاهد والمراكز وشروط الحصول عليها .

٦ - وضع اللوائح المالية والإدارية وأحكام التعيين والترقية ونظم المرتبات ، وذلك دون إخلال بأحكام المادتين ٥ و٣٨ من قانون الخدمة المدنية .

٧ - إقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي قبل عرضها على الجهات المختصة .

٨ - نشر التعليم التطبيقي والتدريب بما في ذلك التدريب في أثناء الخدمة .

٩ - وضع نظم الإيفاد للبعثات والإجازات الدراسية للعاملين في الهيئة والدارسين والمتدربين في المعاهد والمراكز التابعة لها .

مـــادة (٥)

يجتمع مجلس الإدارة بدعوى من رئيسه ويجب دعوة المجلس للاجتماع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضرته أغلبية الأعضاء ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مـــادة (٦)

يتولى إدارة الهيئة مدير عام ويكون له نائب أو أكثر يصدر بتعيينهم وتحديد مخصصاتهم مرسوم ، ويمثل الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها العام ، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ القرارات والسياسة التي يضعها مجلس الإدارة .

ويختار رئيس مجلس الإدارة في حالة غياب المدير العام أحد نوابه ليحل محله في ممارسة اختصاصاته .

مـــادة (٧)

تكون للهيئة ميزانية ملحقة بالميزانية العامة للدولة ، وتبدأ السنة المالية للهيئة من أول يوليو من كل عام ، وتنتهي في الثلاثين من يونيو من العام التالي ، وتستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في الثلاثين من يونيو من السنة التالية .

مـــادة (٨)

يقدم مجلس الإدارة إلى مجلس الوزراء في شهر يناير من كل عام تقريراً مفصلاً عن أعمال الهيئة وعن أوضاع المعاهد والمراكز التابعة لها والدارسين والمتدربين فيها .

مـــادة (٩)

تنتقل إلى الهيئة إدارة التعليم الفني والمهني بوزارة التربية والمعاهد التابعة لها وكذلك الإدارة المركزية للتدريب بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومعاهد ومراكز التدريب التابعة لها .

ويضع مجلس الوزراء قواعد وإجراءات النقل المشار إليها .

مـــادة (١٠)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مـــادة (١١)

يستمر العمل باللوائح والنظم والقّرارات المعمول بها في شأن التعليم التطبيقي والتدريب وقت نفاذ هذا القانون إلى حين استبدال غيرها بها .

مـــادة (١٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابـر الأحمـد

صدر بقصر السيف في ١٣/ ربيع الأول ١٤٠٣هـ
الموافق٢٨/ ديسمبر ١٩٨٢م

تابع للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م
في شأن إنشاء
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

في ٥/ ١٢/ ١٩٩٤م أضيفت فقرة جديدة للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م وصدر بهذا التعديل القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤م .

ونص هذه الفقرة كما يلي :

«بحث احتياجات الوزارات والمؤسسات من العمالة الفنية الكويتية وذلك عن طريق الاستطلاع والاتصال لدى الوزارات والمؤسسات المختلفة دون انتظار ورودها من هذه الجهات» .

* * *

تشكيل مجلس إدارة الهيئة (الأول) :

استناداً إلى أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، تم تشكيل أول مجلس إدارة برئاسة السيد/ وزير التربية الدكتور يعقوب يوسف الغنيم وعضوية كل من :

١ - الأستاذ/ أحمد يوسف المزروعي	مدير عام الهيئة نائباً للرئيس
٢ - الأستاذ/ عبدالرحمن الخضري	وكيل وزارة التربية
٣ - الأستاذ/ فؤاد ملا حسين	وكيل وزارة التخطيط
٤ - الأستاذ/ عيسى ياسين	وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
٥ - الأستاذ/ بدر النصر الله	وكيل ديوان الموظفين
٦ - الدكتور/ عبدالله الرفاعي	أمين عام جامعة الكويت
٧ - الأستاذ/ عبدالباقي النوري	ممثلاً عن غرفة تجارة وصناعة الكويت
٨ - الأستاذ/ ثابت الهارون	ممثلاً عن الاتحاد العام لعمال الكويت
٩ - الأستاذ/ عبدالملك الغربللي	رئيس مجلس إدارة شركة نفط الكويت
١٠- الأستاذ/ عاهد محمد الخطيب	ممثلاً عن القطاع الأهلي
١١- الأستاذ/ حمود العنزي	ممثلاً عن القطاع الأهلي

وقد أوضحت المادة الرابعة من قانون إنشاء الهيئة اختصاصات مجلس الإدارة .

لجان إعداد الأحكام الموضوعية لنظم الهيئة ولوائحها :

بناء على ما جاء بالمادة الرابعة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٨٢م ، بشأن اللوائح والأحكام المالية والإدارية وتنظيم الشؤون العلمية والطلابية بالهيئة ، صدر قرار السيد رئيس مجلس الإدارة رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣م بشأن تشكيل لجنة رئيسية أنيط بها دراسة الموضوعات التالية :

- السياسة العامة والأهداف .
- شؤون العاملين .
- شؤون الطلبة والمتدربين .
- الشؤون العلمية .
- شؤون الهيئة المالية والإدارية .

وقد شكلت بناء على هذا القرار عدة لجان فرعية حددت مهامها بما يغطي دراسة الأحكام الموضوعية للمهام المنوطة باللجنة الرئيسية .

* * *

لجنة إعداد الأحكام الموضوعية
للشؤون الإدارية للهيئة ونظم العمل

شكّلت هذه اللجنة بالقرار رقم (٩٠) لسنة ١٩٨٣م بتاريخ ٦/٤/١٩٨٣م وأوكلت إلى اللجنة المهام التالية :

- استخلاص الأحكام الموضوعية لشؤون توظيف شاغلي الوظائف الفنية والإدارية بالتعاون مع لجنة الشؤون العلمية في مجالات :
  - التعيين والترقية والإجازات وغيرها .
  - الحقوق والمزايا (الرواتب - العلاوات - البدلات - المكافآت) .
- اقتراح نظم العمل وإعداد النماذج المستخدمة في مجالاته .

وقد جاء التشكيل على هيئة لجان فرعية لكل مجال ، واشترك في أعمال اللجنة متخصصون من ذوي الخبرة بالهيئة والمعاهد وديوان الموظفين وجامعة الكويت وبعض المؤسسات الأخرى .

* * *

لجنة الشؤون العلمية

تشكلت هذه اللجنة بالقرار رقم (٩١) لسنة ١٩٨٣م بتاريخ ٦/٤/١٩٨٣م ، وأوكلت إلى اللجنة دراسة الموضوعات التالية :

- المجالس واللجان العلمية ومراكز الخدمة .
- شؤون هيئة التدريس والتدريب بالتنسيق مع اللجان الأخرى .
- التأليف والنشر .
- نظم الدراسة .
- سياسة البحث العلمي .
- برامج النمو العلمي والمهني .
- أسس ومناهج وإجراءات تطوير المقررات .

وقد جاء التشكيل على هيئة لجان فرعية لكل مجال ، واشترك في أعمال اللجنة أعضاء هيئة التدريس والتدريب بالمعاهد والمراكز وجامعة الكويت وبعض المتخصصين في المراكز العلمية المتماثلة .

* * *

لجنة إعداد الأحكام الموضوعية
للشؤون المالية بالهيئة

شكلت هذه اللجنة بالقرار رقم (٩٥) لسنة ١٩٨٣م بتاريخ ٩/٤/١٩٨٣م ، وأوكلت إليها المهام التالية :

- وضع نظام وأسلوب إعداد الميزانية التقديرية وعلى وجه الخصوص أسس تقدير احتياجات وأوجه الإنفاق على التعليم والتدّريب .
- وضع نظم متابعة تنفيذ الميزانية بما يكفل ترشيد ومراقبة كفاءة استخدام المواد .
- وضع نظم الحسابات سيما نظم الصرف والتحصيل والمراجعة والقيد بالسجلات والخزائن ، وحفظ المستندات .
- استخلاص نظم للتوريدات والمخازن بما يساير التشريعات واللوائح المالية السائدة ويوفر المرونة في الوفاء بحاجات الهيئة .

وقد جاء التشكيل على هيئة لجان فرعية لكل المجالات ، وشارك فيها عدد من المتخصصين بالهيئة ووزارات المالية والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل وجامعة الكويت .

* * *

لجنة وضع القواعد المنظمة
لشؤون الطلبة والمتدربين

شكلت هذه اللجنة بالقرار رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣م بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٣م ، وأوكلت إليها دراسة المجالات التالية :

- نظم القبول بالمعاهد والمراكز ، ومهام مكتب التنسيق .
- حالات مساءلة الطلاب وأنواع الجزاءات وآثارها .
- رعاية الطلبة والمتدربين .
- نشاط الجمعيات العلمية والطلابية .
- المكافآت المالية للطلبة والمتدربين بالتعاون مع لجنة الشؤون العلمية .
- نظم متابعة الطلبة والمتدربين .

وقد جاء التشكيل على هيئة لجان فرعية في كل مجال ، وشارك فيها متخصصون في الشؤون الطلابية بمعاهد ومراكز الهيئة وجامعة الكويت من العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية والأنشطة الطلابية .

* * *

لجنة تحديد أهداف الهيئة وسياساتها

شكلت هذه اللجنة بالقرار رقم (١١٢) لسنة ١٩٨٣م بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٨٣م وأوكلت إليها المهام التالية :

- دراسة وثائق تحديد أهداف وسياسات وأولويات وخطط التعليم التطبيقي والتدريب .
- وضع تصور عن الأهداف البعيدة للهيئة في ضوء الأهداف القومية لتنمية الموارد البشرية بما يفي بحاجة سوق العمل وخطط التنمية الشاملة .
- وضع تصور عن الأهداف التفصيلية الفرعية لدور التعليم التطبيقي والتدريب بالنسبة لقطاعات :
  - التعليم والتدريب التكنولوجي .
  - التعليم والتدريب التجاري وإدارة الأعمال .
  - إعداد العاملين في مجال التربية وتدريبهم .
  - التعليم والتدريب الصحي والمهن الطبية المعاونة .
  - إعداد المساعدين في العلوم الزراعية والصناعات الغذائية وتدريبهم .
  - التعليم والتدريب في مجال الفنون والإنسانيات .

وقد جاء التشكيل على هيئة لجان قطاعية شارك فيها ممثلون عن جميع الهيئات المعنية في سوق العمل ومن لهم خبرة علمية وميدانية في كل مجال ، وقد أنهت جميع اللجان المذكورة أعمالها وقدمت تقاريرها الختامية إلى لجنة التنسيق .

لجنة صياغة الأحكام الموضوعية واللوائح

شكلت هذه اللجنة بالقرار رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٣م بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٨٣م، وأنيط باللجنة تلقي الأحكام الموضوعية المحالة إليها من لجنة التنسيق لدراستها واستكمال صياغتها القانونية في صورة لوائح تنظيمية تساير التشريعات القائمة بعد تبويبها بحيث لا تنطوي على تعارض بين أجزائها أو بينها وبين تلك التشريعات مشفوعة بما يلزم من مذكرات شارحة، وقد انتهت هذه اللجنة من عملها في نهاية العام ٨٣/ ١٩٨٤م وبعد الانتهاء من صياغة الأحكام الموضوعية واللوائح تم عرضها على مجلس الإدارة لإبداء الرأي تمهيداً لاعتمادها للعمل بموجبها، وقد بدأ العمل بها اعتباراً من بداية العام ٨٤/ ١٩٨٥م.

* * *

القوانين والمراسيم الأميرية
والقرارات الصادرة لتنظيم العمل بالهيئة

أ - القوانين :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢م في شأن إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المؤرخ في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٢م ونشر بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٨٣م بعددها رقم ١٤٥١ .

ب - المراسيم الأميرية :

١ - مرسوم أميري بتعيين مدير عام للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمؤرخ في ٢/ ٢/ ١٩٨٣م .

٢ - مرسوم أميري بتعيين نائب المدير العام للهيئة والمؤرخ في ٦/ ٣/ ١٩٨٣م .

ج - القرارات الوزارية : (ومن أهمها) :

١ - القرار رقم (١) بشأن إعداد مشروع ميزانية الهيئة للسنة المالية ٨٣/ ١٩٨٤م .

٢ - القرار رقم (٤) بشأن تفويض مدير عام الهيئة ببعض اختصاصات السيد/ الوزير رئيس مجلس إدارة الهيئة .

٣ - القرار رقم (٥) بشأن تشكيل مجلس إدارة الهيئة .

٤ - القرار رقم (١٠) بشأن البناء التنظيمي للهيئة .

٥ - القرار رقم (١٩) بشأن البناء التنظيمي للهيئة .

٦ - القرار رقم (٢٠) بشأن تعين السيد نائب المدير العام للشؤون الفنية وتكليفه بالإضافة إلى عمله القيام بتولي اختصاصات نائب المدير العام لشؤون البحوث والتخطيط ونائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية ، وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم تعيين كل منهما .

د - القرارات الإدارية :

صدرت مجموعة كبيرة من القرارات التنفيذية تتعلق بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الطلبة والمتدربين وتنظيم العمل بالمعاهد والمراكز .

تطور البناء التنظيمي للهيئة

بعد صدور المرسوم الأميري في ٢/٢/١٩٨٣م بتعيين مدير عام للهيئة ، والمرسوم الأميري في ٦/٣/١٩٨٣م بتعيين نائب للمدير العام ، بدأت الهيئة في تنظيم أعمالها وتكوين أجهزتها ، ومن هنا كان أول بناء تنظيمي للهيئة والذي صدر به القرار رقم (١٠/٨٣) ثم توالت تغييرات الهياكل التنظيمية للهيئة كما يلي :

أولاً - القرار رقم (١٠/٨٣) الصادر بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٣م :

ونص هذا القرار على مكونات الهيكل التنظيمي للهيئة (وفق الرسم المرفق في الملاحق) ونص في مادته الثانية على أن يرأس كل قطاع من القطاعات الواردة في القرار نائبا للمدير العام ، ويتم تنظيم الوحدات المبينة بالقرار وتحديد اختصاصاتها التفصيلية بقرار لاحق من المدير العام .

ولكن هذا القرار تعرّض لانتقاد أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة في الفصل التشريعي الخامس (دور الانعقاد العادي الثالث) في أثناء النظر في ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (محضر اجتماع اللجنة في ٤/٦/١٩٨٣م) .

استهلت اللجنة دراستها لمشروع الميزانية باستعراض الهيكل التنظيمي للهيئة ، والخطوات التي اتخذتها لتحويل المعاهد التعليمية والمراكز التدريبية التي كانت تابعة لوزارتي التربية والشؤون الاجتماعية والعمل إلى اختصاصاتها .

ورأت اللجنة التقدم بعدد من التوصيات كان من بينها :

١ - بعد أن اتضح للجنة عدم صلاحية القرار الوزاري الصادر بشأن تنظيم الهيئة ، فإن اللجنة توصي بألا يتم التعيين في المراكز القيادية إلا بعد الاستعانة باللجان التخطيطية المتخصصة بحيث يتم وضع التنظيم الهيكلي ونظام عمل الهيئة حسب المهام المنوطة بها .

٢ - توصي اللجنة بإلغاء المكتب الفني في الهيئة ، وذلك لتعارض مهام هذا المكتب مع المهام المناطة بالإدارات المختصة .

وقد رأت الهيئة في المذكرة التي أعدتها رداً على هذه التوصيات :

١ - أن البناء التنظيمي للهيئة يتّصل مباشرة بإداراتها ويقع بالتالي ضمن مسؤوليات وصلاحيات مديرها العام المناط به إدارة الهيئة وتمثيلها ، وتنفيذ سياسة مجلس الإدارة وقراراته .

٢ - أن وصف القرار بعدم الصلاحية قبل دور التنفيذ الفعلي وثبوت قصوره عن تسيير العمل بالهيئة قول سابق لأوانه لاسيما وأنه لم يكن بالإمكان أن تظل الهيئة في ثوبها الجديد مبقية على إدارتين فنيتين هما إدارة التعليم الفني والمهني والإدارة المركزية للتدريب .

٣ - أن القرار المشار إليه جاء بعد دراسة ميدانية لعمل كل من قطاعي التعليم التطبيقي والتدريب كما نوقشت تصورات الهيئة للتنظيم الهيكلي المقترح مع كل من الدكتور محمد الغنام خبير اليونسكو ، والدكتور سكولفيلد (خبير بريطاني زائر) .

٤ - جاء التنظيم الهيكلي استجابة للمبادئ والمهام الأساسية التي حددها قانون الهيئة ، ومع ذلك فإن إعادة دراسة التنظيم بعد فترة التجربة والمتابعة والتقويم يمكن أن تكون أكثر جدوى وموضوعية .

٥ - وبالنسبة لإلغاء المكتب الفني فقد أعدت الهيئة دراسة تهدف إلى إحلال مكتب للتطوير محل المكتب الفني .

ثانياً - القرار رقم (١٩/ ٨٣) :

في بداية العام الدراسي ٨٣/ ١٩٨٤م صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٩/ ٨٣) بشأن الهيكل التنظيمي للهيئة .

وعملاً بتوصيات مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الثالث بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٨٣م بشأن تحديد دور ديوان الهيئة في التخطيط والرقابة والتنسيق والتدرج في منح الاختصاصات للمعاهد والمراكز استهدافاً للامركزية الأداء ،

صدر القرار رقم (١٠٤/ ٨٤) بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٨٤م بشأن تحديد اختصاصات الإدارات والأجهزة المعاونة ومسميات الأقسام التابعة لكل منها .

ثالثاً - القرار رقم (٥١٢/ ٨٦) بشأن إعادة تنظيم أجهزة الهيئة :

في عام ١٩٨٦م رأت الهيئة وهي مقبلة على مرحلة هامة من مراحل تطورها ، وبناء على

موافقة مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (١٩) بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٣م على استراتيجية الهيئة والمخطط التنظيمي المقترح بإعادة تنظيم أجهزتها ، وعلى المذكرة المعتمدة من السيد وزير التربية رئيس مجلس الإدارة بشأن توزيع الاختصاصات بين السيد الوزير ومدير عام الهيئة بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٣م .

صدر القرار رقم (٨٦/٥١٢) بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٨م بشأن إعادة تنظيم أجهزة الهيئة كما هو مبين بالشكل المرفق بالملحق .

رابعاً – القرار رقم (٨٩/١٥م) بشأن إعادة تنظيم أجهزة الهيئة :

بناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه رقم (٢٧) بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١م على المخطط التنظيمي المقترح بإعادة تنظيم أجهزة الهيئة وتوصيته ببدء التنفيذ ، صدر القرار رقم (٨٩/١٥) بتاريخ ١٩٨٩/١/٧م في شأن إعادة تنظيم أجهزة الهيئة (الشكل المرفق في الملاحق) وصدرت بناء عليه قرارات إدارية لاحقة لتحديد اختصاصات قطاعات الهيئة ووحداتها التنظيمية .

* * *

ملحــــق رقم (٢)

أعداد الخريجين والمقبولين والمقيدين

بكليات التعليم التطبيقي

منذ إنشاء الهيئة حتى ٩٦/ ١٩٩٧م

أعداد الخريجين بكليات التعليم التطبيقي

الكليات / العام الدراسي	كلية التربية الأساسية			كلية الدراسات التجارية			كلية العلوم الصحية			كلية الدراسات التكنولوجية			الإجمالي العـــام		
	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع
٨٢/ ١٩٨٣م	٢٩٢	٤٨١	٧٧٣	١٥٤	٣٧٤	٥٢٨	١٤	٧٠	٨٤	٢١٣		٢١٣	٦٧٣	٩٢٥	١٥٩٨
٨٣/ ١٩٨٤م	٣٩٤	٥١٧	٩١١	١٦٣	٤٠١	٥٦٤	٢٥	١٠١	١٢٦	٢١٦		٢١٦	٧٩٨	١٠١٩	١٨١٧
٨٤/ ١٩٨٥م	٢٦٠	٥٧٥	٨٣٥	٢١٨	٣٦٤	٥٨٢	٤٥	٩٨	١٤٣	٢٢٧		٢٢٧	٧٥٠	١٠٣٧	١٧٨٧
٨٥/ ١٩٨٦م	٢١١	٥٤٣	٧٥٤	١٩٤	٣٨٥	٥٧٩	٢٤	٨١	١٠٥	٢٩٣		٢٩٣	٧٢٢	١٠٠٩	١٧٣١
٨٦/ ١٩٨٧م	٢٣٤	٧٤٦	٩٨٠	١٩٤	٤٤٢	٦٣٦	٢٥	١٤٢	١٦٧	٢٧١		٢٧١	٧٢٤	١٣٣٠	٢٠٥٤
٨٧/ ١٩٨٨م	١٦١	٣٠٣	٤٦٤	٢٣١	٤٨٤	٧١٥	٣٦	١٣٧	١٧٣	٢٨٠		٢٨٠	٧٠٨	٩٢٤	١٦٣٢
٨٨/ ١٩٨٩م	١١١	١٥١	٢٦٢	٢٢٠	٥٧٢	٧٩٢	٤٨	١٢٣	١٧١	٤١٦	٨٣	٤٩٩	٧٩٥	٩٢٩	١٧٢٤
٨٩/ ١٩٩٠م	٨٨	٣١٩	٤٠٧	٢٩٤	٥٠٣	٧٩٧	٤٣	١٧٥	٢١٨	٤٤٠	٨٦	٥٢٦	٨٦٥	١٠٨٣	١٩٤٨
٩٠/ ١٩٩١م	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٩١/ ١٩٩٢م	٢٠٩	٨٠٤	١٠١٣	٢٨٤	٥٣٤	٨١٨	٢٨	١٥٥	١٨٣	٣٥٠	١٠٩	٤٥٩	٨٧١	١٦٠٢	٢٤٧٣
٩٢/ ١٩٩٣م	٢٦٩	٩٣٤	١٢٠٣	٣١٥	٨٢٠	١١٣٥	٢٦	١٥٨	١٨٤	٢٩٥	٦٨	٣٦٣	٩٠٥	١٩٨٠	٢٨٨٥
٩٣/ ١٩٩٤م	٢٦٦	٨٨٧	١١٥٣	٣٤٨	٨٧١	١٢١٩	٢٥	١٣٩	١٦٤	٥٥٢	١١٧	٦٦٩	١١٩١	٢٠١٤	٣٢٠٥
٩٤/ ١٩٩٥م	٢٨١	٧٧٢	١٠٥٣	٤٩٠	١٠٠٦	١٤٩٦	٢٥	١٠٩	١٣٤	٥٣١	٨٨	٦١٩	١٣٢٧	١٩٧٥	٣٣٠٢
٩٥/ ١٩٩٦م	٣١٤	٧٧٨	١٠٩٢	٦٠٢	٨٣٠	١٤٣٢	٣٤	١٣٥	١٦٩	٥٣٩	٩٦	٦٣٥	١٤٨٩	١٨٣٩	٣٣٢٨

أعداد الطلبة الكويتيين المقبولين بكليات التعليم التطبيقي

الكليات / العام الدراسي	كلية التربية الأساسية			كلية الدراسات التجارية			كلية العلوم الصحية			كلية الدراسات التكنولوجية			الإجمالي العـــام		
	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع
٨٢/ ١٩٨٣م	٥٣٣	٧١٧	١٢٥٠	٧٢٢	٨٥٣	١٥٧٥	١٠٦	١٩٧	٣٠٣	٤٤٥		٤٥٥	١٨٠٦	١٧٦٧	٣٥٧٣
٨٣/ ١٩٨٤م	٣٢٢	٥٩٤	٩١٦	٥٩٦	٥٨٦	١١٨٢	١٠٦	١٩١	٢٩٧	٥٤٣		٥٤٣	١٥٦٧	١٣٧١	٢٩٣٨
٨٤/ ١٩٨٥م	٤٠٣	٦٨٥	١٠٨٨	٤٧١	٦٥١	١١٢٢	٥٦	٨١	١٣٧	٤٨٩		٤٨٩	١٤١٩	١٤١٧	٢٨٣٦
٨٥/ ١٩٨٦م	٣٨٩	٨٧٩	١٢٦٨	٦٨٩	٨٢٦	١٥١٥	١٥٧	١٣٦	٢٩٣	٨١٩		٨١٩	٢٠٥٤	١٨٤١	٣٨٩٥
٨٦/ ١٩٨٧م	٧٣٣	١١٤٩	١٨٨٢	٧٧٤	١١٠٦	١٨٨٠	١٨٢	٢٢٦	٤٠٨	٩٣٥	١٩٠	١١٢٥	٢٦٢٤	٢٦٧١	٥٢٩٥
٨٧/ ١٩٨٨م	٤١٧	١٣٤٤	١٧٦١	٧٨١	٧٥٩	١٥٤٠	٩٩	١٠٣	٢٠٢	٥٧٨	٨٥	٦٦٣	١٨٧٥	٢٢٩١	٤١٦٦
٨٨/ ١٩٨٩م	٤٠٦	١٠١٦	١٤٢٢	٦٢٩	٤٧٩	١١٠٨	٦٢	٤٤١	٥٠٣	٤٩٨	١٥٨	٦٥٦	١٥٩٥	٢٠٩٤	٣٦٨٩
٨٩/ ١٩٩٠م	٣٥٤	٩٧٠	١٣٢٤	٤٩٤	١٠٠٦	١٥٠٠	٥١	١٧٨	٢٢٩	٤٨٤	٦٩	٥٥٣	١٣٨٣	٢٢٢٣	٣٦٠٦
٩٠/ ١٩٩١م	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٩١/ ١٩٩٢م	٣٥٥	٩٤٢	١٢٩٧	٧٩١	١٤١٦	٢٢٠٧	٨٧	٣٢٠	٤٠٧	١٠٦٢	٢١٤	١٢٧٦	٢٢٩٥	٢٨٩٢	٥١٨٧
٩٢/ ١٩٩٣م	٤١٢	٨٢٢	١٢٣٤	١١٦٢	١٨٦٣	٣٠٢٥	٣٤	١٣١	١٦٥	٩٦١	٩٧	١٠٥٨	٢٥٦٩	٢٩١٣	٥٤٨٢
٩٣/ ١٩٩٤م	٤٦٠	١٠١٦	١٤٧٦	١٠٥٧	٩٩٤	٢٠٥١	٣٦	٢٢٤	٢٦٠	٧٣٧	١٦٠	٨٩٧	٢٢٩٠	٢٣٩٤	٤٦٨٤
٩٤/ ١٩٩٥م	٤٢١	١١٣٢	١٥٥٣	٨٥١	١٢٦٤	٢١١٥	٢٤	١٥٤	١٧٨	٧٨٥	١٣٤	٩١٩	٢٠٨١	٢٦٨٤	٤٧٦٥
٩٥/ ١٩٩٦م	٤١٢	٩٣١	١٣٤٣	٨٣٣	١٣٧٥	٢٢٠٨	٣٥	١٩٣	٢٢٨	٧٤١	١٦٠	٩٠١	٢٠٢١	٢٦٥٩	٤٦٨٠
٩٦/ ١٩٩٧م	٧١٨	١٢٨١	١٩٩٩	١٠١٨	١٥٢٧	١٥٤٥	٦٨	٢٢١	٢٨٩	٨٠٣	١٨٩	٩٩٢	٢٦٠٧	٣٢١٨	٥٨٢٥

أعداد الطلبة المقيدين بكليات التعليم التطبيقي (نوفمبر من كل عام)

الكليات / العام الدراسي	كلية التربية الأساسية			كلية الدراسات التجارية			كلية العلوم الصحية			كلية الدراسات التكنولوجية			الإجمالي العام		
	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع
٨٢/ ١٩٨٣م	٩٥٩	١٢٩٤	٢٢٥٣	٧١٩	١٤٦٨	٢١٨٧	١٠٩	٣٥١	٤٦٠	١٠١٠		١٠١٠	٢٧٩٧	٣١١٣	٥٩١٠
٨٣/ ١٩٨٤م	٩٠٥	١٣٩٠	٢٢٩٥	٨٠٦	١٢٨٦	٢٠٩٢	١٦١	٣٣٥	٤٩٦	١٠٦٩		١٠٦٩	٢٩٤١	٣٠١١	٢٩٥٢
٨٤/ ١٩٨٥م	٧٠٢	١٣٩٤	٢٠٩٦	٨٢٢	١٢٨٧	٢١٠٩	١٣٦	٢٦٩	٤٠٥	١٠٩١		١٠٩١	٢٧٥١	٢٩٥٠	٥٧٠١
٨٥/ ١٩٨٦م	٦٦٦	١٥٥٥	٢٢٢١	٨٤١	١٤٨٢	٢٣٢٣	٨٤	٣٥٩	٤٤٣	١٢١٢		١٢١٢	٢٨٠٣	٣٣٩٦	٦١٩٩
٨٦/ ١٩٨٧م	٧٨٦	١٧١٩	٢٥٠٥	٨٦٣	١٥٧٥	٢٤٣٨	١٧٥	٤٤٥	٦٢٠	١٤٠٢	١١٥	١٥١٧	٣٢٢٦	٣٨٥٤	٧٠٨٠
٨٧/ ١٩٨٨م	٦٩٥	١٩٥١	٢٦٤٦	١١١٠	١٧٤٣	٢٨٥٣	١٦٣	٤٠٦	٥٦٩	١٤٨٣	٢١٨	١٧٠١	٣٤٥١	٤٣١٨	٧٧٦٩
٨٨/ ١٩٨٩م	٧٨١	٢٤٢٥	٣٢٠٦	١١١٤	١٥٨٠	٢٦٩٤	١٤٩	٥٣٤	٦٨٣	١٦٤٧	٣٣٩	١٩٨٦	٣٦٩١	٤٨٧٨	٨٥٦٩
٨٩/ ١٩٩٠م	٩٢٨	٣٢٦٥	٤١٩٣	١٠١٥	١٦٨٩	٢٧٠٤	١٤١	٥١٧	٦٥٨	١٤٠١	٣٥٣	١٧٥٤	٣٤٨٥	٥٨٢٤	٩٣٠٩
٩١/ ١٩٩٢م	١١٥٤	٣٨٥٥	٥٠٠٩	١٠٢٣	٢٢٠٩	٣٢٣٢	١٦٠	٥٣٨	٦٩٨	١٤٥٦	٣٦١	١٨١٧	٣٧٩٣	٦٩٦٣	١٠٧٥٦
٩٢/ ١٩٩٣م	١٢٨١	٣٦٩٩	٤٩٨٠	١٤١٣	٢٨٨٠	٤٢٩٣	٨٨	٤١٩	٥٠٧	١٨٧٢	٣٧٠	٢٢٤٢	٤٦٥٤	٧٣٦٨	١٢٠٢٢
٩٣/ ١٩٩٤م	١٤٦٩	٣٧٤٨	٥٢١٧	١٧٣٢	٢٩٨٤	٤٧١٦	٨٢	٣٧٧	٤٥٩	٢١١٠	٣٦٠	٢٤٧٠	٥٣٩٣	٧٤٦٩	١٢٨٦٢
٩٤/ ١٩٩٥م	١٧٤٦	٤٠٢٦	٥٧٧٢	٢٠٦٩	٢٩٩٨	٥٠٦٧	٨٥	٣٦٨	٤٥٣	١٩٦٦	٣٦١	٢٣٢٧	٥٨٦٦	٧٧٥٣	١٣٦١٩

(تابع) أعداد الطلبة

المقيدين بكليات التعليم التطبيقي

(نوفمبر من كل عام)

الكليات / العام الدراسي	كلية التربية الأساسية			كلية الدراسات التجارية			كلية العلوم الصحية			كلية الدراسات التكنولوجية			الإجمالي العـــام		
	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع	بنين	بنات	مجموع
٩٥/١٩٩٦م	١٨٠٠	٤١١٣	٥٩١٣	٢٠٣٧	٢٨٥٢	٤٨٨٩	١٠٢	٤٥٢	٥٥٤	٢٠٥٠	٤١٥	٢٤٦٥	٥٩٨٩	٧٨٣٢	١٣٨٢١
٩٦/١٩٩٧م	١٩٩٣	٤٥٤٦	٦٥٣٩	٢١١٨	٢٩٣١	٥٠٤٩	١٢٢	٥٤٢	٦٦٤	٢١٢٧	٤٧٢	٢٥٩٩	٦٣٦٠	٨٤٩١	١٤٨٥١

ملحـــق رقم (٣)

تطور السعة المكانية

بكليات الهيئة ومعاهدها

تطور السعة المكانية لعدد الطلاب بكليات الهيئة ومعاهدها

م	الكلية / المعهد	العام ٨٢/ ١٩٨٢م	العام ٩٤/ ١٩٩٥م
١	كلية التربية الأساسية - بنين	٧٥٠	١٤٦٠
٢	كلية التربية الأساسية - بنات	١٥٥٠	٣٢٠٠
٣	كلية الدراسات التجارية - بنين	٧٠٠	١٥٠٠
٤	كلية الدراسات التجارية - بنات	١٥٠٠	٢٤٠٠
٥	كلية العلوم الصحية - بنين	-	٣٠٠
٦	كلية العلوم الصحية - بنات	٤٠٠	٨٠٠
٧	كلية الدراسات التكنولوجية - بنين	١١٠٠	٢٠٠٠
٨	كلية الدراسات التكنولوجية - بنات	-	٣٠٠
٩	معهد الاتصالات والملاحة	٧٥٠	١٣٠٠
١٠	معهد تدريب الكهرباء والماء	٣٠٠	٤٥٠
١١	معهد التدريب الصناعي (بالشويخ وصباح السالم)	٢٠٠	٧٥٠
١٢	معهد التمريض	-	٣٠٠
١٣	مدارس التعليم الموازي	-	٣٠٠
	الإجمـــالـــــي	٧٢٥٠	١٥٠٦٠

*** في العام الدراسي ٨٢/ ١٩٨٣م .**

- كان المعـهـد الصـحي للبنين (كليـة العلوم الصـحية حـالياً) يقع في مبنى مـعـهـد التـربية للمعلمين .
- لم يكن معهد التمريض ومدارس التعليم الموازي تتبع الهيئة .
- كلية الدراسات التكنولوجية للبنات بدأت الدراسة بها في العام ٨٦/ ١٩٨٧م .

* يلاحظ تضاعف السعة المكانية بكليات ومعاهد الهيئة ، ويرجع ذلك إلى استفادة الهـيئة من مباني عدد من المدارس التي تخلت عنها وزارة التربية مؤخراً .

ملحـــق رقم (٤)

تطوّر ميزانية الهيئة

تطوّر ميزانية الهيئة

إجمالي الميزانيـــة الماليـــة

سنة ٨٣/ ٨٤ + ٨٤/ ٨٥ = ١٨ شهراً

تقرير الميزانية الأولى للهيئة

= ٢٢,٢٧٥,٢٦٩ دينار

٨٥/ ١٩٨٦م	٢٥,٦٨٥,٨٥٠	
٨٦/ ١٩٨٧م	٢٩,١٤٥,٨٥٠	
٨٧/ ١٩٨٨م	٣٨,١٦٦,٧٦٢	بدء تطبيق الكادر الخاص بأعضاء هيئتي التدريب والتدريس
٨٨/ ١٩٨٩م	٣٤,٣٦١,٠٠٠	
٨٩/ ١٩٩٠م	٣٨,٤٧٣,٠٠٠	
٩٠/ ١٩٩١م	٥١,٠١٠,٠٠٠	لم يصرف منها سوى حوالي ٣٤٪ فقط بسبب الغزو
٩١/ ١٩٩٢م	٧٧,١٩٥,٠٠٠	لإعادة إعمار الهيئة
٩٢/ ١٩٩٣م	٧٥,٦٤٩,٠٠٠	استكمال إعمار الهيئة
٩٣/ ١٩٩٤م	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	
٩٤/ ١٩٩٥م	٥٣,٦٢٥,٠٠٠	

تطور أعداد العاملين بالهيئة (تدريس - تدريب - فنين - إداريين)

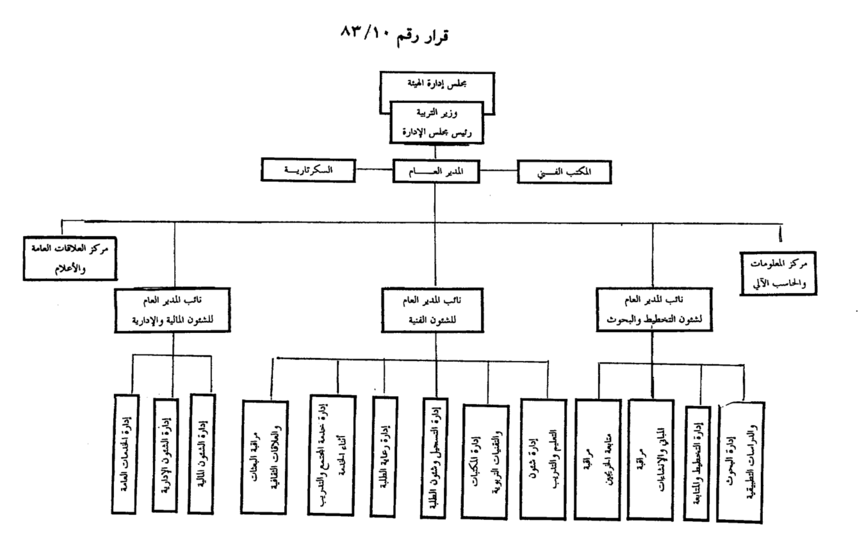
٨٣/ ١٩٨٤م = ٢٠٩٦

٩٤/ ١٩٩٥م = ٣٠٤٨

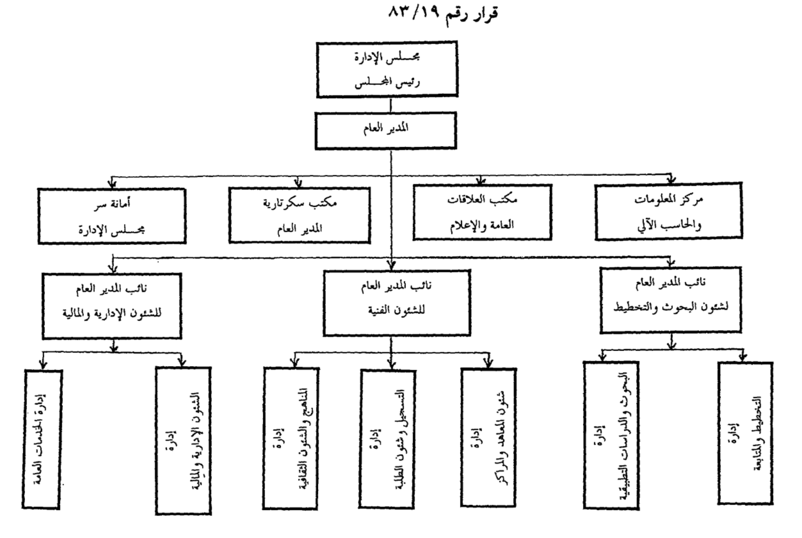
ملحـــق رقم (٥)

تطوّر البناء التنظيمي للهيئة

قرار رقم ١٠/٨٣



قرار رقم ١٩/ ٨٣



بسم الله الرحمن الرحيم

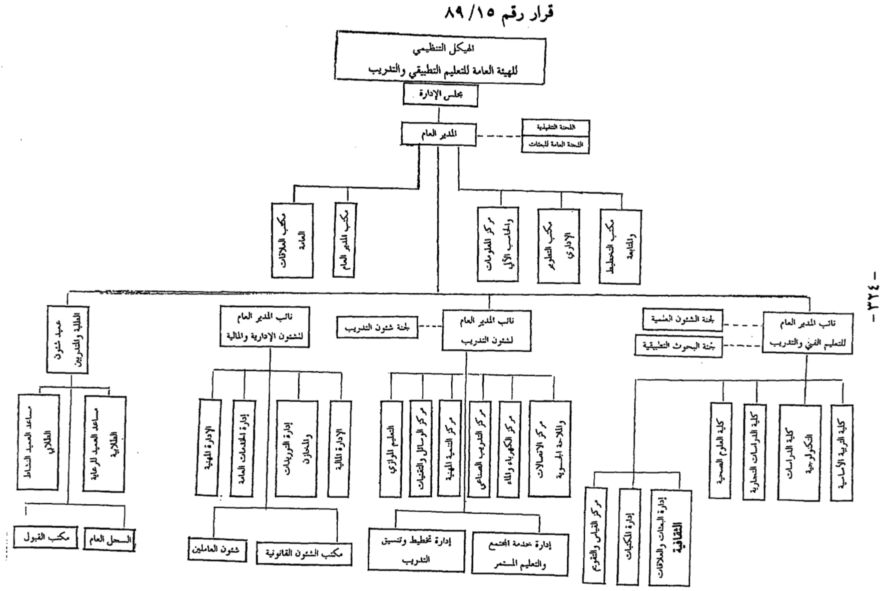
الهيئة العامة
للتعليم التطبيقي والتدريب

الهيكل التنظيمي

(القرار رقم ٨٦/٥١٢)

- مجلس الإدارة
  - المدير العام
    - اللجنة التنفيذية
    - مكتب التطوير الإداري
    - مكتب المدير العام
      - أمانة سر المجالس واللجان
      - لجنة البعثات
      - شئون الخريجين وسوق العمل
    - مكتب الإعلام والعلاقات العامة
    - مكتب الشئون القانونية
    - مساعد المدير العام للتعليم التطبيقي والبحوث
      - لجنة الشئون العلمية
      - لجنة التعيينات والترقيات
      - لجنة البحوث التطبيقية
      - إدارة المناهج والبحوث التطبيقية
      - إدارة المكتبات والخدمات التعليمية
      - مركز التقييم والقياس
    - مساعد المدير العام لشئون التدريب
      - لجنة شئون التدريب
      - مكتب خدمة المجتمع
      - إدارة تخطيط وتنسيق التدريب
      - إدارة الأساليب والتقنيات التدريبية
      - مركز تقويم ومتابعة البرامج التدريبية
    - مساعد المدير العام لشئون التخطيط والإنشاءات
      - مكتب التخطيط والمتابعة
      - إدارة المشاريع
      - إدارة التجهيزات وصيانة الإنشاءات
      - مركز المعلومات والحاسب الآلي
    - مساعد المدير العام للشئون الإدارية والمالية
      - مكتب الأمن والسلامة
      - إدارة الشئون الإدارية
      - إدارة الشئون المالية
      - إدارة الخدمات العامة
    - عميد القبول والتسجيل
    - عميد شئون الطلبة والمتدربين
    - كلية الدراسات التكنولوجية
    - كلية الدراسات التجارية
    - كلية العلوم الصحية
    - كلية التربية الأساسية

قرار رقم ١٥/ ٨٩



المصـــادر

١ - أحمد يوسف المزروعي - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (نشأتها وتطورها) - دراسة مقدمة للجنة الاستشارية العليا لمشروع توثيق وعرض تاريخ التعليم في الكويت (١٩٩٥م) .

٢ - صلاح عبدالكريم - التعليم والتدريب التجاري والإداري - تقرير مقدم لوزارة التربية بصفته موجه أول المواد التجارية ، العام الدراسي ٨٧/ ١٩٨٨م .

٣ - د . فوزية عبدالغفور - تطور التعليم في الكويت ، الكويت ١٩٧٨م .

٤ - مجلس التخطيط - تقرير عن التدريب والتعليم الفني والمهني ، مقدم إلى لجنة التعليم والقوى العاملة - الكويت ١٩٧١م .

٥ - د . محمد أحمد الغنام ، ود . محمد محمد حسان ، ويوسف عبدالمعطي ـ مستقبل التعليم الفني والمهني ــ الكويت ١٩٧٥م .

٦ - محمد عبدالمنعم سلامة - مشروع إنشاء معهد لإعداد الفنيين التجاريين - مقدم لوزارة التربية - إدارة التعليم الفني والمهني - الكويت مايو ١٩٧٤ .

٧ - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - استراتيجية تطور التعليم التطبيقي والتدريب - الكويت ، مايو ١٩٨٦م .

٨ - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - خطة تطوير التعليم التطبيقي والتدريب ورسالة الهيئة في تنمية الموارد البشرية - أبريل ١٩٩٦م .

٩ - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الخلفيات والوقائع والمشكلات للتعليم التطبيقي والتدريب ، تقرير مقدم لمجلس إدارة الهيئة - أبريل ١٩٨٣م .

١٠ - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - دليل كلية التربية الأساسية ٩٥/ ١٩٩٦م .

١١ - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - دليل كلية الدراسات التجارية ٩٥/ ١٩٩٦م .

١٢ - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - دليل كلية الدراسات التكنولوجية ٩٥/ ١٩٩٦م .

١٣ - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - دليل كلية العلوم الصحية ٩٥/١٩٩٦م .

١٤- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - دمار وإعمار - سجل وثائقي ، أكتوبر ١٩٩٣م .

١٥- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - كراس إنجاز ، العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م .

١٦- وزارة التربية - إدارة التعليم الفني والمهني - سجلات الطلبة والخريجين .

١٧- وزارة التربية - التقرير السنوي للعام الدراسي ٦١/ ١٩٦٢م .

١٨- وزارة التربية - التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٢/١٩٦٣م .

١٩- وزارة التربية - التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٣/ ١٩٦٤م .

٢٠- وزارة التربية - التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٤/ ١٩٦٥م .

٢١- وزارة التربية - التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٥/ ١٩٦٦م .

٢٢- وزارة التربية - التقرير السنوي للعام الدراسي ٦٨/ ١٩٦٩م .

٢٣- وزارة التربية - تقرير اللجنة الفرعية لإنشاء المعهد العالي الصناعي - الكويت ١٩٧٣م .

٢٤- وزارة التربية - اللائحة الأساسية لمعاهد التعليم الفني والمهني١٩٧٩م .

٢٥- وزارة التربية - مشروع الخطة الخمسية للمشروعات الإنشائية لوزارة التربية - الجزء الثاني - التعليم الفني والمهني - يناير ١٩٨١م .

٢٦- وزارة التربية - النشرات الإحصائية السنوية لوزارة التربية .

٢٧- وليم بوني رست - تقرير عن التعليم التجاري وتطويره - مقدم لوزارة التربية إدارة التعليم الفني والمهني - أكتوبر ١٩٧٤م .

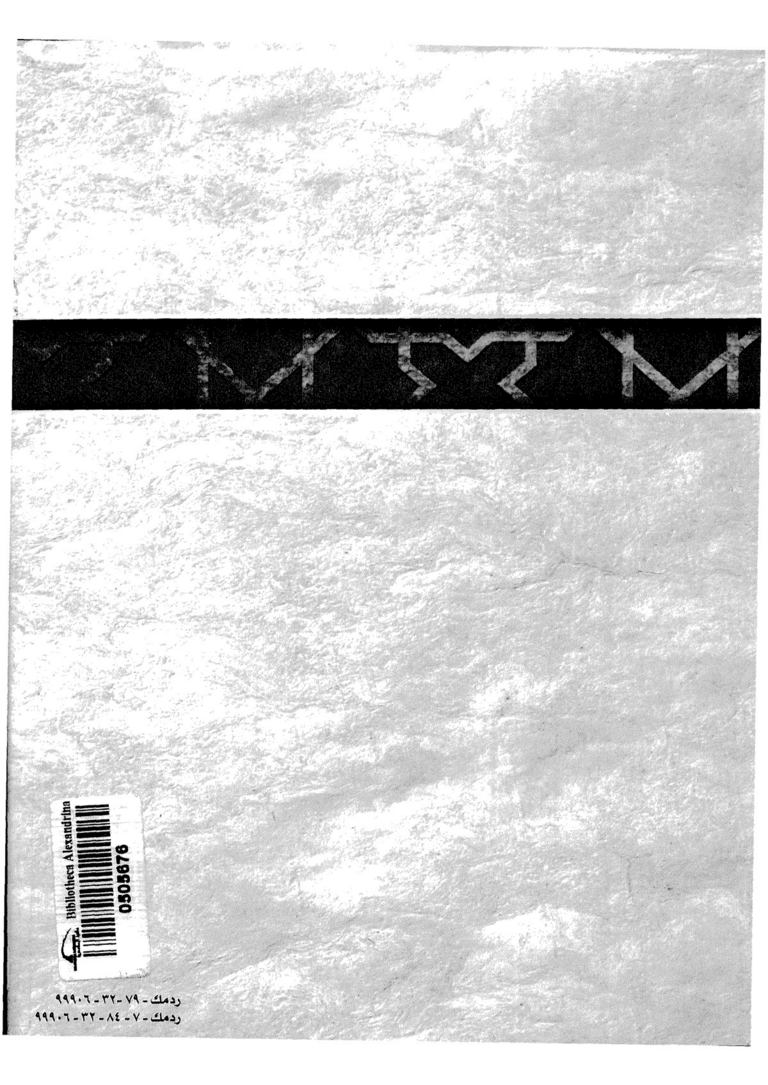
٢٨- د . يوسف عبدالمعطي - إطلالة على رحلة إنشاء التعليم الفني والمهني وتطويره بدولة الكويت - مجلة التربية - العدد الثالث والعشرون السنة السابعة - أكتوبر ١٩٩٧م .

٢٩- د . يوسف عبدالمعطي - تجربة الكويت في تجديد التعليم الفني والمهني وتطويره ، دراسة مقدمة إلى حلقة اليونسكو عن التجديد التربوي - الكويت - أكتوبر ١٩٨٢م .

٣٠- د . يوسف عبدالمعطي - تقويم المعاهد الفنية في الكويت في ضوء مطالب الخطة الخمسية للتنمية - رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٨٢م .

الفهـــرس

الجزء الثاني



ردمك - ٧٩ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦
ردمك - ٧ - ٨٤ - ٣٢ - ٩٩٩٠٦